

تاريخ عدن

١٨٣٩-١٨٧٢

تأليف

Z.H. Kour

ترجمة

د. شفيقة عبدالقادر عثمان



١٨٣٩ - ١٨٧٢

تأليف

Z.H. Kour

ترجمة

د. شفيقة عبدالقادر عثمان



رقم الإيداع بالمكتبة الوطنية بعدن: (١١٠٣) لعام ٢٠١٨م

الطبعة الأولى

١٤٤١ هـ/ ٢٠٢٠ م



دار الوفاق الحديثة للنشر والتوزيع - مصر

هاتف وواتس آب: 00201008170225

بريدٌ إلكتروني: daralwefaqnet@gmail.com

First published 1981 in Great Britain by
FRANK CASS AND COMPANY LIMITED
Gainsborough House, Gainsborough Road
London E11 1RS, England
This edition published in the Taylor &
Francis e-Library, 2005.

شكر وتقدير المترجم

جزيل الشكر والتقدير لكل من وقف خلف عملية ترجمة هذا الجهد التاريخي الثمين، بهدف إبرازه إلى النور وتعميم مادته وتوصيلها إلى الجميع، ولكل من حمسني وشجعني على خوض تجربة الترجمة مع مركز عدن للدراسات والبحوث التاريخية والنشر، وأخص منهم بالذكر: الدكتور محمود السالمي، والدكتور قاسم المحبشي.

يتصف كتاب «تاريخ عدن في الفترة ١٨٣٩ – ١٨٧٢» لمؤلفه Z. H. Kour بجزالة اللغة وعمق التعبير، ولذلك أقدم اعتذاري للقارئ الكريم عن أي تقصير في ترجمته، فعلى الرغم من حرصي الشديد على دقة ترجمة كلمات وأفكار الكتاب فإن ذلك لا يعفيني من تحمل مسؤولية أي نقص أو أخطاء وردت في الترجمة.

د. شفيقة عبدالقادر عثمان

إهداء المؤلف

Z.H. Kour

إلى زوجتي التي أعطتني حبها وإخلاصها وتعاونها اللامحدود لإنجاز هذا العمل.

المحتويات

الخرائط

شكر وتقدير المؤلف

Z. H. Kour

أود أن أشكر الدكتور م.أ. ياب، من جامعة لندن، على نصيحته. وأقدم شكري إلى السيد سانتوكس على رسم الخرائط على الصفحات ١٠٩ و ١١٠، واطلاعه على القراءة كما أشكر السيد آدمز للاطلاع والقراءة أيضًا. يتواصل الشكر إلى موظفي المكتبة في مكتب الهند على التسهيلات والمساعدة المقدمة منهم. وأقدم شكري إلى مكتب التسجيل الأسكتلندي في ادينبرا للسماح لي بالاقتباس من وثائق ومستندات اللورد هاردينج دالهوزي.

الفصل الأول

مقدمة

تقع شبه جزيرة عدن على الساحل الجنوبي الغربي للجزيرة العربية على بعد مئة ميل من باب المندب وعلى مدخل البحر الأحمر، وتبلغ مساحتها واحدًا وعشرين ميلًا مربعًا، معظمها غير مأهول، وتتكون من سلاسل جبلية، أعلاها جبل شمسان الذي يبلغ ارتفاعه ١٧٧٥ قدمًا، وينحدر باتجاه البحر ليشكل مجموعة من الأودية.

يحيط بحر العرب بعدن من ثلاث جهات؛ الشرق والغرب والجنوب. ترتبط عدن باليابسة باتجاه الشمال في برزخ بطول نصف ميل وعرض ألف وثلاثمئة وخمسين ياردة. وقيل إن عدن كانت تُستخدم لتسهيل التجارة مع الداخل.

يوجد في عدن خليجان واسعان، يقع أحدهماءْ في الجانب الغربي والآخر في الجانب الشرقي. وقبل الاحتلال البريطاني كان الخليج الغربي يستخدم كمرفأ، ثم قام البريطانيون ببناء مرفأ في الخليج الشرقي بعمق وامتداد أكبر وحماية أكثر للسفن الراسية، ويقع هذا المرفأ في الخليج الأمامي لعدن بين جبل إحسان (عدن الصغرى) وعدن، ويقاس بسبعة أميال من الشرق إلى الغرب، وأربعة أميال من الشمال إلى الجنوب. أما المرفأ الذي كان في الخليج الغربي فقد طُمي قبل مجيء البريطانيين بفترة طويلة وأصبح في الستينيات (١٨٦٠) مهجورًا.

تنفتح شبه جزيرة عدن من الجهة الغربية على امتداد بركاني لثلاثة أميال في محيط دائري تقع فيه مدينة عدن (كريتر) وإلى فترة الخمسينات (١٩٥٠) كان لها ممرات جبلية وعرة، بالإضافة إلى ممر واحد فقط باتجاه شمال المدينة، أسماه البريطانيون

بالممر الرئيسي، وفي هذه المدينة وُجد وادي الطويلة الذي كان يصب في البحر ويقسم كريتر إلى قسمين متساويين. أما في الجانب الغربي من شبه الجزيرة فقد وُجد الممر الصغير المسمى (راس حجيف) والمؤدي إلى التواهي التي كانت تسمى (ستيمر بوينت).

في الجهة المقابلة تظهر جزيرة صيرة وهي عبارة عن صخرة مثلثة بطول ١٢٠٠ ياردة وبعرض ٧٠٠ ياردة وبارتفاع ٤٠٠ قدم، وفي حالة انخفاض سطح الماء تبدو وكأنها مرتبطة باليابسة. ثم تظهر منطقة المعلى على بعد ميلين من الجهة الشمالية الغربية من عدن، وعلى بعد نصف ميل من الممر الرئيسي. كانت المعلى في ١٨٣٩ منطقة صيد، ثم ازدهرت وأصبحت منطقة تنتشر فيها الحرف الساحلية والتي ما زالت معروفة كما كانت في الماضي.

ترتفع درجة الحرارة في عدن إلى ما فوق ثمانين درجة فرناهيت أثناء موسم التجارة من أكتوبر إلى أبريل من كل عام، أما في الأشهر الأخيرة من السنة فتهب رياح رملية قوية وترتفع درجة الحرارة إلى مائة درجة فرنهايت، وتعتبر شهور مايو وسبتمبر غير مريحة، وهي فترة انقلاب الفصل حيث تختفي الرياح وينغلق الهواء.

لا يوجد في عدن ثروات معدنية، ولا تنتج شيئًا يستحق الذكر، إلى حد أنها تعتمد على مصادر خارجية لتوفير الماء، ومع ذلك فإن موقعها التجاري كان يمثل مطمعًا لاحتلالها. فقد انقض عليها العثمانيون بقيادة الأدميرال سليمان باشا في أغسطس ١٥٣٨ لاستخدامها كقاعدة للعمليات الحربية ضد التواجد البرتغالي في الشاطئ الغربي للهند. تواصل الهجوم البرتغالي، وعندما تم صدهم عاد العثمانيون إلى عدن وانزلوا فيها مئة مدفعية لتقويتها كمحمية. ومن عدن اتجه سليمان إلى المخا، ونشر السلطة العثمانية على السواحل اليمنية، واحتل صنعاء وبسط سيطرته على اليمن كاملًا.

وعلى سبيل الأخذ بالثأر، هاجم البرتغاليون قناة السويس في ١٥٤٠، ولكن تم دحرهم، وهنا ضبط البرتغاليون أنفسهم حتى ١٥٥١ عندما انسحب الأسطول العثماني بقيادة بيري باشا.

بدأ ضعف الإمبراطورية العثمانية بتولي مراد باشا الحكم في ١٦٢٣، وتوالت الأحداث في اليمن حيث ثار الإمام الجديد القاسم ابن محمد على السنَّة العثمانيين، وقد كان شيعيًّا ورئيسًا للمذهب الزيدي. قاتل القاسم وحقق انتصارات على العثمانيين حتى مات في ١٦٢٠، وخلفه ابنه محمد ليواصل النضال من بعده. وفي ظل ضعف الدولة العثمانية وصعوبة السيطرة على الوضع في اليمن، انسحب مراد باشا من اليمن في ١٦٣٥.

بعد رحيل العثمانيين نال جنوب اليمن استقلاله، وأصبحت عدن ولحج وأبين تحت سيطرة حسين بن عبدالقادر اليافعي. في ١٦٤٤ توفي الإمام محمد، وخلفه أخوه إسماعيل الذي ضمَّ عدن ولحج وأبين إلى ولايته، وإلى قبل وفاته كان قد سيطر على جنوب اليمن ما عدا حضرموت، والتي التحقت بعمه أحمد بن حسين وأتباعه في ١٦٨١.

لم يستطع الإمام السيطرة على الجنوب لفترة طويلة، وأصبح «اليمن» مصطلحًا يطلق فقط على الجزء الشمالي من البلاد. وبدأت القبائل في الجنوب الواحدة تلو الأخرى بتحرير أنفسها من الحكم الإمامي، ومن ثم بدأ زعماء القبائل بتكوين السلطنات.

أراد سلطان قبائل العبدلي فضل بن علي، والتي كانت تسكن لحج ضمَّ عدن إلى سلطنته. ولهذا الغرض طلب المساعدة من سلطان يافع السفلى، السلطان سيف ابن قحطان، مقابل إعطائه نصف عائد الميناء، ووافق السلطان سيف على

ذلك. وفي ١٧٣٥ احتل التحالف الكونفدرالي عدن؛ ولكن قبل انقضاء ستة أشهر نقض فضل وعده وطرد اليافعي من عدن.

في ١٨٣٥ وأيضًا في ١٨٣٦غزت قبائل الفضلي، وهي المجاورة لقبائل العبدلي من جهة الشرق، عدن، وفي غزو ١٨٣٦ استولوا على ممتلكات يبلغ قيمتها ٣٠,٠٠٠ دولار، وطلبوا تسليمهم مستقبلًا دولارًا واحدًا في اليوم. وفي ١٨٣٧ وقعت حادثة جنوح السفينة داريا دولت، وبعد عامين احتلت بريطانيا عدن كما سنرى لاحقًا. وفيما يلي من الضروري تتبع الاتصالات البريطانية مع شبه الجزيرة باختصار خلال ال ٢٣٠ عامًا الماضية.

كانت «اسينشن» أول سفينة بريطانية تابعة لشركة الهند الشرقية تزور عدن في ١٦٠٩. في العام التالي دخل عدن أسطولٌ مكونٌ من ثلاثة سفن. وأصبحت المدينة التي كانت في السابق مركزًا تجاريًّا كبيرًا تخلو من أي تجارة. إلى جانب ذلك عامل العثمانيون التجار البريطانيين معاملة سيئة. ولهذه الأسباب، غادرت الهيئة عدن وأصبحت خارج مجال اهتمامها، ولكن هذا لا يعني أنها غادرت منطقة البحر الأحمر.

في ١٦١٨، أنشأت الشركة البريطانية مصنعًا ويعد مركزًا تجاريًّا في المخا. وحذت شركات الهند الشرقية والهولندية والفرنسية حذوها في ١٦٢٠ و ١٧٠٩ على التوالي. ولكنهم تخلوا عن مواقعهم في نهاية حرب السنوات السبع (١٧٥٦-١٧٦٣)، ولم يدم هذا الاحتكار طويلا. وبدخول الشركات المنافسة ترك البريطانيون سيطرتهم على تجارة البحر الأحمر. في عام ١٧٨٥ بدأ الأمريكيون في التنافس مع البريطانيين، وبحلول عام ١٨٠٠ كانا المصدرين الرئيسيين لأهم منتج في اليمن وهو البُن.

وكانت النتيجة الحاسمة لحرب السبع سنوات بين بريطانيا وفرنسا هي أن فرنسا فقدت ممتلكاتها في الهند. ولم يستطع الفرنسيون أن ينسوا خسارتهم، وكانوا

عازمين على الانتقام. ولهذا الغرض فكروا في احتلال مصر ليس فقط للحفاظ على مصالحهم في الشرق الأدنى، ولكن أيضا لتهديد وضع بريطانيا في الهند.

في أبريل ١٧٩٨، تم تعيين نابليون بونابرت قائدًا لجيش الشرق. ولتأمين مصر، تم قطع القناة من خلال برزخ السويس، للحصول على منطقة تضمن له السيطرة الكاملة على البحر الأحمر. والهدف النهائي هو طرد البريطانيين من الهند. بسط نابليون سيطرته على مصر في يوليو ١٧٩٨، ووجه هذا الحدث انتباه البريطانيين إلى عدن، التي كان يحكمها سلطان عربي يمني الأصل وهو أحمد بن عبدالكريم من قبيلة العبدلي، وبدأ التواصل البريطاني معه. ولم يكن أول تواصل من الكابتن ويلسون يحمل أسبابًا تجارية، ولكنه كان لأسباب دبلوماسية. وفي نوفمبر/ تشرين الثاني، طلب منه الكابتن صامويل ويلسون، المقيم البريطاني في المخا منع الفرنسيين من التموين في إقليمه، وتمرير أي معلومات قد تكون لديه حول تحركاتهم، وردًا على ذلك أكد السلطان للكابتن ويلسون تعاونه الكامل.

اتخذ البريطانيون تدابير لمنع التواصل بين نابليون في مصر والسلطان تيبو، الحليف المحتمل في الهند. وكان أحد هذه التدابير هو احتلال جزيرة بريم عند مدخل البحر الأحمرفي أيار/ مايو ١٧٩٩، وظلت قوة الاحتلال الصغيرة التي كانت تحت قيادة الملازم جون موراي في الجزيرة حتى نهاية آب/ أغسطس. وعندما غادرت لأسباب عسكرية ولوجستية، ذهبت إلى عدن حيث بقيت حتى مارس ١٨٠٠. وفي عدن تم التعامل مع البريطانيين بمجاملة ولطف شديد. اقترح السلطان على موراي أن تأخذ بريطانيا بلدهُ تحت حمايتهم ومعاملته مثل نواب الهندي أو راجاه.

كان لأحمد العديد من الأعداء، وكان يعتقد أن تحالفه مع البريطانيين سيعززه إلى حد كبير. كما كان حريصًا على استعادة تجارة عدن. أُعجب موراي كثيرًا بعدن.

وكتب أن شبه الجزيرة حصن منيع سواءً من البر أو البحر. كان الطريق الرئيسي (في الخليج الشرقي) أفضل من طريق المخا، وكان الخليج الغربي لا يزال أفضل من الخليج الشرقي حيث كان محاطًا باليابسة، ويمكن للسفن أن ترسو فيه بأمان في أيام الرياح الموسمية. كان الماء فيه ممتازًا وبرَّاقًا، ويمكن تزويد الأسطول البريطاني في البحر الأحمر في عدن بكل ما يلزم من مواد. ومن المسلَّم به أن مرافق الإمدادات كانت سيئة بسبب نقص الطلب، ولكن يمكن معالجة هذا الوضع.

في حالة بقاء الفرنسيين في مصر، فإنه من الممكن استخدام عدن كقاعدة للبحرية البريطانية. وعندما كانت القوات البريطانية في جزيرة بريم، كانت تعتمد على القبائل المجاورة في الطعام والماء. والاستقرار في عدن سوف يقلل من اعتماد البريطانيين على القبائل. لكل هذه الأسباب أوصى موراي بقبول عرض السلطان أحمد ووضع الميناء تحت الحماية البريطانية. لم يستلم لورد وليزلي الحاكم العام للهند هذا العرض. وكان خائفا من أن البريطانيين قد يجدون أنفسهم متورطين في الشؤون القبلية.

في هذه الأثناء لم تسر الأمور في مصر بالطريقة التي كان يأمل بها الفرنسيون. في آب/ أغسطس ١٧٩٩، عاد نابليون إلى فرنسا بعد تلقي الأخبار التي أقنعته بالاحتياج لوجوده هناك. وبعد عامين ترك الفرنسيون مصر، بعد أن هزمهم البريطانيون. وهكذا تم إزالة التهديد الفرنسي للهند من خلال الجزيرة العربية. ولكن بعد عقود استمرت المخاوف من إعادة احتلال فرنسا لمصر، واستخدام عدن كنقطة انطلاق لمطاردة البريطانيين في الهند.

وفي عام ١٨٠٢، وبهدف إحياء التجارة البريطانية في البُن، عين لورد وليزلي السير هوم بوفام مبعوثًا إلى «دول الجزيرة العربية» وأعطاه السلطة الكاملة لإبرام معاهدات تجارية. كانت خطة بوفام هي أن تكون أول معاهدة له مع إمام صنعاء

الذي يسيطر على أراضي البُن، ولكنه فشل في هذا الأمر. ثم انتقل إلى سلطان عدن الذي اقترح مرة أخرى تحالفًا مع البريطانيين. تم نقض اقتراحه مرة أخرى. وهنا وعد بوفام بمساعدة سلطان عدن إذا حاول الفرنسيون مهاجمته. لم يكن لدى السلطان أي سبب للخوف من الفرنسيين؛ وما يريده هو المساعدة ضد جيرانه أي القبائل المجاورة لأرضه. وتم عقد معاهدة للصداقة والتجارة بين الطرفين. ولم يكن لدى عدن أي تجارة للتحدث عنها، ومع ذلك يجب النظر إلى المعاهدة بكل احترام كإشارة أو تدبير احترازي إذا أعاد الفرنسيون احتلال مصر ولكن لم توضع هذه المعاهدة في حيز التنفيذ.

بعد بوفام وفي عام ١٨٠٤، زار عدن اللورد فالنتيا في رحلة استغرقت أربع سنوات (١٨٠٢ - ١٨٠٦). كتب فالنتيا أن عدن كانت الميناء البحري الوحيد في اليمن، وهو ميناء مفتوح على مدار السنة. والتجارة الصغيرة التي قام بها البانيان من المخا، كانت أساسًا مع بربرة على الساحل الصومالي. أخذ الصوماليون منتجاتهم من المر والصمغ إلى عدن حيث اشتراها البانيان.

في عام ١٨٠٨، وفي تقرير إلى وزارة الخارجية، وصف فالنتيا عدن بأنها «جبل طارق في الشرق»، وأضاف أنه يمكن أن يكون حصنًا غير مُكلِّف. وأوصى بإنشاء مصنع في المدينة، وإصلاح التحصينات القديمة من قبل قوات من الهند، ومنها حامية جزيرة صيرا.

وأفاد فالنتيا أن السلطان كان على استعداد لإنكار استخدام مينائه من قبل الدول الأخرى، وهذا ما يعتقده خطأ، من شأنه أن يفسح المجال للبريطانيين لاحتكار التجارة في البحر الأحمر. وكان في رأيه أن التواجد القوي البريطاني في عدن وتحالفه مع الأحباش ومع الوهابيين في الجزيرة العربية سيكون أفضل وسيلة لإغلاق البحر الأحمر في وجه أي قوة معادية من الغرب. كان فالنتيا يخشى من هجوم وهابي على

عدن. ولذلك نصح حكومته بإرسال الذخائر وكذلك المال إلى السلطان أحمد لمساعدته على زيادة جيشه عن طريق شراء العبيد.

لم يتصرف مكتب الخارجية بناءً على توصيات فالنتيا، ولكن في ١٨٠٩ تم إرسال هنري سالت إلى الحبشة وهو سكرتير فالنتيا ورفيقه خلال الرحلة الطويلة للإبلاغ عن حالة ذلك البلد، وإقامة علاقات ودية مع القبائل على ساحل البحر الأحمر. وخلال زيارته قام هنري سالت بزيارة عدن مرتين، في ١٨٠٩ وكذلك في ١٨١٠. بعد الزيارة الأولى كتب أن عدن مكان للتجارة، ولا تزال ذات أهمية. وكانت السوق الرئيسي للصمغ، وكذلك أفضل أنواع البُن التي يمكن شراؤه من هناك على الرغم من بطء توفره، والأمر على عكس ذلك في المخا بسبب الحاجة إلى الطلب. وكان المرسى في الخليج الغربي يفتقر إلى الحماية اللازمة؛ وقد تتعرض أي سفينة في المرسى للهجوم ولا تحصل على المعونة من الشاطئ. خوف هنري سالت من مواجهة أي سفينة بريطانية مثل هذا الخطر دفعه إلى أن يقترح بشكل خاص إلى جوناثان دنكان حاكم بومباي، أن يرسل قطعتين من المدفعية كهدية للسلطان على أساس الحماية للمرسى، ولم يعمل دنكان بهذا الاقتراح. وأثناء زيارة هنري سالت الثانية اقترح السلطان أحمد أن يؤسس البريطانيون مصنعًا في عدن. ولم يؤخذ هذا الاقتراح بعين الاعتبار. وتم نسيان عدن حتى ظهر النزاع مع إمام صنعاء في وقت مبكر من عام ١٨٢٢، مما أجبر بريطانيا على التفكير في نقل مصنعها من المخا.

قام الكابتن هتشينسون المقيم البريطاني في مدينة المخا بزيارة السلطان أحمد، وناقش معه إمكانية نقل المصنع إلى مينائه. وافق السلطان وطلب من البريطانيين في المقابل أن ينشئوا حصنًا على الخليج الشرقي وأن ينضموا إليه. رفض هتشينسون هذا العرض وأخبر السلطان أن تعليماته هي الدخول في علاقات تجارية وليس سياسية. وهكذا بقي المصنع حيث كان.

في عام ١٨٠٧، بنى روبرت فولتون أول سفينة بخارية عملية على خليج هدسون. وقد سارعت حكومة الهند إلى إدراك قيمة هذا التطور، ورأت في هذا العمل اختصارًا للرحلة بين الهند وإنجلترا، ووجهت ضباطها البحريين لدراسة إمكانية فتح الاتصالات عبر مصر عن طريق الملاحة البخارية. ومع ذلك قبل إنشاء خط اتصال البحر الأحمر مع أوروبا كان من الضروري وجود محطة آمنة ومريحة بين بومباي والسويس؛ حيث من الممكن تزويد السفن البخارية بالوقود والقيام بإصلاحات طفيفة.

اعتقد العقيد مايكل باجنولد المقيم في المخا أن عدن ستكون المحطة المثالية، وأنه جاء إلى هذا الاستنتاج بعد زيارته للمدينة في ١٨٢٧، عندما كان في طريقه إلى بومباي. وكانت زيارته بدعوة من السلطان العبدلي الجديد محسن بن فضل. أراد محسن أن يساعده البريطانيون على إحياء التجارة في عدن، وهو هدف كان يأمل ابن عمه وسلفه في تحقيقه بمساعدتهم. وقال السلطان لباجنولد إنه إذا رغب البريطانيون في الإقامة في عدن، فسيكونون موضع ترحيب. باجنولد نفسه فضل فكرة نقل المصنع البريطاني من المخا إلى عدن، ولكن حكومة بومباي اعتقدت أن التجار أنفسهم هم أصحاب القرار لاختيار موانئهم. وإذا كانت عدن أفضل من المخا فسيتم نقل المصنع إليها.

قبل أن يغادر باجنولد عدن أعطاه محسن رسالة إلى ماونتستيورات إلفينستون حاكم بومباي طالبًا منه بندقيتين واثنين من مدافع الهاون وذخائر. أراد السلطان بذلك إخماد جيرانه العقارب، وكان على استعداد لدفع قيمتها. ولكن قيل له إن السياسة البريطانية ضد تقديم مساعدة عسكرية لأي زعيم في الجزيرة العربية. ولم يقبل السلطان محسن هذه الإجابة، وكرر طلبه إلى حاكم بومباي الجديد، السير جون مالكولم. وناقش الحاكم الموضوع مع باجنولد الذي نصحه بإرسال

البنادق، لأن ذلك سيساعد في الاتصالات المستقبلية مع البحر الأحمر. قبل مالكولم نصيحته، وفي ديسمبر ١٨٢٨ تم شحن البنادق إلى السلطان كهدية.

في العام التالي تقرر افتتاح خط البحر الأحمر. وتم إيداع الفحم في جزيرة صيرا (٤١١ طنًّا) لكي تستخدمها هيوليندساي، وهي أول باخرة مصنوعة في الهند، وأول سفينة بخارية تبحر في البحر الأحمر. تم تصميم هيوليندساي لتحمل وقودًا يكفي لخمسة أيام ونصف يوم، وقد غادرت بومباي وعلى متنها وقودٌ من الفحم لأحد عشر يومًا، ولكن عندما وصلت إلى عدن لم يتبق من الوقود سوى ما يكفي ست ساعات. وهذا يدل على أن سفينة من نوعها وتقطع مسافة (١,٦٤١ ميلًا) دون محطة وسيطة كانت مشكلة كبيرة جدًّا. وعلاوة على ذلك كان من الصعب جدًّا الحصول على العمالة في عدن، حيث كانت هناك حاجة إلى ستة أيام ونصف لصرف ١٨٠ طنًّا فقط من الفحم. وهذان العاملان جعل البريطانيين يتخلون عن عدن.

تم التحويل إلى المكلا، على الساحل الحضرمي، وهي أقرب إلى بومباي بمسافة تُقدر ب ٢٥٠ ميلًا. وعندما ثبت عدم الرضى، حاول البريطانيون شراء جزيرة سقطرى، قبالة القرن الأفريقي، ولكنهم لم ينجحوا. ثم وقع الاختيار على جزيرة كمران شمال غرب الحديدة. كانت هذه الجزيرة تحت الحكم المصري، وكتب السير روبرت جرانت حاكم بومباي إلى محمد علي باشا في مصر طالبًا الإذن منه لإنشاء مستودعٍ للفحم هناك. وافق محمد علي دون تردد. ومع ذلك لم يتم استخدام الجزيرة من قبل البريطانيين.

في ١٨ فبراير ١٨٣٧، وقبل يوم واحد من تواصل محمد علي برسالته إلى جرانت، أبحرت سفينة داريا دولت من مدراس في الهند بالألوان البريطانية وعلى متنها البضائع والركاب. جنحت قبالة عدن، ونُهبت وتم التعامل مع ركابها بصورة

سيئة. لم يكن مثل هذا الأمر شائعًا بأي حال من الأحوال على الساحل العربي أو أي ساحل آخر، وكانت داريا دولت أول سفينة بريطانية يتم نهبها. وفي حالات كهذه كانت الممارسة العادية هي السعي إلى التعويض، ولكن في هذه المناسبة لم يكن البريطانيون راضين عن الجبر، لكنهم استخدموا الحادث لضم عدن.

وبحلول عام ١٨٣٧ قررت حكومة بومباي بوضوح أن عدن التي تقع في منتصف الطريق بين الهند ومصر ستكون أفضل من كمران كمستودع للفحم. في عام ١٨٢٩ تم التخلي عن المكان لسببين؛ لأن المسافة من بومباي كانت طويلة جدًّا بالنسبة لسفينة صغيرة مثل هيوليندساي، ولأن العمالة كانت نادرة. غير أن هذه المشاكل ليست مستعصية على الحل، وقد تم حل المشكلة الأولى من خلال بناء السفن البخارية الكبيرة، والثانية تمكن التغلب عليها من قبل الاحتلال البريطاني. ومع ذلك لم يكن غرض البريطانيين وضع عدن مستودعًا للفحم فقط.

في ١٨٠٥ تم تعيين محمد علي باشا في مصر، وبحلول عام ١٨٣٣ جعل نفسه حاكمًا على السودان وسوريا ونجد والحجاز واليمن. وكان باشا معجبًا كثيرًا بفرنسا، وكان البريطانيون يخشون من أن يستولي على عدن بالاشتراك مع فرنسا، الأمر الذي يشكل تهديدًا خطيرًا على الهند. وكانت وفاة محمد علي تمثل إمكانية متميزة لإعادة الاحتلال الفرنسي لمصر. وفي مثل هذا الحدث قيل إن شبه الجزيرة ستكون مفيدة كمركز مراقبة أو قاعدة أمامية إذا قرر الفرنسيون إعادة احتلال مصر.

في عام ١٨٣٧ قدم التجار الأمريكيون بضائعهم القطنية إلى سوق المخا بنسبة واجبات ضريبية بنسبة ٣٪، بينما قدم التجار البريطانيون بضائعهم بنسبة ٧٪ على سلع مماثلة. وإلى هذه الفترة الزمنية، كان الأمريكيون يهيمنون على تجارة البُن لمدة أربعة عقود متتالية. ورغبة من بريطانيا باستعادة احتكارها للبُن، وكسر التفوق التجاري الأمريكي في اليمن، قرر البريطانيون احتلال عدن وإعادة تأسيسه كسوق ضخم.

عندما وقع حادث داريا دولت، كان القائد ستافورد بيتسورث هينس من البحرية الهندية في المخا في مهمة مسح في البحر الأحمر. وعند سماعه عن تحطيم السفينة ونهبها، ذهب إلى عدن للتحقيق في الأمر. ووجد أن مخزن السفينة قد نُهب منه ثلث البضائع، والباقي كان يُباع نيابة عن السلطان بثلث قيمته الحقيقية. وطلب هينس من السلطان حماية ما تبقى من الشحنة إلى أن تتخذ السلطات في الهند قرارًا بشأنها.

استخدمت حكومة بومباي حادث داريا دولت كوسيلة للضغط على السلطان للتنازل عن عدن لها وبشروطها الخاصة. في نوفمبر ١٨٣٧ أرسلت الحكومة هينس من بومباي لمطالبة السلطان بتعويض نهب السفينة واستعادة حمولتها أو تحويل قيمتها. وهذا أدى إلى الدخول في مفاوضات لنقل عدن إلى البريطانيين.

وصل هينس إلى عدن في زورق حربي في ٢٨ ديسمبر ١٨٣٧، وعقد أول لقاء له مع السلطان محسن في ٤ يناير ١٨٣٨، وفي ذلك الاجتماع طالب بإعادة ما تم نهبه من شحن داريا دولت أو دفع ١٢,٠٠٠ دولار. وافق السلطان محسن على مضض على دفع مبلغ وقدره ٧,٨٠٩ دولارات، ووقع مذكرة وعدْ بدفع الباقي، ثم أرسل له هينس مشروع معاهدة لشراء عدن، وحافظت المعاهدة على دين السلطان، وضمنت له الاستقلال، وأعطته الحق في الإقامة في عدن وبقاء المنزلين في حيازته. وكان من المقرر حماية سفنه التجارية والسماح له برفع العلم البريطاني. ولم يكن لدى محسن سوى اسمه.

اجتمعا السلطان وهينس مرة أخرى في ١٣ يناير لمناقشة ترتيبات النقل، وانتهى الاجتماع بما يرضي البريطانيين، والسؤال الوحيد الذي لم يتم تسويته هو ثمن عدن الذي وعد السلطان بإدراجه في رسالة إلى حاكم بومباي. كتب السلطان محسن رسالته إلى الحاكم، ولكن بدلا من ذكر السعر، ذكر بصراحة وبكل وضوح، أنه يفضل الموت بدلًا عن بيع أي جزء من بلده.

وكان السلطان قد أعطى بكل سرور لبريطانيا مستودعًا مقابل تحالف دفاعي - هجومي، وكان على استعداد للاشتراك مع عدن في أي وقت من الأوقات. وفي مواجهة العزم البريطاني، استخدم أساليب تكتيكية ووضع شروطا مستحيلة.

وعندما واصل هينس الضغط على السلطان فيما يخص الثمن، قال إنه سيتشارك مع عدن في نصف إيرادات الجمارك. ولم يوافق هينس على الايرادات، التى كانت صغيرة، والتي ستزداد متى ما صارت عدن تحت الحكم البريطانى، ثم اقترح محسن ٥٠,٠٠٠ دولار سنويًّا، قائلًا إن هذا المبلغ هو دخله من الميناء. رفض هينس هذا الادعاء ووصفه بأنه «مثيرٌ للسخرية» مضيفًا أن السلطان يتلقى فقط بين ستة وسبعة آلاف دولار كإيراد. ثم قال السلطان محسن: إنه من الممكن أن يحتل البريطانيون عدن كمنطقة ويتواصل حكمه على السكان. وهو شرط لم يستطع هينس قبوله.

وأخيرا قال السلطان للرسول الذي أرسله هينس: إن سعر عدن سيكون ٨٧٠٠ دولار في السنة، وأنه يمكن الآن التوقيع على الاتفاق. اعتبر هينس المبلغ معقولًا، وجاء إلى الشاطئ لإجراء حفل التوقيع، وحين نزوله تلقى تحذيرًا مفاده أن هناك مؤامرة للقبض عليه، وربما لقتله. على إثر ذلك عاد هينس إلى السفينة كوتي، وفي ٣٠ كانون الثاني/ يناير غادر إلى بومباي دون أن ينجز مهمته.

عزمت حكومة بومباي على ضم عدن، وقررت أن يكون اتفاق النقل قد تم بالفعل وأن المؤامرة وحدها حالت دون إبرامه رسميًّا؛ لذلك تم إرسال هينس مرة أخرى لاستكمال الإجراءات الشكلية، وأخذ معه نسخة منقحة من مشروع المعاهدة، التي لم تكن مختلفةً جوهريًّا عن الأصل، ورافقه ثلاثون جنديًّا أوروبيًّا. وأُبلغ هينس من قبل حكومة بومباي أنه ينبغي عند الضرورة أن يزيد على المبلغ السنوي الذي كان ٨٧٠٠ دولار بدلًا من اللجوء إلى القوة.

رست السفينة كوتي في عدن في ٢٤ أكتوبر ١٨٣٨، ومن السفينة كتب هينس إلى السلطان أنه عاد إلى إبرام اتفاق ضم عدن. وقد أجاب السلطان بأنه قد عهد بالمفاوضات إلى ابنه الأكبر أحمد. وبناءً على ذلك أرسل هينس المعاهدة المنقحة إلى أحمد التي ذكر فيها أن المبلغ السنوي لعدن سيكون ٨٠٠٠ دولار، وبالتالي تضمنت خصمًا بدلًا من الإضافة إلى المبلغ الأصلي حسب التعليمات التي صدرت إليه. ونصح أحمد بدراسة المعاهدة ومعرفة المزايا الأخرى التي سيحصل عليها إلى جانب المال. لم يأخذ الرئيس الشاب بنصيحة هينس، وفي ٣١ أكتوبر/ تشرين الأول أمر والده بأن السفينة يجب ألا تتلقى أي إمداد من عدن. رد البريطانيون بعرقلة الميناء، وتعهد السلطان الفضلي -وهو جار محسن وعدوه- بتزويدهم بالطعام والماء والحطب.

وفي ٢٠ تشرين الثاني/ نوفمبر من العام المذكور آنفًا، أطلق العرب النار على السفينة كوتي، وكان هذا العمل بداية الأعمال العدائية بين الجانبين. في أوائل كانون الأول/ ديسمبر من نفس العام، طلب السلطان هدنة لمدة عشرة أيام، ولكن هينس لن يوافق إلا على سلام دائم يسبقه نقل عدن إلى حكومة بومباي. عرض السلطان نصف المدينة مقابل ٨٠٠٠ دولار، ورُفض هذا العرض، ثم عرض المدينة كاملة مقابل ١٢٠٠٠ دولار. غير أن هينس أصر على أن يعتذر عن أي اتصال ودي بينهما. تجاهل السلطان رسالة هينس وحاول الحصول على دعم الفضلي، لكنه فشل في ذلك.

أرسل محسن إلى هينس اعتذارًا، لم يقبل هينس ذلك وكتب إلى بومباي أن السلطان محسن مصمم على عدم تسليم عدن، ولكن رؤية القوات من الممكن أن تدفعه إلى الاستسلام. وفي ١٦ كانون الثاني/ يناير١٨٣٩ وصلت القوات، وعددها ٧٥٠ فردًا. وفي نفس اليوم طالب هينس بأن يستسلم محسن ويسلم عدن

قبل غروب الشمس، وأن يرسل ثلاثة رهائن واعتذارًا. ورد السلطان بأنه يحتاج إلى ستة أيام للتداول في هذه المسألة، في حين أنه يريد فعلًا وقتًا لجمع الرجال وإعداد أسلحته للعمل. ولم يرد هينس أي إجابة، وفي ١٩ كانون الثاني/ يناير/ ١٨٣٩ اقتحمت القوة شبه الجزيرة.

الفصل الثاني
توطيد الاستقرار

قبل القرن السادس عشر كانت عدن مركزًا تجاريًّا بارزًا، نظرًا لموقعها الاستراتيجي بين الهند ومصر، ومرفئها الذي وفر مرسًى جيدًا، وقوتها الطبيعية واضحة في التلال المحيطة به جلبت المنتجات الهندية وغيرها من المنتجات الشرقية التي تحتاجها أوروبا إلى عدن، ثم يتم شحنها إلى مصر ومن ثمّ توجيهها عبر الإسكندرية إلى الغرب، وكانت عدن تُستخدم أيضا للتجارة في ساحل شرق أفريقيا، وجنوب البحر الأحمر، والامتداد الجنوبي لجميع طرق القوافل عبر الجزيرة العربية، وسمى الرومان عدن بالمتجر الروماني، كما ساهمت العوامل نفسها في رفع أهمية عدن التجارية، إضافة إلى جعلها مركزًا عسكريًّا مهمًّا، وقد أضاف تعزيزها من قبل مختلف الحكام أهمية لها، كما أظهرت الأطلال التي كانت لا تزال واضحة في وقت الاحتلال البريطاني مدى قوة دفاعاتها، وكانت جميع الممرات الجبلية محصنة، وكان هناك حصن أو برج في كل نقطة قيادة، وتطل سلاسل جبل شمسان على المدينة، وكان فيها جدار بطول أربعة أميال، وجدران أخرى بُنيت على كلا الجانبين الشمالي والجنوبي من الممر الرئيسي، وتوجد هناك فجوة في درب الحوش، وهي على الجانب الشمالي وفيها بوابة، وقد تم الدفاع عن جزيرة صيرا بقوة مرات عديدة.

وهناك سلسلة تلال المنصوري التي فصلت المدينة عن البرزخ، ومن علوها كانت تُظهر جدارًا مدمرًا، تحيط به معاقل غير نظامية في جميع أنحاء البرزخ

من الشاطئ إلى الشاطئ، كان هذا الجدار يُسمى درب العربي (الجدار العربي)، وقد أطلق عليه البريطانيون بدءًا من هينس: الجدار التركي (اعتقادًا أنه قد بُني من قبل الأتراك)، واستمروا في الإشارة إليه بهذه التسمية حتى بعد أن حل محله الجدار الجديد، وبقيت أطلاله موثقة وشاهدة على قوته ومناعة دفاعيته.

يعطي ازدهار عدن دلالة على وجود عدد كبير من السكان. وفي هذا الخصوص أشار لوفجيرن إلى عدد السكان فيها، حيث كان يبلغ ٨٠٠٠٠ نسمة[١] في عام ١٢٧٦ وهو العام الذي زارها فيه ماركو بولو كما قيل، إلا أن لوفجيرن لم يشر إلى مصدر معلوماته، إضافة إلى ذلك لم يعطِ ماركو بولو إشارةً أو تلميحًا بأنه زار عدن، وفي كل الأحوال فقد تأكد أنه لم يزر عدن في ١٢٧٦[٢]، وأيًّا كان عدد السكان في هذه المدينة، فمن غير المرجح أن يصل إلى هذا العدد؛ حيث كانت البلدة محصورة في كريتر التي تبلغ مساحتها ثلاثة أميال مربعة فقط ولم تكن كلها مناسبة للبناء.

وبالنسبة للمياه، فقد كان السكان يعتمدون في المقام الأول على الآبار، وعندما بدأ الجفاف فيها بسبب الاستهلاك الكبير للماء أصبح من الضروري الحصول على مصدر أكبر، تم حفر صهاريج في طبقات الصخور الصلبة لجمع مياه الأمطار، عندما كان يمتلئ الصهريج العلوي يفيض إلى التالي، وهلم جرا حتى تشكلت سلسلة كاملة.

ولا يُعرف متى بنيت هذه الصهاريج، والبعض يعزو بناءها إلى الحميريين، ويعود تاريخ ذلك إلى ١٥٠٠ قبل الميلاد، ويعتقد آخرون أنها بُنيت من قبل الفرس خلال غزوهم الثاني لليمن حوالي ٦٠٠م، ولا يزال آخرون يؤكدون أنها شُيدت من قبل الأتراك بعد احتلالهم لليمن في ١٥٣٨، والنظريتان الأولى والثانية تستحق التحقيق، ولكن الثالثة مستبعدة، وقد ذكر ابن بطوطة، المسافر المغربي الكبير الذي زار عدن في نهاية القرن الخامس عشر صهاريجها[٣].

لا يوجد أي مؤشر عن عددها أو قدرة السعة فيها أو حالتها، ولكن من الواضح أنه لم يكن هناك ما يكفي من المياه في المدينة، وللتخفيف من هذا النقص قام تاج الدين عبد الوهاب بن طاهر صاحب السيادة اليمنية ببناء قناة لجلب المياه من بئر حميد، وهي قرية تبعد ثمانية أميال فيما بعد إقليم الفضلي، وبالإضافة إلى ذلك جلبت المياه من الداخل بكميات كبيرة على الجمال.

في عام ١٤٩٨ تم اكتشاف الطريق البحري إلى الهند عبر رأس الرجاء الصالح، مما مكن التجار الأوروبيين من ممارسة تجارتهم مع ذلك البلد مباشرة، وهذا أدى إلى انحسار مكانة عدن عن كونها نقطة مهمة وحلقة وصل بين الشرق والغرب، وقد ساهم الاحتلال العثماني في عام ١٥٣٨ في تراجعها وبقيت عدن محمية عثمانية، وسرعان ما حلت المخا محلها كمركز للتجارة في اليمن، دون إعطاء مرجع كتب بلايفير أن عدد سكان عدن في القرن السابع عشر كان ٠٠٠ ٣٠[٤]، مما يعني أنه على الرغم من انخفاضه بدرجة كبيرة فإن عدن ما تزال مدينة مهمة، ومع ذلك فإن الحسابات التي قدمها التجار من شركة الهند الشرقية في وقت مبكر من ذلك القرن يلقي ظلالًا من الشك على هذا الرقم.

ما لا يمكن أن يكون موضع شك هو أنه في عام ١٨٣٩، وهو سنة الاحتلال البريطاني، كانت عدن قرية صغيرة، في هذا الخصوص يذكر ويلستيد من البحرية الهندية الذي زار عدن مع هينس في عام ١٨٣٥ في كتابه بعنوان: «الرحلات في الجزيرة العربية»، والذي نشر في ١٨٣٨، أن السكان لم يكونوا أكثر من ٨٠٠ نسمة. كان من بينهم ٢٥٠ من التجار الهنود، و ٣٠٠ كانوا يهودًا، أما البقية فكانوا «أحفاد العرب والصوماليين وذرية العبيد»[٥]. وقد كتب هينس الذي عاد إلى عدن في عامي ١٨٣٧ و ١٨٣٨ في مذكراته المقدمة إلى حكومة بومباي في العام الأخير، أن عدد السكان يبلغ ٦٠٠ وقد ظهر توزيعهم كالتالي: ٣٠٠ من عرب، ٢٥٠ من اليهود، و

٥٠ من التجار الهنود. أما القبطان هونتر، مساعد المقيم في عدن (١٨٧١-١٨٨٨) فقد أعطى معلومة مفادها أن عدد السكان في وقت الاحتلال كان٦٠٠٠[٦] وهو من الواضح أنه لم يكن كذلك؛ وقد يكون بسبب خطأ في الطباعة أو بسبب إضافة صفرية غير مقصودة من قبل الكاتب نفسه.

معظم العرب اكتسبوا عيشهم من خلال الصيد وتموين الحجاج بالماء والحطب، بعض اليهود كسبوا عيشهم عن طريق تقطير المشروب المسْكر والمصنوع من الزبيب الذي يبعونه للعرب بكميات كبيرة، واستخدم البعض منازلهم كمحلات؛ حيث باعوا الحبوب وغيرها من المواد ذات القيمة الصغيرة، في حين اشتعل البعض في صيد الأسماك في الشباك على طول الشاطئ، وكان من اليهود أيضًا من اشتغل في الحمالة والبناء وفي الأعمال الحرفية فكان منهم الحمالون والبناة والحرفيون في عدن ولحج.

استمر البانيان -وهم فئة من التجار الهندوس الذين جاؤوا من منطقة جوزرات الهندية- يتاجرون لعدة قرون مع عدن وكذلك مع الموانئ العربية الأخرى، وقد احتكروا تقريبًا كل تجارة البحر الأحمر من المر والصمغ، كانت تجارة عدن تقريبًا في أيديهم، وبسبب هذا الاحتكار كان لهم تأثيرٌ كبيرٌ.

عاش الناس في عدن في حوالي مئة منزل بُنيت أساسًا من الطين، كان الأكبر والأفضل هو الذي احتله السلطان محسن عندما كان في عدن في وقت لاحق، سكن هينس هذا المنزل وبقي مسكنه الرسمي حتى عام ١٨٤٢.

كان هناك عدة مساجد في عدن، أقدمها هو مسجد الخليفة الأرثوذكسي الرابع، وهو المسجد الوحيد الذي تم إصلاحه ويحتوي على قبر الشيخ «عيدروس» والي عدن، وكان الضريح مدعومًا من قبل زوار المدينة، وكان الحارس على قبره يتلقى الكثير من الهدايا، وكانت الصهاريج كلها في حالة سيئة، وبعضها كان مخفيًّا

ومغطى بالرمال والحطام وفي حالة خراب، وكانت الآبار والمقدرة ب٣٠٠[٧] بئر في حالة إهمال، وقد اختنقت الشوارع بأنقاض المساكن المتهاوية، وشكلت المقابر والتلال وأكوام القمامة المشهد العام لعدن، وكانت التحصينات قد تلاشت، وغطى الانجراف الرملي كل شيء. هكذا كانت عدن عندما استولى البريطانيون عليها في عهد السلطان محسن، والغرض من هذا الفصل هو تتبع نموها خلال الفترة التي كانت تحت الحكم البريطاني في ضوء القيمة التي وضعت فيها.

كان الهم الأول للغزاة الجدد هو توفير الأمن لأنفسهم من الهجمات القبلية؛ وبالتالي حث ويسترن المهندس التنفيذي على الإصلاح المؤقت للجدار التركي، وباعتباره موقعًا للمخيم العسكري اقترح أخذ الواجهة البحرية بأكملها في الخليج الشرقي؛ حيث قامت قوات الاحتلال بنصب خيامها. كان من المقرر بناء خط واحد من الثكنات في الطرف الشمالي، والآخر في الجنوب، وأحياء سكنية للضباط في الوسط، وكان الفضاء وراء المخيم في اتجاه وادي العيدروس ساحة عرض.

كما اقترح ويسترن نقل الصيادين إلى بندر حقات خارج البوابة الجنوبية، حتى لا يتمكنوا من الدخول إلى المخيم، أما بقية السكان فيتم استقرارهم في وادي الطويلة ووادي العيدروس جنوب البلدة، وكان السوق يقع بالقرب من الممر الرئيسي[٨].

لم تعترض حكومة بومباي[٩] على خطة ويسترن بخصوص إقامة المخيم؛ إذ كان اهتمامهم يتركز على الجانب التجاري أكثر من الجانب العسكري، وقد كان الجانب الذي قد تم اختياره أكثر ملاءمة للتجارة، والمزايا التجارية لعدن ذات أهمية قصوى فيما يتعلق بموقعها، ويجب أن يكون لها الاعتبار الأساسي في ترتيبها وتنسيق المباني العامة فيها، ولذلك طلب الحاكم في المجلس [فاريش] أن يتم تخطيط المدينة واختيار المواقع للمباني العامة، وقد تم أخذ رأيه بعين الاعتبار ثم تنفيذه[١٠].

ولإعداد خطة جديدة أرسلت الحكومة إلى عدن كابتن فوستر المشرف على الطرق والخزانات، وكان من المقرر أن يخطط للدفاع عن الاستقرار البريطاني، والتصدي لأي هجوم عربي أو أوروبي، وأن «يرسم البلدة مع الإشارة إلى أنها أصبحت مكانا لمنتجع تجاري كبير»[١١].

وصل فوستر إلى عدن في أوائل آذار/ مارس ١٨٣٩، وقدم تقريره الأول في نهاية ذلك الشهر. وبحلول ذلك الوقت، بدأ العمل على الحائط التركي، واتفق فوستر مع ويسترن على أنه سيكون خط دفاع مؤقت، وكان ذلك ضروريًّا، وعلاوة على ذلك أوصى بإصلاح البوابة القديمة والمتراس في درب الحوش، وبناء القلعة في كريتر؛ لإحكام السيطرة على الممر الرئيسي، مع وضع بطارية بندقية مع فتيل بندقية في كل من الطرفين وعلى مساحة مفتوحة تقدر بحوالي ٢٠٠ ياردة؛ وهكذا إذا نجح أي رجل في الهرولة فوق التلال والانحدار إلى كريتر، فإنه سيتعرض للنار، وإذا تم تركيب البنادق على الدوريات فإنه من الممكن أن توضع في أي اتجاه مطلوب.

ومن أجل التحصينات الدائمة ضد أي هجوم عربي تم وضع خطة؛ استبدلت بالبوابة والمتاريس في درب الحوش في نطاق المنصوري أخرى جديدة، وتلاشت التلال من تلك النقطة إلى البحر، وكان من المقرر تعزيز الحصن، ولذلك تم تركيب المزيد من البنادق، وفي الليل يتم تسيير الدوريات المفتوحة في الجبهة من قبل مجموعة من الأحصنة التي من شأنها أن تعطي تحذيرا إذا ما حاول العرب المرور فوق التلال. وبحسب هذه الخطة فإن الجدار التركي سيكون غير ضروري، ومع ذلك سيكون من الضروري القيام بأعمال ميدانية واسعة على طول خط البلدة لفرض حصار منتظم للأراضي المنبسطة من قبل قوة أوروبية كبيرة، لأن المدفعية الثقيلة يمكن أن تطلق قذائف على البلدة فقط من سفح التلال.

ومن شأن التحصينات على الأرض، مع إضافة بطاريات على صيرا وعلى طول

الواجهة البحرية، أن تمكن الحامية من الدفاع عن عدن ضد أي قوة بحرية أوروبية، وقد تم تعزيزها بمقاتلين يتراوح عددهم من اثنين إلى ثلاثة آلاف رجل، وقد تم ترقيمها ٩٢٩، ستكون هناك حاجة أيضا إلى بطاريات ثقيلة على رأس معاشيق لمواجهة أي قوة بحرية أكبر، في الحالة الأولى تبلغ التكلفة ٢٠٠ ٠٠٠ دولار، وفي الثانية ٤٠٠ ٠٠٠[١٢].

كانت التواهي مستودعًا للفحم، ويجري تطوير الميناء الجديد فيها. تقع على بعد أربعة أميال ونصف من البرزخ وعلى بعد ستة أميال من كريتر، وهي بعيدة عن الدفاعات، ولذلك اقترح فوستر أنه ينبغي حمايتها من خلال سفينة قادرة على حمل ٦٠٠ طن من الفحم، ومسلحة بالبنادق لتغطي الأرض والبحر.

وكاحتياط وتحسبًا لأي هجوم من أسطول أوروبي كبير، نصح فوستر بضرورة وضع البطاريات على رأس طرشان ورأس مربط، ولم تختلف خطة فوستر عن المخيم اختلافًا كبيرًا عن ويسترن، ومع ذلك يعتقد فوستر أنه إذا كانت المدينة ستصبح ميناءً تجاريًّا كبيرًا، يمكن أن تتركز الحامية في وسط الخليج الشرقي، ويمكن أن يحتل الجدار المساحة الفارغة والواقعة على جانبي الخليج، وإذا احتاج التجار إلى مزيد من المساحة، يمكنهم أن يبنوا داخل الحدود العسكرية، وهذا ما يمكن اعتباره في المستقبل، وفي الوقت الحاضر توجد مساحة كافية بين الخطوط العسكرية المقترحة ووادي العيدروس في الجنوب ووادي الخساف في الشمال.

كان ويسترن يعتزم إزالة عدد من الآبار والخزانات، غير أن الرفض لخطته وتعيين فوستر لوضع خطة جديدة جعلت جهوده لا لزوم لها، ولم يعطِ فوستر عددًا معينًا من الآبار أو الخزانات، لكنه أفاد بأن عدن لديها ما يكفي من مياه الشرب في الآبار الأربعة التي هي قيد الاستخدام، ويتفاوت منسوب عمق المياه في هذه الآبار تبعًا للطلب عليه خلال النهار، ثم يعود ارتفاع منسوب الماء خلال الليل،

وبالإضافة إلى ذلك كان هناك العديد من الآبار الأخرى التي تحتوي على ماء حلو، ولكنها نادرًا ما تستخدم.

ومع ذلك فإن العدد الكبير من الآبار المطمورة، والخزانات العديدة المدمرة، وقنوات المياه التي لم يتبقَّ منها إلا آثارها، أعطت لفوستر فكرة عن الجفاف الشديد الذي عانت منه عدن في الماضي. ولذلك شعر بأنه يجب على البريطانيين أن يتحسبوا للطوارئ عن طريق تنظيف وإصلاح جميع الآبار والخزانات الواعدة، لتزويد الخليج الغربي بالمزيد من المياه.

وافقت حكومة بومباي على الدفاعات التي اقترحها فوستر والمذكورة آنفًا، ولكنها وجهت إلى أن الأعمال التي لا غنى عنها للسلامة الفورية للمدينة هي وحدها التي ينبغي العمل بها. ولم يبدأ العمل في الدفاعات الداخلية حتى تمت استشارة «السلطة العليا»، ولم يكن مسموحًا لأي مواطن أصلي بالبناء داخل حدود هذه الدفاعات حتى يتم تسوية المسألة المتعلقة بذلك، ويجب أن يخضع أي بناء في المنطقة لخطة منظمة، ولم تُقر خطة فوستر بشأن إنشاء المخيم، ومثلما هو الحال لخطة ويسترن، فقد خصصت مساحة كبيرة للحامية على حساب عدد السكان الذي تعتقد الحكومة أنه سينمو بسرعة[١٣]. وكان إنشاء المخيم يعني في البداية إزالة عدة أكواخ من الخليج الشرقي. واعتبر هينس -وهو الآن الوكيل السياسي- أنه من الصحة بمكان تعويض أصحاب هذه المساكن، على الرغم من أنه يعرف بأن المدينة أصبحت الآن ممتلكات بريطانية، وإذا ما أُريد تنفيذ خطة فوستر، سنتحمل نفقات إضافية لدفع تعويضات عن المنازل الأخرى التي سيتم هدمها، وعلاوة على ذلك، كان قائد الحامية نفسه يرى أن الخطوط العسكرية حتى وإن تم تضييقها فهي لا تزال تترك للقوات حيزًا واسعًا.

حددت الحكومة الخط الذي ينبغي أن يكون المخيم في حدوده، ولكن في غياب خطة فوستر لا يمكن معرفة الحدود، واعتبرت «السلطة العليا» (اللورد أوكلاند) أنه يكفي في الوقت الراهن تأمين عدن ضد الهجمات العربية، وإعطاء قيمة لخطط الدفاع عنها وأهميتها ضد أي عدو أوروبي يهاجمها عن طريق البر، وفي كل الأحوال ينبغي الاحتفاظ بكل التحسينات في السجلات ووضع مراجع لها، ولم يكن الحاكم العام يعتقد أنه من المحتمل أن يكون الهجوم عن طريق البحر[١٤]. وافقت اللجنة السرية أيضا على أنه يكفي في الوقت الحالي تحصين عدن ضد الهجمات العربية فقط[١٥].

وفي أيار/ مايو، وبعد أسابيع قليلة من عودته إلى بومباي، قدم فوستر خطة أخرى للدفاع عن عدن ضد قوة أوروبية صغيرة، وتقدر تكلفتها بمبلغ ١٠٠ ٠٠٠ دولار، أي نصف تكلفة الخطة الأولى. وأوصى بأنه إذا كان الخليج الغربي صحيًّا والماء متوفر فيه، فيجب أن يكون موقع المخيم هناك، والدفاعات التي كان يعتقد أنها ضرورية هنا كانت برج مارتيلو، وبطارية على رأس طرشان ورأس مربط، بالإضافة إلى بوابة قوية في رأس حجيف، والعمل الميداني الذي يمتد من الطرف الغربي من نطاق المنصوري وصولا إلى البحر، بالإضافة إلى ذلك لا تزال هناك حاجة لتحصين درب الحوش وصيرة ورأس معاشيق، ويمكن للبريطانيين قيادة البلدة القديمة والسيطرة عليها من صيرة ورأس معاشيق، وإذا نجح عدو في اقتحامها فلن يتمكن من السيطرة عليها، وعلى أية حال فإن الثروة ستكون في المدينة الجديدة التي سيستقر فيها التجار والمهاجرون[١٦].

وفي أغسطس/ آب، وأثناء الرياح الموسمية الشمالية الشرقية عزز فوستر حجته لصالح التخلي عن البلدة القديمة. كانت هذه الرياح «في كثير من الأحيان»[١٧] تجعل الخليج الشرقي غير آمن، في حين كان الخليج الغربي هادئًا دائمًا، وكان مستودع

الفحم في الخليج الغربي، وتأتي جميع السفن البحرية والتجارية إليه، ولهذا فإن الدفاعات والحماية ستكون مطلوبة.

إذا تم نقل المخيم إلى الخليج الغربي بين مرتفعات طرشان ومربط وهو مكان البطاريات الرئيسية سوف ينجذب إليه التجار؛ ليس فقط لتوفر الحماية، ولكن أيضا لأسباب تجارية؛ فإنها ستكون أقرب إلى الشحن، وبالتالي يتم توفير نفقات النقل من وإلى كريتر، ثم لم تعد المدينة القديمة هي الهدف الرئيسي للهجوم، ولذلك لا ينبغي القيام بأي شيء آخر في كريتر سوى تعزيز البوابة الجنوبية وربطها ببطارية لحماية خليجي حقات ودوراس، ولإخضاع سكان البلدة في حالة تمردهم.

مثل أوكلاند لم يعتقد فوستر أن عدن سوف تتعرض لهجوم من قبل أسطول كبير، وقال إنه من المستبعد أن ترسل أي قوة أوروبية أسطولها للاعتداء على مستوطنة لا يوجد فيها سوى «ميناء قديم»، في حين أنها من الممكن أن تمر في طريقها بالعديد من المستعمرات الغنية، وعلى أية حال لا يمكن لأسطول كبير أن يبحر من أوروبا وصولًا إلى عدن دون الكشف عنه، قد يحصل هجوم مفاجئ بسيط من محطة قريبة[١٨]، ولكن يمكن صد ذلك دون تحصينات واسعة، واعتبر فوستر أن حامية من ثماني مئة أو تسع مئة جندي ستكون كافية إذا كانت مدعومة بمجموعة مؤلفة من ٧٥ إلى ١٠٠ حصان[١٩].

توفي ويسترن بسبب ضربة شمس في ٤ يونيو ١٨٤٠، خلفه كورتيس، كورتيس اختلف مع فوستر على الحكمة من التخلي عن الجدار التركي تحت أي ظرف من الظروف، وقال إنه سيكون من الأسهل الدفاع وصد العدو باستخدام الجدار التركي بدلًا عن نطاق المنصوري، لأنها كانت أقصر وتسمح باستخدام أفضل للمدفعية، واعترض أيضا على تجميع الحامية في الخليج الشرقي لثلاثة أسباب:



المساحة محدودة والحامية زادت في أبريل ١٨٣٩ حيث كان عدد جنودها ٩٢٩، وفي ١ أكتوبر ١٨٤٠ وصل عددهم إلى ١,٨٩٠.

فصلت البلدة المخيم عن آبار الماء الحلو في وادي الخزف، في حالة ظهور أعمال قتالية من قبل السكان قد يتم قطع الماء عن الحامية، إن لم يكن ذلك مؤقتا.

يجب دفع تعويضات للمباني المراد إزالتها في المكان الذي سيتم فيه تجميع الحامية.

واقترح كورتيس نقل الحامية إلى وادي الخساف وفصلها عن البلدة بواسطة حصن، وبالتالي فإن السكان المدنيين سيكون لهم كامل الواجهة البحرية، في حين أن القوات سيكون لها مساحة واسعة وإمدادات المياه التي لم تفشل أبدًا. إذا تم الحفاظ على الحائط التركي، سوف يتم فصل الناس عن المخيم كما أن الحامية ستكون في وضع جيد لقمع أي اضطراب في البلدة[٢٠].

وبحلول حزيران/ يونيه ١٨٤٠، لم يتم إصلاح سوى الدفاعات الأكثر أهمية لصد هجوم عربي مؤقت، وتم اختبار قوتها، وهذه الدفاعات هي: الجدار التركي، وبوابة المرور الرئيسية، والجدار على نطاق المنصوري. وقد بدأ العمل على شحذ النطاق، وتم وضع شاحن سفينة قبالة مستودع الفحم حيث بقيت حتى عام ١٨٤٧ عندما انفصلت. وكان الوجود البريطاني في عدن عامل جذب سريع للمهاجرين؛ الأمر الذي أدى إلى تغيير طابع المدينة. جاء الناس من المناطق الداخلية من الجزيرة العربية، وساحل شرق أفريقيا، والهند، وأماكن أخرى، فكثرت المتطلبات فيها. كان يجب تحصين شبه الجزيرة، وإعادة بناء المدينة، وتطوير الميناء في الخليج الغربي، وتوفير الفحم للسفن البخارية، وتغذية الحامية والعديد من المتطلبات الجديدة الأخرى. احتاج البريطانيون لعمال وجاء العديد من طالبي العمل، وبعد

حوالي ستة أسابيع من الاحتلال ارتفع عدد السكان إلى ١٢٩٥ نسمة[٢١] على النحو المبين أدناه.

جاء العرب واليهود من الداخل، وكان الصوماليون يتعاملون مع عدن من عدة قرون، وبعضهم جلبوا أسرهم واستقروا فيها، غير أن التجار الهنود استمروا دون أسر، وكانت بيوتهم هي المنازل الحجرية الوحيدة قبل الاحتلال، وبنوها أساسًا لأغراض تجارية، وجاء إلى عدن المصريون الهاربون من جيش محمد علي، وفي بداية فترة الهجرة السريعة يتوقع المرء أن تكون الأرقام بالنسبة للرجال أعلى من الأرقام الخاصة بالنساء، ولكن من الغريب أن العكس هو السائد، وقد يكون التفسير هو أن العرب واليهود والصوماليين جاءوا جميعًا من مسافات قصيرة، ولم تشكل مرافقة زوجاتهم وبناتهم إزعاجًا كبيرًا لهم، وإذا لزم الأمر فمن الممكن أن تعود العائلة أو جزء منها بمنتهى السهولة، ولا يمكن اعتبار الأرقام السكانية الواردة في هذا العمل دقيقة، حيث لم يعط المسلمون العدد الصحيح للإناث في أسرهم مما أدى إلى إرباك الأرقام.

عدد السكان قبل الهجرة السريعة:

الجنسية	ذكور	إناث
عرب	٢٨٣	٣٤١
يهود	٢٦٧	٣٠١
صومال	٢٧	٣٧
بانيان (تجار هنود)	٣٥	ـ
مصريون	٤	ـ[٢٢]

عدد السكان بعد الهجرة السريعة:

الجنسية	ذكور	إناث
عرب	٧١١	٣٤٨
صومال	٢٧٤	٢٠٣
يهود	٤٦	٦
بانيان (هنود)	٢٥	ـ (٢٣)

العديد من الصوماليين والعرب الذين هاجروا إلى عدن لم يكونوا متزوجين أو لم يكن لديهم أسرهم. كانوا يعيشون في مجموعات قبلية، يتناولون وجبات الطعام في المنزل وينامون حيث يصادف هبوط الليل وجودهم فقد ينامون في مقاهي القهوة أو في العراء، وهم متجولون وعاطلون عن العمل ينتظرون التوظيف وبعضهم يدخلون ويخرجون أكثر من مرة، وبالتالي فإن الأرقام تعطي فقط صورة عامة لمدى الاستقرار.

لم يُذكر في المصادر عن الطريقة المستخدمة لإجراء التعداد، ولكن يبدو أنه قد تم عد كل فرد سواءً كان مقيمًا أو زائرًا لعدن، وقد استخدمت عناصر العرق والدين وبلد المنشأ والمهنة لأغراض العد، مع تداخل لا مفر منه، وبحلول سبتمبر ١٨٣٩ ارتفع عدد السكان بنسبة ٦١٣ ,١، وكانت الزيادة بحسب الاعتبارات التالية:

أدت الزيادة في السكان المدنيين والعسكريين إلى الحاجة لرسم خطوط جديدة للمخيم، وأوكلت هذه المهمة إلى لجنة من حامية عدن برئاسة الكابتن هالام لإتمام هذا الواجب، وأن تضع في اعتبارها المصالح التجارية للمستوطنة الجديدة، وأخذًا بعين الاعتبار المصالح الأساسية للحامية اقترح هالام أن يتم الاحتفاظ

بالخليج الشرقي للقوات الأوروبية، وتترك المساحة الفارغة باتجاه الممر الرئيسي للسكان، وبهذا يتم بناء مخيمين منفصلين، وقال إن السكان لا يزال لديهم مساحة واسعة نحو وادي العيدروس، وللأسباب التي قدمها فوستر، ارتأت اللجنة أن الخليج الغربي وليس كريتر سيصبح مركز التجارة بمجرد أن يتم تأمينه، المكان كان صحيًّا، والموقع جيد للبناء وسيجذب حتى الأوروبيين، وكانت المياه هي المشكلة الوحيدة؛ ولكن إذا تم شق طريق من الخساف فسيكون نقلها رخيصًا، وبدأت أعمال الحفر للمياه في الخليج الغربي، وأوصت اللجنة بمواصلة ذلك[٢٤].

كانت التجارة من أولويات اهتمامات هينس فاعترض على خطة اللجنة، وجعل وجهة نظره معروفة لهم وللحكومة، وكتب إلى هالام أنه بموجب الترتيب المقترح فإنه من الممكن أن يُخصص للجيش نصف المبنى في كريتر، الذي سيكون أكثر ملاءمة للتجارة. وتبلغ مساحة المخيم ١١٤ فدانًا، وضعفها هي المساحة التي تفصل بين القوات الأوروبية عن المستوطنين، ولن يبني أي مدني بين الخطوط العسكرية وبذلك ستُهدر المساحة، وأوضح هينس أن الجيش يحتاج إلى الطريق عبر المدينة للوصول إلى الآبار الخساف، كما يحتاج السكان المدنيون إلى الطرق من خلال المعسكر الأوروبي ليوصلهم إلى الشاطئ، فيما يعني على حد سواء الحد من مساحات البناء وتوفير المزيد من فرص الاحتكاك.

في رسالته إلى الحكومة أشار هينس إلى ضرورة عدم بناء الطرق من خلال المعسكر الأوروبي، وأشار إلى أنه لا ينبغي التوسع جنوبًا باتجاه مبنى الجمارك الذي كان مقابلًا لصيرة؛ أراد أن يكون الفراغ بين مبنى الجمارك والبوابة الجنوبية للتجار وغيرهم، ومن شأن هذا الترتيب أن يمنع حدوث أي نزاع بين العسكريين والسكان المدنيين، ويمنع أيضًا أي تدخل في التجارة، وذكَّر هينس الحكومة بأن خطة اللجنة لا تختلف عن خطة ويسترن التي رُفضت لأسباب تجارية[٢٥].

وقد رأى الحاكم السير جيمس كارناك أنه إذا كان للجيش طريقه الخاص به فإن تجارة عدن ستعاني، وبالتالي فإن أحد أهداف الحصول على شبه الجزيرة سيُحبط، لذلك حكم بأنّ المعسكر لا يجب أن يشغل الواجهة البحرية بالكامل[٢٦]، ووافق أيضًا الجنرال ماكمون القائد العام لجيش بومباي على ذلك، وهذا يثبت صواب رأي هينس.

في العامين الأولين من الاحتلال نجحت المدينة بشكل رئيسي في جذب العمال، وفشلت في اجتذاب التجار بسبب انعدام الأمن، وعدم وجود فرص لبناء منازل كبيرة، وقد قامت القبائل بثلاث هجمات وتهديدات أخرى، وقد فشلت السلطات حتى الآن في الاتفاق على خطة للمدينة، وهي خطة لا بد أن تكون مرتبطة بالدفاع، وفي ظل هذه الظروف كان المستوطن يخشى من البناء؛ إذ قد تكون هناك حاجة إلى الأرض في وقت لاحق لكي تُستخدم لأغراض عسكرية، لم يكن الأمر واضحًا، ولمعالجة هذا الوضع أوصى هينس في عام ١٨٤٠ بأن لا تُفرض إيجارات على الأراضي قبل ١٨٤٢. وفي نفس العام ١٨٤٢ أوصى بأن التحصينات الدائمة يجب أن تُقام لحماية ممتلكات التجار وإرضائهم. التوصية الثانية كانت تحتاج فترة طويلة ليتعين تنفيذها، أما الأولى فقد دخلت حيز التنفيذ فورًا، وقد كتبت الحكومة أنه ينبغي تقديم كل الحوافز للأشخاص المقيمين بشكل دائم في عدن، وأعربوا عن أملهم في أن تعزز الأحداث في المخا الهجرة كما هي بالفعل. في عام ١٨٤٠ فر شعب المخا والتجار على وجه الخصوص من الحكم القمعي من الشريف حسين، الذي نجح في السيطرة على تهامة (ساحل اليمن) بعد انسحاب المصريين منها في أبريل ١٨٤٠.

أذنت الحكومة لهينس بتعيين مواقع للبناء، ولكن حذرته من أن المدينة لا ينبغي أن تتعدى الحدود العسكرية أو التداخل في المواقع المخصصة للدفاعات، وفيما يتعلق بضريبة الإيجار للأرض، فقد اتفقوا على تأجيلها وعلى أن يتولى هينس

تقديرها بحيث تكون معتدلة لتشجيع المستوطنين الجدد[٢٧]. في عام ١٨٤٢ لم تفرض أي ضريبة على إيجار الأرض، وفي العام التالي وبناءً على اقتراح من هينس قررت الحكومة أن يكون معدل الضريبة جزءًا من آنه (عملة معدنية) تقدر بجزء واحد من اثني عشر جزءًا من آنه لكل متر مربع في السنة، ومع ذلك تم تأجيل الدفع حتى عام ١٨٥٥، وفي عام ١٨٦٠ تضاعف المعدل، كانت حجة هينس لتأجيل الدفع هي تشجع البناء.

هذه السياسة والنجاح البريطاني في صد القبائل كان له الأثر المنشود، إذ استقر التجار في عدن وهم على علم بأن البريطانيين يمكنهم حمايتهم والحفاظ على ممتلكاتهم، في ١٣ مايو ١٨٤٢ ذكر هينس أنه خصص أرضًا لعدد كبير من المنازل الكبيرة، و١٥٣ متجرًا من الحجر، والعديد من المحلات التجارية الأخرى من الحصير والخيزران، وكان على المستوطن أن يبني في غضون فترة معينة، وإلا كانت الأرض تؤخذ منه وتعطى لشخص آخر، وإذا وجدت الحكومة في وقت لاحق أنه من الضروري هدم مبنى معين، فإن عليه أن يدفع للمالك تعويضًا عادلًا ومنحه موقعًا آخر، وكإجراء وقائي ضد الحريق قضى هينس بأن جميع المنازل التي بنيت في البلدة الجديدة يجب أن تكون حجرية، وسمح بأخذ ٧٥ قدمًا ونصف كمساحة أمامية، على أن يتكون المبنى من طابقين ويتم تلوينه من الخارج للتقليل من وهج الشمس.

الجنسية	ذكور	إناث
عرب	٨,٩٦٠	٣,٢٧٠
صومال	١,٤٣٠	٦٢٠
يهود	٥٩٠	٤٨٠

أفغان	١٨٠	١٠٠
مصريون	١٦٤	٥٠
برتغاليون	١٣٦	–
ساده [٢٨]	١٨٠	–
بينيان (هنود)	١٦٠	–
بُهرا [٢٩]	١١١	–
هنود (أمناء مستودعات)	١٠٠	–
فرس	٣٨	– [٣٠]

ويحضر المهندس التنفيذي للتأكد من مستوى ونظام المبنى. ومن ضمن اختصاص المهندس التنفيذي أن يعين خطوط الشوارع، أما سير عملية البناء فيشرف عليها ملاحظون، وتُصرف المواقع للمتقدمين بطلبها بشرط أن يدفع ضريبة الأرض حين يُطلب منه.

كان سكان عدن في الغالب فقراء ولا يستطيعون بناء منازل من الحجر، ولذلك تم تخصيص منطقة الخساف لأولئك الذين يمكنهم فقط بناء مساكن من مواد مقاومة للحريق مثل الحصير والقصب، وهذه المواد تقلل خطر انتشار النار بفعل الرياح في حالة حدوث حريق، أما الأغنياء من السكان فقد بنوا بيوتهم في وادي العيدروس، واحتل السوق موقعًا مركزيًا في نهاية المدينة عند الممر الرئيسي، وفي الستينات ١٨٦٠ كانت هناك إشارة إلى سوق آخر باتجاه جنوب المدينة.

استمر عدد السكان في النمو بوتيرة عالية، وفي نوفمبر ١٨٤٢ وصل إلى ١٦,٥٨٧ كما هو مبين في التحليل السردي أدناه:

بالمقارنة مع التعداد السكاني الذي تم في مارس ١٨٣٩ كان عدد الذكور هنا يفوق عدد الإناث، وهو نمط يرتبط بسرعة نمو المدينة. ويظهر التعداد الجديد أيضًا أن السكان لم يزد عددهم فحسب بل أصبحوا أيضًا متنوعين جدًّا. في عام ١٨٤٢ عمل صوماليون كأمناء مستودعات لضباط أوروبيين، في حين باعت الشابات الحصير المنسوج الذي تحيكه كبار السن من أقاربهن، كما عملن بجلب المياه من الآبار لبيعها في المدينة. أما الفرس والمسلمون من بومباي فكانوا يبيعون أحدث صيحات الموضة في محلاتهم، وكان الفلاحون من لحج أفقر السكان، وسعوا للحصول على عمل بالأجر اليومي أو في نهاية الأسبوع.

كان معدل نسبة الإناث إلى الذكور بين المصريين (واحد إلى ثلاثة) وهذا يرجع إلى انسحاب جيش محمد علي من اليمن، حيث ذهب بعض الهاربين إلى عدن مع أسرهم، أو تزوجوا هناك، ولأغراض التعداد، تم اعتبار زوجاتهم مصريات. أما الأفغان فكانوا هم الحجاج المارُّون بعدن في طريقهم من الحجاز أو إليها، والبرتغاليون أيضًا كانوا يمرون فقط. ويبدو أن الخطط المقدمة من ويسترن، وفوستر، وكورتيس ساعدت حكومة بومباي في اعتماد نظام شامل للدفاع عن عدن. والآن وبعد أن ازداد عدد السكان زيادة كبيرة، أصبح من الضروري وضع «خطة كاملة ومحددة للدفاعات في شبه الجزيرة». وقد أسندت هذه المهمة إلى لجنة خاصة مؤلفة من اللواء جورج جاكوب (لواء المدفعية) وجرانت (من فيلق المهندسين)، ويتعين على اللجنة أن تضع في اعتبارها الخطط التي رسمها فوستر وكورتيس، ووضع خطتهم التي من شأنها أن تكون خطة للدفاع عن عدن في حال تعرضها لأي هجوم عربي، أو حصار من قبل قوة أوروبية كبيرة. كما كانوا يدرسون مدى كفاية عدن لأن تكون «مستودع مدني» ووضع دراسة لوسيلة تأمين إمدادات مياه جيدة للحامية والبلدة وسفن الشحن[٣١].

وصل جاكوب وجرانت إلى عدن في ١١ ديسمبر/ كانون الأول ١٨٤٢، ومكثوا فيها أربعة أشهر. وأدى استطلاعهم إلى رفض خطة فوستر، واعترضوا على نقل المدينة والحامية إلى الخليج الغربي لأنه لم يتم العثور على مياه هناك، وكانوا ضد الاتصال بين الجيش والسكان المدنيين، وبموجب خطتهم سيبقى السكان في كريتر، وكان من المقرر نقل الكتلة الرئيسية للقوات إلى البرزخ الذي سيصبح بعد ذلك النقطة الرئيسية للدفاعات البرية؛ وبالتالي فإن الحامية يمكن أن تبقى صغيرة وفعالة.

ورأت اللجنة ضرورة وجود خط دفاع عبر البرزخ، وأن تكون الحامية متمركزة بينها وبين سلسلة جبال المنصوري. كان من السهل عبور منحدر التلال الذي يواجه البرزخ، في حين كانت المنحدرات التي تواجه المدينة وعرة؛ ولذلك لم يخف كلٌّ من جاكوب وجرانت من حدوث أي هجوم على الحامية من قبل السكان، ويمكن بسهولة إخماد أي ثورة باستخدام البطاريات التي سيتم وضعها على المرتفعات. وللتواصل مع البلدة اقترحت اللجنة الطريق المنحدر من الممر الرئيسي وعبر الفجوة في درب الحوش، وهذا الطريق سيكون مخصصًا للجيش.

لم تكن هناك آبار في البرزخ، ولكن اللجنة واثقة من أنه يمكن العثور على المياه؛ كانت التربة هناك مشابهة تمامًا للتربة في قرية الشيخ عثمان القريبة حيث كانت المياه وفيرة. ومع ذلك حتى وإن أثبت الحفر عدم وجود الماء فإنه من الممكن مد أنابيب لنقله من الخساف. وكان الجزء العلوي من هذا الوادي -حيث تقع الآبار- أعلى من الممر الرئيسي ب ٤٠ إلى ٥٤ قدمًا، ولن تكون هناك صعوبة في ضخ المياه إلى البرزخ، ويمكن مد أنابيب حديدية من خزان الآبار الواقع على الممر الرئيسي، ومن خلال الفجوة في درب الحوش إلى خزانين في المخيم، أحدهما للقوات

الأوروبية والآخر من أجل الجنود، ويمكن بناء خزان ثالث على الشاطئ لتموين سفن الشحن. وتبلغ سعة الخزانات الثلاثة ٧٢٠ قدمًا مكعبًا.

اعتقد كلٌّ من جاكوب وجرانت أن عدن لن تعاني أبدًا من نقص في المياه؛ في عام ١٨٤٣ كان هناك ١٠٧ آبار مياه صالحة للشرب، وكان ٢٧ منها في وادي الخساف، ولكن ستة منها فقط كانت تعمل، وكانت المياه فيها أفضل عمومًا من تلك الموجودة في بومباي، ويبدو أن مصدرها مستقل عن الظروف المناخية المحلية، ولم تجف فيها المياه مطلقًا، ويمكن زيادة إمدادات المياه إذا تم التخلص من المزيد من الآبار.

وفي هذا الصدد، لم تؤكد اللجنة ملاحظات فوستر فحسب، وإنما أيضا ملاحظات هينس، وقد كتب هينس في ١٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٨٤٢ ردًّا على رسالة منهم عن احتياجات عدن المائية، أنه «حتى مع زيادة إنفاق المياه نتيجة الزيادة السريعة في عدد السكان، لم يحدث أي تناقص في منسوب المياه». وكانت بعض الآبار يتناقص فيها الماء من ٦ أو ٧ بوصات في الفترة المسائية، ولكن يتجدد ارتفاع منسوبه دائما خلال الليل.

عارضت اللجنة الاستمرار في محاولات أخرى للعثور على المياه في الخليج الغربي، حيث لم تكن تعتقد أنه من الصواب تشجيع التجار على الاستقرار هناك، وإذا ما نشأت بلدة كبيرة بجوار البرزخ فإن ذلك سيحد من المرافق الترفيهية للقوات؛ وإذا كانت القوات سوف تختلط مع السكان، فسيكون لديهم المزيد من الفرص للشرب، وهذا من شأنه أن يدمر صحتهم. وبعبارة أخرى فإن الفوائد المطلوبة من فصل المعسكر عن البلدة ستُنفى، وعلى أية حال فقد أكدوا أنه من وجهة نظر عسكرية فإن مدينة جديدة في الخليج الغربي لن تشكل تهديدًا للمستوطنة في حين أن الحامية تمسكت بموضع البرزخ.

من البحر المدينة ستكون محمية بالبطاريات من رأس مربط وجزيرة الشيخ أحمد (جزيرة فلينت). وذكر الخبيران جاكوب وجرانت أنه في وقت السلم كانت عدن تحتاج إلى حامية من ١,١٨٦ رجلًا (١,١٤٠ إضافة إلى ٤٦ سلاح فرسان)، وتقديرهم للقوات المطلوبة للتصدي لحصار أوروبي منظم كان ٣,٥٩٣ رجلًا (٣,٥٠١ مدفعية ومشاة و٩٢ سلاح فرسان) أما بالنسبة لتكلفة الدفاعات البرية اللازمة لتحمل الهجمات الأوروبية والعربية، فقد حُسبت أنها ٦,٦٢,٠٨٩ روبية[٣٢].

ويتضح من السجلات أنه في ١١ حزيران/ يونيه ١٨٤٤، قدمت اللجنة تقريرًا عن الدفاعات البحرية، ولكن هذا لا يمكن تتبعه، كما سيبدو، إذ أنه لم يحظ باهتمام كبير، ثم أُحيل تقريرهم بشأن الدفاعات البرية المذكور أعلاه إلى اللورد إلينبوروغ لاتخاذ قرار بصدده، ولم يعرب الحاكم العام عن أي رأي وأرسله إلى مجلس الإدارة. «المسألة ما هي التحصينات هناك في ذلك المكان [عدن] يمكن التخلص منها كما هو الحال في إنجلترا وفي الهند، وسيادته أشار إلى أن المراسلات كلها حول هذا الموضوع تُحال إلى السلطات الرئيسية لإصدار التوجيهات بصددها»[٣٣]. لا بد من الإشارة أن إلينبوروغ نفسه لم يضع قيمة عالية لعدن. وقال إنه لا يرى فيها أكثر من مستودعٍ للفحم التي يمكن حمايتها بصرف مبالغ بسيطة. وإذا لم يكن ذلك ممكنًا فقد يكون من الأفضل التخلي عنها[٣٤].

وفي لندن وافقت المحكمة على خطة اللجنة، بيد أنهم طلبوا من الجنرال السير هنري هاردينغ (اللورد هاردينغ) الحاكم العام القادم أن يقوم بتفتيش دفاعات عدن وهو في طريقه إلى الهند، وأن يقدم رأيه بشأن توصيات اللجنة الخاصة. وافق هاردينغ من حيث المبدأ، ولكنه اعتقد أن الدفاعات قد خُططت على نطاق واسع دون داع، مثل فوستر وأوكلاند قال إنه لا يرى احتمالًا لمحاصرة عدن من قبل قوة أوروبية كبيرة، وتساءل من أين ستأتي مثل هذه القوة؟ وفي رأيه أن المسافة التي

ينطوي عليها الأمر، ونقص الموارد الغذائية في البلد المحيط به من شأنه أن يجعل الحصار مستحيلًا؛ ولذلك كانت أوامره بأن الحامية والتحصينات يجب أن تكون كافية فقط في استمرارية تفتيش السكان، والتحسب لمقاومة أي هجوم من العرب أو من قبل قوة أوروبية صغيرة.

يرى هاردينغ أن عدن يمكن أن تكون آمنة من أي هجوم بري أو بحري من خلال تحصين مسافة ١٨٠٠ ياردة عبر البرزخ، و١٨٠٠ ياردة أخرى من جبل حديد إلى الممر الرئيسي، وفي حالة تهديد الخطر الفرنسي مرة أخرى من مصر أو التهديد من جزر القمر (في قناة موزامبيق)[٣٥] يمكن بناء أعمالٍ إضافية، ومع ذلك فإن البريطانيين -وهم بامتلاكهم عدن ومع تفوق قواتهم البحرية في البحر الأحمر- لن يكون لديهم ما يخشونه.

لم يشارك هاردينغ الثقة العامة في وفرة المياه في عدن، وأوصى بإجراء حفر أعمق في البرزخ وفي الخليج الغربي، وأراد أن تحتوي خزانات البرزخ على ١٥٠,٠٠٠ قدم مكعب (حوالي ٩٣٤,٥٠٠ جالون) وليس ٧,٠٢٠ قدمًا مكعبًا (حوالي ٤٣,٧٣٥ جالون)، وإذا تعذر توفير إمدادات كافية من المياه ينبغي أن يكون موقع القوات في الشمال من منطقة كريتر بين البلدة والممر الرئيسي، على نحو ما اقترحه كورتيس تقريبًا.

اعتقد هاردينغ -ولنفس الأسباب التي قدمها فوستر- أنه إذا كان من الممكن العثور على المياه في الخليج الغربي فإنه على يقين من أن التجار سوف تنجذب إليها، وسوف تظهر بلدة جديدة، وسيرحب المستوطنون بالقادمين الجدد كونهم موازين للعرب المحليين الذين سيشكلون إضافة سكانية، وبذلك ستنشط التجارة، وهنا يأتي دور الرسوم الجمركية المترتبة على الزيادة في التجارة؛ حيث ستعوض الحكومة جزئيًّا عن إنفاقها على الدفاعات، ولكن وضع المياه قد يجعل من

الضروري فرض بعض القيود على الهجرة إلى عدن.

طلب هاردينغ من اللجنة مراجعة خطتها وفقا لملاحظاته[٣٦]، وهذا ما فعلته؛ مما أدى إلى تحقيق وفورات قدرها ٤٦,١٣٣,١ روبية، وهو حوالي خمس الرقم الأصلي. وخفضت الحامية إلى ١٢١٢ رجلًا في وقت السلم و ١٦٩٦ رجلًا في وقت الحرب، مع ٢٨ حصانًا للدوريات دائما خارج الجدار التركي[٣٧].

في حين أجرت اللجنة هذا الخفض في النفقات فهي ما زالت تحث على اعتماد خطتها الأصلية، مشددة على أن الأعمال المقترحة التي قامت بها ليست أكبر أو أقوى مما هو ضروري، وأنه على المدى الطويل سيثبت أنها اقتصادية أكثر، إذا كانت عدن قوية فإن الأعداء سوف يثبطون عن مهاجمتها، في حين إن كانت ضعيفة فإنهم سيدعون إلى العدوان عليها. يجب أن تبنى الدفاعات بقوة من البداية، أما إذا تم تعزيزها عندما تتطلب المناسبة، فإن ذلك سيكون متأخرًا جدًّا، ويجب حشد العمال والرسامين والقوات جميعهم من بومباي، وردًا على سؤال هاردينغ (من أين تأتي قوة كبيرة من أجل محاصرة عدن؟) ردت اللجنة بأنها قد تأتي من مصر، وأعطت أمثلة على الحملات المصرية على الجزيرة العربية في عامي ١٨١٨ و١٨٣٣. وفي كلتا الحالتين تقدم جيش كبير مجهز بالمدفعية الثقيلة ليغطي مسافة كبيرة، وهذا ما يمكن فعله إذا جاءوا إلى عدن، وإذا أراد المصريون التوجه إلى عدن، فلا يوجد شيء يمنعهم.

الآن يمكن فرض حصار على عدن من قبل قوة عثمانية من الحجاز أرسلت مباشرة من مصر، أو من قِبل إمام صنعاء، أو من قِبل زعماء القبائل اليمنية العظيمة، مثل العسيريين. إضافة إلى ذلك فقد زعمت اللجنة أن المبعوثين الفرنسيين يرتدون الزي العربي، ويعيشون مثلهم وهم نشطون بين القبائل، وكان من الممكن لفرنسا أن تأخذ عدن من خلال الوكالة العربية، كما أفادوا عن وجود شائعات في المخا أنه

في حالة نشوب حرب أوروبية، فإن فرنسا ستهاجم عدن عن طريق البحر، والشريف حسين مع العسيريين سيهاجمون برًّا. وأكدت اللجنة من جديد أن الآبار فيها ما يكفي من المياه، وكل ما هو مطلوب هو بناء خزانات أكبر في البرزخ يسع مخزونًا من الماء ما يكفي لمدة شهر.

سيكون لوجود مدينة في الخليج الغربي العديد من المزايا من وجهة نظر تجارية، وسيكون من السهل أيضا مد أنابيب المياه اليها، ومع ذلك ستكون هناك عيوب خطيرة، وبالنسبة لمياههم سيعتمد السكان اعتمادًا كليًّا على القوات التي ستتحكم في خط الأنابيب، وقد يثير هذا الاعتماد شكوكهم، وستنفصل البلدة عن موقع البرزخ من التواهي، وستُحرم القوات من المساحة الخاصة للترفيه، وسيكون من المستحيل منعها من الاختلاط مع السكان[٣٨].

ولم يقتنع هاردينغ بمنطق اللجنة، في آذار/ مارس ١٨٤٥ كتب أن الدفاعات البحرية في عدن كانت ذات أهمية ثانوية، وفي مايو/ أيار أكد أن عدن كانت أقل عرضة لهجوم عن طريق البحر من مناطق أكثر أهمية مثل سنغافورة وهونغ كونغ، أو جزيرة لابون في مصب نهر بورني، ولهذه الأماكن نفس وظيفة عدن، وهي روابط على طول الطريق البحري عبر مصر إلى الصين، كانت سنغافورة عديمة القوة عمليًّا، وهونغ كونغ ولابوان ولم يكن لديهم سوى عدد قليل من البطاريات البحرية.

وكانت عدن أقل عرضة للهجوم عن طريق البحر بالمقارنة مع أي من هذه المحطات، وإذا كان العدو يريد في وقت الحرب أن يقطع الملاحة على السفن البخارية في بريطانيا من خلال الاستيلاء على إحدى قواعدها البحرية، فإن عدن ستكون الخيار الأخير، لن يهاجمها العدو لأنهم يعلمون أن البريطانيين يمتلكون سفن بخارية قوية قادرة على حمل البنادق الثقيلة ونقل ١٠٠٠ جندي من بومباي دفعة واحدة، وأكد الحاكم العام أنه بالنظر إلى المسافة التي يتعين تغطيتها، فإن

حصارًا تفرضه قوة من مصر أمر لا يمكن احتماله كاحتمال قوة من أوروبا، رحلة طويلة أو مسيرة طويلة من قبل جيش كبير جدًّا مع الذخائر الثقيلة لا يمكن أن تكون مخفية، وفي غضون سبعة أيام ستحمل الموارد البحرية والعسكرية من الهند على عدن بسرعة وفعالية، احتوت حجة هاردينغ على عدد من النقاط الضعيفة، وبفضل موقع عدن في منتصف الطريق بين بومباي والسويس، فقد كانت عدن أكثر أهمية من الأماكن الأخرى التي ذكرها، كما أنها أكثر تعرضًا لهجوم بحري، إذا فكر الفرنسيون في مهاجمة أي قاعدة بحرية بريطانية خارج أوروبا لكانت عدن، وليست سنغافورة أو هونغ كونغ أو لابون البعيدة، وبسبب بطء الجهاز الإداري للشركة، كان هاردينغ متفائلًا بلا مبرر بالتفكير في إمكانية وصول قوة من الهند إلى عدن في غضون سبعة أيام، كما فشل في التعليق على هجوم محتمل من الحجاز أو اليمن.

غير أن الحاكم العام وضع قرارًا نهائيًّا وملزمًا يقضي ببناء التحصينات بنفقات منخفضة، أما بالنسبة لكمية المياه التي سيتم تخزينها في الخزانات في البرزخ، فقد التزم بتعليماته أنه يجب أن يكون دائمًا ١٥٠,٠٠٠ قدم مكعب لضمان تغطية حاجة الحامية، أما فيما يخص الإمداد بالبلدة والقيود المفروضة على سكانها فهي أسئلة يجب البت فيها عندما تكون نتائج الحفر معروفة[٣٩].

أثبتت النتائج أمورًا سلبية، وأمر اللورد هاردينغ بأن يتم الحد من عدد السكان بما يتناسب مع إمدادات المياه المتاحة، وأوصى أيضًا بأن تطلب حكومة بومباي من مكتب المستعمرات عن طريق الهيئة الإدارية الحصول على معلومات كاملة عن القانون الذي ينظم بموجبه عدد سكان جبل طارق، وعن أي نقطة أخرى بحيث يمكن تطبيقها على «محطة هامة جدًّا مثل عدن»[٤٠].

ولم يشعر الحاكم العام بوجود قيود كافية على بناء المنازل، وكان خائفًا من أن المساكن الخاصة قد تتداخل مع خطط تحصين المستوطنة، ولأسباب عسكرية قرر

أنه لا ينبغي بناء أي منازل قريبة جدًّا من وادي الخساف والممر الرئيسي، وحتى الانتهاء من التحصينات لا ينبغي أن يسمح بأي بناء على الإطلاق في الخليج الغربي.

والآن بعد أن كانت عدن «سيتم تحويلها إلى مكانٍ محصنٍّ تبعًا لأهميتها»، يعتقد هاردينغ أن مزايا وعيوب السماح لمدينة جديدة على الخليج الغربي يجب أن تكون متزنة، وقال إنه يرى أن المزايا التجارية ستكون ضئيلة جدًّا بالمقارنة مع العوائق العسكرية، وهو تغيير في رأي اللجنة الخاصة، ومن شأن الضاحية الكبيرة الواقعة على الخليج الغربي أن تجعل من الصعوبة بمكان الدفاع عن المستوطنة بشكل عام والميناء بشكل خاص؛ لن تكون القوات قادرة على المرور من خلالها بسهولة وسرعة.

إذا كان من المقرر أن يسكن الخليج الغربي سكان متعددو الأعراق كما هو الحال في كريتر، فإن البريطانيين سيواجهون نفس المشاكل التي كانوا يواجهونها هناك، وفي حالة الطوارئ لا يمكن ضمان ولاء السكان ذوي الجنسيات المختلطة؛ وذكَّر ردينغ حكومة بومباي بما حصل في آب/ أغسطس ١٨٤٦، عندما هدد السيد إسماعيل بالهجوم، هرب العديد من الناس من المدينة معتقدين أنه سينجح[٤١]؛ ولذلك يجب على البريطانيين أن يكونوا مستعدين دائما إلى حد ما؛ من أجل إخماد أي تمرد داخلي أو عدوان خارجي، كما ينبغي أن يقتصر استقرار السكان على المدينة بأبعادها الحالية؛ وهذا من شأنه أن يسهل كشف وقمع أي مشكلة.

حجة هاردينغ ضد إقامة بلدة في الخليج الغربي مماثلة لتلك الموجودة في كريتر لم تكن خالية من العيوب، السكان متعددو الأعراق في أية مستعمرة يعطي ضمانة ضد قيام أية انتفاضة، لأن العناصر المتنوعة التي تؤلفها لا يمكن أن يتوقع منها أن تتحد في قضية مشتركة، وكما رأينا عندما هدد السيد إسماعيل خرج العرب من المستوطنة، ولكن لم يستغل العرب أو غير العرب الفرصة للوقوف ضد

البريطانيين، وينطبق الشيء نفسه على التمرد الذي وقع في موتني في الهند، وهذا الخوف جعل البريطانيين يطورون التواهي كبلدة أوروبية.

أصدر الحاكم العام توجيهات بشأن تقييم المنازل التي بُنيت بالفعل خارج الممر الرئيسي، ولم يؤخذ في الاعتبار التحسينات والإضافات التي أدخلت عليها فيما بعد في حالة دفع تعويضات في المستقبل، ولذلك أوصى بعدم منح أي مواقع بناء خارج الممر الرئيسي دون تصريح من حكومة بومباي، وفي حالات كهذه يجب أن تكون سلطة الاستئناف مفهومة وبوضوح تام في كل قضية "على الأرجح، تم بالفعل توفير هذه الأمور، ولا أعلم عن صدور أي منح غير مشروعة أو منازل قد بُنيت (على الخليج الغربي)»[٤٢]، والحقيقة هي أن هناك منحًا قد قُدمت ومنازلًا قد بُنيت بناءً على مقترحات هينس لتشجيع البناء خارج الممر الرئيسي، وعلى طول الخليج الغربي، وبموافقة حكومة بومباي في ١٨٤٣ على أن يكون إيجار الأرض في هذه المناطق نصف تلك المفروضة في كريتر.

وفي غضون ذلك استعيض عن التحصينات التي أقيمت مؤقتًا في السنوات السبع الأولى بصورة تدريجية بتحصينات دائمة على المبادئ التي وضعها هاردينغ، تم تشكيل الدفاعات البرية على شكل مثلث، وكان الجانب الأول هو خط التحصينات التي بنيت بدلًا من الجدار التركي القديم، والثاني هو خط التلال من جبل حديد على الشاطئ الغربي إلى الممر الرئيسي، والثالث هو خط التلال من الممر الرئيسي إلى الشاطئ الشرقي، أما الدفاعات البحرية فتتألف من بطاريات على جزيرة صيرا ورأس معاشيق في الشرق، وعلى رأس مربط وجزيرة الشيخ أحمد من الغرب، عندما تفقد هاردينج الدفاعات في طريق عودته إلى بلاده في فبراير ١٨٤٨ أعرب عن ارتياحه العام، لكنه اعتقد أن بعض الأعمال كانت أكبر من اللازم، أما توصية هاردينج بأن يكون لدى الحامية دائما مخزون من الماء يُقدر ب ١٥٠ ألف قدم

مكعب فلم تدخل حيز التنفيذ حتى عام ١٨٥٧، عندما تم بناء ثلاثة خزانات في البرزخ، سعة كلٍّ منها ٥٠ ألف قدم مكعب.

وعلى النقيض من الدفاعات لم يتم وضع أية خطة للبلدة، في عام ١٨٤٥ طلب من هينس تقديم خطة للبلدة، لكنه أجاب بأنه لم يتمكن من القيام بذلك حتى يتقرر موقع المخيم، ولم يتخذ القرار حتى عام ١٨٥٣، وفي الوقت نفسه استمرت المدينة في النمو دون خطة.

مع مرور السنوات توسعت الخطوط العسكرية والمدنية، وتعقدت مع تداخل لا مفر منه وصراع بين السلطتين، وكانت نصف الأرض التي تم تحديدها في عام ١٨٤١ باسم «الجيش» حلت محلها في ١٨٥٣ المباني المدنية العامة، ونصف الأرض المعينة بأنها «مدنية» احتلتها القوات، وكانت النتيجة أن الجيش لم يستطع الحصول على قرار إداري يوثق حيازته لهذه المنطقة العسكرية الأخيرة، إلا كما قالوا: «من خلال المعاناة أو التنازل». وكان السبب في هذا الوضع هو عدم اليقين بشأن الموقع النهائي للمخيم، اشتكى الضباط، ولكن لم يتم القيام بأي شيء حتى عام ١٨٥٣، عندما تقرر أن يستمر المعسكر في كريتر وأن الثكنات الجديدة ينبغي بناؤها، وقد تم تكليف هينس وقائد الحامية العميد جرين بالتعاون في إعادة تعريف الحدود المدنية والعسكرية، وهنا اختلفت مجالات اهتمامهما إذ شدد هينس على الجانب التجاري في عدن، بينما كان جرين مهتمًّا بالجانب العسكري؛ مما جعل الاتفاق بينهما مستحيلًا، وقد اعتبر القائد العام لجيش بومباي الجنرال فيتز كلارينس أن إجراء مزيدٍ من المناقشة بين الرجلين أمر غير مجدٍ، وطلب من الحكومة التدخل لوضع مبادئ عامة لتوجيهات الوكيل السياسي، واقترح هو نفسه اثنين من هذه المبادئ: نص الأول على أن الاستقرار في عدن كان «فقط تبعًا لأهميتها العسكرية»، وبالتالي «كل تدبير بشأن عدن ينبغي أن يُنظر إليه في المقام الأول مع الإشارة إلى

الكفاءة الكاملة للقوات. ونص الثاني على أن يكون لقائد الحامية السيطرة الكاملة على الأرض المطلوبة للقوات والتابعين وجميع الأغراض العسكرية.

في الواقع كان فيتسكلارنسن يريد أن تكون شبه الجزيرة (عدن) بأكملها مثل جبل طارق، تحت سلطة واحدة وجيش واحد، ومع ذلك نظرًا لوجود سلطات في عدن كان كل ما يمكنه القيام به هو تحديد الأجزاء التي ينبغي أن تكون «تحت السيطرة الكاملة للقائد العسكري... عدن موقع عسكري، وفي أي وقت قد يتطلب من القائد العسكري مقاومة عدو أوروبي، من المهم أن يكون له السيطرة المعتادة الكاملة دون شك على كل جزء مفتوح للهجوم، أو مطلوب لاستخدام القوات»[٤٣].

وأجابت الحكومة ممثلة باللورد فوكلاند بأن عدن لم تكن «مجرد» نقطة عسكرية، وأن الوقت متأخر جدًّا، أي بعد خمسة عشر عامًا أن تسأل عما إذا كانت سياسة تشجيع تجارتها صحيحة أو خاطئة؟ والحقيقة هي أن هناك الآن مدينة مزدهرة يبلغ عدد سكانها نحو ٢٠٠٠٠ نسمة، الذين يتطلعون إلى البريطانيين لحمايتهم، ولذلك «لم يكن بوسع الحكومة أن توافق على أن كل تدبير يتعلق بعدن ينبغي أن يؤخذ في الحسبان بشكل أساسي فيما يخص الكفاءة الكاملة للقوات»، كما أن الحامية والسكان المدنيين لا يعارضون بعضهم البعض، وبالتالي لا يمكن للحكومة أن تقول إن مصلحة أحد الأطراف أكثر أهمية من مصلحة الطرف الآخر، وقد اعتبرت مصلحة السلطات المدنية والعسكرية في عدن في يد رجل واحد في عام ١٨٤٧، لكن السلطات البريطانية اعترضت على الخطة فتم التخلي عنها[٤٤].

ووافق فيتزكلارنس على أن السكان المدنيين يحق لهم إيلاء الاعتبارات الواجبة، لكنه كان مقتنعا بأنه من الخطأ جعل عدن مركزًا تجاريًّا، وينبغي تصحيح هذا الخطأ، وقدم القائد العام ثلاثة أسباب تؤيد حجته، لم يكن سكان البلدة يحصلون على ما يكفيهم من مياه الشرب محليًّا، ولكن كانت الحكومة تتحمل تكاليف كبيرة

لتوصيله إليهم، كان يتعين استيرادها بتكلفة باهظة من الحكومة، ولا يمكن تحقيق زيادة أخرى في عدد السكان إلا عن طريق زحزحة القوات في حيز صغير، وهذه الزيادة تتطلب بالضرورة زيادة متناسبة في الحامية لإبقاء الزيادة السكانية تحت المراقبة، ولذلك ونظرًا لنقص المساحة والمياه في عدن و «إلى الطابع الخطير والغادر لسكانها العرب»، يعتقد القائد أن عدن لا يمكن أن تكون «مزدهرة تجاريًّا و... قوية عسكريًا » في آنٍ واحد.

وإذا قررت الحكومة إبقاء عدن مركزًا عسكريًّا، فإن تطورها التجاري ينبغي أن يكون ثانويًّا بالنسبة لأمنها العسكري، لكي تعمل القوات بشكل صحيح، يجب أن تكون بصحة جيدة، ولكي يتمتعوا بصحة جيدة يجب أن تكون «المياه صالحة للشرب والهواء نقيًا». فيتزكلارنس شن هجومًا قويًّا على هينس لشجيعه التجارة في عدن، وأعرب عن رأيه أنه ما لم يتم توجيه تعليمات واضحة بأن احتياجات الحامية تعتبر أكثر أهمية من التجارة، وأن آراء القائد تترجم هذه الاحتياجات، ويجب أن يتم الاستماع إليها باحترام، لا يمكن توقع أي تعاون بين السلطات المدنية والعسكرية(٤٥).

أفسحت حكومة بومباي لهذه الحجج المبالغة وكتبت إلى هيينس أن أهمية عدن العسكرية يجب أن تأتي قبل أهميتها التجارية(٤٦)، ثم اجتمعت لجنة مكونة من ضباط حامية عدن برئاسة القائد العميد كلارك لوضع خطوط جديدة تعطي القوات مساحة أكبر، وتضع حدًّا للسلطة المدنية داخل المخيم.

وأوصت هذه اللجنة مثلها كتلك التي كانت في عام ١٨٤٠ بأن يكون للجيش كامل الواجهة البحرية في الخليج الشرقي، بالإضافة إلى خليج حقات وجزيرة صيرة ورأس معاشيق، احتج هينس بشدة على هذه الخطط مستخدمًا حجج تذكرنا بتلك التي استخدمها في عام ١٨٤٠. وحذر من أنه إذا لم يتم إيلاء الاعتبار لصحة

وراحة التجار، فإنهم لن يحرصوا على البقاء، والقوات نفسها ستتأثر تبعًا لنقص التموينات(٤٧)، وأجابت اللجنة بأن الخطوط العسكرية المقترحة لن تؤثر على التجار، وسيظلون قادرين على بيع سلعهم، ولن يكون لديهم أي سبب للمغادرة، وكان مستوى الإمدادات كافيًا لتلبية مطالب الحامية و«التجارة الخارجية المحدودة التي تتمتع بها عدن حتى الآن»، وهو بيان لا يتماشى مع الحقائق، وحث المسؤولون بقوة السلطات العسكرية على السيطرة على جميع الآبار في عدن، ورددوا صدى شكوك فيتزكلارينس حول سياسة توسيع المدينة وزيادة عدد سكانها، حيث قالوا إن الحامية كانت محل شك(٤٨). في هذه المرة لم تدعم حكومة بومباي هينس الذي سرعان ما تم فصله بتهمة التخريب. وقد قُبلت حجج اللجنة العسكرية وحددت حدود إقرارها، لكن هذه العقوبة ضد هينس لم تفعل شيئًا للحد من التجارة في عدن، وواصل خلفاء هينس تشجيع التجارة، ولم ينتبه رؤساؤهم لمتابعتهم.

استقر الصراع المدني - العسكري، وأصبح الموضوع الآن هو توزيع القوات، في عام ١٨٥٥ اقترح المقيم الجديد (كوجلان) أنه ينبغي بقاء الجنود فقط في كريتر، أما القوات الأوروبية فيبقى ثلاثة أرباع منهم في التواهي، وربع في البرزخ، بعد مناقشة طويلة شملت جميع مستويات السلطة تقرر الإبقاء على الجنود في كريتر، وتوزيع القوة الأوروبية بالتساوي في المواقع الثلاثة.

حتى ذلك الحين كان الفصل عن كريتر قد أعفى لفترة زمنية الدفاعات المأهولة في البرزخ، بعد تفكك شاحن السفينة في عام ١٨٤٧ أُوكل أمر الدفاع عن الميناء ومستودع الفحم إلى سفينة حربية تتواجد من حين لآخر، ولم تكن البطاريات التي تم وضعها في الشاطئ تعمل، باستثناء تلك الموجودة في رأس مربط، وقد طلب هينس وخلفاؤه باستمرار وجود سفينة حربية في عدن، ولكن هذا الطلب لم يُنفذ.

سار العمل على التحصينات ببطء في السنوات التسع الأولى في عدن، ودفعت الهجمات العربية بالاحتلال البريطاني إلى إقامة دفاعات مؤقتة، وكانت السلطات العسكرية والمدنية في كثير من الأحيان متباينة بسبب العداء العربي، كانت حكومة بومباي في البداية غير متأكدة ما إذا كانوا يريدون الإبقاء على عدن، كما استغرقوا وقتًا طويلًا لاتخاذ قرار بشأن خطة شاملة للدفاع عنها، ولم يكونوا ممن يتقبلون المال، وكانت البيروقراطية وخدمة البريد البطيئة عاملين مؤخرين آخرين، في أغسطس ١٨٤٦ قام العرب بهجومهم الأخير، وفي نوفمبر من العام التالي وصل إلى عدن اللواء وادنجتون، وهو أعلى ضابط في الجيش الذي تم تكليفه بالدفاعات، وقد وصل إلى عدن مع وصول تعليمات مضمنة في رسالة من بومباي إلى هينس تنص على "أنه ينبغي ألا يكون هناك أي تدخل في أعمال المهندس المشرف على تنفيذ مهام مكتبه"[٤٩].

وأدى هذان العاملان إلى تسريع العمل في التحصينات، وسرعان ما تم الانتهاء من الجدار التركي الجديد عبر البرزخ، وتم شق نفق عبر التل الذي قسمه، كما تم وضع خط دفاع عن البطاريات والأبراج على طول نطاق المنصوري لربط طرفي دفاعات البرزخ، وبالتالي تم تطويق هذا الموقع العسكري الذي كان يحتوي على ترسانة ومخازن وثكنات وخزانات ومكثفات، في عام ١٨٥٩ كتب بلايفير أن البرزخ كانت «تحرسه خطوط ضخمة من الدفاعات، يعززها خندق واسع وعميق ومعاقل وحصون مدججة بالذخائر الثقيلة».

وشملت الدفاعات البحرية أبراجًا قوية مدججة بالسلاح، وبطاريات مغلقة ومفتوحة على التلال فضلًا عن الجزر المجاورة، جنبًا إلى جنب مع أرصفة من العوائق والأعمال الفرعية الأخرى»[٥٠]. وفي وقت لاحق من أجل الحماية تم إضافة بطاريات ثقيلة في التواهي وعلى رأس طرشان ورأس مربط.

كانت الحملة الحبشية من ١٨٦٧-١٨٨٧، تعتبر عدن قاعدة للتموين، وقد وجهت هذه الحملة السير روبرت نابيير قائد البعثة ليعطي أفكارًا للدفاع عن الاستقرار في عدن، وقد رأى أن الحامية تمركزت في ثلاث نقاط؛ وإذا هُوجمت عدن في وقت لم تكن فيه المساعدة الخارجية متاحة سيكون من الصعب نقل القوات بسرعة إلى النقطة التي تعرضت للهجوم، والصعوبة لن تكون فقط في المسافة، ولكن أيضًا في الطبيعة الجبلية والحرارة الشديدة.

في عام ١٨٦٨ أوصى نابيير بأنه كإجراء ينبغي أن يشكل نظام السكك الحديدية جزءًا من دفاعات عدن، واقترح أن يتم وضع خط من التواهي ليصل إلى موقع البرزخ، ويمكن شحن محطة السكة الحديد التي استخدمت أثناء الحملة الحبشية والتي كانت في زولا إلى عدن لهذا الغرض، يعتقد نابير أنه إلى جانب وظيفتها العسكرية قد يكون للسكك الحديدية قيمة تجارية. إذ أنه من الممكن تشغيلها في شحن البضائع وحركة الركاب لتكون مصدرًا للدخل.

وافق المقيم البريطاني روسيل مع نابيير على الأهمية العسكرية للسكك الحديدية، لكنه اعتقد أن حركة المرور المدنية لا يمكن أن تحافظ على خدمة القطار لأكثر من ساعة في اليوم، وهذا لا يبرر النفقات، ومع ذلك لم يكن لديه شك في أنه عندما فتحت قناة السويس سيزداد مجتمع عدن التجاري بسرعة، وستصبح السكك الحديدية ضرورة، كان المشروع قيد المناقشة لمدة ثلاث سنوات أخرى، ولكن في الأخير تم التخلي عنه، أما بالنسبة لقوة دفاعات عدن فكانت قيد الدراسة، وفي نهاية الفترة اتضح أنها لم تكن كافية، وأكد ذلك اللورد مايو الذي زار المستوطنة حين كان في طريقه إلى الهند في عام ١٨٦٩، فكتب أن عدن لا تملك الدفاع عن نفسها إذا هاجمتها السفن المسلحة؛ فهي محصنة فقط ضد هجمات عرب المناطق الداخلية، وآخرين قد يهاجمونها ممن لا يمتلكون المدافع[٥١].

ويمكن تفسير التناقض الظاهر بين رأي مايو والانطباع عن القوة الكبيرة التي نقلها وصف بلايفير في عام ١٨٥٩ من خلال التطورات في المدفعية في أعقاب حرب القرم؛ حيث ما كان يُعتبر ذخائر ثقيلة في الخمسينات (١٨٥٠) لم يكن كذلك بعد عقد من الزمان، وينبغي أيضا أن نتذكر أن الدفاعات البحرية لم تلقَ الاهتمام نفسه الذي أُعطي للدفاعات البرية، لأن البريطانيين دائما يثقون بالقوة البحرية للحفاظ على السيطرة على البحار، أُنجزت صورة الدفاع، فمن الضروري الآن أن نعود ونتعقب التطور المادي للمدينة من عام ١٨٤٢، ونمو السكان من عام ١٨٤٦، والجهود المبذولة من ١٨٥٤ لحل مشكلة المياه.

المدينة

تطورت المدينة ببطء كما هو حال الدفاعات، ولكن ليس للأسباب نفسها؛ كان الماء والنار شيئين إضافيين في عدن، تمر سنوات دون أية أمطار، ولكن في بعض الأحيان كان سقوطها ثقيلًا بحيث يدمر الحياة والممتلكات، تتدفق المياه بعنف كبير من التلال شديدة الانحدار المحيطة بكريتر وتجرف كل شيء في طريقها قبل أن تصل إلى البحر.

زارت هذه الأمطار المدمرة عدن في ٢٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٨٤٢، وقد دمرت جميع الطرق باستثناء الطرق العسكرية التي كانت تنطلق من البلدة إلى النواهي، وكان مكتب الوكيل السياسي قد غمرته المياه وأصبح غير آمن، وانهارت مستودعات المعسكرات، وكذلك المنازل والمتاجر التي تم بناؤها مؤخرًا، وقد جُرِفَ تسعة أشخاص، وحوالي ٢٠٠ حمار إلى البحر.

كان هينس سعيدًا بأن اللجنة الخاصة كانت في عدن، لكي تحكم بنفسها على ما يلزم لمنع تكرار مثل هذه الكارثة[٥٢]، إلا أنها لم تعط الموضوع أي اهتمام، وفي عام ١٨٤٥ خاف هينس من أن تتضرر المدينة من الفياضانات مرة أخرى، مما جعله

يوصي ببناء جسر للمجرى المائي الذي يمر عبر مركزها لتوجيه مياه الفيضان إلى البحر، وافقت الحكومة على ذلك، إلا أن العمل يسير بمعدل بطيء كالمعتاد.

وقبل أن يكتمل بناء الجسر، اجتاح عدن طوفان آخر في ٢ مايو ١٨٤٦، فانسكب الماء في وسط المدينة الجديدة، حيث وصل منسوبه إلى خمسة أقدام، مما أدى إلى غمر المباني وتدمير سبعة وعشرين منزلًا، معظمها بُنيت خلال العامين الماضيين، وأصبح عدد كبير منها غير آمن تقريبا. وكان من بين المتضررين الرئيسيين تجار الأرز والحبوب الذين للتو تم تخزين إمداداتهم لموسم الصيف، وقُدرت الخسائر المالية بمبلغ ١,٢٠,٠٠٠ روبية.

حث هينس الحكومة على أنه لا ينبغي للتجار بأن يعانوا من مثل هذه المصائب التي تؤدي إلى تثبيط روحهم التجارية، والتي تعتبر حيوية لتنمية المستوطنات، وشدد مرة أخرى على بناء الجسور لنقل مياه الفيضانات إلى البحر، معتقدًا أنه أفضل من تخزينها في الخزانات على الجبال، وفي الخزانات القديمة في الوديان بعد تنظيفها وإصلاحها، تم بناء السدود العالية على طول المجرى المائي قبل فترة طويلة، ولكن لم يتم ترميم أية خزانات حتى العقد التالي، وكانت هذه الخزانات في وادي الطويلة.

في فيضانات مايو ١٨٤٦ لم تكن هناك خسارة في الأرواح. ولكن تلتها انتشار الكوليرا على الرغم من التدابير الوقائية، فاتخذت السلطات الحرائق الخفيفة وسيلة للتخلص من التراكم الكبير من القذارة التي اودعتها المياه في الخزانات[٥٣]، وكانت ضحايا مرض الكوليرا حوالي ٥٠٠ شخص، عشرون منهم أوروبيون.

حلت الكارثة التالية على عدن في ٦ سبتمبر ١٨٥٤، وكان سببها الحريق، بدأ الحريق في الربع الرئيسى الذي يسكنه الحجاج الهنود، وقد أودى بحياة تسعة أرواح، ودمر ما يقرب من ٤٠٠ كوخ وعدة منازل حجرية وخطوط بأكملها[٥٤]،

انتشر الحريق بسبب الرياح العاتية، وقد كتب المقيم البريطاني جيمس أوترام أنه إذا لم يتغير اتجاه الرياح فإن المدينة بأكملها كانت ستتحول إلى رماد.

وأوصى المقيم البريطاني بعدم إعادة بناء منازل بمواد قابلة للاشتعال، ويزيلها الحريق بسهولة، وعلاوة على ذلك ينبغي لشرطة المدينة أن تعيش معًا في مكان واحد؛ حتى تكون على أهبة الاستعداد في حالات الطوارئ، لكن لم يُنَفَّذ شيءٌ من هذه التوصية.

في أغسطس ١٨٥٦ أبلغ كوجلان عن حريق كبير آخر، أدى إلى التدمير الكامل للسوق، ومباني سبع شركات للفوج ١٨، والمشاة الأصليين، والعديد من منازل الضباط، ولم يُصَب السجن بأضرار بفضل جهود السجانين والشرطة والسجناء.

وكرر كوجلان توصية سلفه بعدم السماح ببناء مبانٍ من مواد قابلة للاحتراق في البلدة، واتخذ مساعده بلايفير خطوتين في هذا الاتجاه، في عام ١٨٥٦ كان في المدينة ٢,٦٠٠ صومالي يعيشون في أكواخ، ونقلوا إلى منطقة المعلا، وفي العام نفسه كان وادي الخساف –المصدر الرئيسي للمياه في عدن– مكتظا بأكواخ العمال الهنود وأسرهم، ومن أجل السلامة ولأسباب صحية قام بلايفير بنقل جزء منهم إلى موقعين خارج كريتر؛ أحدهم في البرزخ، والآخر خارج الممر الرئيسي، وتم الإبقاء على الأكواخ المبنية من القصب والحصير فقط في الجزء الذي يسكنه الصيادون والمنظفون في البلدة، لأن إزالتها كانت غير عملية.

ولتشجيع بناء بيوت حجرية في بلدة المعلا قضت السلطات بعدم إجراء أية إصلاحات على الأكواخ في حالة انهيارها، فإذا انهار أحدها لم يكن من الممكن إعادة بنائه، ولكن كان من غير الممكن تنفيذ ذلك لأن من يعيشون في تلك الأكواخ لم يتجرأوا على إصلاح أكواخهم المتدهورة واستبدالها بأخرى جديدة، وهكذا ظلت الأكواخ في حالة سيئة، لكنها لم تسقط، ومع مرور الوقت كادت تُحاط بأكوام من القمامة والقذارة، وأصبح الخطر على الصحة العامة لا مفر منه، واعترفت

السلطات بالهزيمة، وقدمت للمستأجرين مساحات صغيرة لبناء أكواخ جديدة خالية من أية قيود على الإصلاحات، ورحب الناس بالعرض، ووافقوا على دفع الإيجار السنوي للأرض.

وكان الدمار الناجم عن حرائق ١٨٥٤ و١٨٥٦ محدودًا وبطريقة مقيدة، كانت القضية مختلفة جدًّا عندما هطلت على المدينة أمطارٌ غزيرة في ٣٠ أبريل ١٨٥٩، وفي ٢٥ أكتوبر ١٨٦٠، في المرة الأولى كانت المدينة بأكملها قد تجاوزت عدة أقدام تحت الماء، وبدت كأنها تقريبا خراب، وقد هبطت عدة مئات من المنازل أو أصيبت بأضرار بالغة، إضافة إلى أطنانٍ من الصخور والأتربة التي جُرفت إلى الخزانات مما تسبب في أضرارٍ كبيرة، وأُبلغ عن غرق ما يقرب من ٣٠ رجلًا وامرأة وطفل.

في أكتوبر ١٨٦٠ وضعت السدود العالية للمجرى المائي ضغوطًا على نقطتين، مما أدَّى إلى تدمير أكثر من نصف المنازل جزئيًّا أو كليًّا، كما أصاب الدمار أماكن أخرى، منها السجن والمستشفى العام للسكان الأصليين، وأماكن الإقامة، ومكتب الضرائب، وفُقدت خمسة أرواح.

بعد السقوط الشديد للأمطار أقيمت الحواجز هنا وهناك دون خطة شاملة، في عام ١٨٦٤ اقترح المقيم المقدم ميرويذر نظام الصرف الصحي في عدن، ولكن الحكومة ردت بأنها لا تمتلك أي تمويل، واقترحوا أن الأموال اللازمة قد تكون متاحة من المصادر المحلية: «نظرا لأن عدن الآن كبيرة جدًّا وقد يكون من الممكن عمليًّا توفير المال اللازم لمثل تلك الأعمال من بعض مصادر الدخل المحلي»، وسألوا أيضًا عن الفوائد المتوقعة من المشروع[٥٥].

أجاب ميرويثر بأن نظام الصرف سيكون له مزايا كبيرة؛ حيثما تجري السيول تترك حجارة متناثرة وحُفرًا كبيرة في الأرض، مما يجعلها غير صالحة للبناء، واستخدم الناس تلك الحُفر كمراحيض، وبسبب قوة الشرطة الصغيرة في المستوطنة يمرون

دون عقاب، ورأى ميرويذر أنه بردم تلك الحُفر وتسوية الأرض ستُتاح مواقع جيدة لبناء المنازل، ويمكن إجبار منشئيها على مراعاة معايير النظافة الصحية.

في عام ١٨٦٣ سقطت الأمطار في صباح أحد الأيام لمدة ساعتين ونصف، ولم يقتصر الأمر على امتلاء خزانات الطويلة وفيضان الماء منها، بل كان من الممكن أيضا أن يتم ملؤها مرة أو مرتين، واستمر فائض المياه يتدفق بقوة إلى البحر، مما تسبب في أضرار كبيرة في طريقه، وأظهر هذا الحدث مدى قدرة الخزانات البسيطة لاحتواء مياه الأمطار، وبالتالي عدم قدرتها على منع الفيضانات، وأشار ميرويذر بأن مبالغًا كبيرة قد أنفقت على إصلاح الطرق والمباني العامة، وتعويض الأفراد عن خسائر الفيضانات؛ وكان بالأحرى إنفاقها في بناء نظام الصرف الصحي المقترح.

في عام ١٨٦٤، كان هناك مشروعٌ لتخزين مزيد من المياه في وادٍ آخر، وهو وادي الخساف، وكتب ميرويذر أنه حتى عندما يتم ذلك سيكون من السهل توجيه تدفق المياه الزائدة إلى البحر بأمان.

وتعليقًا على اقتراح الحكومة بأن يتم إنشاء نظام الصرف الصحي من خلال الأموال التي يتم جمعها محليًّا كتب ميرويذر: «عدن الآن مكانٌ له اعتباراته»، على الرغم من العدد الكبير من السكان فيها فإن الأثرياء منهم قلة، وكان معظم سكانها من العرب قد ادعوا أنهم تمكنوا من الاستقرار فيها بصعوبة كبيرة، وينبغي الحرص على عدم حث استبعادهم عن طريق فرض ضريبة جديدة، يكون الغرض منها بناء نظام الصرف الصحي، وأكد المقيم أن الأموال التي تم جمعها محليًّا كانت بالكاد كافية لتغطية النفقات اليومية للبلدة، ولم يكن بالإمكان تنفيذ العديد من المشاريع الحيوية مثل إنارة الشوارع بسبب نقص الأموال[٥٦].

وظلت رسالة ميرويذر دون استجابة، ولم يذكر نظام الصرف مرة أخرى، ومع ذلك كانت هناك إشارة لهطول الأمطار المدمرة في عام ١٨٧٠، مما يشير إلى أنه حتى ذلك الحين لم يكن نظام الصرف الصحي موجودًا.

وفي عام ١٨٦٤ وحتى ذلك الحين تم تنفيذ مشروعين أقل تكلفة من نظام الصرف الصحي، ولكن كان الصرف الصحي أيضا هدفهما؛ كان المشروع الأول توفير عدد من الأفران الصغيرة لحرق القمامة، ونظرا لنمو المدينة أصبحت مركزية جدًّا ولا تفي بالغرض، وكان من الضروري أن يحل محلها فرن كبير واحد خارج المدينة، أما المشروع الآخر فكان يتضمن بناء ثلاثة مراحيض عامة، وأضيفت أخرى في وقت لاحق.

تم إدخال إضاءة الشوارع في ١٨٧٠-١٨٧١، وكانت مسافة الطريق من البلدة إلى التواهي ستة أميال، وفيها العديد من المنعطفات الحادة، ووجود اللصوص في الليالي المظلمة يجعل السفر خطيرًا خاصة في المنعطفات، تم وضع هذه المخاطر في الاعتبار، ولتفاديها تم نصب سبعة وعشرين عمودًا للنور مصنوعة من الحديد في المدينة وعلى طول الطريق، وبصرف النظر عن فائدتها الواضحة، رأى الكابتن بيريدوكس -مساعد المقيم- أنها «مزينة إلى حد ما»[٥٧].

في عدن كان التواصل السهل ضرورة أساسية لأسباب عسكرية وتجارية، فتم بناء طرق نقل جيدة لربط أجزاء مختلفة من المدينة مع بعضها البعض، وكذلك لربط أجزاء المدينة نفسها مع طريقين آخرين، وفي عام ١٨٥٩ تم حفر نفق تحت تلال المنصوري للوصول من البلدة إلى البرزخ، وكان الطريق الأكثر أهمية هو ذاك الذي يمر من خلال الممر الرئيسي ويتجه شمالًا على طول شاطئ البحر، وهي رحلة لحوالي ميل واحد، وخفَّض النفق هذه المسافة إلى مجرد ٣٥٠ ياردة، مما عجَّل بحركة المرور المدنية والعسكرية.

وفي نهاية الفترة قيد الدراسة، كانت الأجزاء المهمة للبلدة كالتالي:

السوق رقم ١: هنا تقريبًا كل أنواع البيع والشراء اليومي كان مستمرًّا، وفيها أيضًا كانت المطاعم، ومحلات المواد الغذائية، ومحلات التجارة العامة للبيع بالتجزئة.

السوق رقم ٢: هذا الجزء كان بطول ٦٠٠ ياردة، وعرض ٥٠٠ ياردة، وله سبعة شوارع، كل منها يمتد لأكثر من ٥٠٠ ياردة طولًا، وهنا كان يسكن كل اليهود، وتقريبًا جميع السكان الأغنياء غير الأوروبيين؛ ومنهم المقرضون والمقاولون من الفرس والبهرا، وأصحاب المحلات التجارية، والبانيان الهنود، والعرب من تجار الجملة في الأحجار الكريمة والبُن والتوابل والصمغ... إلخ.

وقد تقسمت المنطقة إلى ما يلي:

- منطقة الطويلة: كانت هذه منطقة تنوب عن عدن.

-قرية الصيادين: وتتكون من حوالي ٢٠٠ منزل.

-أماكن المنظفين: وكانت هذه الأماكن ملاصقة للطويلة.

وكانت المباني الرئيسية في المدينة هي أماكن الإقامة، والمحكمة، ومكتب الخزانة. وهناك مبنيان آخران جديران بالذكر هما الكنيسة الكاثوليكية (بُنيت في ١٨٥٢) والكنيسة البروتستانتية (بُنيت في عام ١٨٧١)، خارج كريتر كانت الأجزاء الأخرى من المستوطنة، وهما قرية المعلا وبلدة التواهي، وكلاهما كانتا أماكن صيد قبل الاحتلال البريطاني، وكانتا مأهولتين بالصوماليين، وفي عام ١٨٧٢ كانت معظم المنازل لا تزال من القصب والحصير، وقد تم بناء مكتب جمارك لتسجيل التجارة وإنشاء رصيف لاستخدام السفن الساحلية.

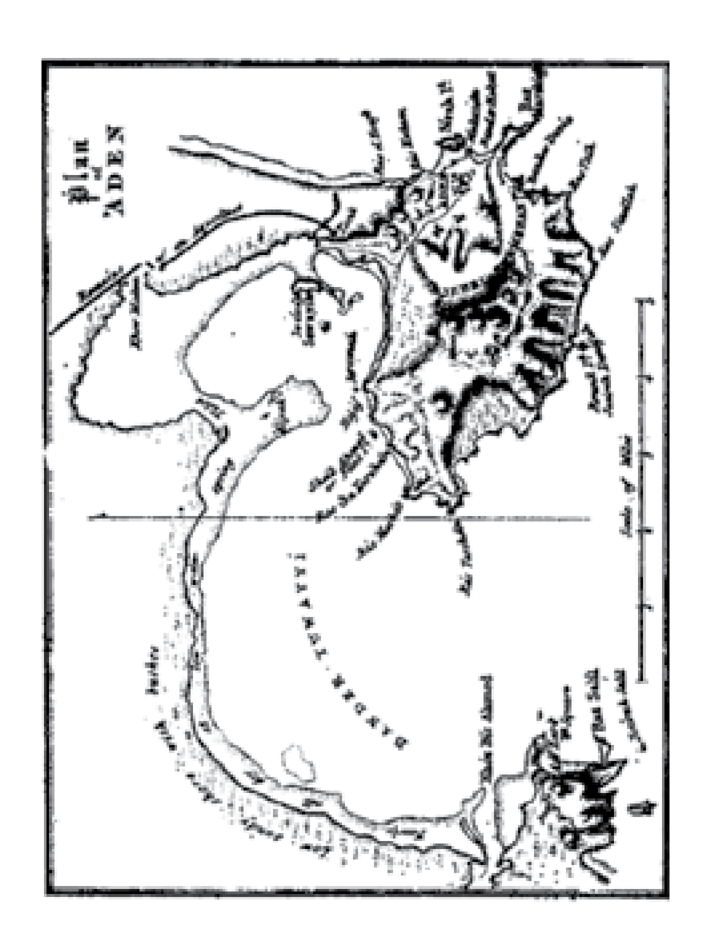
نشأت بلدة التواهي حول الميناء الجديد، وفي حقيقة الأمر إن ما ساعد على نموها هو أنها كانت أكثر برودة من كريتر، في البداية لم يكن هناك سوى جزء من الحامية وتلك المرتبطة بميناء الفحم والحكومة، ثم بُنيت منازل خاصة تدريجيًا، كانت المنازل كلها مبنية من الحجر ومعظمها مكونة من طابقين وبعضها من ثلاثة، وكان يسكنها حصرًا الأوروبيون.

بعد فترة وجيزة من الاحتلال بنى هينس على نفقته الخاصة منزلًا على رأس مربط، حيث عاش بعيدًا عن حرارة كريتر، وبعد رحيله في عام ١٨٥٤ تحققت الحاجة إلى بناء مكان إقامة رسمية في التواهي، وفي نهاية المطاف تم بناء واحد على رأس طرشان، في عام ١٨٧٢ كانت هذه الإقامة المبنى الرئيسي في التواهي، ثم تم بناء القنصليات الأجنبية ومكاتب ومنازل وكلاء شركات الملاحة البخارية، كما كان هناك فندقان، ومكتب بريد، ومستشفى، وقسم للشرطة، وكنيسة بروتستانتية، وكنيسة كاثوليكية.

السكان

في عام ١٨٤٦ طلبت حكومة بومباي من مجلس الإدارة الحصول على القوانين والأنظمة المعمول بها في جبل طارق، وإنها قد تختار تلك التي يمكن أن تكون مفيدة لتطبيقها في عدن.

أرسلت اللجنة السرية إليهم ورقة بعنوان: «رؤساء التعليمات في قضاء الشرطة ...». أرسلت حكومة بومباي بدورها نسخة من هذه الورقة إلى هاردينغ، وسألته ما إذا كان يمكن أن تُنقل هذه التعليمات إلى هينس كما هي؟ فأجاب الحاكم العام بأنه ينبغي إبلاغ مضمونها فقط، ومن ثم صاغت حكومة بومباي ما وصفوه ب «مسودة لتعليمات وتوجيهات الوكيل السياسي في عدن»، وأرسلته إلى هينس.



١ - خريطة هينس لعدن، من مجلة الجمعية الجغرافية الملكية، ١٨٣٩

وضعت الوثيقة عددًا من المبادئ لإدارة التسوية، ولكن اثنين فقط كانا ذا صلة؛ أولًا: كان على الوكيل السياسي أن يستنبط الوسائل التي يمكن من خلالها الحصول على تعداد دقيق للسكان، يبين الجنسيات والأفراد الذين يؤلفونه، ومدة إقامتهم، وأسلوب معيشتهم، وكان من المقرر إرسال التعداد سنويًا إلى بومباي مع ما يستجد من حالات الولادات والزواج والوفيات. وثانيًا: لا يجوز السماح للأشخاص الذين هم ليسوا من مواطني بريطانيا أو من رعاياها بالدخول أو العيش



في شبه الجزيرة دون إذن من الوكيل السياسي أو مساعده، ويتم طرد كل من انتهك القانون[٥٨].

وجاء الرد من هينس؛ فيما يخص المبدأ الأول، فقد كتب هينس أنه بغض النظر عما فعله فإن التغيرات المستمرة في السكان جعلت أي تعداد بالضرورة يتصف بالنقص. وفيما يتعلق بالمبدأ الثاني، فقد أوضح مدى صعوبة تطبيقه نظرًا لدخول وخروج التجار العرب والصيادين والعمال يوميًّا. وخلال موسم التجارة زار الصوماليون عدن بأعداد كبيرة، واشتغلت السفن في نقل الحجاج الهنود إلى الحجاز والعودة، وفي كثير من الأحيان ترسي غرب الميناء في نقطة معزولة، وينزل منها مئات من الحجاج الفقراء ثم يبحر قبطانها خلسة ويمضي بعيدًا لجمع المال، عبر هذا الخط الملاحي تقطعت السبل بالحجاج، وفي طريقهم إلى المدينة اختلطوا مع شعبها دون أن ينتبه إليهم أحد، وهم لا يختلفون عن الهنود الموجودين هناك.

ويبدو أن العرب والصوماليين لم يقدموا إلى هينس أي مشكلة، وكان يتم فحص تحركات العرب في ثلاث نقاط؛ النقطة الأولى هي بوابة الجدار في الجدار التركي للقادمين من الداخل، والنقطة الثانية هي مكتب الجمارك في حدود الممر الرئيسي، والنقطة الثالثة تقع على مسافة أبعد قليلًا وإلى الجنوب من بوابة الجدار، حيث يتم تفتيش جميع الرجال بحثًا عن الأسلحة، ومن عام ١٨٤٥ تم الاحتفاظ بسجل لجميع البضائع التي جلبت عن طريق البر؛ ويتضمن السجل سوق المدينة الواقع في الممر الرئيسي، وكان مفتش السوق حاضرًا حال وصول جميع القوافل، ويبلغ الوكيل السياسي عن أي مشكلة أو طلب المساعدة، وبالإضافة إلى ذلك تم الاحتفاظ بأسماء جميع الوافدين هناك في سجل خاص، وبالتالي في أوقات الاضطراب يمكن للوكيل السياسي طرد أعضاء أي قبيلة معادية للبريطانيين.

وكان هينس راضيًا عن نظام التحقق من حركة المرور البرية، وقال إن القيود الجديدة ستثبط النشاط التجاري، ولم يذكر الوكيل السياسي الصوماليين الذين عاد معظمهم في نهاية الموسم التجاري.

وكان الحجاج الهنود هم المشكلة الحقيقية، ولتقديم حل جزئي لهذه المشكلة قام هينس ببناء أكواخٍ لهم غير أنها كانت غير مريحة «حتى لا ينتشر المتسولون في المستوطنة» وإذا توفرت فرص العمل تُعطى لهم، وتم ترتيب ممر حر إلى الهند لأكبر عدد ممكن، ومن أجل مكافحة مشكلة الحج اقترح هينس تعزيز إدارة الموانئ(٥٩)، ووافقت حكومة بومباي على ذلك، وفي أيار/ مايو ١٨٤٧ قررت أنه بمجرد القيام بذلك، يجب على مديري السفن -وفي حال عودتهم المحتملة- أن يعوضوا السلطات عن الأموال التي تنفق على استيعاب الحجا، ولسنوات عديدة قادمة لم تكن إدارة الميناء قوية كما كان متوقعًا، واستمرت الممارسة الشريرة.

لم يتم أبدًا تقديم العوائد السنوية المطلوبة للولادات والزواج والوفيات، وتم تعيين مساعد الجراح المدني مسجلًا للزواج بموجب المادة ١٨ من القانون الهندي الخامس ١٨٥٢، ولكن لم يتبع التعيين أي راتب إضافي لأن حكومة بومباي اعتقدت أنه لا يوجد بند راتب لهذه الوظيفة وهكذا كان الأمر.

في سبتمبر ١٨٥٤ ذكر أن أوتران «بعد زيادة الوفيات من المرض»،(٦٠) كان قد بدأ سجل الوفيات، ولكن هذا السجل لم يذكر مرة أخرى. ولم يرسل جميع السكان بما في ذلك أوتران عوائد الوفيات، ولكن عندما سجلوا الفيضانات أو الحرائق أو الأوبئة، وعندما أبلغوا عن المستشفى والسجن، قدموا أرقامًا عن القتلى. وسكانٌ مثل سكان عدن في المقام الأول يتصفون بالبدائي والمتغير، وبالتالي لا يحقق توفير العوائد المرجوة، والواقع أن السجلات لا تعطي حتى الأرقام السنوية للسكان.



ونتيجة لمحاولة اغتيال ديليسر في مارس ١٨٥١، أصدر هينس سلسلة من لوائح الطوارئ، اثنتان منها فقط ذات صلة هنا، وقد تم ترجمتها عند بوابة الجدار كالتالي: كل عربي قادم إلى عدن يجب أن يتم تفتيشه بدقة، وتفتيش أمتعته، إذا لم يكن لديه أسلحة أو بضائع محظورة، فإن المترجم سوف يعطيه تذكرة مصنوعة من الصفيح للقبول في المدينة، والتي ينبغي أن يبرزها في الممر الرئيسي حيث سيخضع لتفتيش آخر، إذا كانت النتيجة مرضية فالعربي (رجل أو امرأة أو طفل) سيستمر في الدخول حال إبرازه التذكرة للكاتب في مكتب الضرائب الواقع في الجزء الداخلي من الممر الرئيسي.[٦١]

وكان على كل عربي يدخل عدن في الصباح أن يغادرها الساعة الثالثة مساء من اليوم نفسه، وكان عليه أن يعيد تذكرة دخوله إلى المترجم الشفوي، وفي حالة حدوث أي خلل، يتعين على المترجم الشفوي أن يبلغ الشرطة بذلك لضمان طرد الشخص أو الأشخاص المعنيين، ولم يسمح لأحد بالبقاء في المستوطنة بعد الوقت المحدد دون الحصول على إذن صريح من الوكيل السياسي.[٦٢]

وفي عام ١٨٥٤ عاد أوتران إلى هذه اللوائح للتحقق من دخول العرب الذين لم يجد كثيرًا منهم أي عمل في المستوطنة، وعلاوة على ذلك فإن المساحة المتاحة للاحتلال محدودة، كما أصبحت المياه الحلوة مشكلة، ومما لا شك فيه أن هذه الأسباب للسيطرة على الهجرة نشأت من التركيز الرسمي الجديد على أهمية عدن العسكرية.

وفي عهد كوجلان بذل أوترام جهودًا كبيرة لتقييد الهجرة الصومالية عن طريق البحر، ولكن ليس للأسباب المذكورة أعلاه فقط عاد العديد من الصوماليين الذين ذهبوا إلى عدن مع أسرهم بمفردهم تاركين زوجاتهم وأطفالهم في المستوطنة، ونتيجة لذلك كان على المرأة أن تدعم نفسها وأطفالها على أفضل وجه ممكن من

خلال الخدمة، أو عن طريق جمع الحطب من الداخل وبيعه في المدينة، وفي ظل الضغط الاقتصادي كثيرًا ما يتخلصون من أبنائهم بمجرد أن يتمكنوا من المشي، البعض الآخر من الصوماليين أخذوا معهم زوجاتهم وبناتهم، لكنهم تركوا أبناءهم خلفهم، فصاروا أطفالًا مهجورين، لا أحد يهتم بهم، فتحولوا إلى لصوص، وأصبح بعضهم مجرمين وأكثر صلابة.

في عام ١٨٥٥ قرر بلايفير تسجيل جميع الصوماليين في عدن، وعدم السماح لأي شخص ليس لديه وسيلة لكسب لقمة العيش بالدخول إلى عدن، وفي السنة التالية أصدرت حكومة بومباي مرسومًا يقضي بأن يقوم قادة السفن التي تقل الحجاج أو الصوماليين بإبلاغ مكتب الشرطة عن وصولهم في غضون ست ساعات، وكان عليهم أن يعلنوا عن العدد الصحيح من الركاب، وإذا لزم الأمر الحصول على إذن نزول من السفينة، ويتم تغريم قبطان السفينة مبلغ ١٠ روبيات إذا سمح لهم بالنزول دون إذن على كل فرد، كما تم منع القباطنة من أخذ أي صوماليين على متن السفينة دون إذن من الشرطة، وعدم الامتثال لهذا القانون يكلفهم غرامة مماثلة، والغرض من هذا الحظر هو ضمان عدم وجود صوماليين ممن يتركون المطلقات أو الأطفال غير المرغوب فيهم، لأنهم سيصبحون عبئًا على المستوطنة ومصدر قلق للسلطات، وفي عام ١٨٦٢ ألغى كوجلان اللائحة التي تحظر على الأشخاص الذين لا عمل لهم الإقامة في عدن، وكان سبب ذلك هو احتياجات التجارة والعمل، وكانت النتيجة أنه بحلول يناير ١٨٦٣ توافد مئات من الصيادين الصوماليين إلى المستوطنة مع الزيادة الحتمية في السرقة، وفي حزيران/ يونيه وجهت الحكومة إلى المقيم طلبًا كتابيًّا تدعوه لتوضيح الأمر، دافع ميرويذر -الذي كان مقيمًا في ذلك الوقت- عن إلغاء اللائحة، ووصفها

بأنها «إجراء حكيم»، وكتب أن عدن في حاجة إلى العمال، وسوف تستمر في ذلك لبعض الوقت في المستقبل، ووجد أنه من المنطقي أن تتدفق أعداد كبيرة من الناس إلى مكان سبق أن أغلق أمامهم، وسيتبعه زيادة في السرقة، غير أنه أضاف أنه إذا وجد الصوماليون أو غيرهم أنه من الممكن الانخراط في العمل بشكل منتظم فإنهم سيتخلون عن اللصوصية مقابل العمل الشريف.[٦٣]

ولم يكن هذا الأمل الواعد مبررًا؛ فقد استمر الصوماليون في السرقة، وبالإضافة إلى ذلك ما زالوا هاجرين للنساء والأطفال، وفي عام ١٨٦٥ عندما اقترحت حكومة بومباي أن يتم التحقق من هذه الممارسة الأخيرة بإعادة فرض ضوابط صارمة للشرطة، أوضح ميرويذر مدى صعوبة وحكمة تقييد حركة السكان والزوار.

وكانت قوة الشرطة في عدن (١٢٥ رجلًا) غير كافية للسيطرة على حركة المرور، أولئك الذين يرغبون في المغادرة سرًّا، يمكنهم القيام بذلك عن طريق أخذ قارب من أي جزء من شبه الجزيرة، ومن ثمّ الانضمام إلى سفينة بحرية خارج الميناء، ويمكن أيضًا أن تبدأ أولًا في الداخل، ومن ثم إلى أي مكان على الساحل، ومع ذلك حتى لو كان هناك عدد أكبر من رجال الشرطة، فإن تطبيق أنظمة المرور الصارمة قد يحل المشكلة جزئيًا فقط، ولكن من شأنه أن يضر بالتأكيد بتجارة مستوطنة في طور النمو مثل عدن.[٦٤] كان هينس قد أبدى الرأي نفسه قبل ١٨ عامًا، وردده روسيل في وقت لاحق، أي قبل أربع سنوات قائلًا: «لمنع دخول الصوماليين إلى عدن يجب التحقق من التجارة واستيراد اللوازم».[٦٥]

يبدو أن سكان عدن قد استقر بعد عام ١٨٤٢ على الرغم من السيطرة على الهجرة، ووفقًا لبلايفير[٦٦] وصل العدد إلى ٢٠,٧٣٨ بحلول الأول من يناير

١٨٥٦ بما في ذلك الجيش (القوات وأتباع المخيم) الذين تذبذبت أعدادهم بين ٣٤٠٠ إلى ٣,٦٠٠ :

مسلمين:

عرب	٤,٨١٢ السكان الأصليون ٩٦٥ فقط
افارقة	٣,٦٢٧
هنود	٢,٥٥٧
آخرون	٥٨
	١١,٠٥٤

هندوس	٥,٦١١
يهود	١,٢٢٤
مسيحيون	١,١٢٩
فرس	٦١
أجناس متنوعة	١,٦٥٩
عرب	٨,٢٤١
أفارقة	٥,٣٤٦

هنود:

مسلمون	٢,٦١٤
هيندوس	٨٥٤
فرس	١٢١
	٣,٥٨٩

يهود	١,٤٣٥ (٢٦) منهم ليسوا بريطانيين.
أوروبيون	٢٠٨
جنسيات متنوعة	٤٧٠

في عام ١٨٧٢ كان عدد السكان ١٩,٢٨٩[٦٧] باستثناء العسكريين الذين كان عددهم ٤,٣٣٣ أما المهن فقد كانت تُشغل من قبل عناصر مختلفة من السكان كالتالي:

العرب: تجار عدن من الدرجة الثانية والثالثة وهم عمومًا عرب، يستوردون البُن من الداخل ويبيعونه إلى التجار من الدرجة الأولى الذين كانوا أساسًا الأوروبيين والأمريكيين، وعددًا قليلاً من الهنود، ويذهب التجار من الدرجة الثالثة أو التجار الصغار إلى الموانئ الصومالية خلال موسم التداول، ومن هناك يرسلون إلى عدن بشحنات صغيرة من البضائع والثروة الحيوانية مقابل سلع أخرى مثل الأرز والتمر وغيرها من السلع، وكان جميع الهجن للجمال والحمير من العرب، وجاء العديد منهم من مدينة المخا العظيمة، وتم استخدام الجمال والحمير في نقل المياه، إلى جانب ذلك قامت الحمير بحمل مواد البناء وتم استئجارها للركوب، ومن المخا ورثت عدن أيضا بناة القوارب.

كان العرب يحتكرون الصباغة، وكان عملهم فقط في إعطاء القطعة اللون الأزرق، وشكَّل الجزارون أغلبية، وكانوا من المسلمين، كما كانوا أيضًا من أصحاب المتاجر، وعمال تبريد الفحم، وعمال بالأجر اليومي، وبحَّارة، ورجال إطفاء على متن البواخر، وتوفر الطبقات الدنيا خدم المنازل، أما المهن الأخرى التي تم التعرف على العرب من خلالها فهي حمل المياه، وحراسة السفن، والصيد، والبناء، وحرق الجير، والوسطاء؛ والوسطاء كانوا يشتغلون في المعاملات، وعندما

تتم المعاملة يحصل الوسيط على نسبة مئوية من كل من المشتري والبائع تعتمد على قيمة الشراء.

الأفارقة: شكل الصوماليون الغالبية العظمى من الأفارقة، بقي معظم الصوماليين في عدن لفترة قصيرة فقط، وبعد جمعهم للمال عادوا إلى بلدهم، وتجارهم الذين تعاملوا في الأغنام والأبقار والمهور، والسمن والصمغ، والجلود وغيرها عبروا إلى عدن خلال الرياح الموسمية الشمالية الشرقية، عندما كانت آمنة لحرفهم الصغيرة، ومن بين الصوماليين الذين استقروا في عدن كان العديد منهم يشتغلون كعمال شحن، وكان منهم أيضًا صغار التجار، وعمال القوارب وخدم المنازل، وصانعو الأحذية، أما الطبقة الدنيا من الصومال والجبرت (مسلمون إثيوبيون) والأخدام الذين سيشار إليهم لاحقا فقد كانوا منظفين.

كانت وظيفة سائق النقل مرغوبة عند الصوماليين، وهنتر يعزو ذلك إلى الفرصة العظيمة التي قُدمت للتعامل معهم؛ إذ إنه لم يكن للمالك أي فحص على سائقه، في عام ١٨٧٢ تم احتكار التجارة من قبل أفراد قبيلة أولاد أحمد التي نجحت في الإطاحة بجميع السائقين الآخرين، سواءً كانوا صوماليين أم لا، وذهبت النساء الصوماليات إلى بيع الخبز والحلويات وكوؤس اللبن، وعملن بتنظيف ونخل البُن، وفي عام ١٨٧٢ كما كان الحال في عام ١٨٤٠ كنَّ يعملن في حياكة الحصير.

الهنود: شكلوا غالبية الحدادين والنجارين والكناسين، وعدد قليل منهم اشتغلوا في الميكانيكا، وكان الهنود أيضا أصحاب المحلات التجارية، والبناء، وعمال القوارب، والتجار من الطبقات الثلاثة، وبعضهم من اشتغل بالمجوهرات.

جاء معظم المسلمين الهنود إلى عدن بالقوة تبعًا للظروف، كما تم شرحه، ووجد بعضهم عملًا مع قوة الشرطة، وكثير منهم كانوا يعملون كبنائين، وعمل الفقراء منهم كخياطين أو خدم منازل، وفي عام ١٨٧٢ عملت العديد من الهنود

البُهرا في القصدير، والحاجة إلى صناعة الجالون من هذه المادة كمقياس لبيع وشراء الماء كانت كافية لجعلهم مشغولين بتلك المهنة، وكان البانيان أغنى الهندوس، في أيديهم تجارة الجملة في عدن، وكذلك الأعمال البنكية والصرف، وفي الطرف الآخر من الجدول كان معظم الموظفين الهنود هم الهندوس، وعلى النقيض من البانيان كان الفرس تجار تجزئة بشكل رئيسي.

اليهود: كانوا أساسًا حرفيين، وكانت معظم الحلي والمجوهرات والفضة هم من يشتغلون بها، وقد تم ارتداء الحلي الفضية على نطاق واسع من قبل الرجال والنساء والأطفال من جميع المجتمعات. وجديرٌ بالذكر أن العرب كان لديهم ولع عظيم بالأسلحة الغنية بزينة الفضة، وهذا ما يبرر سوقًا كبيرًا لتجارة الفضة، اليهود لم يزينوا فقط الأسلحة، ولكن العديد منهم أيضا شارك في تصنيعها، وإلى جانب البانيان كانوا الوحيدين الآخرين الذين صرفوا وأقرضوا المال، وإن كان ذلك على نطاق ضيق، والقلة من مجلدي الكتب هم من اليهود، كما كانوا أيضًا يشتغلون في المغازل، ومنهم أيضًا النساجون والبناؤون، وكانت أعمال الحصير والقصب إحدى فروع تجارتهم الرئيسية، وبدأت تتلاشى في نهاية الفترة قيد الدراسة بسبب عدم تشجيع السلطات على بناء أكواخ مؤقتة من المواد القابلة للاشتعال.

الأوروبيون: بصرف النظر عن الجنود والمسؤولين الحكوميين، كان الأوروبيون يشتغلون كوكلاء ومدراء وموظفين في الشركات التجارية وشركات البواخر، وبعضهم اشتغل في الميكانيكا.

الأخدام: في كتابات بلايفير الأخدام[٦٨] مشمولون تحت بند «متفرقات»، مما يوحي بأنهم لم يتنموا إلى أي من الأديان المذكورة، في حين أنهم في الواقع مسلمون، واحتل الأخدام في جنوب شبه الجزيرة العربية موقعًا مشابهًا لموقف المنبوذين في الهند، كانوا يعملون في صيانة الطرق والموسيقي في المقاهي

البسيطة، وتابعوا المهن الوضيعة الأخرى، وفي عدن -كما هو الحال في مدن الجنوب العربي الأخرى- كانت لديهم منطقتهم الخاصة بهم، وأصل الأخدام غامض، ووفقًا للتقاليد المحلية كانوا أحفاد الأحباش الذين حكموا اليمن من ٥٢٥ إلى ٥٧٥ ميلادي، وفي السنة الأخيرة هزم العرب الأحباش بمساعدة من الفرس، ولرغبتهم في إدامة ذكرى انتصارهم أخضعوا بقايا العدو لحياة العبودية.

باستثناء المسؤولين الحكوميين، لم يكن هناك أشخاص محترفون في عدن، وكان بعض الأوروبيين المتعلمين والفرس والهنود والعرب يعملون كمحاسبين وكتبة مع شركات تجارية ومكاتب حكومية(٦٩).

مشكلة الماء

أظهرت الزيادة في عدد سكان عدن وتجارتهم أن الآبار التي أشار إليها هينس وفوستر واللجنة الخاصة «غير مجدية أبدًا»، وكان لها عائد محدود من المياه الحلوة، وتم حفر المزيد من الآبار أو تم تنظيفها في كريتر بدرجات متفاوتة من النجاح، ومع ذلك -كما كان الحال في الماضي- أثبتت الآبار أنه لا يمكن الاعتماد عليها؛ إذ إنها لا تعطي عائدًا ثابتًا من المياه، وعندما دام الجفاف طويلًا جفت معظمها تمامًا، وكانت تُسند مياه البئر بمياه من الداخل، جُلبت على الجمال، وأحيانًا تصل إلى ٣٠٠٠ جالون في اليوم، وبيعت في المدينة من ست بيسات إلى عشرة (البيسه ربع آنا) لكل خمسة جالونات، وكانت الحسوة أقرب مكان استوردت عدن منه المياه، كانت الحسوة قطعة أرض تقع على الجانب الشمالي المعاكس للميناء في الخليج الغربي، وكان طولها أربعة أميال وعرضها واحد وربع ميل، عندما سقطت أمطار غزيرة على الجبال الداخلية، تدفق الوادي الكبير -وهو فرع من نهر تُبن- عبر سهل لحج، ثم إلى البحر في مرفأ عدن، وخلال موسم الأمطار روى النهر الأرض

المحيطة بالحوطة وبير أحمد، وأصبحت الحسوة نفسها مشبعة، وأصبح من السهل استخراج المياه بعد الحفر بعمق يتراوح ما بين ستة إلى ستة عشر قدمًا، هنا تم حفر أربعة آبار، وجلبت المياه إلى المستوطنة إما في القوارب باتجاه الجانب الجنوبي من الميناء، أو على الجمال عبر البرزخ.

وقد تم تموين سفن الشحن التابعة للبحرية، وكذلك السفن التابعة للتجار بالمياه من آبار الخساف حتى عام ١٨٤٩، وفي عام ١٨٥٠ أصبحت عدن مرفأً حرًّا، وتقرر أن يتم التموين بالمياه من الحسوه، وهو ترتيب أكثر ملاءمة الآن، تبعًا للزيادة المتوقعة في التجارة، ولكن تبين أن آبار الحسوة لا يمكن الاعتماد عليها مثل تلك الموجودة في عدن، وعندما سقطت أمطار غير كافية في المناطق الداخلية لم تصل المياه إلى حد الحسوة. وعندما أدركت السلطات أن الآبار لا يمكن أن يُعتمد عليها اضطرت للبحث عن مصادر أخرى للمياه، وفي عام ١٨٥٤ اقترح المهندس التنفيذي الكابتن سورت استعادة القناة القديمة، ولكن العلاقات مع القبائل لم تسمح بتنفيذ مثل هذه الخطة، ثم وجهت السلطات انتباهها إلى الخزانات القديمة على التلال وفي وادي الطويلة، ويشير بلايفير إلى أن جميع الخزانات في عدن كانت حوالي ٥٠ خزانًا، وكان مجموع طاقتها ٣٠ مليون جالون[٧٠].

في ١٨٥٤-١٨٥٥ تم إصلاح ثلاثة خزانات في أعلى التلال من قبل قسم الهندسة، ولإعادة جاهزيتها تم استخدام عمال من المدانيين)المحكوميين)، وتم الحصول على الأموال اللازمة لدفع أجور العمال الآخرين من إيجار الأرض وصناديق محلية أخرى، وفي عام ١٨٥٦ أُسندت أعمال الترميم إلى بلايفير مساعد المقيم، الذي تحمل مسؤولية إصلاح خزانات الطويلة، وكانت خزانات الطويلة أكبر بكثير من خزانات هيل أو الخزانات المعلقة، كانت ثلاثة عشر في العدد، يتم تشغيلها من أعلى الوادي إلى القاع.

في البداية اعتقد بلايفير أنه يمكن استعادة جاهزيتها دون أية نفقات للحكومة، كما كان الحال مع الخزانات المعلقة، ومع ذلك ومع تقدم العمل اتضح أن هذا لا يمكن القيام به، ووافقت الحكومة على تمويل المشروع، ومن عدن وفي رسالة مؤرخة في ٢٧ يوليو ١٨٥٦ كتب السيد آدم السكرتير الخاص للورد إلفينستون، الذي كان في طريقه إلى إنجلترا، ومن المعروف أن ستة خزانات قد تم تنظيفها بحلول ذلك الوقت. وكان آدم واثقًا من أنه عندما تم إصلاح الخزانات السبعة الأخرى، فإن المستوطنات لن تحتاج إلى استيراد المياه من المناطق الداخلية. رحب إلفينستون بالخبر وكتب إلى كوجلان:

«ولا يسعني إلا أن أهنئكم بحرارة على النجاح الذي تحقق في جهودكم الرامية إلى توفير إمدادات المياه في عدن بالمستوى المطلوب، والشيء الآخر الذي يبعث على الارتياح هي النفقات القليلة مقابل هذا العمل، والتي قدرت بحوالي [٦٠٠٠ روبية تقريبًا]، وفي رأيي أنه قد يتم صرف مبالغ كبيرة من آلاف الروبيات مقابل إنجاز هذا العمل، ما لم تصل عدن إلى مستوى مستقل من إمدادات المياه ضمن حدودها الخاصة سوف نبقى تحت رحمة القبائل المجاورة، وفي حالة الحصار قد نكون مضطرين للتنازل على الرغم من الآلاف التي صُرفت في التحصينات»[٧١].

في عام ١٨٥٧، كان عدد الخزانات التي تم تنظيفها اثني عشر، وكانت سعتها تُقدر ب ٣,٥٣٨,٧١٥ جالون. وقد تم ملؤها لأول مرة في ٢٣ تشرين الأول/ أكتوبر من ذلك العام، ومع ذلك لم يستكمل ترميمها حتى عام ١٨٦١، وفي ذلك الوقت كانت التكلفة تصل إلى ثلاثمائة ألف ونصف روبية، والعائد المالي ٦٢,٣٨١ روبية فقط، أي أقل من خمس النفقات، وقد شعرت الحكومة بخيبة أمل إزاء هذه النتيجة، وقررت ألَّا تنفق أكثر على الخزانات على الرغم من تأكيدات من بلايفير أنه عند الانتهاء من النظام فإنه سيحقق عائدات كبيرة، هذا القرار يعني أن آخر وأفضل خزان في سلسلة الطويلة لن يتم ترميمه.

وكان الخزان المعني المسمى «بلايفير»، تبلغ سعته ٤,١٧٩,٩١٥ جالون، أي أكبر من الخزانات الاثني عشر الأخرى مجتمعة، وكان في حالة أفضل من ناحية حفظ الماء، وكان كوجلان حريصًا على إصلاحه، لكنه لم يتمكن من مطالبة الحكومة بالمال، ومع ذلك في عام ١٨٦٣ قدم ثلاثة من كبار التجار -وهم الفارسي: حسن علي، واثنان من التجار الفرس، وهما كواسجي دينشاو وإدولجي مانيكجي- عروضهم لترميم هذا الخزان وستة من خزانات التلال، ورحب كوجلان بعرضهم، وأعطاهم خليفته ميرويذر عقدًا لمدة عشر سنوات.

وبموجب هذا العقد الذي تم التوقيع عليه في ٢٩ يونيو ١٨٦٣ كانت «الشراكة» في استكمال أعمال الترميم في غضون عامين، شريطة ألا تمنع أي ظروف غير متوقعة إتمامها خلال تلك الفترة، وعند انقضاء السنوات العشر يحق للحكومة الممثلة بالمقيم السياسي أن تستأنف حيازة هذه المصنفات، أو تجديد عقد الإيجار لفترة محدودة، أو إلى الأبد كما يبدو ملائمًا، ولكن في حالة استيلاء الحكومة عليها يتعين على الحكومة أن تدفع تعويضًا عادلًا للنفقات التي يتحملها الشريك في عملية الترميم المذكورة هنا[٧٢].

وفي عام ١٨٧٣، تم تجديد عقد الإيجار لمدة ثلاثين سنة أخرى، وعندما كانت الخزانات ممتلئة، تم تخفيض فواتير المياه تبعًا لاستيراد كميات أقل من المياه من المناطق الداخلية، ويمكن للسلطات تحقيق بعض المال من بيع المياه، وكان سعر الفائدة هو روبية واحدة لكل ١٠٠ جالون، ومع ذلك كان الماء في كثير من الأحيان يفرغ من الخزانات، لم تأتِ الأمطار سنويًّا في عدن، وفُقد الكثير من المياه التي تم جمعها من خلال التبخر، يمكن أن تحمل الخزانات الثلاثة عشرة ما يقرب من ٧٧١٨,٦٣٠ جالون، وإذا كانت الأمطار تأتي سنويًّا فقد تكون كافية -إضافة إلى ما تنتجه الآبار وتحت إدارة حكيمة- لتلبية الطلب على مياه الشرب، ولن تكون

هناك حاجة للمضي في استيراد هذه السلعة الحيوية، ومع ذلك فإن الوضع كما هو، وأصبحت الوسائل الأخرى لزيادة إمدادات المياه ضرورية.

في عام ١٨٥٨ طلب كوجلان عدة مكثفات، ولكن الحكومة أرسلت له اثنين قديمين فقط وتم تركيبهما في البرزخ، ووصلت أربعة أخرى في السنوات العشر التالية، تم وضع اثنين منهما في التواهي واثنين آخرين في معسكر كريتر، وكانت المكثفات الستة تقطر ١٢,٠٠٠ جالون يوميًّا، والتي اعتبرت كافية لاحتياجات الحامية، التي كانت تضم ٢٠٠٠ رجل في عام ١٨٦٨، وقد وفرت المكثفات جميع مياه الشرب للحامية عندما يكون الماء متوفرًا في الخزانات، ثم أعطيت القوات في المخيم والبرزخ نصف المياه المكثفة ونصف خزان من الماء، ولم يكن مع القوات في التواهي سوى الماء المكثف، وكانت تكلفة نقل مياه الخزان من وادي الطويلة تتوازى مع تكلفة المياه المكثفة.

وبالإضافة إلى المكثفات العسكرية الستة، كانت هناك تسع شركات خاصة مملوكة لشركة (بينينسولار آند أورينتال)، وهي الشركة التجارية الأوروبية للوقا توماس وشركاه وهما إدولجي مانيكجي وكواسجي دينشاو، وقد مونت شركة (بينينسولار آند أورينتال) سفنهم فقط، في حين أن الآخرين زودوا السكان المدنيين الأوروبيين والأثرياء من غير الأوروبيين، في عام ١٨٦٣ تم بيع المياه المكثفة بسبعة روبيات لكل ١٠٠ جالون، وفي ١٨٧٠ كان السعر من ثلاثة إلى خمسة روبيات لكل ١٠٠ جالون.

وبالمقارنة مع المياه الموجودة في الآبار والخزانات، فإن الماء المكثف له مزايا واضحة يمكن الاعتماد على إمداداته، وكان عنصر الفشل خاضعًا للسيطرة البشرية، ولكن بالمعرفة والتبصر السليم كان من الممكن تحاشيه، وكانت نقطة الاعتراض الوحيدة على الاستخدام العام للمياه المكثفة هو تكلفتها الكبيرة.

ولضمان إمدادات رخيصة ومنتظمة من المياه، اقترح كابتن بيم المهندس التنفيذي على ميرويذر في عام ١٨٦٣ إعادة بناء القناة القديمة في منطقة الشيخ عثمان، ووافق المقيم على المشروع وأوصى به مع بناء سد وادي الخساف، ولم تكن المساحة التي تضررت من هذا الوادي واسعة مثل تلك التي تضررت من وادي الطويلة، ولكنها في الأخير مساحة واسعة، كما كان الحال مع وادي الطويلة قبل أن يتم ترميم الخزانات وسدود المجرى المائي المبني، فإن المياه التي نزلت بشدة من جبل شمسان إلى وادي الخساف لم تُفقد فقط، بل تسببت أيضًا في أضرار كبيرة وهي في طريقها إلى البحر.

ودعمًا لمشروع الخساف، أشار ميرويذر بأنه حتى لو لم تحصل الحكومة على أي ربح فوري، فإنه سيتم سدادها عن طريق امتنان الناس الذين سيكونون قادرين على شراء المياه بسعر منخفض(٧٣)، وكانت الحكومة -التي لم تكن ترغب في إقرار كلا المشروعين- طلبت من ميرويذر رأيه في تحديد أي المشروعين سيكون أكثر فائدة، ورد المقيم في أيار/ مايو ١٨٦٤ بأن كلًا منهما ضروري على قدم المساواة.

ولصالح مشروع الخساف كرر أنه سيحول دون وقوع أضرار، وأضاف أن جزءًا من المياه التي يتم جمعها في الوادي سوف يتدفق إلى الآبار، كانت صخور عدن مسامية ومغطاة فقط بطبقة رقيقة من التربة، ومن خلال القناة يمكن تخزين كمية كبيرة من المياه في خزانات البرزخ، والحامية لن تعاني من قلة المياه إذا قُطعت الإمدادات من الداخل أثناء الحصار، ويمكن بيع مياه منطقة الشيخ عثمان بنفس سعر مياه الخزان، وبالتالي ستحصل الحكومة على دخل ثابت من القناة، إن العائدات التي سيحصل عليها السلطان العبدلي ستشجعهم على التعرف على أنفسهم واندماجهم مع البريطانيين(٧٤).

فحصت شركة ميرويذر القناة القديمة واكتشفت أنها غير مجدية إلا كأساس،

وفي بعض الأماكن تم حفرها لعدة أقدام، وأخرى تم ردمها بالرمال، وكتب ميرويذر أن المياه في الشيخ عثمان «جيدة جدا» و«لا تنضب»، ولضخها إلى عدن اقترح عقد اتفاق مع سلطان لحج كون المياه في الأراضي التابعة له، وينبغي أن ينص الاتفاق على ما يلي: عند الانتهاء من القناة فإن صيانتها تقع على عاتق السلطان؛ وعلى السلطان حماية الآبار والقناة مقابل المياه، وهذا كل ما على السلطان القيام به على أن يحصل على نصف المبلغ المحقق من بيع المياه في عدن[٧٥].

ولم تسمح حكومة بومباي بمشروعي المياه، كما كان يأمل ميرويذر، استمر الوضع كذلك إلى ١٨٦٦ وهو العام الذي أعلنت فيه قرارها لصالح مخطط الشيخ عثمان، وفي العام التالي بينما كان العمل على القناة قيد التقدم، كتب ميرويذر أن قيمته المعنوية لا يمكن المبالغة فيها، إذ لن يكون لدى عدن إمدادات كافية بل وغزيرة من المياه فحسب، بل سيثبت المشروع للجميع أن البريطانيين «لن يوافقوا بعد الآن على أن يكونوا مقصرين في استخدام الموارد الطبيعية للبلد، من أجل الاستقرار.»[٧٦] كانت «الموارد الطبيعية» ومصادر المياه في المناطق الداخلية تقع خارج منطقة الشيخ عثمان.

كان الاتفاق الذي أوصى به ميرويذر في عام ١٨٦٤، وبعد ثلاث سنوات قد أُدرج في اتفاقية وقع هو عليها مع السلطان فضل في ١٦ مارس ١٨٦٧؛ حددت هذه الاتفاقية سعر المياه بتقدير روبية واحدة لكل ١٠٠ جالون، ونصَّ على أن السلطان يجب بناء أرباحه بصورة واسعة عن طريق العمل جنبًا إلى جنب لتوصيل قناة المياه من الشيخ عثمان إلى الحدود البريطانية في خورمكسر على رأس البرزخ، وكان البريطانيون بدورهم يمدون الطريق من جانبهم من الحدود إلى خزانات البرزخ التي كانت القناة تسكب مياهها فيها، وقد صدقت حكومة الهند على الاتفاقية في ٣٠ نيسان/ أبريل ١٨٦٧، وتم بناء الطريق بعد ذلك بعامين.

وقد تم الانتهاء من إنشاء القناة في ديسمبر ١٨٦٨ بتكلفة ٢,٩٦,٩٣٣ روبية وكانت تضخ من ٣٠ إلى ٤٠ ألف جالون يوميًا، وكان بناؤها اعترافًا ضمنيًّا من جانب السلطات البريطانية في عدن وبومباي وكلكتا بأن توفير إمدادات رخيصة ومستمرة من المياه لا يمكن الحصول عليها في المستوطنة نفسها، وأنه يجب أن نذهب إلى المنبع الرئيسي، كما اعتبر روسيل -وهو خليفة ميريويذر- أن مياه الشيخ عثمان جيدة جدًا، وقرر أنه من الممكن التزود بها، ويتولى مساعد المقيم الإشراف على بيعه للجمهور.

إن إعادة ترميم الخزانات، وإعادة بناء القناة، وتركيب المكثفات جميعها لم تحدث فرقًا كبيرًا في شراء الماء من قبل عامة الناس؛ فقد كانت تكلفة النقل والسعر الذي تباع به المياه من القناة والمصدرين الآخرين لم تشجع الأغلبية الفقيرة على شرائها بكمية كبيرة، ولم تكن الأقلية الغنية بحاجة إليها، وكانت النتيجة أن مبيعات المياه من المصادر الجديدة لم تكن كبيرة كما كان متوقعًا من قبل السلطات في عدن وبومباي.

إن العرب والصوماليين الذين جاءوا إلى عدن للعمل فقط من الأولى بهم أن يشربوا من الآبار الملوثة، بدلًا من إنفاق القليل من المال الذي يجمعونه في شراء المياه باهظة الثمن، واشترى البانيان الهنود ومعظم سكان البلدة مياههم بشكل رئيسي من آبار البانيان وآبار الطويلة المملوكة للبلدية، في عام ١٨٧٠ كان سعر المياه من آبار البانيان هو ثمانية ونصف آنه لكل ١٠٠ جالون، ومن آبار الطويلة كان السعر اثنين ونصف آنه لكل ١٠٠ جالون، بعد المطر اعتمد الفرس بصورة أولية على الخزانات المعلقة، ثم على المياه المخزنة في خزان بلايفير، وعلاوة على ذلك كان إدولجي مانكجي يمتلك بئرًا جيدًا في وادي الخساف.

وكان يرافق الفرس عددٌ كبيرٌ من الأتباع والخدامين الذين يتقاسمون إمدادات

المياه الخاصة بهم، وتنافس الفرس أيضًا مع الحكومة في بيع مياه الصهاريج على الرغم من أنهم اتبعوا نفس السعر، إلا أن المشترين انجذبوا إلى خزانهم في مصب الوادي لقربه من المدينة، كان حسن علي يمتلك بئرًا من المياه الصالحة للشرب في وادي العيدروس، وكان لمعارفه -بما في ذلك التجار العرب- حرية تشغيل البئر، وكان أيضًا للسيد علوي العيدروس بئران جيدان.

وعلاوة على ذلك استمر جلب المياه من الداخل على ظهر الجمال، حيث بلغ متوسطها في عام ١٨٧٢ ٦٥٠٠ جالون، كتب كابتن دوكات المهندس التنفيذي أن هذه المياه على الرغم من أنها ليست أفضل بكثير من مياه القناة، إلا انها قد وفرت لأهالي المدينة ميزة جلبها إلى أبوابهم. وتفاوت السعر تبعًا للطلب، وعمومًا كان السعر روبيتين لكل ١٠٠ جالون، وفي الموسم الحار ثلاثة روبية، وفقًا لدوكات كان هذا السعر مساويًا لسعر الماء الذي يصل من منطقة الشيخ عثمان، إن لم يكن أرخص عندما أخذت تكلفة النقل في الاعتبار[٧٧]. هذا البيان غير قابل للتفسير، وبالتأكيد كان البرزخ أقرب إلى المدينة من أي نقطة خارج المستوطنة، وبالتالي فإن تكلفة النقل من البرزخ كان ينبغي أن تكون أقل.

كما أن المياه المخزونة في خزانات البرزخ كانت ذات فائدة قليلة للمواقع العسكرية الأخرى، كانت تكلفة حملها إلى القوات في التواهي وفي المعسكر في كريتر في ١٨٧٠ تُقدر بحوالي ٣,٦٨١ في الشهر، وهو مبلغٌ كبيرٌ، وللتغلب على هذه المشكلة اقترح أن يتم توصيل البرزخ بالتواهي بمد أنابيب أو عن طريق القطار، وأن تستخدم البارجة البخارية لإدارة الموانئ في نقل المياه من البرزخ إلى التواهي، أو باستخدام اثنين من محركات الجر، كل منهما يجر عربة لنقل المياه يوميًّا إلى التواهي، والمخيم، والبلدة.

وقد نوقشت جميع هذه الاقتراحات باستفاضة، ووجدت أخطاء في كل منها، وأخيرًا خلص تريمنهير إلى أن «نظام النقل عن طريق الحمير والجمال يجب أن يستمر»[٧٨]. وقد استمر لفترة طويلة، في ١٨٧٥-١٨٧٦ تم نقل ١٧,٩١٠ من أحمال الإبل من المياه، أي ثلاثة ملايين ونصف المليون جالون، عبر بوابة الجدار.

بعد عام ١٨٦٨ لم يكن لدى الحامية أي سبب للشكوى من نقص المياه، ولكن الخوف من أن يكون قد تم قطع إمدادات الشيخ عثمان لفترة طويلة جعلت السلطات تفكر في تخزين أكبر قدر ممكن من المياه ضمن الحدود البريطانية، ولتحقيق هذه الغاية أوصت حكومة بومباي في الهند عام ١٨٦٩ بتأهيل سد وادي الخساف، بالإضافة إلى توسيع قناة الشيخ عثمان إلى قرية زايدة على حدود العبدلي - الحوشبي، حيث تفرع نهر تُبن، كما تم توسيع القناة لتوصيل ١٢٠,٠٠٠ جالون يوميًّا بدلًا من ٤٠,٠٠٠ كحد أقصى.

وقدر الكابتن ماندر -المهندس التنفيذي- تكلفة العمل الجديد بسبع مئة ألف روبية، واستنادًا إلى التجربة السابقة قال إن سلاطين العبدلي والحوشبي سيكونون سعداء بالتخلي عن المياه التي تروى أراضيهم من أجل الحصول على دخل محدد، وكما هو الحال مع مياه الشيخ عثمان، كان من المقرر بيع «الخليط» الجديد (مياه العبدلي ومياه الحوشبي) بسعر روبية واحدة لكل ١٠٠ جالون، وكان السلطانان يحصلان على نصف حصيلة البيع بعد خصم نفقات التشغيل، تم اختبار المياه في إنكلترا ووجدت أنها صالحة للشرب والطبخ.

وعارض روسيل مخطط زايدة لعدة أسباب، وقال إنه لا يستطيع أن يؤيد فكرة أن الأرض التي يمر النهر من خلالها ينبغي أن تزرع، وإذا استمر الاستزراع فإن إمدادات المياه إلى عدن ستكون هزيلة وغير منتظمة، كانت المياه من البر الرئيسي دائمًا عرضة للقطع من قبل العرب أو من قبل العدو الأوروبي، وقدرت تكلفة

مشروع روسيل بمليون روبية، وتوقع روسيل أن تحصل الحكومة على القليل جدًّا من العائدات، أي ٨٪ فقط[٧٩]. وسيواصل السكان المدنيون استخدام المياه من الآبار والخزانات القريبة من منازلهم، ولكل هذه الأسباب أوصى روسيل بمخطط الخساف لأنه أرخص وعمليًّا أكثر.

قبلت حكومة بومباي حجج روسيل[٨٠]، ولكن في ضوء تجربة خزانات الطويلة أيدت الحكومة العليا مخطط زايدة، وأعربت عن أملها الواعد في أن يكون العرض من المصدر الجديد كافيًا لجميع الأغراض دون التأثير على الأرض التي في طور الاستزراع، وأضافت حكومة الهند أنه إذا تم تخزين إمدادات المياه لمدة عامين في حدود بريطانيا، فإن الحامية لن تعاني من نقص في حال قطع التيار الكهربائي من قبل العرب، أو أي قوة محاصرة أخرى، ومع ذلك طلبوا من حكومة بومباي إعادة النظر في المخططين مع إعداد خطط تنفيذية لكلا المخططين أو لأحدهما.

لم يرد ذكر مخطط زايدة مرة أخرى حتى عام ١٨٧٣، عندما كانت هناك حكومة جديدة في بومباي تحت قيادة وديهاوس، وتبعًا للأسباب التي قدمها روسيل عارضت هذه الحكومة مشروع زايدة، ومشروعًا مماثلًا من قبل دوكات، الذي كان يريد مد خط أنابيب إلى عدن من عين ماء بالقرب من قرية تسمى المصانعة، وهي قرية تتبع السادة وتقع على بعد ثلاثة وأربعين ميلًا من يافع السفلى، وقد اعتبرت الحكومة -التي لم تعرف على ما يبدو بتاريخ مشكلة المياه في عدن- أن الخطتين «غير مرغوب فيهما، حتى ثبت أنه لا يمكن الحصول على إمدادات كافية في حدود الاحتلال الخاص بنا»[٨٢]. تم تنفيذ مشروع الخساف، ولكن كان مصيره الفشل. في سبتمبر ١٨٧٧، عندما كان السد ممتلئًا تقريبًا، انفجر أنبوب وفُقِدت الكثير من المياه في غضون ساعات قليلة، أما الباقي فقد سقط من خلال الصخور خلال أربع وعشرين ساعة، حتى لو كان السد محكم الاحتفاظ بالماء، كان من الممكن أن

يكون -مثل خزانات الطويلة- في كثير من الأحيان فارغًا بالكامل، وهي حقيقة لم يرها روسيل والسلطات في بومباي.

كانت قناة الشيخ عثمان هي مشروع المياه الوحيد الذي أثبت فعاليته وموثوقيته، وظل المصدر الرئيسي للإمدادات لسنوات عديدة قادمة، وحتى اليوم يتم نقل مياه عدن من الآبار الارتوازية في الشيخ عثمان وحولها، وقد توقف تدريجيًّا استخدام الخزانات والمكثفات والآبار.



الفصل الثالث

التجارة

ضرائب الجمارك والعقارات

تراجعت التجارة في عدن إلى درجة ضئيلة في الوقت الذي احتل فيه البريطانيون عدن، في الواقع كان النشاط التجاري هناك يعتمد على القوارب التي تتوقف في المرسى في طريقها إلى المخا، وهكذا استطاعت قبائل العبدلي شراء بعض السلع التي يحتاجون إليها بشدة، فاشتروا من التجار الهنود التوابل والملابس القطنية، وكميات صغيرة من الحديد والرصاص والأرز، وكانت تأتي قوارب من الخليج الفارسي محملة بالتمر، وقوارب أخرى من الصومال محملة بالأغنام، بالمقابل تقوم قبائل العبدلي بتصدير القمح والدخن الهندي والبُن وكميات قليلة من النحاس.

وفيما يتعلق بالمستحقات الجمركية، ذكرت شركة ويلستيد أنه في جميع الواردات والصادرات كان المطلوب هو ٢٪ فقط، بالإضافة إلى ذلك كانت هناك حاجة إلى ميناء صغير لجمع واجبات الضرائب، وتوقع المحافظ جمع نسبة بسيطة من جميع القوارب التي تأتي إلى عدن، بالنسبة لفقر عدن وضع ويلستيد اللوم على السلطان محسن، الذي أجبر من خلال ابتزازه بعض الرجال على الفرار من أراضيه[١]، ويمكن للمرء أن يفترض أن هؤلاء كانوا تجارًا أثرياء، فمغادرتهم البلاد سوف تؤثر سلبًا على التجارة.

أعطى هينس الذي زار عدن مع ويلستيد في عام ١٨٣٥ صورة مختلفة تمامًا عما حدث في الميناء، وكتب أنه تم فرض رسوم ثقيلة على كل مادة من الواردات والصادرات بغض النظر عن قيمتها، واتهم السلطان بأخذ دولار واحد لكل كيس من الأرز أو التمور، بينما السعر الأصلي بين اثنين وثلاثة دولارات، ودون ذكر سعر كيس البُن سجل هينس أن السلطان يفرض رسومًا تتراوح بين ستة عشر وثمانية عشر دولارًا[٢].

وقد يكون سبب الاختلاف بين الحسابين اللذين قدمهما ويلستيد وهينس قد كان متعمدًا من جانب الأخير لتقويض السلطان، وعندما كتب هينس حسبته في ١٨٣٨ كان يتفاوض حول نقل عدن، ومع استمرار المفاوضات أصبح السلطان عدوه، ويمكن توقع تقارير سلبية.

أما بالنسبة للدخل من الميناء، فقال السلطان محسن أنه كان ٥٠,٠٠٠ $ سنويًّا. وقد ادعى هينس الذي أبلغ عن ذلك في شباط/ فبراير ١٨٣٨ أنه كان في حوزته حسابات جمركية للسنوات القليلة الماضية، التي أظهرت أن هذا الرقم لا يزيد عن ٧٠٠٠ دولار في السنة[٣]. غير أنه في مذكراته التي قدمت إلى الحكومة في آب/ أغسطس في العام نفسه قدَّر الإيرادات العائدة للسلطان من المستحقات الجمركية بمبلغ ١٢,٠٠٠ دولار في السنة، وأضاف أن الدولة زادت هذا المبلغ إلى حد كبير من خلال رسوم إضافية «تتكيف مع المناسبة». في الواقع اتهمه هينس ب «التزوير المستمر.»[٤] ومن جهة أخرى، وصف ويليستيد نفس «الدولة» بأنها «ذكية ومضيافة، ومنتبهة جدًّا للأوروبيين»[٥].

إلى جانب الدولة كان هناك اثنان من المساعدين لجمع الرسوم، لكنهم لم يصدروا إيصالات أو يحتفظون بحسابات منتظمة، وبعد الاحتلال تم توجيه هينس لإعادة تعيين رجال الجمارك، ومع ذلك وبما أنهم لم يتكلموا

اللغة الإنجليزية، طلب هينس شخصًا لديه معرفة بتلك اللغة لتولي مسؤولية الجمارك، وأجابت الحكومة بأنها لا تستطيع الاستجابة لطلبه إلى أن يتم التبرير من تجارة عدن لتوظيف هذا الرجل.

وقد شجع هينس الارتفاع المطرد في عائدات الجمارك للسنوات الرسمية الثلاث الأولى[٦]، وللمرة الثانية طلب شخصًا مؤهلاً في مجال الجمارك، وأوضح الوضع غير المرضي في المؤسسة الجمركية، وكان رجل الجمارك العربي حاكمًا سابقًا لعدن، وكان المحاسب يهوديًّا وأسرته تعمل لسنوات عديدة في مكتب الجمارك، وقد كانا ملائمين للمهمة تحت حكم السلطان؛ إذ لم تصدر أي إيصالات أو تُحفظ على أي حسابات مفصلة، والآن هذه ضرورية، وعلاوة على ذلك كان يجب أن تكون مكتوبة باللغة الإنجليزية. الآن أيضا تصل الكشوفات يوميًّا مع السلع؛ وكونها مكتوبة باللغة الإنجليزية، فإن الرجلين لا يمكنهما قراءتها، ولهذا كان التهريب أمرًا سهلًا، ولذلك من الضروري أن يكون المسؤول ملمًّا باللغة الإنكليزية ليتمكن من وضع حد لمشكلة التهرب من الجمارك، ويضاف إليه اثنان من كبار الموظفين، وتتألف المؤسسة الجمركية من اثنين من الكتبة (واحد في بوابة الممر الرئيسي وآخر في جنوب الممر الرئيسي)، واحد برتبة رقيب، وثمانية عمال. وكان واجب العمال حراسة الواجهة البحرية بأكملها، والممرين المذكورين أعلاه، والممر المؤدي إلى بندر دوراس (خليج الصيادين). في عدن لم تكن هناك مستودعات، حيث يمكن تدوين البضائع في السندات. كانت البضائع التي يتم تفريغها في التواهي يجب أن يحرسها العمال على طول الطريق إلى مكتب الجمارك في كريتر، وبما أنه لم يكن هناك ما يكفي من العمال لهذه المهمة، فإن التهريب لا يمكن تجنبه؛ وكعلاج لهذه المشكلة أوصى هينس ببناء مستودعين، أحدهما في الممر الرئيسي الشمالي المؤدى

إلى كريتر والقادم من التواهي، وآخر في الممر الجنوبي الذي يؤدي إلى كريتر والقادم من خليج حقات.

كما أوصى الوكيل السياسي بزيادة رواتب الكتبة والمسؤول الجمركي والمحاسب، وكان كلٌّ من المسؤول الجمركي والمحاسب يتقاضى ٣٠ دولارًا في الشهر، وأشار هينس إلى أن مثل هذا المرتب الصغير قد يجعلهم يلجؤون إلى ممارسات احتيالية، خاصة وأن مسؤول الجمارك كان «تاجرًا في مرتبة متقدمة» ولم يتمكن كروتندن الوكيل السياسي المساعد من الإشراف على عملهم كما ينبغي له بسبب واجباته الأخرى، وكان الوقت الوحيد الذي كان يكرس فيه جهده لحسابات الجمارك قبل ساعات العمل أو بعدها، أي قبل الساعة التاسعة صباحًا أو بعد الساعة الرابعة بعد الظهر(٧).

وقد أسفرت رسالة هينس عن نتيجة إيجابية واحدة؛ حيث وصل المسؤول الذي طال انتظاره إلى عدن في ١٢ ديسمبر ١٨٤٢، وحمل لقب «مفتش الجمارك»، وكان مكتبه في مكتب الجمارك غرفة في حالة متهالكة، كان المبنى نفسه «مجرد خراب لا هواء فيه ولا ماء». وتعرضت الحزم المتبقية للنهب أو التلف؛ ولذلك أبدى هينس إعجاب الحكومة في تموز/ يوليه ١٨٤٣ بضرورة وجود مكتب جمركي سليم لتمكين المفتش من العمل بفعالية، كما ذكّرهم بأن المخزنين ما زالا ضمن الاحتياج لهما(٨).

ولم يتم بناء المستودعات ودائرة الجمارك، وعندما أصبحت عدن مرفأً حرًّا في عام ١٨٥٠، توقفت الحاجة إليها، ومع ذلك في عام ١٨٦٤ تم بناء مكتب تسجيل تجاري في المعلا في الخليج الغربي، وبما أن الميناء القديم في الخليج الشرقي لا يزال يُستخدم من قبل عدد قليل من السفن، تم بناء مكتب صغير عند سفح صيرا، لتحل محل مكتب الجمارك القديم الذي كان داخل مناطق المخيم.

أما فيما يتعلق بالرسوم الجمركية التي فُرضت على البريطانيين، فإن هينس عند سيطرتهم سمح باستيراد وتصدير البضائع مجانًا، ريثما تصدر تعليمات من الحكومة، ولم توافق الحكومة على هينس وتم توجيهه بالاستمرار بجمع الرسوم الجمركية وفقًا لمعدلات ما قبل الاحتلال إلى حين استلام حكم بشأن هذا الموضوع من الحاكم العام، وقد أحاطوا برسالتهم نسخة من قانون جمارك بومباي لعام ١٨٣٨، وطلبوا تقريرين، أحدهما عن أثر «شهادات الإعفاء»[٩] في عدن، وآخر عن رسوم الاستيراد والتصدير الحالية، ورأى اللورد أوكلاند أن قانون جمارك بومباي قد يُستحدث في عدن شريطة ألا يزيد من المعدلات الحالية، واستطرد قائلًا:

«يجب أن يوضع في الاعتبار أن الهدف الرئيسي من التمسك بعدن هو أن يصبح في أيدينا مخزن تجارة الاستيراد والتصدير في ذلك الجزء من الجزيرة العربية، وأن هذا الهدف سوف يُهزم تمامًا ما لم تكن الواجبات المفروضة في عدن أكثر ملاءمة للتاجر المستورد والمصدر منها في الموانئ الأخرى المتواجدة في الساحل نفسه».

وفي رسالة أخرى أعرب الحاكم العام عن رأيه بأن عدن ينبغي أن تكون ميناءً حرًّا مثل ميناء سنغافوره؛ ولتعزيز التجارة مع المستوطنة الجديدة، اقترح مقياسًا خفيفًا من المستحقات على جميع السفن التي تستخدم الميناء، وبالتالي تكون عدن المتجر الكبير كما كان يأمل أن يصبح، وأشار أوكلاند إلى أنه يفضل أن لا يعطي أية تعليمات إلى أن يستلم تقريرًا بالرسوم الجمركية القديمة[١٠]. وتم تقديم التقرير، ولكن كما سيتبين لم يصدر تعليمات بشأن هذا الموضوع وتم تسوية المسألة أخيرًا من قبل بومباي.

وفي الوقت نفسه في عدن بدأ تحصيل الرسوم الجمركية وفقًا للمعدلات القديمة في ١ أبريل ١٨٣٩، وبالتعليق على قانون الجمارك فقد كان الرائد بيلي

قائمًا بأعمال هينس، الذي كان في إجازة مرضية، أشار قائد الحامية أن تطبيقه سيزيد من الواجبات وإن كان قليلًا، هذا الارتفاع «الطفيف» ليس من السهل أن يُقال، ومما يجعل المقارنة بين معدلات ما قبل الاحتلال وتلك المنصوص عليها في القانون في مكان من الصعوبة هو عدم الاتساق في النظام المستخدم للتقييم وبجهل الأسعار الحالية، ومع ذلك من الواضح أن القانون عمومًا زاد رسوم الاستيراد والتصدير، وكانت هذه الزيادة واضحة في حالة البضائع المنقولة في السفن الأجنبية، وفي جميع موانئ الشركة كانت الرسوم على البضائع المنقولة في السفن الأجنبية في معظم الحالات مضاعفة على البضائع التي تحملها السفن البريطانية، ولم يكن هذا التمييز يُطبق أثناء حكم السلطان.

وتعليقًا على شهادات الإعفاء كتب بيلي أنه سيكون لها تأثيرٌ مفيدٌ؛ لأنها ستعفي تجار عدن من الرسوم التي دفعوها في الموانئ داخل رئاسة بومباي، وأوصى بيلي أيضًا كتدبير لتشجيع تجارة السلع بإلغاء مستحقات رسوم العبور بين عدن واجزاءها الداخلية[11]، وأُرسلت رسالته إلى هينس الذي استأنف مهامه.

ألغى هينز مستحقات العبور التي شكلت على أية حال نسبة ضئيلة جدًا من الإيرادات الجمركية؛ فقد كانت (٤٠٢ دولار) لشهر أبريل، أما في شهر مايو فقد كانت (٨٩ دولارًا)، وكان القصد من إلغائها إفادة عدن بتشجيع القبائل على جلب منتجاتها للتصدير.

التجارة الداخلية

منذ البداية كان حلم هينس أن يعيد عدن إلى سابق عهدها كمركز تجاري كبير؛ ولذلك نصت جميع تعاقداته مع الزعماء الداخليين على ضرورة عدم وجود عقبات في طريق التجارة، ولكن أهم معاهدة في هذا الصدد هي معاهدة

١٨٤٨ التي أبرمها مع السلطان أحمد وهو سلطان قبائل العبدلي، وتعالج المادة ٧ من هذه المعاهدة بالتحديد رسوم العبور المستحقة في الحوطة، وكانت كالتالي:

الحبوب والقهوة	6½٪
السمن (الزبدة الصافية)	30٪
السمك	20٪
الحديد	10٪
السلع الإنجليزية المصنعة	10٪
العشب والدخن والخشب والخضروات	من 6٪ إلى 8٪

وبموجب المعاهدة الجديدة، تمت إزالة الرسوم المفروضة على المواد الأربع الأخيرة تمامًا، لأنها كانت تزرع في أراضي العبدلي، وانخفضت الرسوم المتعلقة بالخمسة الأولى وجميع المواد الأخرى إلى ٢ في المائة، وعلاوة على ذلك أعطت المعاهدة تجار عدن الحق في الحصول على منزل فرعي في الحوطة، وبالتالي تمكينهم من احتكار التجارة الداخلية[١٢].

إن احتياجات حامية عدن وسكانها تتمثل في عنصرين أساسيين؛ أولهما أسعارها النقدية المعروضة على المنتجات الداخلية، وثانيهما تنوع السلع الأجنبية في سوق عدن، أدت جميعها إلى زيادة حركة المرور في المستوطنة والمناطق النائية، وفي الواقع أصبحت درجة الترابط بين الاثنين كبيرة لدرجة أنها تبرر القول «عدن هو الرأس الحي القريب من الجسد، ولا يمكن أن يبقى أحدهما دون الآخر»[١٣].

في تهامة كان الشريف حسين حاكمًا فيها (١٨٤١ - ١٨٤٩) وكان يضر بتجارة عدن في البُن، وهو أهم منتج لليمن، وأحس الشريف حسين في ازدهار عدن

المتنامي تهديدًا لمينائه في المخا، مما جعله يضع حظرًا على التجارة مع المستوطنة، وتجرأ التجار في تحديهم له مع إدراكهم لخطورة ذلك في إمكانية مصادرة ممتلكاتهم.

كما أن الشريف أعطى الأمريكيين معاملة تفضيلية على حساب المستوطنة، وكان الوكيل الأمريكي في المخا -على سبيل المثال- يخزن أكبر قدر ممكن من البُن، ويتم تجهيزها، ومتى ما وصلت السفن يسرعون فقط إلى التحميل والإبحار، ويدفع التاجر المصدر للبُن رسوم الموانئ وغيرها من الرسوم، وبالتالي لم يكن هناك فرصة للمشاجرة بين ضابط السفينة الأمريكية والسلطات المحلية، ومن الأسباب الأخرى التي أحبطت التجار اليمنيين عن أخذ البُن إلى عدن، قرب مناطق زراعة البُن إلى الموانئ، والأخطار التي تعترض الرحلة البرية إلى عدن، والمال الذي يطلبه مختلف الزعماء الذين تمر القوافل في أراضيهم.

كما فشلت عدن في جلب الكثير من البُن من هرار في الحبشة، عندما بدأت الخصومات القبلية على الساحل الصومالي (الذي كان شائعًا)، تم نقل القهوة من هرار بدلًا من شحنها إلى عدن، من زايلا أو بربرة إلى بولهار، ومن هناك تم شحنها إلى المخا، وهي أقرب سوق. وصل البُن من هرار إلى عدن عندما كان هناك سلام على الساحل الصومالي، وصل البُن وغيره من منتجات اليمن إلى عدن بشكل رئيسي عندما كانت اليمن في حالة منزعجة ولم يتمكن الناس من الوصول إلى الموانئ احتجاجا على الرسوم المرتفعة.

في عام ١٨٤٩ أطاحت قوة عثمانية من الحجاز بقيادة توفيق باشا بالشريف حسين واحتلت تهامة، ثم أصبح العثمانيون المنافسين الوحيدين للبريطانيين في جنوب غرب شبه الجزيرة العربية، مع مناطق زراعة البُن بالقرب من الموانئ الخاضعة لسيطرتهم، وللتعويض عن هذا العيب اعتقد بريدو -مساعد

المقيم- أن البريطانيين يجب أن يعملوا من أجل إلغاء جميع رسوم العبور على التجارة الداخلية؛ وعندما يتم ذلك سيتم جلب هذه المناطق «تجاريا إن لم يكن جغرافيا، أقرب لنا من الموانئ التي بغض النظر عن كل عيب يمكن تصوره تقريبًا، فإنها لا تزال تسيطر على أربعة أخماس التجارة من المنتجات الأكثر قيمة في الجزيرة العربية»(١٤).

تأثرت أسعار السلع الداخلية في عدن بعدد من العوامل؛ عندما كانت هناك أعمال قتالية بين القبائل والبريطانيين أو بين القبائل نفسها، توقف تدفق الإمدادات من السلع إلى عدن، وكان انقطاع ثلاثة أيام يضاعف الأسعار لمدة خمسة أيام ثلاثة أضعاف سعرها، وعشرة أيام تسبب الذعر، وخلال الاضطرابات كان المسؤول يأخذ على عاتقه مسؤولية تموين كل القوافل، وكان المال الذي يصرفه تجاه هذه الخدمة يؤدي إلى ارتفاع الأسعار ثلاثة أضعاف.

عندما كان السلطان العبدلي في عداء مع البريطانيين، أرادت القبائل في المناطق خارج لحج أن تتاجر مع عدن دون المرور عبر أرضه، فاضطرت أن تسلك طريقًا ملتفًا؛ مما جعل مدة الرحلة أطول بإضافة يوم واحد، وهذا أُضيف أيضًا إلى أسعار السلع، وأدى نقص الأمطار في المناطق الداخلية إلى نقص في الإمدادات وارتفاع الأسعار.

وفي بعض الأحيان كان للاضطرابات تأثير معاكس؛ على سبيل المثال كان السلطان العبدلي يخشى هجوم السلطان العولقي، وهذا الخوف جعله على عجل لتفريغ مخازنهم إلى عدن خشية نهبها من قبل العدو، وكانت النتيجة أن سعر القش انخفض من اثنين أو ثلاثة روبية إلى ثمانية عشر آنة للحملة، وبحساب الدولار ما كان يمكن للمرء عادة الحصول على سبعة مكاييل أو ثمانية من الحبوب، يشترى الآن بها أحد عشر مكيالًا(١٥)، وكانت المنافسة ووفرة الأمطار في المناطق

الداخلية من العوامل الأخرى التي أدت إلى انخفاض الأسعار، وكانت واردات عدن الرئيسية من الداخل هي الصبر والدخن، وشمع العسل والبُن، والأصباغ والحطب، والفواكه والعدس، والحرض والقات[١٦]، والخضراوات والقمح. وكانت الصادرات الرئيسية هي القطن والبضائع القطنية، والحرير والبضائع المصنعة منه، والتمور والحبوب، والمعادن والتوابل، والسكر والتبغ، والسعوط (التبغ المطحون).

التجارة البحرية

عندما ألغى هينس مستحقات العبور مع المناطق الداخلية، اقترح بعض التخفيض في الرسوم الجمركية المدفوعة على السلع المستوردة والمصدرة عن طريق البحر، وقد وافقت حكومة بومباي على مقترحاته، وأُبلغت الحكومة العليا وفقًا لذلك، ومن المأمول أن يؤدي هذا التخفيض إلى زيادة التجارة دون التقليل من الإيرادات.

وثمة خطوة أخرى اُتخذت لتشجيع تجارة عدن عن طريق البحر هي معاملة «الحرف القُطرية»[١٧] مثل معاملة السفن البريطانية، وفي البداية كانت تجارة عدن تتم بشكل رئيسي بواسطة هذه الحرف، وإذا اضطروا لدفع الرسوم المضاعفة المفروضة على السفن الأجنبية، فإنهم سوف يمتنعون من القدوم إلى عدن.

وفي عام ١٨٤٨ أقرت حكومة الهند قانونًا (القانون السادس) يلغي الرسوم المفروضة على البضائع المنقولة من ميناء إلى ميناء آخر في إطار أراضي الشركة، ويوازن بين الرسوم المفروضة على السلع المستوردة والمصدرة في السفن الأجنبية والبريطانية، وكان هذا القانون ذا فائدة كبيرة لعدن، وقد أدى إلغاء الرسوم المشار إليها إلى تشجيع التجارة بينها وبين الهند، وقد أدى تكافؤ الرسوم على الشحن إلى جذب المزيد من السفن إلى الميناء.

لم يرحب هينس بهذا التعادل لأنه كان يعني منافسة كبيرة للتجار الهنديين، وخاصة من الأمريكيين الذين كانت مصنوعاتهم من القطن رخيصة للغاية، وقبل تكافؤ الرسوم لم يأت الأميركيون إلى عدن إلّا للاستفادة من مكتب البريد، وكانوا يتجنبون إنزال البضائع، وبالتالي يدفعون رسوم شحن العبور فقط. كانت تغادر ثلاث سفن من الولايات المتحدة، واحدة كبيرة واثنتان صغيرتان، وعلى متن كلٍّ منهما قطع من البضائع، تتوجه السفن الصغيرة أولًا إلى البحر الأحمر حيث تتبادل حمولتها من أجل أخذ البُن والصمغ والجلود وما إلى ذلك، ثم تنضم إلى السفينة الكبيرة التي ترسو قبالة عدن، ثم تذهب السفن الثلاث إلى أحد الموانئ على البحر الأحمر، ويُقال إنه ميناء المخا، حيث دفع الرسوم أقل، وتحدث عملية إعادة الشحن، ثم تعود السفينة الكبيرة إلى ديارها، في حين تبقى السفينتان الصغيرتان للمتاجرة بالسلع الجديدة(١٨).

وكان أهم قرار اتخذته الحكومة لتعزيز تجارة عدن هو إعلان الميناء حرًّا في عام ١٨٥٠، وقد أدى عدم رضى هينس عن عائدات الجمارك إلى التوصية في عام ١٨٤٧ بفتح الميناء لمدة محدودة تتراوح بين خمس سنوات وسبع سنوات، وقال إن المزايا التي ستتبع ستفوق أي خسارة في الإيرادات؛ وستصبح عدن تبعًا لموقعها الجغرافي الذي يعطيها الحق أن تكون: المتجر الرئيسي للتجارة العربية والأفريقية والهندية. وافقت حكومة بومباي على توصية هينس، ولكنها رأت أنه لا ينبغي أن يكون هناك حد زمني لهذا الإجراء؛ فإذا تم تحديد المهلة الزمنية فإن التجار سيعتقدون أنه بعد انقضاء الفترة المحددة ستكون الرسوم ثقيلة، وهذا الاحتمال سوف يمنعهم من التعامل مع عدن أو الاستيطان فيها.

كانت إيرادات عدن من الرسوم الجمركية صغيرة، العديد من المواد المصدرة تُقدر بقيمة أكبر ٢٠,٠٠٠ روبية، وتساهم في رفد خزينة الشركة كونها

تدفع رسوم الاستيراد عليها في أماكن أخرى، وكثير من تلك التي تم استيرادها بقيمة أكبر من ٢٠٠٠٠ روبية تذهب لاستهلاك الحامية ولم تدفع لهم أية رسوم جمركية، ومن شأن إلغاء الرسوم الجمركية أن يخفض أيضا أسعار البضائع التي تمر إلى المناطق الداخلية والساحل الأفريقي، مما يقلل من ضرورة دفع مبالغ نقدية مقابل البضائع المستوردة من هناك؛ ونتيجة لذلك فإن استنزاف السبائك الذهبية سيكون أقل.

وباختصار قالت حكومة بومباي إن المزايا التي ستتحقق من افتتاح الميناء ستفوق خسارة الإيرادات الجمركية الصغيرة، وعند التوصية بالإجراء إلى الحكومة العليا سألوا عما إذا كان سيكون هناك أي اعتراض سياسي[١٩]، وقد أجاب اللورد هاردينج -الذي كان على وشك إخلاء منصبه كحاكم عام- بأنه سيجري تحقيقات بشأن هذا الموضوع أثناء وجوده في عدن في طريقه إلى إنجلترا، وأنه سيقدم تقريرًا عن استنتاجاته إلى السلطات المحلية. وبعد زيارته إلى عدن كتب بصورة شخصية إلى السير جركلرك -حاكم بومباي- من سفينته أنه ليس لديه اعتراض على جعل عدن ميناءً حرًّا؛ «شريطة ألّا تصبح منتجعًا لجميع السكان المنطلقين على ساحل البحر الأحمر». في قاعدة عسكرية مثل عدن، ينبغي السيطرة الصارمة على السكان[٢٠].

ورأى اللورد دلهوزي -خلف هاردنج- في عدن أساسًا لقاعدة عسكرية ومركز اتصالات، وقال إنه لا يعتقد أن من الضروري جعل عدن ميناءً حرًّا لتشجيع تجارتها، ويمكن تشجيع التجارة عن طريق فرض رسوم معتدلة، كما هو الحال في الواقع، لأنه ليس من سياسة الحكومة أن تجتذب التجار من خلال التهاون والمزايا الاستثنائية، ومن الطبيعي أن تتدفق إليها المزيد من التجارة والهجرة، ومن شأن ذلك أن يكون متوافقًا تمامًا مع دفاعات المكان ومع الغرض الرئيسي

لاحتلالها الذي تملكه الحكومة البريطانية في هذا الصدد، وهو الاتصال مع أوروبا[٢١].

وحذر هينس أنه إذا أصبحت عدن ميناءً حرًّا، فستكون هناك حقوقٌ متساوية للأمريكيين مع البريطانيين، وهذا من شأنه أن يوفر للأمريكيين مزايا كبيرة؛ وسوف يغرقون الأسواق العربية والأفريقية بسلعهم على حساب الصناعات البريطانية؛ ولذلك ينبغي للحكومة أن تقرر ما إذا كان الميناء يجب أن يكون حرًّا لسفن جميع الدول أو للسفن البريطانية فقط[٢٢].

وأيدت المحكمة اقتراحًا جعل عدن ميناءً حرًّا بقولها: «لدينا بأنفسنا ميلٌ قويٌّ للإضافة إلى الأهمية التجارية للمكان»[٢٣]؛ ولذلك طلبوا من حكومة الهند إعادة النظر في قرارها، وكانت النتيجة أن أُعلنت عدن ميناءً حرًّا بموجب القانون العاشر لعام ١٨٥٠، الذي ينص على عدم دفع رسوم جمركية على أي بضائع تنقل بحرًا أو برًّا إلى عدن أو منها، وقد ورد نص القانون في ديباجته: «سيتم تحسين التجارة بين الساحل الغربي للهند والبحر الأحمر والأماكن المتاخمة لها من خلال تشجيع سفن جميع الدول للدخول إلى ميناء عدن، ومن ثَمَّ أُستبعدت عدن من أحكام وامتيازات القانون السادس ١٨٤٨، وبالتالي تم معاملتها كميناء أجنبي.

وكما توقع هينس، عندما فتح ميناء عدن في ٢٧ أبريل ١٨٥٠، كان التجار الأجانب يسارعون للاستفادة منه مفضيلنه على ميناء المخا وميناء الحديدة والموانئ الأخرى على البحر الأحمر؛ فالآن في عدن يمكنهم البيع والشراء وكسب الكثير من الأرباح، ويمكنهم أيضًا تلقي رسائل وإرسالها عبر مكتب البريد، وهو مرفق لم يتواجد في أي مكان آخر في المنطقة، فعلى سبيل المثال يمكن لضابط السفينة الأمريكي تلقي رسائل مباشرة من المنزل وهو على متن الباخرة في غضون خمسة وأربعين يومًا والرد في نفس الفترة، وفي ذلك الوقت

كان هذا الاتصال يوصف بالسريع. إضافة إلى ذلك فإن التجار يشعرون بالهدوء أثناء تنفيذ تعاملاتهم كون سفنهم ترسو في مرسى هادئ وآمن حيث يمكن صيانتها وإعادة تأهيلها، كما تجنب التجار البلاء والرحلات الصاخبة في البحر الأحمر.

بعد أن أُعلنت عدن مرفأً حرًّا، ازداد النشاط التجاري الأمريكي والفرنسي زيادة كبيرة، وكان الأمريكيون يقايضون ملابسهم القطنية بربح كبير، وتعود السفن الفرنسية، بعد تسليم الفحم إلى المستودع الفرنسي (الذي أنشئ في عام ١٨٤٥) محملة بالبضائع المشتراة بسعر رخيص، ويكاد ألا تأتي أي بضائع إلى عدن من بريطانيا، ولا تزال التجارة بين الهند وعدن تخضع للرسوم الجمركية في الموانئ الهندية.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن افتتاح الميناء أضعف الدخل الذي كانت قبائل العقربي والفضلي تحصل عليه؛ لأن بعض الحرف انتقلت الآن إلى عدن وتمارسها مجموعة من العرب على قارعة الطريق ليتجنبوا الرسوم الجمركية، وتلقى استحسانًا ممن يحتاجون إليها. من ١٨٥٠ إلى ١٨٥٤ -كما سيتبين- كان هناك عداء بين البريطانيين وهاتين القبيلتين لأسباب لا علاقة لها بالتجارة.

في عام ١٨٥٤ أوصى بادجر -وهو قس الكنيسة البروتستانتية ومستشار أوترام الوثيق- بإعادة فرض الرسوم الجمركية في عدن، وادعى أن إلغاءها قد حرَم القبائل من عائداتها وجعلها معادية للبريطانيين، ولم يستفد البريطانيون أنفسهم من افتتاح الميناء، وقال بادجر إن استعادة المستحقات الجمركية ستغطي نفقات دائرة الجمارك وتحقق عائدًا صغيرًا، والأهم من ذلك هو أنه سيحول بعض التجارة إلى العصابات العربية، وبالتالي التصالح بين رؤساء القبائل والبريطانيين[٢٤].

لم يوافق اللورد إلفينستون حاكم بومباي على النظر في إعادة فرض الرسوم الجمركية في عدن، وقال إنه من الناحية الاقتصادية فإن مثل هذا التدبير سيكون له أثر تراجعي على تجارة المكان، من الناحية السياسية لا ينبغي تشجيع الجماعات العربية، حتى يمكن للقادة تحديد مصالحهم مع مصالح عدن؛ ومن ثم فإن عدن ستكون السوق حيث يمكنهم تبادل منتجاتهم مقابل البضائع الأجنبية التي يحتاجون إليها[٢٥].

ولم يضر إلغاء الرسوم الجمركية في عدن بالجماعات العربية في المنطقة المجاورة فحسب، بل أيضًا بالموانئ العثمانية في اليمن، أصبحت عدن مرفأً حرًّا عندما كانت هناك اضطرابات كبيرة في اليمن نتيجة لإعادة احتلال العثمانيين لتهامة، وكما هو الحال عادة في أوقات الاضطرابات، تم تحويل جزء كبير من تجارة البُن اليمني إلى المستوطنة البريطانية، وهكذا فقد العثمانيون عائدات من الجمارك والمستحقات على حد سواء.

هذا النقل الواضح لتجارة البُن إلى عدن جعل مصطفى باشا -الحاكم العثماني في الحديدة- يطلب فرض رسوم جمركية على جميع البضائع التي تدخل عدن عن طريق البر، وقد ادعى أن مرورها الحر كان «ضارًّا بالبوابة السامية»، وقد يحرم اليمن من جميع العائدات[٢٦].

واصلت البضائع من اليمن المرور مجانًا إلى عدن، ولكن تدفقها لم يكن دائمًا كبيرًا كما كانت في سنوات ما بعد افتتاح الميناء مباشرة، ولم يعانِ اليمن من الانهيار الاقتصادي المروع.

وبطبيعة الحال أدى إلغاء الرسوم الجمركية إلى زيادة في التجارة؛ أصبحت عدن مرة أخرى ميناءً للهند وشرق أفريقيا وجنوب الجزيرة العربية، على النحو المتوخى في القانون العاشر لعام ١٨٥٠، أما الأماكن الأخرى الوحيدة التي كان

للمستوطنة فيها حركة ذات اتجاهين قبل افتتاح الميناء وبعده، فقد كان الخليج الفارسي، والولايات المتحدة، والمملكة المتحدة، وسنغافورة، وهامبورغ، وموريشيوس.

قبل عام ١٨٥٠ كانت فرنسا فقط تصدر إلى عدن، بعد ذلك التاريخ استوردت منها، كما كان لهولندا علاقات تجارية مع عدن فقط في السنوات الأربع التالية لفتح الميناء، وقد شهد عام ١٨٥٠-١٨٥١ تبادل السلع مع سيشيل، في ١٨٥١-١٨٥٢ جاءت البضائع من إسبانيا، وفي السنة التالية أخذت سفينة بلجيكية شحنة من البضائع، وخلال السنوات الأربعة عشر الماضية أصبحت السويس والصين وأستراليا شركاء تجاريين جيدين مع عدن.

وقد أعطى افتتاح قناة السويس عام ١٨٦٩ أعظم دفعة تجارية لعدن، وفي العام الذي فتحت فيه القناة بدأت تريستي في التجارة مع عدن، وتبعتها إيطاليا في عام ١٨٧٠، وهي سنة توحيدها، قبل هذا التاريخ كانت جنوة المدينة الإيطالية الوحيدة التي استوردت بضائع من المستوطنة (١٨٦١- ١٨٦٢).

وهناك مكانان يستحقان اهتمامًا خاصًا فيما يتعلق بتجارة عدن؛ هما بربرة وبولهار، في السنوات الأولى من الحكم البريطاني في عدن كانت بلدة بربرة على الساحل الصومالي المعاكس ذات أهمية تجارية كبيرة، وكان السوق الذي يتاجر فيه التجار من أفريقيا والجزيرة العربية والهند ويحتشدون فيه خلال الرياح الموسمية الشمالية الشرقية، وبالنسبة لإمداداتها من البُن والصمغ والراتنجات، كانت المستوطنة تعتمد إلى حد كبير على المعرض التجاري لبربرة، وعندما لم يتم عقد المعرض، كانت تجارة عدن تعاني بشكل كبير.

في عام ١٨٤٦ بدأت تجارة بربرة في الانخفاض بسبب الخلافات القبلية. وكانت الفصائل الصومالية المتحاربة تعترض السفن المتجهة إلى عدن والهند

وتنهبها. وأدى هذا الوضع إلى أن يكتب هينس: «في نهاية المطاف قد نتوقع أن نتلقى كامل تجارة بربرة ونجعل من عدن مكانًا للاجتماع السنوي لكلٍّ من التجار الهنود والأفارقة»[٢٧].

بحلول عام ١٨٦٣ أصبح موسم بربرة التجاري شيئا من الماضي، ولكن هذا لم يكن لصالح عدن، كما كان يأمل هينس، وبدلًا عن بربرة أخذ التجار بضائعهم إلى بولهار، وهو المرسى الرابط بين بربرة وزايلا، وسابقًا كان مرسى بولهار غير مستخدمٍ تقريبًا، ولكن في ١٨٦٠ بدأ في التطور بسرعة كميناء تجاري، ويرجع ذلك إلى قبيلة أولاد يونس، القبيلة التي تقطن مدينة بولهار، والتي تم التخلص منها من قبل قبيلة أولاد أحمد حين تم إخراجهم من الصومال، ومع ذلك وقرب نهاية العقد أعادت بربرة تأسيس نفسها كمركز تجاري، منافسة بولهار في تجارتها مع عدن.

كانت المواد الرئيسية الخمسة للتجارة البحرية هي:

البُن: وكما تبين، أخفقت عدن ليس فقط في احتكار تجارة البُن في اليمن، بل حتى لجذبها إلى حد كبير، وجاء معظم البُن إلى عدن من المناطق النائية ومن شرق أفريقيا.

القطن الخام: تم استيراد القطن أساسًا من كوتش، فيرافال، وبوربندر، تم جلب كميات صغيرة من المكلا، بربرة، والخليج الفارسي، والذي جاء أساسًا من الهند.

البضائع السلعية: جاءت السلع القطنية والسلع المصنعة منه أصلًا من بومباي، والولايات المتحدة، والمملكة المتحدة، وبالمقابل أخذوا من عدن البضائع التي تم استيرادها أساسا من اليمن، الحجاز، وشرق أفريقيا، وكانت الحرب الأهلية الأمريكية (١٨٦١- ١٨٦٥) قد أثرت على التجارة في هذه المادة

إلى حد كبير، وكانت اللفة من القماش الأمريكي التي تُباع عادة بتكلفة ٧٠-٧٥ دولار قد زاد سعرها في الفترة ١٨٦٢-١٨٦٣ إلى ٢٠٠ دولار، وفي السنة التالية، بيعت بليس أقل من ٣٥٠ دولارًا، حتى عام ١٨٦٥، تم نقل البضائع الحرفية من بومباي مباشرة إلى الموانئ على السواحل العربية والأفريقية، ومنذ ذلك الحين، جاءوا بانتظام إلى عدن عبر شركة بومباي والبنغال البخارية. وأدى هذا التغيير إلى جعل المستوطنة مركزًا تجاريًا لقطع البضائع لمنطقة البحر الأحمر.

بضائع الحرير: كانت البضائع الحريرية من أقل السلع أهمية؛ ويرجع ذلك إلى انخفاض الطلب وارتفاع أسعارها، وكانت تأتي من بومباي وكالكاتا والصين ويتم تصديرها بصفة رئيسية إلى خليج عدن وموانئ البحر الأحمر، وتختلف أسعار مبيعات الحرير بحسب الطلب عليها.

الحبوب: تأثرت التجارة في الحبوب بالجفاف والمجاعة في شبه الجزيرة العربية والهند وشرق أفريقيا، وفي عام ١٨٦٢-١٨٦٣ قامت عدن بتصدير كميات كبيرة من الحبوب إلى الهند بسبب المجاعة في جوزرات والمقاطعات الشمالية الغربية، في عام ١٨٦٥ - ١٨٦٦ كان على عدن أن تستورد إمدادات كبيرة من الهند لتلبية مطالب المناطق الداخلية المنكوبة بالمجاعة التي عادة ما تزود المستوطنة بمعظم حبوبها، وعندما عانت شرق أفريقيا من نقص الأمطار في العام السابق، استوردت عدن ما يكفي من الحبوب لتلبية احتياجات تلك المنطقة.

العاج: وجاء العاج أساسا من زنجبار ومصوع، ويذهب أساسًا إلى بومباي وأوروبا.

يتضح مما سبق، أنه فيما يتعلق بالتجارة البحرية، لا يمكن للمرء أن يتكلم عن تبادل محدد للمواد التي يمكن للمرء أن يتاجر بها، هنا لعبت عدن نفس الجزء في

تداول السلع كما يفعل القلب في تداول الدم: تم استيراد السلع فقط ليتم إعادة تصديرها، وارتفعت قيمة واردات عدن عن طريق البحر من ٦,٠٦,٤٠٧ روبية في ١٨٤٣-١٨٤٤ إلى ٧٥,٠٤,١٨٧ روبية في عام ١٨٧٠-١٨٧١ وفي نفس الفترة ارتفعت قيمة صادراتها عن طريق البحر من ١,١٧,٥١١ روبية إلى ٥٦,٨٠,٨٦٥ في ١٨٧١- ١٨٧٢ واستمرت ٣٤٥ سفينة تجارية من أصل ٥٨٦ سفينة في التجارة عبر قناة السويس وأخذ تمويناتها من الفحم والماء والاحتياجات الأخرى من عدن؛ كل هذه الدلالات الرقمية تعرض مدى عظمة ميناء عدن كمركز تجاري.

الفصل الرابع

الإدارة

قبل مناقشة إدارة عدن، من الضروري إعطاء لمحة عامة عن حكومة الهند البريطانية، وفي إطار شركة الهند الشرقية تم تقسيم البلد إلى ثلاث وحدات إدارية رئيسية تسمى الرئاسة، وتوزعت الرئاسة على ثلاث مناطق هندية هي البنغال ومدراس وبومباي ويرأس كلًّا منها حاكم، وكان حاكم ولاية البنغال -الذي كان يشغل مقعده في كلكتا- هو الحاكم العام لجميع الهند، وترأس مجلسًا تنفيذيًّا يتألف من القائد العام، وضابط عسكري آخر، وموظفين مدنيين. وبالمثل ترأس كل من حاكمي بومباي ومدراس مجلسًا تنفيذيًّا أو مجلسًا مكونًا من ثلاثة أعضاء، والقائد العام لرئاسة الجمهورية واثنين من المدنيين.

كانت حكومة الهند مركزية للغاية، والحاكم العام في المجلس هو المشرع للبلد بأسره، وكسلطة عليا فهي مطالبة بمتابعة كل التدابير التي اتخذتها الحكومات المتفرعة منها، غير أن بومباي ومدراس يمكن أن يتواصلا مباشرة مع السلطات العليا.

يخضع الحاكم العام لمجلس الإدارة الذي يعمل من مكتب الهند في لندن، ويتألف مجلس الإدارة من أربعة وعشرين عضوًا، وله سلطة تعيين وفصل المسؤولين في جميع أنحاء الهند، بمن فيهم الحاكم العام بموافقة التاج، وكان مجلس الإدارة بدوره تحت إدارة مجلس الهند، أو مجلس الرقابة الذي كان يتكون من ستة أعضاء، الذي كان إدارة من إدارات الحكومة البريطانية، وكان

أعضاء المجلس الستة هم أعضاء مجلس المستشارين، وكان الرئيس وزيرًا للوزراء، وفيما يتعلق بالسياسات العالية فيتخذ المجلس القرار النهائي بصددها.

يشكل الرئيس واثنان من كبار أعضاء المجلس ما يُسمى باللجنة السرية، وقد استخدم مجلس الإدارة والحاكم العام هذه اللجنة عندما كانوا يرغبون في الاتصال دون علم المديرين الآخرين، وقد أرسل رئيس المجلس رسائل عبر الإدارة السرية، وأرغم أعضاء اللجنة السرية بموجب قانون البرلمان على التوقيع عليها ونقلها إلى الهند، ويمكن للأعضاء إبلاغ الرئيس بشكل خاص بعدم اتفاقهم مع رسالة وقعوها، ولكن هذا الخلاف ليس له وزن.

وقد أدى التمرد الهندي عام ١٨٥٧ إلى حل شركة الهند الشرقية، وإدماج الهند في التاج البريطاني، وتحول المجلس التشريعي في الهند إلى مكتب الهند، وأصبح آخر رئيس للمجلس أول وزير دولة للهند، ويشغل مقعدًا في مجلس الوزراء، وفي الهند تم إعطاء الحاكم العام لقب نائب الملك كلقب إضافي، إلا أنه لم يتم تغيير الهيكل الحكومي بشكل كبير، وعلى كلٍّ فإن قانون المجالس الهندي منح في عام ١٨٦١ المجالس التشريعية الرئاسية الصغيرة صلاحيات محدودة؛ على سبيل المثال لا يمكنهم التشريع بشأن المسائل المالية.

رئيس الإدارة

كانت حكومة بومباي تعتزم في الأصل أن تعين لإدارة عدن ضابطًا بالجيش يجمع بين شخصية السلطة المدنية والعسكرية؛ ولذلك عندما احتلوا عدن، طلبوا من هينس «أن يتحمل المهمة المؤقتة للسيطرة السياسية والمدنية في عدن»، أي أن يكون بمثابة وكيل سياسي، وقد صدرت تعليمات إلى الرائد بيلي، قائد الحامية، «بتنفيذ طلباته»[1] وفي وقت لاحق أكد هينس في مكتبه بأنه «الشخص المناسب في المكان المناسب»، ومن ثم تم متابعة تقسيم السلطة رسميًّا، وقد تم

توجيه الوكيل السياسي بالرجوع إلى بومباي وتلقي التعليمات منها «إلا في حالة الطوارئ الكبرى».

كان التعايش بين السلطتين المستقلتين في عدن مستحيلًا، وكان الصراع لا مفر منه، كانت رؤية هينس للمستوطنة مختلفة عن رؤية الجيش، وكما رأينا حتى عام ١٨٥٤ توسعت حدود المدينة والمخيم، فالعديد من المدنيين كانوا يعملون لدى الحامية، وعندما ارتكبوا جرائم لم يكن من الواضح كيفية التعامل معهم؛ هل يجب التعامل معهم وفقًا للقانون المدني أم للقانون العسكري؛ كل هذه كانت أسباب احتكاك أساسها يكمن في رؤية واضحة للمهام والمسؤوليات.

وصلت الشكاوى من هينس وبيلي ضد بعضهم البعض إلى بومباي، وبعد شهرين وتحديدًا في أغسطس ١٨٣٩ نتج عنها فصل بيلي، قبل أن يشرع خلفه المقدم دي كابون بالقدوم إلى عدن، تم إشعاره من قِبل الجنرال السير جون فيتزجيرالد، قائد قوات بومباي، أنه تم تعيينه في قيادة عدن، في حين أن الحكومة تعتزم أنه ينبغي تعيينه «لقيادة القوات في عدن»[٢]. فهم كابون الإعلان بأن عليه أن يضع المستوطنة بأكملها تحت سيطرته، وفي شباط / فبراير ١٨٤٠، اشتكى الوكيل السياسي من أن الجيش تحت قيادته الجديدة يريد أن يعلن الأحكام العرفية، ويمنعه من القيام بواجباته الحكومية، ثم أفاد بأنهم لم يقتصروا على الواجهة البحرية كما كان من المفترض أن يفعلوا، بل كانوا «يوسعون حدودهم يوميًا»، وأرفق خريطة (غير مبينة) لدعم ادعائه. وطلب هينس من كابون أن يعتبر أهالي البلدة خارج نطاق ولايته تمامًا، وأن تبقى القوات ضمن حدود محددة بوضوح، وذكّر الحكومة بأن أوامرها هو أن الجيش لا ينبغي أن يشغل الأماكن الأكثر ملاءمة للأغراض التجارية، وأن المزايا التجارية «ذات أهمية قصوى»، وحذر الوكيل السياسي من تعدي الجيش مما قد يمنع التجار من الاستقرار

في عدن، وأضاف أنه بسبب التدخل العسكري مع السكان المدنيين، فإن عدد الشكاوى التي وصلت إليه زادت ست مرات منذ تولي كابون منصبه[٣].

وقبل وصول شكاوى هينس بوقت إلى بومباي كانت الحكومة، بسبب الأعمال العدائية القبلية، قد أعطت بالفعل كابون سلطة جمع المحاكم العسكرية وتأكيد الأحكام الصادرة، حتى تمتد إلى الموت في ظل ظروف معينة، ولم يُستبعد سوى هينس وموظفوه من الولاية القضائية العسكرية.

كابون لم يتمتع بسلطاته الجديدة لفترة طويلة، وعندما وصلت شكاوى هينس إلى بومباي، عكست الحكومة قرارها بمنح كابون السلطة المطلقة في عدن، وقد كتب الحاكم كارناك أن وضع عدن تحت القانون العسكري اقترحه النظام الذي أُدخل في جزيرة خرج[٤] الذي كان ينص على معاقبة الحاكم العام. ثم ذهب إلى إظهار عدم استصواب القيام بذلك. كانت خرج جزيرة صغيرة بعدد قليل من السكان، وخاصة صيادين، وكان لديهم القليل من الاتصال مع البر الرئيسي، ومن ناحية أخرى كانت عدن شبه الجزيرة في اتصال دائم مع المناطق الداخلية، وكان عدد سكانها كبيرًا ومتناميًا، وكانت تحت حماية البريطانيين وتحت مسؤوليتهم[٥]. وعلاوة على ذلك عندما احتل البريطانيون عدن، أكدوا للسكان أنهم سيحكمونهم وفقًا لقوانينها وأعرافها، وللحفاظ على هذا التعهد، وضعته الحكومة تحت سيطرة الوكيل السياسي، وليس القيادة العسكرية.

واستمر كارناك بحجة أنه إذا تم نقل السيطرة على السكان من السلطة المدنية إلى السلطة العسكرية، فإن التأثير السياسي لهينس مع الزعماء في الداخل، والذي كان من الضروري الحفاظ عليه، سيكون ضعيفًا. في البلدة سيكون السخط والمتاعب حتمية؛ ولذلك ألغي الأمر الذي يضع عدن تحت سيطرة القانون العسكري، وكانت سلطات كابون تقتصر على الحامية وأتباع المخيم

فقط، ولـم يكـن بـأي حال من الأحـوال له حق التدخـل في السـكان المدنيين إلا من خـلال تمثيلـه للوكيـل السياسـي[٦]. وأيـدت اللجنـة السـرية قـرار كارنـاك، وأعربـت عـن رأي مفـاده أنـه «ينبغـي علـى الوكيل السياسـي في جميـع المناسـبات، مـا لم يكن محظـورًا علـى وجـه الخصـوص، أن يسـيطر علـى جميـع الموظفيـن، والعسـكريين وغيرهـم.»[٧] ولـم ينقـل هـذا الـرأي إلى عدن، ولا تـزال السـلطة العسـكرية مسـتقلة.

وكان قـرار كارنـاك متجسـدًا في رسـائل إلـى هينـس وكابـون بتاريـخ ٢٣ مـارس ١٨٤٠، ومـع ذلـك قبـل وصـول الرسـائل إلـى عـدن، قـدم الرجـلان في نفـس اليـوم (٣١ مـارس ١٨٤٠) شـكاوى إلـى بومبـاي. وأفـاد هينـس أن سـوء الفهـم بيـن السـلطات المدنيـة والعسـكرية، كان السـبب في إلقـاء اللـوم علـى الأخـرى، ويقـع يوميًّـا. مـن جانـب آخـر اتهـم كابـون هينـس «بتضخيـم كل الخلافـات في الأمور ذات الأهميـة السياسـية»، واحتـج علـى أنـه لا يسـتطيع الاسـتمرار معـه في الحـرب الورقيـة علـى قـدم المسـاواة معـه لأنـه لـم يُـزود بأُسـس الكتابـات[٨]؛ ولذلـك ناشـد كابـون المدعـى العـام للجيـش أن يدعمـه.

وقد أحال المدعي العام رسالة كابون إلى الحاكم الذي حذر من أنه من الضروري للسلطات المدنية والعسكرية أن تعمل في وئام، وإلا فإنه لن يكون له بديل سوى تعيين سلطة عليا في عدن، بقدر ما يأسف للتغيير[٩]، وهذا التحذير لم ينتج التأثير المطلوب. وقد تفاوتت درجات الاحتكاك، واستمر بين هينس وكابون وخلفائه، والنتيجة هي أن اللورد هاردينج -الحاكم العام- اقترح في أيار/ مايو ١٨٤٧ تعيين حاكم في عدن، يجمع في شخصه بين القوة والسلطة اللازمة للاضطلاع بالمهام في جميع الإدارات، وكتب كيرلك - حاكم بومباي- أنه عند وضع هذا الإجراء موضع التنفيذ، ينبغي اتخاذ الفرصة لإعلان عدن مِلكية بريطانية[١٠] ورأى الحاكم أن هذا التغيير سيعزز موقف البريطانيين في عدن، ويسهل التعامل مع الأماكن المجاورة لها وبذلك ستعود لميناء عدن تجارته القديمة[١١].

وقال ريد -وهو عضو في مجلس بومباي- إنه بينما كانت عدن حصنًا مهمًّا، إلا أنها كانت أيضًا المكان الذي كان البريطانيون يأملون فيه أن تصبح نقطة تجارية للتجارة بين البحر الأحمر والهند، إذا تحقق هذا الأمل فإن عدن سوف تجذب قريبًا التجار من أوروبا وأمريكا وكذلك من الشرق، وتتطلب إدارة مثل هؤلاء السكان غير المتجانسين وكذلك سلامة المستوطنة أن يكون لرئيس الإدارة سلطة كبيرة؛ لتمكينه من التصرف دون الإشارة المستمرة إلى بومباي، وكانت صلاحيات الوكيل السياسي أقل اتساعًا من صلاحيات الحاكم الذي يؤدي جميع واجبات هينس، بالإضافة إلى قيادة الحامية. وفيما يتعلق بمهام الضابط الذي كان يرأس الإدارة، اعتقد ريد أن «الحاكم» لن يكون راضيًا عن الوضع ما لم يكن هذا الضابط يخضع على الفور للحاكم العام، ومع ذلك إذا كان من المقرر أن يكون تابعًا للحكومة الفرعية في بومباي، فإن «الحاكم» سيكون أكثر رضى[١٢]. واتفق ويلوجوبي -وهو عضو آخر في المجلس- على أنه إذا ساد الوئام في عدن، فإن السلطة المدنية والعسكرية يجب أن تكون موحدة في شخص واحد. ومع ذلك اعترض على إعطاء هذا الشخص لقب «الحاكم»، لأن هذا قد يؤدي به إلى توقع راتب أعلى مما كانت الحكومة على استعداد للتفكير فيه. واقترح ويلوجوبي نفسه لقب «الوكيل السياسي والقائد». وقال ويلوجوبي: إنه عندما يتم تعيين الضابط الجديد، سيصبح من الضروري تحديد صلاحياته والمبادئ العامة التي ينبغي أن تستند إليها إدارة المستوطنة. وبهذا الخصوص قد يكون النظام الساري في سنغافورة قابلًا للتطبيق جزئيًا[١٣]. وحسب اقتراح الحاكم بأنه ينبغي أن يتم إعلان عدن مِلكية لبريطانيا فور تعيين الضابط الجديد، وقال إنه يعتقد أن هذا التدبير يجب أن يتم بأقل قدر من الدعاية قدر الإمكان، خاصة وأن فرنسا تنظر إلى عدن بشيء من الغيرة والحسد[١٤].

وحسب تعليق ويلوجوبي إنه ينبغي إدخال التغيير في إدارة عدن بهدوء، أما كليرك فقد كتب أن الإعلان والتغيير في تعيين الممثل البريطاني لا يلزم أن يكون متزامنًا مع إعلان بريطانيا حيازتها لعدن، ومع ذلك إذا لم يتم إعلانها حيازة بريطانية، فإنه سوف يسبب عاجلًا أم آجلًا الإحراج، وعلى أية حال فإن القرار النهائي سيترك للحاكم العام. وفيما يتعلق بالضباط المعينين، أوصى كليرك بتعيين باجنولد، المقيم السابق في المخا، رهنًا بتحسن صحته[١٥].

وافق هاردينج على ضرورة وجود ضابط عسكري في منصب نائب الحاكم في عدن، وهو مسؤول أمام حكومة بومباي ولكن «بصلاحيات وافرة.»[١٦] ولا بد من الإشارة إلى أن الحاكم العام لم يشر إلى مسألة إعلان عدن حيازة بريطانية، ولم يرد ذكر الموضوع مرة أخرى. في لندن لم يعتبر مجلس الإدارة أن الاحتكاك بين السلطات في عدن يبرر حدوث تغيير في الإدارة. السلطة العليا تقع على عاتق الوظيفة المدنية التي تقوم بترتيب الخدمة المقدمة في حين اختيار وسائل التنفيذ تقع على عاتق السلطة العسكرية[١٧]. هذا الرأي الصادر عن المجلس أنهى مؤقتًا المناقشة حول توحيد السلطة المدنية والعسكرية في عدن، ولكنه لم ينه الاحتكاك بين الوكيل السياسي والقائد، لأنهما لم يبلغا به.

عندما قررت حكومة بومباي في أوائل عام ١٨٥٤ إقالة هينس، رأى الحاكم اللورد إلفينستون، ابن شقيق ماونتستيورات إلفينستون، أنه ينبغي اغتنام الفرصة لتعيين رجل في عدن تجتمع في شخصه كلٌّ من السلطة المدنية والعسكرية. واعتبر أن هذا التدبير كان مرغوبًا فيه بشكل خاص نظرًا لحرب القرم الوشيكة. في مثل هذه الأزمة كل السلطة العسكرية والسياسية على حد سواء في نقطة معزولة هامة يجب أن تتركز في أيدي قادرة وقوية. والرجل الذي يملك هذه الأيدي في رأيه كان جيمس أوترام؛ ليس فقط لأن رتبته تمكنه من الاحتفاظ بالقيادة العسكرية، ولكن سمعته

كجندي تعطيه ثقة لا شك فيها، إضافة إلى خبرته كضابط سياسي، والنفوذ الذي لم يفشل فيه أبدًا عند تدخله في المشاكل التي كان يثيرها الهمجيون من الناس. ويُشار إليه بأنه الرجل الذي وصل بعلاقتنا مع العرب إلى مرحلة مقبولة[١٨].

أما بالنسبة للَّقب الذي كان على أوترام تحمله، فقد اقترح إلفينستون أن يكون «المقيم السياسي والقائد». هذا اللقب يعطي «الوزن والكرامة» للممثل البريطاني، حيث إن «المقيم» كان متفوقًا على «الوكيل»، وقد تقلده أوترام بالفعل[١٩]. وقد وافق الحاكم العام اللورد دالهوسي على تعيين أوترام باللقب المقترح له. وقد استمر أوترام في هذا اللقب وتحمل رئاسة الإدارة في عدن باستثناء أربع سنوات ونصف عندما كان ميرويذر مقيمًا.

وكان «المقيم» يتخاطب مع الحكومة في بومباي للحصول على تعليمات بشكل مستمر تحت اسم «وكيل». واستمرت سلطات المقيم والمبادئ التي تستند إليها إدارة عدن، كما هو الحال مع الوكيل السياسي، دون أي تعريف قانوني حتى عام ١٨٦٤. والميزة الرئيسية التي أعقبت منح السلطة المدنية والعسكرية في يد واحدة هي إنهاء المشاحنات بين الاثنين.

المساعدون الإداريون

منذ البدء، نصت حكومة الهند على أن مساعد الوكيل السياسي يجب أن يكون دائمًا ضابطًا بحريا، لأن واجباته ستكون مرتبطة أساسًا بالميناء. وقد نصت حكومة بومباي على أن يكون لديه معرفة دقيقة بالقبائل المجاورة لعدن، وأن يجيد اللغة العربية لتسهيل التواصل مع السكان.

في نوفمبر ١٨٣٩ تم تعيين المساعد السياسي الأول جينكينز. وفي سبتمبر من العام التالي، ذهب إلى إنجلترا في إجازة مرضية، ولم يعد إلى عدن. شغل مكانه

كروتيندين الذي استمر في المنصب حتى تم استدعاؤه إلى بومباي مع هينس في عام ١٨٥٤.

وكانت واجبات كروتندن كثيرة، وكان مسؤولًا عن الميناء ومخزن الفحم ومستودعات السفن، والجمارك، والشرطة، ومكتب البريد، وكان عليه أن يقوم بأي عمل آخر يكلفه به الوكيل السياسي. وفي كانون الأول/ ديسمبر ١٨٤٠، اشتكى هينس من نقص الموظفين وطلب أن يُعفى مساعده من مسؤوليته على مستودعات السفن، ولكن لم تتم الموافقة على طلبه. في مايو من العام التالي، طلب كروتندن نفسه أن يُعفى من مسؤوليته على مكتب البريد بسبب كثرة واجباته الأخرى وعدم قدرته على القيام بهذا العمل بشكل مُرْضٍ وتم رفض طلبه أيضًا، وكتب جواندرسون، القائم بأعمال حاكم بومباي قائلا: «من الضروري أن يتم التحقق من هذه التطبيقات المستمرة لزيادة الإنشاءات في عدن حتى يتم الحصول على العائدات من ذلك المكان»[٢٠].

طُلب من هينس أن يقدم تقريرًا مفصلًا عن مهامه ومهام مساعده. وكتب أنه إلى جانب مسؤوليته على حساب الخزانة، فإنه يتحمل واجبات سياسية ومدنية ويرد على المراسلات من جميع الإدارات. وبتعبير كلماته كان «نقطة مرجعية للجميع في عدن». ثم ذكّر الحكومة بواجبات مساعده المذكورة أعلاه، وأضاف إنه يقضي من ساعتين إلى خمس ساعات يوميًّا لتسوية قضايا الشكاوي؛ وإذا كانت القضية مهمة، فنستمع إلى كليهما[٢١].

ولم تجد الحكومة أي سبب للشكوى فيما يتعلق بمكتب البريد، حيث لا يوجد عمل في مكتب البريد إلا عندما يصل البريد الشهري من بومباي أو من السويس[٢٢]. أو في رأيهم أن الواجبات التي يقوم بها هينس ومساعده لم تكن أكثر شدة من تلك التي يقوم بها ضباط آخرون في مواقع مماثلة. ولكن

العكس في الواقع كان صحيحًا؛ لأنه لم يكن هناك أي وكلاء آخرين لشركة الهند الشرقية يتحملون واجبات شاقة. ومع ذلك لم ترَ حكومة بومباي مبررًا كافيًا لزيادة المؤسسة في عدن، وبالتالي إضافة أعباء باهظة جدًّا مقابل احتلال ذلك المكان(٢٣). وقد تم إعفاء كورتندن من واجب واحد في عام ١٨٤٢ عندما تم تعيين مسؤول للجمارك، والآخر في عام ١٨٤٧ عندما تم تفكيك مستودع السفن.

عندما رشحت حكومة بومباي أوترام لمنصب المقيم في عدن، أعرب عن رغبته في أن يكون مساعده بلايفير من مدفعية مدراس، ثم في عدن منحه اللورد دالهوسي رغبته. وبالتالي كانت نقطة خروج عن السياسة التي وضعها أوكلاند في عام ١٨٣٩، بأن يتم اختيار المساعد دائمًا من البحرية. وكانت هذه الخطوة عبارة عن ممارسة جديدة. ومنذ ١٨٥٤ فصاعدًا أصبح المقيمون هم من يختارون مساعديهم من الضباط المتواجدين في الحامية وكان هورموزد رسام الاستثناء الوحيد(٢٤).

حتى عام ١٨٥٧، كان بلايفير هو المساعد المقيم الوحيد. ثم مع نمو أهمية عدن تم تعيين مساعد آخر في عام ١٨٥٨، وثالث في ١٨٦٨، وتم تحديد مهام المساعدين من قِبل المقيم. ولم تكن المهام متكررة دائمًا. على سبيل المثال، في عام ١٨٥٩، كان المساعد الأول مسؤولًا عن العدالة الجنائية، والسجن، والمحافظة على المدينة. والثاني هو المسؤول عن الشرطة. وفي بعض الأحيان يكون مساعد أو مساعدان غير متواجدين؛ لتنفيذ الواجب السياسي. كان يتم تحديد رتبة المساعد حسب طول خدمته.

وثمة وظيفة إدارية جديرة بالذكر هي «مساعد من المواطنين الأصليين»، على الرغم من أنها كانت موجودة لمدة خمس سنوات فقط. منذ البداية أدرك هينس أنه كان يحتاج من بين موظفيه إلى شخص ملم باللغتين العربية والإنجليزية، ولديه

معرفة حميمة بالقبائل المحيطة بعدن. وكان ملا جعفر الفارسي هو الشخص الذي توفرت فيه الشروط المطلوبة، وقد كان المترجم الفوري لهينس خلال مسوحاته في البحر الأحمر، وأوصى هينس بتعيينه «مساعدًا محليًا ومترجمًا فوريًا للوكيل السياسي»، ووافقت الحكومة على ذلك. إلى جانب مهامه كمترجم، كتب الملا جعفر وترجم الرسائل، وعندما زار السلاطين وغيرهم من الشخصيات البارزة عدن، عمل كرئيس للبروتوكول.

كان جعفر رجلًا ذا شخصية قوية واستخدم سلطته على أكمل وجه، وهذه الحقيقة، والود الذي كان يربطه مع هينس، سبب له صراعًا مع الجيش وأثار ضده كراهية السكان العرب. وفي عام ١٨٤٣ وُجِّهَت إليه تهمتان خطيرتان؛ الأولى هو أنه قَبِل رشوة، والثانية أنه حرّض بعض رجال القبائل لإطلاق النار على حزب كروتندن عندما كانوا في طريقهم من أو إلى الحوطة في يوليو تموز، وقد تحقق هينس من هذه الاتهامات ووجد أنها لا أساس لها. ومع ذلك أرسل الأوراق ذات الصلة إلى حكومة بومباي، ولم تجد الحكومة أيضًا أي أدلة ضد جعفر، ولكنها قررت فصله.

ولم يتم شغل المنصب الذي تركه جعفر، لأن كلًّا من هينس ومساعده كانا -وفقا للحكومة- «ملمين باللغة العربية». هينس وكروتندن يمكنهما بلا شك التحدث باللغة العربية ولكن لا يستطيعان قراءتها، ولا يستطيعان كتابة الرسائل باللغة العربية. بعد رحيل جعفر تم التعامل مع المراسلات العربية بالتعامل مع الكتبة لفترة تقرب من أحد عشر عامًا، وتم الدفع لهم من مخصصات أموال الشرطة. عندما تولى أوترام منصبه في عام ١٨٥٤، أدرك الحاجة إلى مترجم رسمي في مقر الإقامة، وتم تعيين رسام. ثم خلفه صالح ابن الملا جعفر.



إدارة القضاء

في عهد السلطان قبل الاحتلال، كان يتم حل جميع النزاعات بواسطة القاضي (الحاكم) وتنفذ الدولة أحكامه، وعندما يكون السلطان أو أي رئيس لقبيلة العبدلي متواجدًا في عدن فإنه يحل محل كلٍّ من القاضي والدولة في الحكم الصادر، ويسترشد القاضي بالقانون الإسلامي والعادات المحلية في تمرير الأحكام. وعندما طلبت الحكومة من هينس تقديم تقرير عن نظام الأحكام القضائية في عدن وقت الاحتلال، أعطى ملخصًا للقوانين الرئيسية التي طبقها القاضي كما يلي:

السرقة: بتر اليد والجَلد وغرامة.

القتل: الموت، ولكن إذا أطلق النار على الفرد عند ارتكابه السرقة تسقط الجريمة.

لعدم أداء الصلاة: توبيخ وأحيانا غرامة.

خرق الوعد بالزواج: الالتزام بإتمام الزواج أو رد الأموال المستلمة.

الخيانة الزوجية: كل من الجناة يعاقب بالجَلد، ويتم التخلي عن الزوجة والأولاد.

سن الزواج القانوني: إذا كانت أنثى بدون والدين، فالشرط ألا تكون دون سن الرابعة عشرة، ولكن إذا كان الأب يعيش، فله الحق في اختيار سن التصرف بتزويجها.

انفصال الزوج عن الزوجة: يمكن للأب أن يأخذ كلًّا من الأطفال الذكور والإناث.

إذا مات الزوج والأب: يتلقى أبناؤه الذكور من الأسرة ثلثي ممتلكاته، وإذا كانت زوجة فلها الثلث.

وفاة الوالدين دون وصية: ثلث الممتلكات للإناث. وثلثين للذكور. إذا كان الأطفال توائم، أحدهم ذكر، والآخر أنثى، تتلقى الأنثى الثلث ويتلقى الذكر ثلثين.

رسوم الزواج: وفقا للإرادة الحرة للأطراف.

إذا تُرِكت أنثى دون أي أقارب، وحصلت على المال: تبقى بحماية الرئيس أو القاضي حتى تتزوج، وإذا كان الطفل ذكرًا، حتى يصل مرحلة الرجولة.

الدَّين: إذا كان المدين يملك ممتلكات، يتم ضبطها وبيعها، ولكن إذا لم يكن هناك وسيلة لتصفية المديونية يظل غير محكوم عليه حتى يتمكن من الدفع، ويكون حبسه محظورًا.

بيع الخمور والمشروبات الروحية: الجَلد والغرامة.[٢٥]

وافقت الحكومة على هذه القوانين باستثناء عقوبة السرقة، وصدر توجيه إلى هينس لإعادة تعيين القاضي وآخرين من الموظفين العموميين. وكما كان من قبل، فإن جميع المسائل المدنية ينظمها القانون الإسلامي والعرف المحلي، لم يكن على الوكيل السياسي التدخل أكثر من اللازم في النزاعات البسيطة، بل كان يسمح للسكان بتسوية مشاكلهم بطريقتهم الخاصة، وبدلًا من إدخال القوانين البريطانية، كان عليه أن يُبقي ويُحسّن ما هو جيد في النظام القضائي المحلي؛ ويرفض ما كان سيئًا منه.

وقد صدرت تعليمات إلى هينس «بممارسة السلطة المدنية والجنائية»، ولكن هذه السلطة لم تكن محددة قانونًا. ولم تكن أحكامه وإجراءاته خاضعة لمحكمة عدل، على الرغم من عدم تنفيذ أية أحكام بدون مصادقة بومباي.[٢٦] ولم تكن قوانين وأنظمة الحكومة الهندية مطبقة في عدن، ولكنها كانت تستخدم فقط كمبادئ توجيهية. استمرت هذه الحالة حتى عام ١٨٦٤، عندما عولجت جزئيًا بموجب قانون عدن.

وعندما أصبحت عدن تحت الاحتلال البريطاني ظلت القوانين الاجتماعية أو الدينية البحتة مصدر قلق للقاضي كما كانت قبل الاحتلال، وكانت القوانين

المماثلة بين اليهود تدار من قبل الحاخام، وأحيلت النزاعات الدينية والطائفية بين المهاجرين الهندوسيين إلى مجلس يتكون من رجالهم البارزين، وظلت القوانين المتعلقة بالقتل دون تغيير، في حين استعيض عن القوانين الأخرى بأخرى جديدة.

أوقف الوكيل السياسي الجَلد لبيع الخمور الروحية، لكنه أبقى الغرامة، وهو مبلغ غير محدد برقم معين ولكن لا بد أن يكون تحت خمسين روبية. وعندما وجد أن المبلغ يمكن دفعه بسرعة من جانب أصدقاء الجاني وعملائه، زاد المبلغ إلى خمسين روبية كما أضاف مدة سجن غير محددة. ولم تكن هذه العقوبة الأكثر قسوة أيضًا رادعة، وانتشرت الخمور المقطرة من التمور على نطاق واسع بين اليهود الذين باعوها إلى الأوروبيين وغيرهم على حد سواء، وكانت النتيجة زيادة في نسبة السكارى من السكان المدنيين، وإذا لم يتمكنوا من شراء الشراب في البلدة، قاموا بتهريبها من الخارج أو شرائها سرًا من مقاول الخمور العسكري.

ولمعالجة هذه المشكلة، فرض هينس غرامات على السُكر؛ روبيتين عن الجريمة الأولى وخمسة روبيات مع «سجن بسيط» للثانية. ومع ذلك أدرك أخيرًا مدى صعوبة حظر الشراب، وعندما وصل تاجر فارسي من بومباي بقصد فتح متجر لبيع الخمور في عدن، سأل هينس الحكومة ما إذا كان يمكنه منح ترخيصٍ له، ورحب هينس شخصيًا بالفكرة، وقال إنه إذا تم بيع الخمور بشكل علني في المدينة تحت رقابة صارمة، سيكون من الأسهل السيطرة على حالات السُّكر. وأشار أيضًا إلى أن الحكومة ستستفيد من بيع العقد المدني كما فعلت مع الجيش حيث إنها تتلقى أكثر من تسعمئة روبية في الشهر، مما يعني أن المقاول العسكري يحقق ربحًا كبيرًا.

اقتنعت الحكومة بحجج هينس، وتوقعت الوقت الذي سيوجد فيه أكثر من محل لبيع الخمور داخل الحدود المدنية. وكانت تعليماتهم هي أن يتم بيع العقود إلى أعلى عطاء كما هو الحال في المعسكرات. ويتعين تجديد التراخيص سنويًا وسحبها بسبب سوء السلوك أو الإخلال بالعقد، وكان عددهم يُحدد دوريًا مع الإشارة إلى حجم السكان.(٢٧)

أصبح السجن عقوبة على الدَّين. ويُسجن المدينون إذا كانوا قادرين على الدفع أو لم يدفعوا، أو إذا لم يتمكنوا من الدفع على الإطلاق، وأن المبالغ التي سجنوا بسببها لا تتجاوز عمومًا بضعة روبيات، وفي عام ١٨٧١ تم سجن ٤٤٧ شخصًا في قضايا ديون بلغ متوسطها سبعة روبيات، غير أن عدد المدينين الذين أرسلوا إلى السجن قد تقلص إلى حد كبير بعد تطبيق المادة ٢٧٣ من قانون الإجراءات المدنية لعام ١٨٧٣ (القانون الهندي الثامن، ١٨٥٩).(٢٨) وفي عام ١٨٧٧، أشار هنتر إلى أن العدد الإجمالي للمدينين الذين يدخلون السجن سنويًا لا يتجاوز عددهم خمسة عشر أو ستة عشر فردًا.(٢٩)

القاضي

في حزيران/ يونيو ١٨٣٩، اشتكى هينس من أنه يقضي معظم وقته في تسوية نزاعات تافهة، بما في ذلك معدل ثلاث قضايا يوميًا تتعلق بالمال؛ وفي رد عليه أبلغته الحكومة أنه إذا كان القاضي رجلًا ذا طابع طيب، فعليه أن يستخدمه في إقامة العدل، ولا سيما في تسوية المنازعات بين السكان العرب، وأن يحصل على راتب شهري قدره ٣٠ روبية. وفي تشرين الأول/ أكتوبر ١٨٤٠، اتهم هينس القاضي عبد الرزاق بتسبب الفتنة والتواصل مع السلطان محسن، ثم اتهمه بأنه عدو، وأوصى بإبعاده عن الخدمة الحكومية، ووافقت الحكومة على ذلك.

في العام التالي، طلب هينس الإذن بتعيين قاضٍ جديد بنفس الراتب الشهري ٣٠ روبية، متحججًا بأنه سيكون عونًا كبيرًا في تسوية الخلافات والنزاعات الصغيرة، ولم تر الحكومة اعتراضًا على التعيين المقترح، ولكنها أعربت عن رأيها في أنه ينبغي -كما هو الحال في أماكن أخرى- أن يتقاضى أجرًا من الأشخاص الذين يستفيدون من خدماته؛ وهذا يعني أن القاضي لم يعد يسمع للقضايا المدنية، لأن مهامه كانت محصورة في المسائل المتصلة بالدين الإسلامي، وحيثما كان المال عنصرًا حاضرًا، يتم استبدال القاضي بمجلس، ويتم اختيار نصف الأعضاء من قبل المدعي، والنصف الآخر من قبل المدعى عليه، ويكون المجلس برئاسة مساعد الوكيل السياسي، ويمكن تقديم الاستئناف في قرار المجلس إلى الوكيل السياسي، كما كان سابقًا مع القاضي.

في عام ١٨٥٤، طلب أوترام إعادة قبول وظيفة قاضي في الخدمة الحكومية، وتمت الموافقة على طلبه كما كان من قبل، كان القاضي يتلقى راتبًا شهريًّا قدره ٣٠ روبية مقابل البث في القضايا المدنية البسيطة. قبل اتخاذ الإجراءات بشأن هذا القرار غادر أوترام، وكان قد خلفه كوجلان، واثنان من المساعدين، وهنا توقف البث في تحفيز الحاجة لهذه الوظيفة.

ظل إقرار الحكومة لها حبرًا على ورق حتى عام ١٨٦٠. وفي نيسان/ أبريل من ذلك العام، ترك المقيم كوجلان، ومساعده الثاني، لرسام تنفيذ واجبٍ خاصٍ، ولم يعودا حتى تموز/ يوليو من السنة التالية. وهكذا وجد بلايفير المساعد الأول للمقيم نفسه يؤدي واجبات مكاتبهم إلى جانب مهام مكتبه؛ وبهذه الزيادة في العمل، لم يكن لديه وقت للفصل في المنازعات التافهة، وكان في ذلك الوقت قد جاء من اليمن القاضي الشيخ أحمد علي، وكان رجلًا ذا قدرات كبيرة، ويتحلى بالنزاهة، والذكاء، ويحترمه الجميع. كان بلايفير يثق به ثقة كاملة

وأعطاه سلطة الحكم على القضايا التي تنطوي على مبالغ تصل إلى ٢٠٠ روبية. لم يكن ملزمًا لأي شخص أن يقدم قضيته إلى القاضي إذا فضل أن يقدمها إلى بلايفير، ويمكن تقديم استئناف ضد قرار القاضي إلى بلايفير.

وبما أن راتب القاضي (٣٠ روبية شهريًا) لم يكن متناسبًا مع منصبه، كان بلايفير يخشى استقالته، وهو ما سيكون خسارة لعدن. وللحيلولة دون هذا الاحتمال، اقترح القائم بأعمال المقيم أن يمنحه الرسوم المستحقة على الدعاوى الصغيرة، أي أربع آنات على كل ٥٠ روبية، أو منحه جزءًا يقدر ب ٣٠ روبية شهرية. ومن شأن هذا الترتيب أن يضاعف دخل القاضي دون أن تتحمل الحكومة أية نفقات إضافية.

كانت الرسوم التي حصل عليها الشيخ أحمد أقل من تقدير بلايفير؛ لم تتعدَّ متوسط ١٥ روبية شهريًا، وكان القاضي يشعر بخيبة أمل وطلب من كوجلان النظر في قضيته، وأوصى كوجلان، الذي أعجب أيضا بخصائص الشيخ أحمد والرضا العام الذي قدمه، بأن يتضاعف راتبه وأن تدفع أتعابه من رصيد الحكومة، وهي توصية وافقت عليها بومباي، وفي وقت لاحق اعتقد روسيل أنه ليس من المناسب أن يكون الترتيب الوظيفي الرسمي كقاضي ويفترض أن يكون في ترتيب «السادة المحليين» وينبغي أن يتلقى ٦٠ روبية فقط. وهذا التصنيف يندرج تحت "أقل من الفئة ٩ لوظيفة كاتب». وأشار على الحكومة أنه في العام ١٨٦٧-١٨٨٨ حاول الشيخ أحمد الحكم في ٢٠٥٥ حالة، وأوصى بأن يرتفع راتبه إلى ١٠٠ روبية، وقد قُبِلت توصيته، واستمرت أعمال محكمة القاضي في الازدياد، وفي ١٨٧٠-١٨٧١، تم التعامل مع ٤٨٨١ دعوى، ومن بينها ٢٣٩٩ تم تسويتها خارج المحكمة.

تشهد هذه الزيادة على شعبية الشيخ أحمد. وتوفي القاضي في ٢٠ مارس ١٨٧٣، وفي نفس اليوم أُغلقت المحكمة. وبعد ذلك مارس مسجل المحكمة القيام بسلطات قاضٍ في محكمة قضائية صغيرة بموجب المادة ٤٠ من القانون الحادي عشر لعام ١٨٦٥، للنظر في الدعاوى التي لا تتجاوز ٢٠ روبية، وقد أصبحت واجبات القاضي مرة أخرى حل القضايا الاجتماعية والدينية المتصلة بالسكان المسلمين.

قانون عدن

من حين لآخر برزت ضرورة وضع إدارة العدالة المدنية والجنائية في عدن على أساس دستوري، إلا أنه لم يتم تصحيح الوضع غير المُرضي حتى عام ١٨٦٤ من خلال إقرار قانون عدن (القانون الهندي الثاني ١٨٦٤). وبموجب هذا القانون كانت إدارة القضاء المدني منوطة بمحكمة المقيم، التي تضم أي مساعد مقيم، ويمكن للمقيم أن يسمع ويحدد في المقام الأول جميع القضايا المعروضة في محاكمته، بصرف النظر عن طبيعة الممتلكات موضع النزاع وقيمتها، ويمكن توزيع هذه الحالات بين مساعديه إذا رغب في ذلك، وهو ما كان متعارفًا عليه.

يمكن تقديم طلب استئناف في قرار مساعد المقيم إلى المقيم في حالة تعلق الدعوى بالممتلكات غير المنقولة، أو مطالبة تتجاوز ٥٠٠ روبية، وإذا لم تتجاوز المطالبة ٥٠٠ روبية لا يمكن الاستئناف، ومع ذلك يمكن للمقيم أن يطلب أي إجراءات لمساعده في أي مرحلة من مراحل الدعوى، وأن يقدم التوجيهات التي يراها ضرورية. ولم يكن هناك استئناف في قرار المقيم البريطاني، وإذا كانت الدعوى تتضمن أقل من ١٠٠٠ روبية وأثارت مسألة قانونية في استخدام قوة القانون أو تم الحكم فيها بناءً على وثيقة تؤثر على مزايا القرار أو كان عند المقيم

شكوك بشأن نقطة قانونية قد تنشأ أثناء النظر في الدعوى التي تتضمن نزاعًا على أكثر من ١٠٠٠ روبية، هنا يحق له رفعها إلى المحكمة العليا في بومباي. ويُطبَّق هذا الحق اذا طلب أحد أطراف النزاع ذلك.

في حالة إحالة الدعوى إلى المحكمة العليا في بومباي يستمع قاضيان أو أكثر إلى القضية وطعن أطراف النزاع فيها. ويَمثُل طرفا القضية شخصيًا أو يمثلهما مرافع. وتصدر المحكمة العليا قرارها وترسله إلى المقيم الذي يتصرف في القضية وفقًا لذلك، ويتم أدراج تكاليف إحالة القضية إلى بومباي ضمن تكاليف الدعوى، وإذا كانت الدعوى قد قضت في المقام الأول من قبل المقيم، فمن الممكن إدراك المقيم للصلاحيات الممنوحة لقاضٍ في محكمة القضايا الصغيرة داخل رئاسة بومباي بموجب قانون الهند الثاني والعشرين لعام١٨٦٠[٣٠]، وينطبق الشيء نفسه على أي مساعد مقيم بموافقة حاكم بومباي في المجلس، والقرارات التي يتخذها مساعد المقيم بصفته محكمة للقضايا الصغيرة تكون دائما مفتوحة للاستئناف.

وتنظم إجراءات الدعاوى المدنية في محكمة المقيم بموجب قانون الإجراءات المدنية وبأي قانون يتعلق بها، ومع ذلك في إدارة العدل المدني، كانت محكمة المقيم يسترشد بروح ومبادئ القوانين واللوائح المعمول بها في رئاسة بومباي، وتدار في محاكم تلك الرئاسة ولم ينشئها الميثاق الملكي، والمحكمة العليا تمارس اختصاصها كمحكمة استئناف لتلك المحاكم.

وكما يتضح من موقف القاضي، الشيخ أحمد، فإن قانون عدن نفسه لم يطبق بشكل صارم في المسائل المدنية، وألغى القانون سلطة القاضي في محاكمة الدعاوى المدنية التي لم تأخذ علمًا به. ومع ذلك واصلت المحكمة عملها حتى وفاته.

وقد شجع انخفاض حجم الرسوم في المحاكم (أربعة آنَات لكل ٥٠ روبية أو جزء منها) التقاضي، ومن ثم فإن الغالبية العظمى من القضايا المدنية هي إجراءات صغيرة للديون استندت فيها سلطة القانون إلى إنفاذ الدفع. في عام ١٨٧١، تم التعامل مع ١,٧٦٣ دعوى قضائية في محكمة المقيم، كانت رسوم ٤٦٤ قضية منها مبلغًا أقل من خمسة روبيات، ورسوم ٨٨٢ قضية من إجمالي القضايا مبلغ أقل من عشرة روبيات. وفي العام نفسه، تم البت في ٤,٧٢٠ دعوى في محكمة القاضي، وكان معظمها مخصصًا للمبالغ البسيطة ومع ذلك، تم تسوية نحو خُمسين من الحالات البالغ عددها ٦,٣٥١ قضية خارج المحكمة، وكان للاستدعاءات أثرها المنشود.

في عام ١٨٧٢، أوصى بريدو بإدخال قانون رسوم المحكمة (قانون الهند السابع، ١٨٧٠) إلى عدن للحد من التقاضي مما يعني أنه يجب تقديم شكوى مكتوبة قبل صدور الاستدعاء[٣١].

نوقش هذا الأمر في وقت مبكر من عام ١٨٦١. وبعد صدور قانون الهند السادس والثلاثين لعام ١٨٦٠ (وهو قانون يعزز تعديل القانون المتعلق برسوم ختم الرؤساء الثلاثة) طلبت حكومة بومباي من بلايفير تحديد رسوم الختم على الأوراق القانونية، واستشارت حكومة بومباي كلًّا من بلايفير والقائم بأعمال المقيم ما إذا كانت هناك أي صعوبة في إدخال القانون إلى عدن، وأجاب بلايفير بأن العرب والصوماليين الذين يشكلون غالبية السكان المدنيين لا يستطيعون القراءة أو الكتابة، كما أنهم لا يرون أية حاجة لتقديم شكوى مكتوبة على ورق مختوم، وفي عدن لم يكن هناك وكلاء لطرفي القضية بل يَمثُل المدعي ويواجه المدعى عليه في المحكمة، ويدلي كل منهما ببيان شفوي، ويتم البث في القضية في بضع دقائق.[٣٢] وباختصار، فإن بلايفير يعني أن السطور المكتوبة في عدن غير ضرورية وسيكون من الصعب التعامل معها.

لـم تكـن سـطور الكتابـة إلزامية حتى بداية عـام ١٨٧٣، وبحلـول ذلك الوقت كان هناك عـدد كبير مـن المتعلميـن في عـدن، ومن المحتمـل أن يكون هنـاك كاتب عنـد مدخل المحكمـة لمسـاعدة الأميين مقابل رسـوم رمزية، وكان أثر هـذا التدبير هـو تخفيض عـدد الدعـاوى المدنية إلـى أكثر من النصـف.[٣٣]

كمـا أن إدارة العـدل الجنائيـة منوطـة بمحكمـة المقيـم. ويمكـن لحاكـم بومبـاي في المجلس أن يمنـح أي مسـاعد مقيـم سـلطة قـاضٍ من الدرجـة الأولـى أو الثانية، وكان مسـاعد المقيـم يمـارس سـلطته بموجـب قانـون الإجـراءات الجنائية.

وإذا كانـت العقوبـة التـي منحهـا مسـاعد المقيـم في قضيـة مـا، هـي السـجن لمدة تزيـد علـى سـتة أشـهر بغرامـة أو بدونهـا، أو بغرامـة تتجـاوز ٥٠٠ روبيـة، يمكـن أن يُوجـه الاسـتئناف إلـى المقيـم، وفي حالـة إن كانـت العقوبـة الممنوحـة هـي السـجن لمـدة تقـل عـن سـتة أشـهر بغرامـة أو بدونهـا، أو بغرامـة لا تتجـاوز ٥٠ روبيـة فإنـه لا يمكـن الاسـتئناف. ولكـن كمـا هـو الحـال في القضايـا المدنيـة، يمكـن للمقيـم أن يطلـب أيـة إجـراءات يقدمهـا لـه مسـاعده في أي مرحلـة وأن يعطـي الأوامـر التـي يراهـا ضروريـة، ويتعيـن علـى المقيـم أن يمـارس جميـع سـلطات دورات المحكمـة علـى النحـو المحـدد في قانـون الإجـراءات الجنائيـة؛ وباسـتثناء الحـالات التـي كان يتعيـن عليـه أن يحكـم في الجلسـات المنعقـدة فإنـه يسـتطيع، عندمـا يـراه مناسـبًا ممارسـة صلاحيـات القاضـي، وكان مـن المقـرر أن يعقـد جلسـات دوريـة لمحاكمـة جميـع الأشـخاص الذيـن قـد يلتزمـون بمثولهـم أمـام المحكمـة.

لـم يكـن لـدى المقيـم سـلطة لمحاكمـة أي شـخص بريطـاني أوروبـي متهـم بجريمـة يُعاقـب عليهـا بالإعـدام بموجـب قانـون العقوبـات الهنـدي، ويتعيـن محاكمـة مثـل هـذا الشـخص أمـام المحكمـة العليـا في بومبـاي، وعليـه فإنـه في القضايـا الجنائيـة، وقبـل المثـول أمـام المحكمـة الجنائيـة يتـم مثولـه (المتهـم البريطـاني أو الأمريكـي)

أمام هيئة المحلفين، وينبغي أن يكون المقيم مقتنعًا بأن للمحلفين المؤهلات التعليمية والمعنوية اللازمة لهذه المهمة، ويمكن دعوة الأشخاص العسكريين للعمل كمحلفين، وكشرط أساسي يجب أن يتألف نصف عدد هيئة المحلفين من الأوروبيين أو الأميركيين إذا تم توفرهم(٣٤)، ولا ينبغي تنفيذ حكم بالإعدام إلا بعد تأكيده من قبل محكمة بومباي العليا التي يمكن أن تقضي فيها بالسجن مدى الحياة أو لمدة لا تقل عن سبع سنوات.

وكما هو الحال في القضايا المدنية، لا يجوز الطعن في أي أمر أو حكم يصدره المقيم في أية قضية جنائية، غير أنه من الممكن للمحكمة العليا في بومباي أن تعيد النظر في قضية ما إذا أشار المقيم إلى نقطة قانونية فيها، أو إذا تبين للمحامي العام أن هناك خطأً قانونيًّا في القرار الذي اتخذه المقيم البريطاني، أو أن النقطة القانونية تؤثر على ذلك القرار الذي يتطلب مزيدًا من النظر، وينظم قانون الإجراءات الجنائية إجراءات جميع القضايا الجنائية، وللمحكمة العليا في بومباي سلطة إصدار قواعد عامة لتنظيم ممارسة وإجراءات محكمة المقيم.

وكان القانون الهندي الثاني لعام ١٨٦٤ هو القانون الوحيد الذي تم إقراره خصيصًا لإقامة العدل في عدن، وفي وقت لاحق تم تطبيق معظم القوانين التي تُطبق على جميع أنحاء الهند في عدن، كما كان أيضًا بعضها نقلًا من قوانين بومباي، وفي عام ١٨٧٤ أعلنت عدن «منطقة معزولة» تحت رئاسة بومباي، مما يعني أنه يمكن لحكومة بومباي، وبإخطار فقط، أن تعلن عن القوانين الواجب تطبيقها في عدن.

الشرطة

في انتظار وصول قوة شرطة عادية من بومباي، عين هينس أحد عشر رجلًا (تسعة عرب واثنين من الهنود) للحفاظ على النظام في البلدة، ووصلت القوة

(اثنا عشر مسلما وثمانية هندوس) في أيار/ مايو ١٨٤٠، وتم الاتفاق على أن يكون لديهم إجازة لزيارة الوطن كل ثلاث سنوات أو أربعة، وبحلول عام ١٨٤١ ارتفع عدد سكان عدن إلى ٩٠٠٠ نسمة، وكان من الواضح أن الرجال العشرين لم يكونوا كافين للسيطرة عليها؛ فطلب هينس أن تزداد قوة الشرطة بمقدار عشرين، ولكن الحكومة أقرت بزيادة عشرة أفراد فقط، وفي الأخير تألفت القوة من ثلاثة ضباط صغار وسبع وعشرين عاملًا.

في عام ١٨٤٥ طلب هينس ستة عمال آخرين، ودعمًا لطلبه كتب لهم أن أكثر من مرة أُصيب من رجال الشرطة أثناء الخدمة بسبب عددهم الصغير، وقد اضطرت قوات الشرطة بأكملها عدة مرات في الليل لقمع الاضطرابات بين الصوماليين، ونظرًا لصغر حجم القوة، لم يتمكنوا من التعامل بفعالية مع المتاعب التي سببها الأوروبيون، وأحيانا كانوا مضطرين إلى طلب المساعدة العسكرية، وعندما قام البحارة بأعمال الشغب في التواهي، اضطرت الشرطة إلى النزول للسيطرة عليها، وترك المدينة دون مراقبة. أعطت الحكومة هينس العدد المطلوب من العمال (ستة)، وفي عام ١٨٤٧ أقرت زيادة أخرى وذلك بإضافة ضابط صغير واثني عشر عاملًا. وفي عام ١٨٥٥ ارتفع عدد قوات الشرطة إلى ١٦٠ فردًا، وكان ذلك في أثناء حرب القرم، وقد يكون السبب وراء هذه الزيادة هو الخوف من انتفاضة في المستوطنة في الوقت الذي تورط فيه البريطانيون في حرب كبيرة، وكما حدث لم تكن هناك انتفاضة، وانخفض عدد قوة الشرطة.

وفي عام ١٨٤٧ أصدرت الحكومة توجيهات بأنه لا يجوز لأي شرطي أن يشتغل في أي تجارة، ولم يكن الأجانب يعملون كرجال شرطة ما لم يكن لديهم «مؤهلات متميزة، مصحوبة بطابع استثنائي».[٣٥] غير أنه في عام ١٨٥٥ توقفت ممارسة تجنيد الشرطة من الهند، ربما بسبب النفقات المترتبة على ذلك، وكانت النتيجة أن اشتغل

الأجانب وكذلك الرعايا البريطانيون في هذا المجال، بغض النظر عن المؤهلات، واستبدل رجال بومباي بالعرب والصوماليين والمسلمين الهنود.

وازدادت الحاجة إلى رجال الشرطة الأوروبيين مع زيادة الشحن عندما وجد البحارة أنهم كانوا وجهًا لوجه مع رجال الشرطة ليس من لونهم، تغير سلوكهم إلى الأسوأ؛ لذلك في عام ١٨٦٥ طلب ميرويذر ثلاثة موظفين أوروبيين ليكونوا مسؤولين عن الأمن ويتم توزعهم كالتالي: أن يكون واحدًا متمركزًا في التواهي حيث يتسبب البحارة الأوروبيون في اضطرابات مستمرة، وآخر في المدينة التي سيزورها عاجلًا أو آجلًا، وثالث ليكون في إجازة متناوبة، وافقت الحكومة، وتم تعيين ثلاثة جنود ممن كانوا على وشك الخروج من الخدمة في وظائف الشرطة التي طلبها ميرويذر.

لأغراض الشرطة قُسِّمت المستوطنة في عام ١٨٧٢ إلى جزأين رئيسيين، هما البلدة والتواهي، ثم تم تقسيم هذين الجزأين إلى أقسام أخرى، بالنسبة للتواهي -حيث يعيش معظم الأوروبيين- تم تعيين مفتش أوروبي، وكان المفتش الرسمي للمدينة صوماليا، ومع ذلك حضر رجل آخر، وهو أوروبي برتبة مفتش، لينظر في شكاوى الأوروبيين المقيمين في المدينة وهو هنتر، وأعرب هنتر المساعد الثاني الذي كان مسؤولًا عن هذه الترتيبات عن أسفه لأن الشرطة في المستوطنة ليس لها وضع قانوني، لأن قانون بومباي السابع لعام ١٨٦٧ (قانون شرطة المقاطعة) لم يمتد بعد إلى عدن، ومع ذلك حاول وضع نموذج لقوة الشرطة في عدن على شاكلة قوة بومباي.

كانت هناك دائما شكاوى حول حجم قوة الشرطة، ولكن منذ ١٨٥٧ فصاعدًا كانت هناك أيضًا شكاوى حول نوعيتها. وقدم بريديو في عام ١٨٧١ ملخصًا جيدًا لهذه الشكاوى. وكان العرب، كقاعدة عامة، «صادقين وجديرين بالثقة، وإن لم يكونوا متألقين جدا». وكان الحجاج الهنود ينظرون إلى العمل على أنه مؤقت

فقط. وانضموا عمومًا إلى الشرطة في وقت متأخر جدًا من الحياة لتكون ذات فائدة كبيرة، وكانوا مدمنين على الجانجا (القنب) والأفيون. وكان الصوماليون أكثر أعضاء القوة ذكاءً، وكانوا يتمتعون بقيمة كبيرة كمحققين، لكنهم لم يكونوا دائما ذوي ثقة، لأنهم كانوا متحيزين لصالح قبائلهم[٣٦] والعامل الوحيد الذي كان رجال شرطة عدن يشتركون به هو «الجهل الكامل بالواجبات التي جاءوا من أجلها في وقت دعوتهم للدخول».

وفي رأي بريديو، فإن السببين اللذين قللا من كفاءة الشرطة هما العمر والديون. وقد تم قبول الرجال في الخدمة بغض النظر عن سنهم، وكان على معظمهم ديون. وفيما يتعلق بالانضمام إلى القوة، لم تتحسن الحالة المالية للشرطة؛ كان راتب الشرطي ثلاث عشرة روبية شهريًا، وكان يدفع منها في الغالب خمسة أو أكثر للإيجار. ولتصحيح هذا الوضع، قضى بريدو أنه لا يجوز تجنيد أي رجل إذا تجاوز عمره ثلاثين عامًا أو إذا كان عليه ديون، ولكن كيفية التحقق من هذه المعلومات لم يكن معروفًا. كما أشار بريدو إلى أنه ينبغي إنشاء مراكز للشرطة[٣٧].

مكتب البريد

	الرسائل المستلمة	المرسلة	الأوراق المستلمة	المرسلة
بومباي	١١,٨٧٧	٨,٩٧٤	٢,٨٤٤	٨٠٠
كاليكاتا	٢,٠٣٩	١,٤٧١	١,٥٥٧	١٧٦
أُستراليا	١٥٧	١٤٣	١٢٩	١٧
موريشيوس	١١٢	٦٣٨	٦٦	٩٥٢
أوروبا	٥,٥٨٥	١٠,٨٩٨	٥,٣١٦	٥٣٦
متنوع	١,١٥٣	١,٢٤١	٨١٣	٣٥٠

خدمات البريد المحلية

في البداية، كان لدى عدن مكتب بريد واحد فقط، في كريتر، وقد تم تعيين موظف لها في الحامية. ثم أصبحت هذه الوظيفة واحدة من واجبات مساعد الوكيل السياسي. من ١٨٥٥ إلى ١٨٥٧، كان يديرها رسام. وفي العام الأخير، وبسبب إنشاء دائرة القوات البرية الهندية[٣٨]، وزيادة عدد البواخر البريدية المرسلة إلى الميناء، تم افتتاح مكتب بريد آخر مركزي في التواهي.

وقد أوصى مدير بريد عدن بفتح مركز آخر في وقت مبكر من عام ١٨٣٩، ولكن هذا الأمر لم يتم البت فيه حتى عام ١٨٥٧. وهذا يعود إلى قلة الراتب الذي كان يتقاضاه المديران الأوروبيان السابقان من بومباي (١٠٠ روبية شهريًا). في عام ١٨٥٩، ارتفع الراتب إلى ٢٥٠ روبية، ولم يستمرا طويلًا. ثم تقرر تعيين مدير جديد، وجاء مدير للبريد من لندن، وهو مقياس أظهر اعترافًا بالأهمية المتزايدة لمكتب البريد في عدن. في عام ١٨٣٩، تم إرسال اثنتين فقط من البواخر البريدية بانتظام من عدن كل شهر، واحدة في طريقها إلى السويس، والأخرى في طريقها إلى بومباي. وبعد مرور عشرين عامًا، بلغ عدد الرسائل البريدية العادية ٢٢ رسالة في الشهر. وكان توزيع الحزم البريدية للنصف الثاني من عام ١٨٥٨ على النحو التالي[٣٩]:

خلال ١٨٦٧-١٨٦٨، بسبب الحملة الحبشية، فعَّل مكتب البريد المزيد من الأعمال التجارية أكثر من أي وقت مضى. وقد تم مرور ما لا يقل عن ١٨,٠٠٠ من الرسائل والأوراق عبر عدن في طريقهم من إنجلترا إلى الحبشة. وكان عدد العملاء الذين تواصلوا مع مكتب البريد ما لا يقل عن ٣٠ ألفًا، معظمهم من الجنود البريطانيين. وفي نفس الفترة، تناول المكتب رسائل المحيط التالية[٤٠]:

	الرسائل المستلمة	الرسائل المرسلة
أوروبا	٦٧	٦٥
بومباي	٧٨	٧٦
الهند والصين وأستراليا	٤٢	٣٧
موريشيوس	١١	١١
الحبشة	٥٤	٦٨

تم فرز الرسائل الواردة إلى عدن في ثلاث فئات: واحدة للمقيمين في التواهي، والثانية للمقيمين في البلدة، والثالثة لغير المقيمين. تم نقل البريد بين التواهي والبلدة على الجمال والخيول. وكان يتم الإعلان عن وصول باخرة البريد عن طريق إشارة خلال النهار أو بندقية في الليل. فبالنسبة للتزود بالفحم، تستغرق الباخرة عادة ما لا يقل عن ست ساعات، وغالبًا ما تكون من ثمانية إلى عشرة ساعات، مما أعطى الناس وقتا كافيًا لإيداع رسائلهم قبل مغادرة السفينة البخارية. وازدادت أهمية عدن كمركز للاتصالات من خلال افتتاح قناة السويس عام ١٨٦٩. من خلال استكمال خط التلغراف من السويس إلى بومباي في عام ١٨٧٠ أصبحت عدن المحطة التي يتم استلام جميع الرسائل فيها من الشرق والغرب وتمريرها.

الصحة

عمومًا لم تكن عدن محطة غير صحية، إلا أن الإقامة الطويلة كانت تؤثر على الأوروبيين وأحيانًا حتى على الهنود. في كانون الثاني/ يناير ١٨٤١، قال الكابتن ميجنون من فوج بومباي الأوروبي الأول أن ٨٨ شخصًا من أصل ١٧٦٣ من

القوات الأوروبية والهندية، أُصيبوا بأمراض في عدن. وفي شهر أيار/ مايو من نفس العام، كان هناك ١٩٣٢ رجلًا، تم نقل ٨٦ منهم فقط إلى المستشفى، ومن أصل ٥٣ ضابطًا، كان هناك واحد فقط تحت الرعاية الطبية. وتعليقا على هذه الأرقام، كتب ميجنون أنها كانت أصغر رقم شهري لمحطة صحية في رئاسة بومباي(٤١).

وكانت أكثر الأمراض انتشارا في عدن، وخاصة خلال الموسم الحار، هي قرحة المعدة والأسقربوط. وكانت ناتجة عن سوء التغذية والمياه السيئة، في حين كان سبب الأسقربوط هو نقص الخضراوات الطازجة. ومن بين الأمراض المعدية، كان الجدري الأكثر شيوعًا.

وفي الفترة قيد الدراسة، تفشت الكوليرا في عدن ثلاث مرات؛ الأول في عام ١٨٤٦، ويعزى ذلك إلى تراكم كبير للقمامة في المدينة واختلاطها بمياه الأمطار الغزيرة التي هبطت في الثاني من مايو. ولعدم وجود الصرف الصحي الصحيح لم يتم التخلص من القذارة، بل استقرت في أكوام بين المنازل. وقد استمر المرض لمدة ثلاثين يومًا، من ٨ أيار/ مايو إلى ٩ حزيران/ يونيو، ولم يقتصر على السكان المدنيين، بل انتشر بين العسكريين وعمال الشحن في الميناء. وبلغ عدد الموتى ٥٠٠ شخص، عشرون منهم من الأوروبيين.

وقد دفعت هذه الكارثة الحكومة إلى جعل مساعد الوكيل السياسي مسؤولًا رسميًّا عن الصحة العامة في عدن. وكان يعزل جميع الأشخاص الذين يعانون من الأمراض المعدية ومراقبة مصارف المياه. وللحفاظ على معايير النظافة، كان المساعد يعين الرجال الذين سيبلغونهم عن الظروف الصحية في مختلف أنحاء المدينة. ولم يتم الدفع لهؤلاء الرجال مقابل خدماتهم. واعتبرت الحكومة أن أفضل طريقة لضمان تفتيش جميع المناطق بانتظام هي إنشاء مجلس يكون أعضاؤه من مواليد بريطانيين، ويكون مساعده رئيسًا، بصفة مأمور للمنطقة(٤٢).

وكان من المفروض فرض النظافة في جميع أنحاء المدينة، وخاصة في المساكن الأكثر فقرًا التي كان المساعد نفسه يقوم بتفتيشها بشكل متكرر.

وقد انشرت الكوليرا مرة أخرى في عام ١٨٥٩ ثم في ١٨٦٥. في ١٨٥٩ توفى ٦٠٠ شخص، أما في ١٨٦٥ فلم تشكل الكوليرا خطورة كبيرة حيث كانت الصحة في المدينة جيدة بشكل عام. وقد ساعد على ذلك عدم انتظام الأمطار ومسامية التربة الصخرية التي تتسرب من خلالها الرطوبة. ولهذا لم يوفر الجفاف وحرارة المناخ فرصة مواتية لانتشار الجراثيم.

في معظم الأحيان، تم نقل المرضى إلى عدن عن طريق السفن، وأحيانًا، من قبل القوات القادمة من الهند. ولمنع فرص الأوبئة أو على الأقل تقليلها، حافظت السلطات على هيئة صغيرة تسمى شرطة المرفأ مكونة من جندي برتبة عريف مضاف إليه سبعة رجال، وكان واجب هذه الهيئة الدخول إلى جميع السفن التي اقتربت من الميناء قبل أن يتم قبولها في الميناء الداخلي للتأكد من حيازتها على فواتير صحية نظيفة من الموانئ التي غادرت منها.

وكان المستشفى الأول الذي سيتم بناؤه لأهالي المدينة هو المستشفى المدني. لا يمكن تحديد تاريخ بنائه، ولكنه كان موجودًا في عام ١٨٤٦. وصف حالته المقززة الجراح المدني في عام ١٨٦٠ إذ كان المستشفى يفتقر إلى التهوية المناسبة ولم يكن فيه مراحيض. كان قذرًا إلى أقصى حد بسبب نقص المشرفين على جناح المستشفى والغسالين، والمنظفين. لم يكن هناك إمدادات كافية من الملابس النظيفة للمرضى، كما لم يكن هناك مشرحة. وكان ما يسمى بالمستشفى في الواقع عبارة عن جناح واحد، وعند الاكتظاظ (وهذا هو الحال دائمًا)، لا يتحمل سوى أربعة وعشرين مريضًا. ولا يتضمن هذا الجناح أي فصل بين الجنسين، مما يعني حرمان المرأة من الرعاية الصحية في المستشفيات.

أوصى الجراح المدني ببناء مستشفى جديد يضم المرافق والموظفين اللازمين. ودعا بلايفير، الذي كان يشغل منصب القائم بأعمال المقيم، إلى عقد جلسة علنية نوقشت فيها هذه المسألة، وتم تشكيل لجنة لرفع المقترحات للمستشفى الجديد. وقد تم بناء المستشفى في عام ١٨٦٢، بمنحة تبرع بها الصندوق البلدي، وكان في وسط المدينة، وكان يقيم فيه خمسون مريضًا[٤٣].

وكان هناك المستشفى الآخر في البلدة هو مستشفى الجدري الذي بُني في ١٨٤٨ من قبل الحكومة ويقع في وادي الطويلة. واحتوى على اثنتي عشرة غرفة فردية وخمسة أجنحة، كل منها يحمل سبعة مرضى. والمستشفيان مجانيان. كما عمل المستشفى المدني كمستوصف عام. حتى عام ١٨٥٥، كان المسؤول عن الخدمات الصحية في المدينة ضابطًا مكلَّفًا من الإدارة الطبية الهندية والمعروف باسم الجراح المدني، وكان هذا الضابط خاضعًا للمدير الطبي في بومباي. في عام ١٨٥٥، تم تعيين مشرف منفصل لعدن.

التعليم

في عام ١٨٥٤، قدم السير تشارلز وود، رئيس المجلس الهندي، إلى مجلس الإدارة وثيقة أصبحت تعرف باسم 'Wood's Education Dispatch' (وثيقة وود لنشر المعرفة) وتحدد الوثيقة «مخططًا شاملًا لنشر المعرفة العملية، من خلال اللغتين الإنكليزية واللغات المحلية» إلى جميع الفئات في الهند[٤٤]. وكان الهدف من سياسة التعليم الجديدة هو تحسين حالة الهنود ودمجهم بالخدمات الحكومية. ووقعت هيئة المجلس على الوثيقة في ١٩ تموز/ يولية، مع التوصية بأن يستخدم المسؤولون الرئيسيون في كل مقاطعة في الهند نفوذهم في تعزيز قضية التعليم. وقال لورد إلفينستون في نشرة موجهة إلى المسؤولين السياسيين في حكومة بومباي: «إن الحكومة واثقة من أن كل خادم للدولة، سواء أكان

أوروبيًا أم محليًا، سوف ينظر... لنشر التعليم باعتباره جزءًا رئيسيًا من واجباته الرسمية»[٤٥].

عندما زار كوجلان لحج في ديسمبر ١٨٥٦، تعرف على السلطان العبدلي بنية إنشاء مدرسة في عدن. رحب أبناء السلطان علي بالفكرة وأعربوا عن استعدادهم للانخراط بالمدرسة عند افتتاحها. كتب كوجلان: «إذا كان من الممكن إعطاء هؤلاء الأولاد تعليمًا قويًا بلغتهم وبلغتنا، فإن التأثير الجيد الذي قد يمارسونه على الجيل القادم هو أبعد من الحساب، من قبلنا يجب أن نرشدهم بنظامنا ونعلقهم بصلة لن تنقطع بسهولة. وسوف تزداد التجارة، ولا ينبغي أن نسمع أكثر عن توقف الطرق، وعن الشجار المتلألئ المتكرر الذي يكون مصدره الجهل والتعصب، سيتوقف كل ذلك مع انتشار المعرفة بين الناس»[٤٦].

بدأت المدرسة في عام ١٨٥٨، بهدف رفع «فئة من الشباب المجهزين للعمل في الخدمة العامة، وربما لإدماج جيراننا المتضررين منا والمشاعر والمصالح التي ستسود المجتمع والتي ستبرز في أعقاب صحوة التعليم». لكن هذه الآمال قد أحبطت، وأغلقت المدرسة في نهاية فبراير عام[٤٧] ١٨٦٠. لم يستغل سكان البلدة وجود المدرسة كثيرًا، وخاصة العرب الذين تأسست لهم. وكان معظم التلاميذ من أبناء الجنود الهنود وأتباع المعسكرات، وكان من الممكن أن يذهب هؤلاء إلى مدارس تفويج الجنود.

وفي الوقت الذي أغلقت فيه مدرسة عدن، كانت تضم ٦٨ تلميذًا، و٤٠ تلميذًا من الخطوط العسكرية و٢٨ من البلدة، نصفهم فقط من العرب. ولتشجيع العرب على إرسال أطفالهم إلى المدرسة، لم تكلفهم الحكومة بدفع أية رسوم، ولكن هذا الإعفاء لم يكن حافزًا كافيًا. وبالكاد لم يحضر أي طفل عربي لأكثر من أسبوعين. ولم يحضر أبناء السلطان علي. لم تعط المدرسة تعليمًا في العقيدة

الإسلامية، ولا في أي عقيدة أُخرى، وعزا بادجر عدم اهتمام العرب بالمدرسة بشكل رئيسي إلى غياب القرآن من مناهجه[٤٨]. وقد علَّم العرب (وما زالوا يعلمون) القرآن لأطفالهم جنبًا إلى جنب مع الأبجدية، إن لم يكن من قبلها.

في عام ١٨٦٦، تأسست مدرسة جديدة بناء على توصية من ميرويذر. على عكس القديمة، رحبت المدرسة الجديدة بجميع الأطفال، سواء كانوا من البلدة أو المخيم، بغض النظر عن العرق أو الدين. كان مديرها أوروبيًا ثم خلفه فارسيٌّ والمعلمون فيها من العرب والفرس. تم تقسيمها إلى قسمين، ابتدائي وثانوي، ولكل منها ثلاث فئات. القسم الأول، مثل المدرسة القديمة، كان موجهًا في المقام الأول للأطفال العرب، وجذبهم بتدريس القرآن الكريم إلى جانب القراءة والكتابة والقواعد والحساب. وكان التعليم مجانيًّا، ولغة التدريس هي اللغة العربية. وكان الأطفال المقبولين في سن العاشرة والحادية عشر. في عام ١٨٦٦ - ١٨٦٧، تم الإبلاغ عن «حضور جيد» وفي عام ١٨٧٠-١٨٧١، كان أعلى معدل حضور شهري هو ١٨٦ والأدنى ١٥٠. وذكرت الفتيات للمرة الأولى في هذا العام.

في القسم الثانوي، كانت المواد التي تدرس هي اللغة الإنجليزية والرياضيات والجغرافيا. لغة التدريس هي اللغة الإنجليزية، وتم إعطاء الأولاد الذين تمت ترقيتهم إلى هذا القسم دورة مكثفة في تلك اللغة قبل أن يبدأوا دروسًا منتظمة. وتتراوح أعمار التلاميذ بين اثني عشر وستة عشر عامًا، وكانت الرسوم روبية ونصف شهريًا. ولم يدفع التلاميذ الذين جاءوا من مدارس الفوج. لتشجيع الفتيان العرب على مواصلة تعليمهم، فإن الذين انتقلوا من القسم الابتدائي إلى القسم الثانوي كانوا يدفعون فقط أربع آنات شهريًا. وفي الفترة من ١٨٦٦-١٨٦٧، بلغ متوسط عدد الفتيان الذين حضروا هذا القسم ٥٠ شخصًا، خمسة منهم من العرب. في ١٨٧٠-١٨٧١، لم يقل الحضور الشهري عن ٤٠، وارتفع إلى ٧٣ وكان هناك ستة تلاميذ عرب في هذا العام.

إن فشل القسم الثانوي في جذب العديد من العرب يرجع إلى عدة أسباب. لم يكن مجانًا، ولم يعلم القرآن، والمواضيع التي تدرس تعتبر مهينة. وعلاوة على ذلك، كانت لغة التدريس نفسها «مرعبة» وقد تحققت إحدى أهداف المدرسة الأولى في المرحلة الثانية. وفي عام ١٨٧٠-١٨٧١، وجد خمسة فتيان عملًا في الخدمة الحكومية؛ وثلاثة في مكتب قضاة كانتونمنت، وواحد في مكتب المفوضية، وواحد في مكتب هندسي. ومن غير المعروف إلى أي من الأجناس ينتمي هؤلاء الأولاد.

العيب الرئيسي الذي عانى منه القسم الثانوي هو أن أفراد الحامية، سواءً كانوا أوروبيين أم لا، لم يبقوا في عدن لأكثر من عامين وعندما غادروا، أخذوا أطفالهم معهم. أثرت الحملة الحبشية من ١٨٦٧- ١٨٦٨ على ثبات هذا القسم، وذهب العديد من التجار الذين لديهم أطفال في المدرسة مع بضائعهم إلى خليج أنيسلي، وأخذ كلٌّ منهم ابن واحد معهم، وترك بقية الأولاد المدرسة لمتابعة أعمال آبائهم في عدن.[٤٩] وإلى جانب المدرسة الحكومية، المعروفة باسم مدرسة الإقامة في عدن، كانت هناك في ١٨٧١ عشر مدارس خاصة للتعليم الديني، من بينها أربع مدارس يهودية حضرها سبعون صبيًا وست مدارس عربية حضرها ١٠٧ صبيان و١٣ فتاة. وهناك أيضًا مدرسة كاثوليكية تدرب فيها فتيان غالا كمبشرين، للعمل في بلدهم، كان يديرها الكهنة الفرنسيون، وكان عدد الأولاد فيها ثلاثة عشر يدرسون الحساب، والموضوعات المحلية، اللغة اللاتينية، اللغة الفرنسية، ولغة غالا.

وكانت للراهبات «من أجل الراعي الصالح»، وهنَّ بريطانيات، مدرستان، واحدة للفتيات الأوروبيات، والأخرى للفتيات الرقيق المحررات، وكان في الصف الأول عشرة طلاب مقيمين في السكن الداخلي، ستة منهم يتامى. عدد

من التلاميذ الذين يأتون باليوم كانوا يدرسون اللغة الإنجليزية، والحساب، والجغرافيا، والتاريخ، وأشغال الإبرة، والموسيقى. أما الفئة الثانية فكانت تقتصر على عشرة، وتلقوا تعليمًا عاديًا باللغة الإنجليزية، وشغل الإبرة، والموضوعات المنزلية.(٥٠)

التمويل

استوفت الحكومة النفقات العسكرية والرسمية، وجاءت الأموال من أجل الإدارة اليومية للبلدة. أما الضرائب المحلية فتستخدم لتسيير الأعمال الثانوية. في عام ١٨٥٥ تم تنظيم هذه الضرائب ليتم توريدها إلى صندوق البلدية، ولم يكن الصندوق البلدي كبيرًا بما فيه الكفاية للسماح لعدن بالتطور حسب ما كان يرغب به السكان، ولم يكن أي مبلغ من الضرائب قد أعطى الاستقلال المالي للمستوطنة، ولم تكن حكومة بومباي ليبرالية تجاه احتياجات السكان المدنيين، ولذلك نفذت بعض المشاريع، أحيانا عن طريق الاكتتاب العام وأحيانا كان التنفيذ يتم من قبل المشاريع الخاصة. وفي عدن فرض المقيم الضرائب ومنح التراخيص دون الرجوع إلى أي قانون، وعندما قام بزيادة معدلات الرسوم، فعل ذلك بإخطار بسيط، ومع ذلك جذبت قناة السويس المزيد من رجال الأعمال الأوروبيين إلى المستوطنة، وخلافًا لغيرهم من الناس هناك، لم يتعود الأوروبيون على دفع الضرائب دون أن يكونوا راضين عن شرعيتها.

في عام ١٨٧١ اشتكى تريمنهير من أنه «في موقف غير مقبول جدًا» فقد طُلب منه دفع ضرائب دون أساس قانوني. ولذلك أوصى بإصدار قانون لتحديد موقف المقيم البريطاني وإعطائه السلطة اللازمة لفرض الضرائب.[٥١] ولم يصدر هذا القانون، واستمرت سلطات المقيم مطلقة وغير محددة.

الفصل الخامس

السلطان محسن

يتعرض هذا الفصل من تاريخ عدن، في الفترة قيد الدراسة وما بعدها، إلى العلاقات البريطانية مع القبائل المجاورة، وخاصة قبائل العبدلي وقبائل الفضلي. والواقع أن رؤساء القبائل السابقة لعبوا دورًا مهمًّا في سجلات المستوطنة؛ ولهذا فإن أسماءهم استخدمت كعناوين لهذا الفصل والفصلين التاليين. كانت العلاقات البريطانية مع المناطق الداخلية غير مستقرة عمومًا، ولفهم أفضل لمسارها، فإن إظهار الخلفية الأساسية عن هذه القبائل أمر ضروري.

القبائل

قبيلة العبدلي

يبلغ عدد سكان منطقة العبدلي، أو لحج، ٢٦٤ ميلًا مربعًا (٣٣ في ٨) وتحدها عدن من الشمال الغربي، وتحدها شرقًا المنطقة التابعة لقبيلة الفضلي، وإلى الغرب تحدها المناطق الخاصة بقبائل العقارب والصَّبيحة، وإلى الشمال تحدها الأراضي التي يمتلكها الحواشب، وإلى الجنوب تحدها غابات سيلان (خليج سيلان) وكانت العاصمة الحوطة، المعروفة أيضًا باسم لحج. كانت الحوطة على بعد ٢١ ميلًا إلى الشمال من عدن، في سهل خصب يرويه فرعا نهر تُبن، الوادي الكبير والوادي الصغير. وترتفع بلدة طيبان في منطقة الحوشبي على بعد أكثر من ٤٠ ميلا شمال قرية زَايدة، وهي قرية تشعبت على حدود العبدلي – الحوشبي.

يعيش ما يقرب من نصف السكان في السهل، في الحوطة وما حولها. وباحتلال عدن فقد العبدلي وقبيلته ميناءهم الوحيد، وتُرك لهم ساحل ضحل عديم الفائدة، بطول ستة أميال.

كانت القوافل المسافرة تستخدم أربعة من الطرق الستة الرئيسية المؤدية إلى عدن؛ حيث تمر في لحج من الشمال إلى الجنوب، وفي الجنوب تتجمع في قرية الشيخ عثمان. كانت القرية على بعد ستة أميال من بوابة الجدار المتاخمة لكل من منطقتي العقربى والفضلي؛ مما يعني أن أي قبيلة من القبائل الثلاث قد تمنع الإمدادات من الوصول إلى عدن، وهنا كانت مياه الشرب حلوة ومتوفرة. هذه العوامل تفسر لماذا اشترى البريطانيون الشيخ عثمان في عام ١٨٨٢، ولماذا كانت لحج ككل ذات أهمية حيوية للمستوطنة الجديدة.

واتفقت جميع المصادر على أن قبيلة العبدلي كانوا الأكثر تحضرًا والأقل نزعة للحروب من بين القبائل. في عام ١٨٣٨، قدر هينس عددهم بحوالي ١٠,٠٠٠ نسمة وأشار أن قوتهم القتالية ٤٠٠ محارب. بعد ستة عشر عامًا، كتب القس باددجر، قسيس الحامية، بأن مجموعهم يزيد عن ٢٠٠٠، لكنه لم يعطِ الرقم الإجمالي. ويقدر بريدو، مساعد الرئيس، أن عدد قبيلة العبدلي قد وصل إلى ٨٠٠٠ نسمة في عام ١٨٧١ ووصل عدد المحاربين منهم إلى ٨٠٠ محارب. ومن بين جميع رؤساء القبائل في الداخل، كان قوات العبدلي هي القوة الوحيدة التي كان يتوظف منتسبوها كقوة منتظمة. وكانوا أساسًا من الأفارقة وشكلوا حرس القصر. في عام ١٨٥٤ وصل عددهم إلى ٤٠٠ فرد.

قبيلة العقربي

تقع منطقة العقربى غرب عدن، ويحدها من الشرق قبيلة العبدلي وهم جيرانهم، ومن الغرب والشمال تحدها قرية الصبيحة، ويحدها من الجنوب بحر

العرب وتمتد سواحلها إلى الحسوة على الشاطئ الشمالي لميناء عدن وإلى رأس عمران في الغرب. ولم تكن للقبيلة سوى قرية واحدة كبيرة تسمى بير أحمد، على بعد نحو ثلاثة أميال داخلية، ودافع عنها حصن قوي بشكل خاص، مبني من الحجر، كانت منطقة بئر أحمد مكانًا يتصف بمزايا الميناء البحري، وكان على القافلة القادمة إلى عدن من قرية الصبيحي أن تمر عبر بير أحمد، فاكتسبت القرية أهمية جديدة بعد عام ١٨٣٩، وكان من الممكن للعقريبي أن يقطع تدفق الإمدادات إلى عدن إذا رغب في ذلك.

وكانت قبيلة العقربي في الأصل تقسيمًا فرعيًّا لقبيلة العبدلي، ولم تنفصل حتى منتصف القرن الثامن عشر. في ذلك الوقت تمرد عبد الرب رئيس الحجرية، وهي منطقة بين المخا وتعز، ضد إمام صنعاء، وتبنى عبد الكريم سلطان لحج قضية الإمام، وقد اغتنم الشيخ العقربي المهدي بن علي فرصة التمرد والانضمام إلى عبد الرب. في عام ١٧٥٣ احتل الحلفاء لحج وحاصروا السلطان في عدن لمدة ثلاثة أشهر. تم رفع الحصار وانسحب عبد ربه فقط بعد أن دفع عبد الكريم له مبلغًا كبيرًا من المال وتنازل عن بير أحمد بنطاقه إلى المهدي. وأصبح المهدي الآن مستقلًا وأخذ لقب «السلطان». ومع ذلك، ولضمان استقلاله المستمر، وافق على دفع ٣٣٠ دولار سنويًا للسلطان العبدلي.

في عام ١٨٣٨، كان عدد الذكور في قبيلة العقربي يبلغ ٦٠٠ نسمة أما قوتهم القتالية فقد كانت ٢٠٠ في عام ١٨٥٤ وفي عام ١٨٧١ كانت قوتهم ٣٠٠ مقاتل. وفي عام ١٨٣٩، كان سلطانهم حيدرة بن مهدي.

قبيلة الفضلي

تقع منطقة الفضلي إلى الشرق من عدن وكان يتبعهم ساحل بطول ١٠٠ ميل، يمتد من حدود العبدلي في الغرب إلى حدود العولقي في الشرق. ومن الشمال

كانت تحدهم منطقتا يافع والحواشب، ويحدهم بحر العرب إلى الجنوب. وقد قسمت منطقة الفضلي إلى جزأين، وهي الجبال الداخلية والسهول الساحلية أو أبين. كانت شُقرا، الواقعة على بعد ٦٠ ميلًا شرق عدن، ميناء المنطقة وعاصمتها. قام اليافعيون بتصدير البُن من شقرا عندما لم يكونوا في حالة حرب مع الفضلي.

كانت قبائل الفضلي أكثر الناس محبة للحروب في محيط عدن. وفي عام ١٨٣٨ قدر عددهم ب ١٥٠٠٠ شخص، منهم ٤٠٠٠ محارب. في عام ١٨٧١ قدر بريدو من دون إعطاء العدد الإجمالي عدد قوتهم المقاتلة ب ٦٧٠٠ وكان السلطان في عام ١٨٣٩ هو أحمد بن عبد الله الذي كان في العام الماضي قد زوَّد البريطانيين بتموينات خلال الأعمال القتالية مع العبدلي.

قبيلة الصبيحة

تقع أراضي الصبيحي غرب عدن وتمتد من رأس عمران في الشرق إلى باب المندب في الغرب. ويحدهم من الشرق أراضي قبائل العبدلي والعقربي، وإلى الشمال تحدهم أراضي الحواشب، وإلى الغرب تحدهم منطقة الحُجَرية، وإلى الجنوب البحر. كانت البلاد أساسًا صحراوية، وعلى عكس القبائل الأخرى، كان الصبيحيون من البدو، الذين يعيشون في الخيام. تم تقسيمهم إلى العديد من العشائر وليس لديهم رئيس كبير. في كل من عام ١٨٣٨ وعام ١٨٥٤، وصل عدد السكان إلى ١٢٠٠٠ نسمة.

قبيلة الحوشبي

تقع منطقة الحواشب إلى الشمال من عدن و تبلغ مساحتها ١٠٠٠ ميل مربع. تحدها من الشرق منطقة يافع، ومن الغرب منطقة الحُجَرية؛ ومن الشمال كانت تحدهم قبائل علوي والأميري، وإلى الجنوب الصَّبيَحة والعبدلي والفضلي. وكانت الراحة القرية الرئيسية، وكان السلطان في عام ١٨٣٩ مانع بن سلام.

قبيلة يافع

تقع منطقة يافع في الشمال الشرقي من عدن. يحدها من الغرب أراضي قبائل الأميري والحوشبي، ومن الشرق العوادل والفضلي، وتمتد أراضي الفضلي لتحد يافع من الجنوب؛ إلى الشمال تقع حضرموت. تم تقسيم البلاد إلى جزأين، العلوي والسفلي، ولكل منها السلطان الخاص بها. وارتبطت المستوطنة بعلاقات مع يافع السفلى فقط حيث قدر عدد سكانها بنحو ٢٠٠٠٠ في عامي ١٨٣٨ و ١٨٥٤. كانت عاصمتها منطقة القارة، وكان السلطان في عام ١٨٣٩ هو علي بن غالب.

قبيلة العولقي

تقع أراضي العولقي شرق عدن. وكان يحدها من الشرق جيرانهم قبيلة الواحدي، ويحدونهم من الغرب قبائل الفضلي والعوذلي، من الشمال تحدها بيحان، وإلى الجنوب بحر العرب، وكانت دولة العولقي مقسمة إلى جزأين، العلوي والسفلي. ارتبط البريطانيون بعلاقات مع العوالق السفلى. قدر عدد سكان هذا الجزء في عام ١٨٧١ ب ١٥٠٠٠، كانت العاصمة أحور، وكان السلطان في عام ١٨٣٩ منصر بن بو بكر.

قبيلة علوي

تقع أراضي علوي، أو صهيب، إلى شمال عدن، وتبلغ مساحتها أكثر من ٤٠ ميلًا مربعًا إلى الجنوب. وتحدها غربًا منطقة الحوشبي، وشرقًا منطقة زامباري، وشمالًا منطقة الأميري. أشار بريديو في عام ١٨٧١ إلى عدد القبيلة في ١٥٠٠ وقواتها المقاتلة في ٥٠٠ مقاتل. الرقم الأول يجب أن يشير إلى الذكور فقط لأنه من غير المعقول أن ثلث القبيلة كانوا محاربين، لأن النساء لم يقاتلن. وكانت القرية الرئيسية هي القشعة، ويشار إليها أيضا باسم صهيب، وكان السلطان في عام ١٨٣٩ هو هلال بن سيف.



قبائل الحي الأميري الضالعي

يقع الحي الأميري (سُمي بلقب حاكمها)، في شمال منطقة علوي. وكانت يافع العليا تحدها شرقًا، ومن الشمال والغرب تحدها اليمن الإسلامي. في عام ١٨٧١، كان عدد السكان ٤٠٠٠ نسمة. وكان الأمير عليها في عام ١٨٣٩ هو مسعد بن حسين.[١]

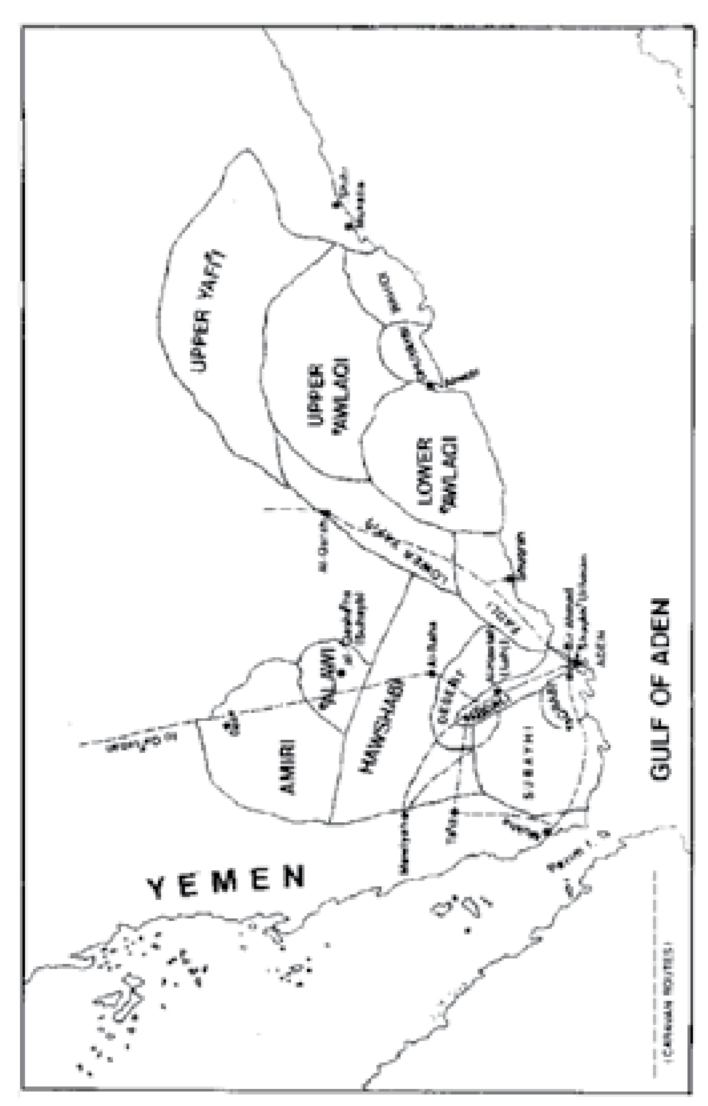
يمكن تمييز القبائل من خلال لهجاتها، واللباس، والطريقة التي يحملون بها الأسلحة. كان القبيلي فخورًا جدًا بقبيلته ويعتبر من العيب أن ينكر انتماءه اليها. وللتأكد من هوية رجل القبائل، كان من الضروري استجوابه من قبل محقق ماهر. بالنسبة للأسلحة، كان لدى القبائل الأقنعة والسيوف والرماح والخناجر. ولكسب معيشتهم، كانوا يعتمدون بدرجة أكبر أو أقل على الزراعة والتخزين وصيد الأسماك ومستحقات العبور والنهب، كما كانوا يشتغلون كجنود مستأجرين؛ وقد خدم العوالق مع نظام حيدر آباد. وكانت القبائل الأكثر فقرًا هي الصبيحة، تليها العقارب ثم قبيلة الفضلي. أما الآخرون فكانوا مزدهرين، وبعد الاحتلال اعتمدت عدن عليهم بشكل كامل تقريبًا، وخاصة قبائل العبدلي. وكانت هذا التبعية هي السبب الرئيسي للعلاقات بين المستوطنة والقبائل.

كانت القبيلة وحدة اجتماعية وسياسية، تتألف من وحدات أصغر أو عشائر، ترابطت مع بعضها تحت تأثير عدم الانسلاخ عن أصول وعقيدة الأجداد. وكان لكل عشيرة زعيمها الخاص، ويعترف جميع زعماء العشائر بسيادة زعيم واحد كبير. وكانت قبائل الصبيحة استثناء لهذه القاعدة. وكانت الزعامة للعشائر وراثية، ولكن السلطة العليا للزعيم كانت بعيدة كل البعد عن المطلق. كان الزعيم في السلطة العليا يخضع لقوانين الإسلام وعادات قبيلته. وإذا تصرف تصرفًا مخالفًا له، يتم الطعن في سلطته ويتهدد موقفه. في الأمور ذات الأهمية كان عليه أن يتشاور

مع شيوخ القبيلة، وإلا لن يتم دعم قراراته. إذا قتل أحد رجال القبائل عضوًا في قبيلة أخرى، لم يتمكن زعيم قبيلته من معاقبته على نحو مشروع، ولا يمكن أن يطلب زعيم قبيلة الضحية العدالة. وتعتبر مثل هذه الحالات منازعات خاصة ويتم تركها للأطراف المعنية لتسويتها. أما أولياء الدم فيمكنهم اختيار إما قبول الدية أو ردها. وتعتبر الدية تعويضًا كاملًا لأقارب الضحية. ويتم تحديد مبلغ المال من قبل رجل موثوق به، مثل الشيخ أو السيد. ومع ذلك كان البدو يحبذون الانتقام ونادرًا ما يقبلون الدية. وإذا لم يستطع وضع يديه على القاتل نفسه، قتل أي فرد من أفراد أسرته أو قبيلته.

وكثيرا ما تؤدي الخلافات الخاصة إلى اندلاع حرب بين القبيلتين، وكان زعيم قبيلة القاتل ملزمًا بحمايته. والفشل في القيام بذلك من شأنه أن يؤدي إلى نزاع داخلي وثورة ضد سلطته من قبل أهالي القاتل. ومع ذلك فإن الخوف أو المصلحة الذاتية تحرك في بعض الأحيان زعيم القبيلة للقبض على القاتل أو تصفيته، ولكن ذلك يتم في سرية كبيرة؛ لأنه إذا أصبح هذا العمل معروفًا، فإنه سيسبب الانقسام وإراقة الدماء. إذا ارتكب رجل جريمة قتل وطلب ملجأ لدى قبيلة أخرى، كان زعيم تلك القبيلة ملزمًا أخلاقيًا بمنحه اللجوء. ولا يستطيع معاقبته، أو تسليمه للعقاب، لكنه يمكن أن يطلب منه مغادرة أراضيه.





٢ - القبائل المحيطة بعدن



٣- مقاطعات العبدلي والعقربي والفضلي

يُعَدّ السيد من العناصر القوية في السياسة القبلية. لعب السادة بشكل رئيسي أدوار الوسيط وصناع السلام. وعدد قليل من المسائل ذات الأهمية كانت تمر دون مشورتهم وموافقتهم. وكان نفوذهم الكبير يرجع إلى تعلمهم المتفوق وانحدارهم المزعوم من النبي (عليه الصلاة والسلام). كان للقضاة قواعدهم وعاداتهم الخاصة، ولا يمكن محاكمتهم إلا من قبل أقرانهم.

العلاقات البريطانية مع القبائل

هذه هي القبائل التي سعى البريطانيون لزراعة علاقات جيدة معهم وبأسرع ما يمكن. كانت عدن جرداء ولا يمكن أن توجد بدون المناطق النائية. وكانت المناطق النائية ضرورية أيضًا إذا أصبحت المستوطنة مركزًا تجاريًا، كما كان يؤمل. والتحصينات التي كانت يومًا ما قابلة للاشتعال غدت الآن في حالة خراب ولا يمكنها تحمل أي حماية كافية. القوة التي اقتحمت شبه الجزيرة، وشكلت الآن الحامية، أصبحت الآن صغيرة جدًّا وغير قادرة على الصمود في وجه أي هجوم مشترك من قبل القبائل.

وبالإضافة إلى ذلك، لم يكن لدى البريطانيين نية لاستخدام عدن كقاعدة للعدوان أو التوسع. وكانت رغبتهم أن يعيشوا بسلام في المستوطنة الجديدة. لذلك قدم هينس تصريحات ودية للسلطان محسن وغيره من الزعماء في الداخل. وكانت الاستجابة مشجعة؛ قبل نهاية شهر فبراير من عام ١٨٣٩، أُبرمت علاقات سلام وصداقة مع الكثيرين، بما فيهم السلطان محسن. وكانت هذه التعهدات قصيرة وبسيطة، معبرة عن رغبتها في السلام وعدم انقطاع حركة المرور. غير أن السندات والمعاهدات ذات الطبيعة الأكثر تحديدًا هي ما كان يجب اتباعها.

كان السلطان محسن قد دفع من عائدات الميناء مبالغ محددة من المال إلى جانب الحبوب والقماش إلى القبائل التي تمر بالطرق التجارية عبر أراضيها،

والتي ستُعطَى أسماؤها لاحقًا. وقد فعل ذلك لشراء السلام وضمان عبور آمن للبضائع، لأن القبائل المعنية كانت حساسة لموضوع دخله من الميناء، وعلى قدر ما كان هذا الخلل صغيرًا إلا أنه كان يسبب له المتاعب.

فقدان عدن يعني فقدان الدخل للسلطان محسن ووقف رواتب القبائل. لم يكن هينس بطيئًا في إدراك العواقب التي قد تنجم. قد يتخذ العبدلي موقفًا تجاه البريطانيين، وقد ينجم نفس الموقف الذي كان جيرانهم قد اتخذوه تجاههم عندما كانت عدن تحت حكم السلطان، والعبدلي الآن، شأنه شأن الآخرين، قد يضر بتجارة عدن، ويمكن لقبيلته القيام بذلك بشكل أكثر فعالية بسبب موقعهم الجغرافي. والأهم من ذلك أنها يمكن أن تقطع الإمدادات الأساسية التي تأتي من بلدهم.

ولتجنب مثل هذه العواقب، اقترح هينس على البريطانيين ألّا يتحملوا التزامات السلطان تجاه القبائل الأخرى فحسب، بل يتحملون أيضًا التزامات جديدة تجاه السلطان نفسه. يجب أن يكون للسلطان محسن المزايا التجارية المشار إليها في مشروع معاهدة يناير١٨٣٨. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن يُعطى ٣٠٠٠$ سنويًا، ولولي عهده (ابنه الأكبر أحمد) ١٢٠٠$. وبما أنهما متقاعدان من العمل الحكومي، فإن الأب والابن لن يميلا إلى كسر السلام. وقد أوصى هينس بدفع معاش سنوي لرجلين آخرين هما الشيخ رجب العزيبي والسيد محسن.

وكان رجب نجل العزيبي الذي سقط خلال اقتحام عدن، وخلف ثلاثة عشر طفلًا، ستة منهم من الفتيات. وكانت عشائر قبيلة العزيبي أقوى من قبيلة العبدلي، وأراضيهم فصلت قبائل الفضلي عن البريطانيين. اعتقد هينس بأنه سيكسب صداقة الزعيم الشاب من خلال إعطائه ٨٠٠ $، إلى جانب ذلك سوف يؤمن الحفاظ على فتح الطريق إلى الداخل.

كان السلطان محسن متزوجًا من بنت السلطان العبدلي وإلى جانبها زوجتان؛ إحداهما من قبيلة الحوشبي والأخرى من قبيلة يافع. إضافة إلى هذه الزيجات أعطته مكانته باعتباره السيد، نفوذًا كبيرًا في الداخل. وبناءً على ذلك اقترح هينس شراء صداقته بمبلغ ١٢٠٠ دولار سنويًا، وجعله مسؤولًا عن تسوية جميع مطالب زعماء القبائل المجاورة والتي سبق أن أُوكلت إلى السلطان العبدلي، وهو والد زوجة السلطات محسن. ولهذا الغرض، اعتبر هينس أن مبلغ ٢٠٠٠ دولار سنويًا كافيًا. وبلغ مجموع البدلات المقترحة ٨٢٠٠ دولار، وأكد هينس أنه على الرغم من أن هذا المبلغ قد يبدو كبيرًا، إلا أنه لم يتم تثبيته بعد. وإذا كان هناك سلام داخلي، فإن التجارة ستزدهر وتزداد إيرادات الجمارك.

وكان الوكيل السياسي يعتقد أن النفقات الإضافية ضرورية في بعض الأحيان لتقديمها للضيوف المتميزين. وعندما يذهب الزعماء في زيارة، كانوا دائما يأخذون معهم الهدايا ويتوقعون من الآخرين في المقابل ولتسهيل العلاقات مع القبائل، اعتبر هينس أنه من الحكمة اتباع هذا العرف.[٢] وقد تم بيع الهدايا التي تم تقديمها لمسؤولين في شركة الهند الشرقية عن طريق المزاد، وعادت العائدات إلى الحكومة.

وأيد جيمس فاريش، حاكم بومباي بالنيابة، سياسة منح رواتب لمختلف زعماء القبائل، ولكنه رأى أنه لا ينبغي بأي حال من الأحوال أن يتجاوز مبلغ ٨٠٠٠ دولار. ولم يحصل الزعماء على إعاناتهم إلا بشرط أن يظلوا مخلصين للبريطانيين وأعطوا تعهدًا خطيًا بهذا المعنى. وقد وافق فاريش على حساب الهدايا، لكنه حث على الاقتصاد بها.[٣] وفي رسالة خاصة إلى السير جون هوبهوس، رئيس مجلس الهند، دافع عن سياسة الامتياز بأنها «مادة من أجل أمن موقفنا، والتداخل التجاري مع البلاد.[٤]

يبدو أن أندرسون، عضو مجلس بومباي، لم يتم تبليغه بالإجراء الجديد. وعارض منح البدلات على أساس أن «زعماء القبائل» لم يتخلوا عن عدن سلميًا، مما يعني أن جميع الزعماء المجاورين كانوا مسؤولين عن احتلالها القسري. والحقيقة هي أنه يقع اللوم على رئيس واحد فقط وهو الحاكم السابق لعدن، وحدث نفس الخطأ في رسالة بومباي الموجهة إلى هينس في ٢٢ شباط/ فبراير المذكورة أدناه.

وهناك سببان آخران لمعارضة أندرسون. أولًا أن دفع العلاوات سيكون اعترافًا بالضعف، وثانيًا أنه لا يوجد ضمان بأن القبائل لن تهاجم إذا شعروا أنها يمكن أن تنجح، والخوف كان مبررًا من مدة طويلة. واقترح أندرسون أنه إذا أوقف الزعماء التجارة مع عدن، بعد ذلك فقط، بل وفي هذه الحالة، من الممكن أن يتدخل التفاوض البريطاني معهم لدفع مبلغ معين بدلًا من «المستحقات أو الضرائب.»

كانت عدن حيازة بريطانية، وبالتالي لم يكن على البريطانيين أي رسوم جمركية أو مستحقات. وعندما دفعوا للقبائل، كان ذلك فقط من أجل عبور آمن للتجارة كما فعل السلطان من قَبلهم. واتفق أندرسون على تقديم هدايا مناسبة للزعماء، ولكن لا شيء يمكن اعتباره تكريما [٥].

وكان دونلوب، وهي عضو آخر في المجلس، يؤيد سياسة المَنْح، ولكنه وافق مع أندرسون على وجوب توضيحها للرؤساء أن المدفوعات التي يتلقونها لا ينبغي اعتبارها تكريمًا. ورأى أنه ينبغي تخفيض مخصصات العبدلي لتوفير المزيد من الأموال للآخرين.[٦] ولم يتخذ المجلس أي قرار، ولكنه أحال المسألة إلى اللورد أوكلاند. وكتبوا إلى هينس في ٢٢ شباط/ فبراير أنه إذا طلب «زعماء القبائل» مخصصاتهم، ينبغي إخبارهم بأنهم قد أسقطوا حقهم في مثل هذا الاعتبار. ومع ذلك، إذا رغبوا في ذلك، فإن طلبهم سيحال إلى الحكومة العليا.[٧]

وكما حدث، طلب الزعماء الحصول على مخصصاتهم قبل وصول الرسالة من بومباي، وأفاد هينس في ٧ آذار/ مارس بأنه لا يستطيع الإيفاء بطلبهم دون الرجوع إلى السلطة الحكومية. لم يقبلوا هذه الإجابة واعتبروا أن البريطانيين قد أضروا بهم بأخذ عدن من السلطان محسن. وفي نفس الرسالة، عبر هينس عن خشيته من أنه سيكون من الصعب منعهم من مضايقة لحج أو المستوطنة.(٨)

وكان السلطان محسن نفسه قد زار عدن للمرة الأولى منذ اعتقاله في ٩ آذار/ مارس ومكث فيها حتى ١٤ آذار/ مارس. وكان الغرض من زيارته هو دمج نفسه مع البريطانيين. وألقى اللوم على ما حدث على قبيلته وقال إنه لا يستطيع السيطرة عليهم، وأعرب عن رغبته في أن يُعامل أسوة بأحد الشخصيتين؛ نواب هندي أو راجاه. وهذا يعني أن البريطانيين ينبغي أن يأخذ بلدته تحت حمايتهم ومنحه راتبًا. فأجاب هينس بأنه ليس في وسعه أن يقرر هذه المسائل الهامة وينصحه بأن يكتب مباشرة إلى الحكومة. وقد قام محسن بذلك في ١٣ آذار/ مارس وأنهى رسالته بتكرار رغبة السلطان العبدلي في تكوين تحالف دفاعي هجومي.(٩)

وفي بومباي، وجهت الحكومة الإدارة الفارسية، التي عالجت المراسلات العربية أيضًا، أن ترسل إلى السلطان ردًا مهذبًا، ولكن غير ملزم، وفي الوقت نفسه، في نيسان/ أبريل، اتخذت الحكومة العليا قرارًا بشأن مسألة منح رواتب السلطان محسن وغيره. في الواقع، قد يكون القرار استغرق وقتًا أطول حتى لا تثير مثل هذه الأخبار القلق في عدن. وكان رجال القبائل قد اقتحموا الجدار ليلًا مرتين وأطلقوا النار على الحراس؛ وقُتل أوروبي الذي كان قد غامر بشكل غير حكيم خارج التحصينات. وكان المتظاهرون يجعلون الطرق خطرة. كما ذكَّرت حكومة بومباي الحاكم العام برد فعل رؤساء القبائل على احتلال عدن كما ذكر

هينس في رسالته المؤرخة ٧ آذار/ مارس وحثته على اتخاذ قرار عاجل بشأن موضوع الإعانات.

وافق أوكلاند على دفع المرتبات واتفق مع فاريش على ألا تتجاوز ٨٠٠٠ دولار سنويًا. وبالإشارة إلى الأحداث المذكورة أعلاه، أصدر تعليماته إلى حكومة بومباي بأن زعماء القبائل الذين يستلمون الإعانات يجب أن يكونوا مسؤولين عن أفعال رجالهم، وسوف يتم إصلاح أي ضرر بالاستقطاع من إعاناتهم.

وعندما أبلغ هينس عن إطلاق النار على الحراس (٤ آذار/ مارس)، أوصى بإضافة مجموعة من سلاح الفرسان إلى الحامية، وهي التوصية التي قدمت مرارًا وتكرارًا فيما يتصل بالدفاع عن المستوطنة. مهمة الفرسان متابعة المهاجمين والحفاظ على سلامة السهل المقابل للجدار. واقترح أوكلاند، بدلًا عن ذلك، أن يتم التوفيق بين الزعماء الذين لم يحصلوا على إعانات عن طريق توظيف بعض أقاربهم كدوريات بالأحصنة أو بقدرات أخرى. ومن ثم فإنهم سيعملون إلى جانب البريطانيين في الحفاظ على النظام بدلًا من أن يشتغلوا بالنهب.(١٠)

وقد حدث ذلك عندما وصلت تعليمات الحاكم العام إلى بومباي، وكان هينس هناك في إجازة مرضية. وقد أصيب بالمرض في ١٥ آذار/ مارس، وأبحر إلى الرئاسة في ١ نيسان/ أبريل، وعاد إلى عدن في ٢٠ أيار/ مايو. وفي عدن، عمل هينس على وضع مقياس جديد للإعانات في ضوء مزيد من الخبرة، وضبط راتب السلطان العبدلي بمبلغ ٦٥٠٠ دولار سنويًا، لكن لم يقدم أي إعانة لولي العهد، لأنه شعر بأن هذا من شأنه أن يؤدي إلى نزاعات بين الأبناء الذين كانوا من أمهات مختلفات.

عندما كان هينس في بومباي، أثار محسن مشكلة بين العبدلي والحوشبي مما أسفر عن مقتل ثلاثة عشر رجلًا. كما أعرب الحاكم العام عن شكوكه بشأن

صحة وضع قدر كبير من السلطة في يد رجل واحد. ولذلك، بدلًا من إعطاء السلطان محسن مبلغًا إجماليًا قدره ٢٠٠٠ دولار لتوزيعه حسب تقديره على زعماء القبائل الآخرين، أعطى هينس أربعة منهم المبالغ التي اعتادوا على تلقيها عبر السلطان محسن كالتالي: الفضلي ٣٦٤$، والأميري ٥٠$، واليافعي ٢٥٠$، والحوشبي ٦٢٨ $ أماعلوي، فقد حصل على ٦٠$ إضافة إلى الدفع العيني السابق. ويبدو أنه والأميري لم يوقعا على المعاهدات على النحو الذي تطلبه حكومة الزعماء الذين يحصلون على رواتب.

وكانت المعاهدات التي تم التفاوض بشأنها مع القبائل الأخرى، باستثناء العبدلي، متطابقة في المضمون. وقد نصوا جميعًا على أن يحافظ الزعماء على السلام ويراقبوا أتباعهم بحيث لا يرتكبون أضرارًا في عدن ولحج أو على الطرق. وقد أدى عدم الامتثال لهذه الشروط إلى وقف الإعانات.[١١]

زار السلطان محسن عدن للمرة الثانية في ١٥ يونيو ١٨٣٩، من أجل أخذ السند الذي كان يحصل بموجبه على راتبه ويبدو أن السلطان قد اعتبر نفسه أنه لا يزال يستحق الحق الأصلي وهو ٨٠٠٠$، على الرغم من أنه قد فقد عدن في لقاء عسكري. كما أنه كان مترددًا في التوقيع على أي سند من شأنه أن يؤدي به إلى استلام الأموال مقابل خضوعه وخضوع قبيلته تبعًا لما نصت عليه الحكومة. وعندما أوضح هينس أن الدفع سيتم بدون شروط أخرى، طلب السلطان وعدًا بأن يقاتل البريطانيون إلى جانبه إذا هاجمه جيرانه. وبعبارة أخرى، أنه سيضمن موقفه بالدخول مع بريطانيا في معاهدة دفاعية. رفض هينس تقديم مثل هذا الوعد، لكنه قال إنه سيستخدم «حججًا مقنعة قوية لمنع مثل هذا الإخلال بالعقيدة من جانبهم.»[١٢] ثم وقع السلطان على السند (١٨ حزيران/ يونية)، الذي ربطه على

نحو غير مبرر بالبريطانيين في تحالف دفاعي. وبموجب هذه المعاهدة:

١ . جعل السلطان نفسه مسؤولًا عن الاعتداءات من قبل قبيلته على الطرق.

٢ . تعهد هو وأولاده بعدم معارضة البريطانيين.

٣ . ينبغي أن تكون مصالح الأطراف المتعاقدة «متطابقة».

٤. يتعهد البريطانيون بدفع المرتبات التي كان يدفعها السلطان إلى جيرانه.

٥ . يحصل السلطان وورثته على الدوام من بريطانيا على راتب سنوي قدره ٦٥٠٠دولار.

٦. يتم تحديد الحدود البريطانية في خور مكسر، كما هو مقترح في مشروع معاهدة عام ١٨٣٨.

٧. في حالة أي هجوم على لحج أو قبيلة العبدلي أو على عدن أو القوات البريطانية، نحن [السلطان] والبريطانيين سنجعلها قضية مشتركة.

٨. في عدن تخضع قبيلة السلطان للقوانين البريطانية، وفي لحج يخضع الرعايا البريطانيون لسلطة السلطان.

٩. إعفاء السلطان وأسرته من الرسوم الجمركية.(١٣)

بموجب الحاكم الجديد السير جيمس ريفيت كارناك، وافقت حكومة بومباي على هذه السندات، لكنها رأت أنه من الأفضل إضافة العبارة التالية: «يجب أن تصبح المشاركة لاغية وباطلة، في حالة أن الحكومة البريطانية ترى أنه لمصلحتها التخلي عن عدن.»(١٤) قد تكون هذه الإضافة بسبب الشكوك حول القيمة طويلة الأجل للمستوطنة.

أُرسلت هذه السندات مع الإضافة المؤرخة ١٤ أيلول/ سبتمبر ليصادق عليها الحاكم العام، وفي ٢٤ تشرين الأول/ أكتوبر تمت المصادقة عليها، ولكن دون الإضافة المقترحة. ولم تقدم حكومة الهند أي سبب لتجاهل هذا الشرط، ومن

الممكن أن يكون ذلك قد حصل سهوًا وكانت السندات التي بحوزة الزعماء الذين يتلقون الرواتب أقل رسمية، ولم يتم التصديق عليها إلا في بومباي.

وبلغ مجموع العلاوات المقدمة إلى زعماء القبائل ٧٨٥٣ دولارًا، أي أقل بقليل من الحد الذي حددته الحكومة والبالغ ٨٠٠٠ دولار. وكان من المقرر دفعها على أقساط لمدة ستة أشهر كمتأخرات عن السداد اعتبارًا من شباط/ فبراير ١٨٣٩. وكان من المقرر دفع تعويضات العبدلي إلى وكيل السلطان أما تعويضات الفضلي فقد تقرر دفعها إلى السيد علوي العيدروس. وبالنسبة لما تبقى منها فقد تقرر دفعها عبر السلطان محسن.

بالإضافة إلى هذه المكافآت، أوصى هينس بدفع رواتب ومعاشات تقاعدية، كان الغرض منها، كغيرها من التدابير، تأمين المصالح البريطانية وكسب صداقة الشعب. الروابط العشائرية لمحسن جعلت هينس يعينه الوكيل البريطاني لحماية التجارة في المناطق الداخلية. وبهذا التعيين حصل على ستين دولارًا كراتب شهري. وترك هينس توزيع الحبوب وغيرها من المواد الثانوية في يد وزير السلطان محسن وهو حسن بن عبد الله الخطيب ودفع له هينس ٤٠ دولارًا في الشهر مقابل خدماته. ولم يرد ذكر الدفع العيني في أي معاهدة مع أي قبيلة، ويبدو أنها توقفت بعد وفاة حسن في عام ١٨٤٠.

وفي شباط/ فبراير، أوصى هينس بأن يعطي رجب العزيبي ٨٠٠ دولار سنويًا لأسباب إنسانية وسياسية. كما أوصى له بمعاش تقاعدي سنوي قدره ٣٦٠ دولارًا. وكان سبب ذلك هو انقسام قبيلة العزيبي إلى قسمين، وكان رجب يترأس قسم واحدة فقط. واقترح هينس صرف معاش تقاعدي لاثنين من الشيوخ الآخرين الذين أُصيبوا بإعاقة خلال الهجوم على عدن. وكان أحدهم يبلغ من العمر ٤٠ عامًا ويتلقى ٢٤٠ دولارًا في السنة، والآخر يبلغ من العمر ٢٤ عامًا ويتقاضى ١٢٠ دولارًا.

بلغت المرتبات والمعاشات التقاعدية ١٩٢٠ دولارًا في السنة، ولكن هذا المبلغ لم يدفع بانتظام لفترة طويلة. قتل حسن في مايو ١٨٤٠، وتم عزل محسن في ديسمبر ١٨٤١. كما تم إيقاف معاش رجب بسبب دوره في الهجوم الأول على عدن (١١نوفمبر ١٨٣٩)، لكنها استؤنفت بعد ثلاث سنوات. واستمرت رواتب الزعماء، مع انقطاع بعضهم؛ وبمرور السنين، أثيرت بعض البدلات وأضيف عدد أكبر من الزعماء إلى القائمة. وفي العلاوات تم وضع الفترة اللاحقة لنشأة المحمية.

بعد أن استقر هينس في مسألة الرواتب، استأجر من قبيلة العبدلي، وتحديدًا من أحمد ابن السلطان، عشرين من الإبل للعمل في الدوريات براتب شهري قدره ١٥٠ دولارًا. وكان توظيف العبدلي لهذه المهمة يتناقض مع توصية الحاكم العام، ولكنه قرار معقول. وتحددت أراضي العبدلي على المستوطنة، وتمت السيطرة على حدودها، ولم يسمح العبدلي لأفراد القبائل الأخرى بالدوريات في أراضيهم. وكان تعيين أحمد رئيسًا للقوات المسلحة يمثل الحماية الواضحة التي كان مسؤولًا عنها تجاه والده الذي كان بدوره مسؤولًا أمام البريطانيين. إلى جانب ذلك، كان الترتيب أكثر اقتصادًا من استيراد الفرسان من الهند، وأكثر قبولًا لدى السكان الداخليين.[١٥]

اعتقد هينس أنه من غير المرجح أن العرب سيحاولون استعادة عدن. وحاجج بأنه إذا هاجمت قبيلة العبدلي بمفردهم، فإنهم سيخسرون بالتأكيد، والكراهية بين القبائل ستمنع تشكيل أي تحالف. ولكن في ٢٨ شباط/ فبراير، أوصى بتعزيز دفاعات البرزخ والحامية «لفرض الاحترام وردع أفكار إعادة الاستيلاء».[١٦] وقد بدأ العمل بالفعل على خط دفاعات مؤقتة على أنقاض الجدار التركي القديم، وفي أبريل/ نيسان، تم إضافة ٣١٤ جنديًا إلى الحامية، وبذلك وصلت قوتها إلى ١٠٥٠ جنديًا.

بنى هينس «دفاعًا آخر» وكان نظام تجسس فعال. وكان العديد من المحاسبين وصرافي رؤساء المناطق الداخلية من اليهود الذين عاشت أسرهم في عدن. وبحكم احتلالهم، كان لديهم إمكانية الحصول على معلومات موثوقة، ولأن بيوتهم في المستوطنة، كانت مصالحهم مرتبطة مع البريطانيين. وعلاوة على ذلك، يمكن أن يكتبوا باللغة العبرية، وهي لغة لم يقرأها العرب. كل هذه الحقائق جعلتهم من أفضل جواسيس هينس. وكان لهينس جواسيس عرب أيضًا، لكنه لم يثق كثيرًا في تقاريرهم لأنها «تميل إلى المبالغة».[١٧] وكان الاستثناء من هذا التعميم في السنوات الثلاث الأولى الحاسمة من الحكم البريطاني هو السلطان محسن وحسن الخطيب. وبالإضافة إلى ذلك، كان هؤلاء الرجال يزودون هينس بالمعلومات السرية أفضل مما كان يفعل الصرافون اليهود والمحاسبون.

وكان الوكيل السياسي حذرًا، ويريد أن يأتي وكلاؤه ويذهبون دون جذب الانتباه. على سبيل المثال، كان لديه يهودي من شأنه أن يغادر الحوطة ويجتاز الخشبة الحدودية التي كانت على بعد أميال قليلة إلى الجنوب. وهناك كان عليه تسليم برقياته إلى يهودي آخر قادم إلى عدن عن طريق البحر. وهكذا، فإن الأول لا يثير الشك من خلال تغيبه ليلة واحدة عن الحوطة، والثاني لا يثير الشك حول وجوده في كثير من الأحيان على الطريق. وكلما أراد هينس أن يتأكد تمامًا من حقيقة إشاعة ما، كان يفحصها باستخدام عدة جواسيس في أوقات مختلفة، وكلٌّ منهم لا يعرف الآخر.

كان هينس حذرًا في اتخاذ هذه الاحتياطات. لم تتمكن قبيلة العبدلي من استيعاب فقدانهم عدن، وعاشوا لسنوات على أمل استعادتها. في الواقع، منذ البداية، بدأ سلطانهم في وضع خطط لتحقيق هذه الغاية. والمعاهدات التي رأى فيها هينس أنها قد قللت من احتمال وقوع هجوم قبلي لا تعني شيئًا لسلاطين

العبدلي والفضلي. وفي آب/ أغسطس، بعد توقيع جميع المعاهدات ودفع الأقساط الأولى من المرتبات، كان يجب على هينس أن يتعلم وبخيبة أمل كبيرة أن الفضلي والعزيبي يخططان لهجوم بمعرفة السلطان محسن وابنه. وإذا لم يكن الهجوم ممكنًا، كانوا عازمين على إغلاق الطرق.

وأوضح الوكيل السياسي هذا العداء فقط من حيث الاقتصاد؛ ولم يستفد السلطان العبدلي من الوجود البريطاني في عدن، وكان بإمكان الفضلي أن يفكر بالتجارة التي انجذب لها الفرقاء. وفي رأي المؤلف أن الأهم من الاقتصاد هي حقيقة مضمونها أن سادة عدن الجدد هم من الأجانب و»الكفار»، وهي حقيقة كانت مرارًا وتكرارًا تكاد أن تكون ذريعة واعدة لمهاجمة المستوطنة البريطانية وقتل البريطانيين.

وقد ارتكبت أعمال عدائية في وقت مبكر من مارس، ولكن هينس اعتقد أنها كانت حوادث عارضة من الممكن السيطرة عليها متى ما أصبح الزعماء من المتقاعدين البريطانيين. ومع ذلك، عندما بدت ملامح فشل سياسة المصالحة ولم يكن لها أي أثر تقييدي على القبائل، دعا إلى اتخاذ تدابير مضادة. كانت التمور هي الغذاء الأساسي للبدو خلال الموسم الحار، وحصلت القبائل على إمداداتها السنوية من هذه السلعة من الخليج الفارسي خلال موسم البرد أو التداول. فإذا توقفت القبائل عن التواصل مع عدن، اقترح هينس أولًا أن يحذرهم. وإذا لم يجدِ تحذيرهم، سوف يصعد من مواجهته للأمر بعدم السماح للتمور بالوصول إليهم من عدن أو بئر أحمد أو شقرا. ولكي تكون التدابير فعالة تمامًا، أوصى بحصار موانئ العقربي والفضلي. وعلاوة على ذلك، اقترح الإبقاء على أراضي الفضلي محتلة بالتبادل مع جيرانهم، وهم قبيلة العولقي من الشرق، وقبيلة اليافعي إلى الشمال. وأذنت الحكومة بالحصار إذا نفذت القبائل

خطتها، ولكن تعليماتها العامة أن تكون تدابير هينس «ذات طابع دفاعي فقط، وليست عدوانية».[١٨] ولم تثر المؤامرات المتوخاة أي تعليق.

وفي أوائل أيلول/ سبتمبر، حدثت أعمال قتل ونهب على الطرق. ونتيجة لذلك هدد هينس السلطان محسن بقطع راتبه. كما قرر حجب الأجر الشهري للدورية التي كانت تحت مسؤولية ابنه إلى أن يتم استعادة الممتلكات المنهوبة ومعاقبة الجناة. وقد تم ذلك، وتلقت الدورية أجورها. بعد فترة وجيزة، حدثت مشاجرة بين محسن وابنه حول العلاقات مع البريطانيين. وانتهى الخلاف في سحب والده للدورية، وترك الطرق مفتوحة للنهب.

ثم ناشد محسن جميع الزعماء المجاورين لمساعدته لاستعادة عدن. تصدى له هينس من خلال توجيه اثنين من وكلائه في الداخل لإحباط جهوده، وهذا ما فعلوه بالرشوة. غير أن السلطان الفضلي لم يتلق رشوة، وفي ٨ أكتوبر التقى السلاطين في الحوطة. وافق السلطان أحمد الفضلي على مساعدة السلطان العبدلي في استعادة عدن، ومقابل دعمه استلم من العبدلي مبلغ ١٥٠٠ دولار ووعده بمبلغ مماثل عندما تسقط عدن.

اعتقد هينس أن السلطان أحمد الفضلي لم يكن مخلصًا في نواياه ولكنه أراد المال فقط. ولا شك أن رأيه كان قائمًا على العداوة التقليدية بين الزعيمين، لكنه نسي كيف يمكن للسياسة القبلية أن تكون متقلبة. وبينما كان لا يزال يكتب تقريره، علم أن أحمد الفضلي قد حشد بالفعل ٦٠٠ رجل ويتوقع أن تكون التعزيزات يوميًا.

وكتب هينس: «هناك حاجة الآن إلى النشاط والحزم.» يجب معاقبة محسن، واقترح ثلاث طرق لمعاقبته: أولًا عن طريق وقف راتبه، وثانيًا عن طريق أخذ اثنين من أبنائه كرهائن لتأمين سلوكه الجيد، وثالثًا عن طريق غزو أرضه وإلقاء

القبض عليه مع أسرته، وبعدها يمكن أن يملي البريطانيون شروطهم الخاصة.

في الوقت الذي كتب فيه هينس هذه الرسالة (تشرين الأول/ أكتوبر ١٨٣٩)، لم يتم اجتياز الممر الجبلي بعد، وكان الجدار التركي، الذي كان أبعد ما يكون عن الحراك، هو الدفاع الوحيد في عدن. وقد تم تخفيض الحامية بسبب المرض والوفاة. ولأداء العقوبة الثانية، أوصى هينس بأن تصل الحامية إلى قوامها الكامل، أي ما كان عليه في أبريل، مع إضافة ثلاثين من الفرسان غير النظاميين وخيولهم[١٩]، بعد أن حُلَّت الدورية العربية. وأفضل وقت لإلحاق العقوبة الثالثة هو عندما يخفف جزء من الحامية وتزيد القوة مؤقتًا.

لقد رأت الحكومة ضرورة تعزيز الحامية، ولكن ليس بإرسال الفرسان: «ولكن بأقل ما يمكن عمله مع المناطق الداخلية، كان ذلك أفضل». ومع ذلك، إذا اعتقد هينس أن الخيول كانت ضرورية للغاية، يجب أن «يثق بموارده الخاصة»، ولكنه لم يكن لديه شيء من الموارد.

استبعدت بومباي البديل الثالث لمعاقبة السلطان: «إن الإجراء القسري الوحيد الذي ينبغي اعتماده في حالة الضرورة يجب أن يكون عن طريق إغلاق الموانئ البحرية على الزعماء الساخطين، بل ينبغي اللجوء إليه فقط في حالة التفاوض. وقد تم اعتماد البديلين الآخرين، ولكن الثاني كان لا يمكن أن يتم إلا بخدعة حربية، كون هينس لم يسمح بالتوغلات الداخلية»[٢٠]. هذا الحظر ومضاف إليه حقيقة أن السلطان ليس لديه ميناء ليتم إغلاقه، سيؤدي بأن يتوقف هينس عند عقوبة قطع راتب السلطان محسن.

قبل استلام الرسالة المذكورة أعلاه في عدن، حتى قبل كتابتها، كان العبدلي والفضلي قد بدأوا بالهجوم، وتحديدًا في الساعة ٤:٣٠ من يوم ١١ تشرين الثاني/ نوفمبر، هاجمت قوة مشتركة، قدّرها القائد ب ٥٠٠٠ شخص، ولكنها

تعرضت للضرب مرة أخرى بخسائر فادحة. في الأشهر التي تلت الاحتلال عزز البريطانيون موقفهم، وتوفرت عندهم أسلحة جيدة ولم تكن هناك صعوبة في صد رجال القبائل. إذا شن العرب هجومهم مباشرة كانوا من الممكن أن ينجحوا.

قبل الاعتداء نشر السلطان محسن بين أفراد قبيلته تهمة رمزية لابنه أحمد، ربما من أجل الظهور بلا لوم أو لضمان عدم فقدان راتبه على أساس انتهاك اتفاق يونيو. لم ينخدع هينس. وتم وقف رواتب العبدلي والفضلي واعتبر حظر أفراد القبائل العدائية من الدخول إلى عدن، ولكن لم يكن ذلك الإجراء صحيحًا؛ إذ تحتاج المستوطنة لمنتجاتهم تحتاج المستوطنات إلى إنتاجها، ويحتاج هينس إلى معلومات. وفي بومباي، علقت الحكومة معاهدة حزيران/ يونيه مع السلطان العبدلي وبسبب أحداث لاحقة لم يتم تشغيلها أبدًا.

وقد عقد الزعماء المهزومون، في ١ كانون الأول/ ديسمبر، مجلسًا للحرب قرروا فيه بذل جهود أخرى لاستعادة عدن بعد أسبوع من انتهاء شهر رمضان. كان على الجميع حشد أكبر قوة ممكنة، اعتقادًا منهم أنه كلما زاد العدد تأكد النصر. وطلب السلطان محسن مرة أخرى من جيرانه الآخرين الحصول على الدعم، ولكنه لم ينجح. وناشد السلطان الفضلي السكان المسلمين في عدن للانضمام إلى المعركة القادمة، ووصفوا هينس بأنه «عدو محمد، وجميع أمة محمد».

انتهى رمضان، لكن الحلفاء لم يهاجموا عدن. وبدلًا من ذلك، كثفوا جهودهم لمنع الإمدادات من الوصول إليها، بهدف جعل حياة البريطانيين صعبة للغاية بحيث يضطرون إلى المغادرة. ولم يكن هذا التدبير ناجحًا؛ بعض القوافل شقوا طريقهم، وهينس لم يبق غير نشط. وقد رد على ذلك بإغلاق شقرا في ١٧ كانون الأول/ ديسمبر، وليس من خلال إثارة اهتمامه بقبيلتي يافع والعولقي كما اقترح سابقًا. وكان للحصار تأثير مفيد ولكنه مؤقت. انسحب الفضلي إلى

بلاده، وأعيد فتح الطرق، وأرسل محسن نائبًا للمقاضاة من أجل السلام.

جعل هينس السلام مشروطًا بطلب محسن شخصيًا العفو في عدن وتسليم اثنين من أبنائه كرهائن. بدلًا من ذلك، في ٥ يناير ١٨٤٠، تنازل السلطان لصالح ابنه أحمد، موضحًا أن سبب تنازله لابنه أحمد هو عجزه وكبر سنه. وفي الوقت نفسه، كتب إليه الرئيس الفضلي يحثه على شن هجوم ثانٍ على عدن وإلا سيهاجم لحج. أجاب محسن أن القبيلة الآن في يد ابنه، واستمر الفضلي بتهديده.

عندما أصبح أحمد «السلطان»، ندد بسياسة والده وأعلن أنه يعتزم تشكيل تحالف مع البريطانيين. وكتب إلى هينس أنه كان خادمًا للحكومة وأنه يريد السلام والصداقة. وأعرب هينس عن ارتياحه لهذه الرسالة، ولكنه أصر على أن السلام لا يمكن أن يتحقق إلا بشروطه الخاصة، أي اعتذار وافٍ وشقيقين كرهائن. من خلال حث السلطان الشاب على قبول شروطه، كان هينس، ربما بشكل غير واضح، قد عرض عليه إمكانية المساعدة ضد السلطان الفضلي قائلًا: «لقد أهانكم الفضلي، والقتل والنهب في أراضيكم يوميًا وهذا ما يمكن منعه بسهولة».

ومن الصعب تخمين كيف كان هينس قد تحقق من قبيلة الفضلي. لم تكن الحملة الداخلية خارج الحساب، كانت شقرا بالفعل تحت الحصار، و»الحجج المقنعة القوية» لم تكن أكثر فعالية من الحصار. من جانبه فهم أحمد من رسالة هينس أن الوكيل السياسي كان مستعدًا لاستخدام القوة العسكرية ضد الفضلي وكتب له أنه سيذهب إلى عدن للتفاوض من أجل السلام ولكن فقط بعد إخمادهم. أصر هينس على أن السلام يجب أن يتم أولًا، وبشروطه الخاصة. ووصل أحمد إلى اقتناع مفاده أنه لا يمكن أن يكتسب شيئًا من هينس، وفضل التفاهم مع الفضلي.

ذكر هينس نفسه أن أحمد لم يكن يريد عداوة البريطانيين، ولكن والده أجبره على ذلك، كما أجبره على ذلك السلطان الفضلي، وإبراهيم باشا، وهو ابن أخ محمد علي باشا وقائد قواته في اليمن. استند ادعاء هينس بشأن إبراهيم باشا إلى رسالتين من الوكيل البريطاني في المخا(٢١) وهو مسلم هندي اسمه عبد الرسول.

وكانت الرسالة الأولى هي أن محمد علي أرسل مبعوثًا للإمام ووعده بالرجال والمال والذخائر وعرضًا بالانسحاب من بلده إذا التزم بطرد البريطانيين من عدن. وكان الإمام قد أجاب بأنه لم يكن قويًا بما فيه الكفاية لمهاجمة البريطانيين، كما إنه لم يرغب في ذلك. وكانت الرسالة الثانية قد تحدثت عن رُسل من السلطان محسن إلى إبراهيم باشا لطلب المساعدة ضد البريطانيين. وقد رد إبراهيم بأنه لا يستطيع منحها دون سلطة محمد علي، لكنه وعد بالتواصل كتابيًا مع عمه، واقترح أن محسن يجب أن يفعل الشيء نفسه، وهو جواب مماثل لذلك الرد الذي أعطاه هينس أكثر من مرة للسلطان العبدلي. وبحسب عبد الرسول، تم إرسال رسائل إلى مصر، ولكن لم يصل أي رد.

من الواضح أن المصريين في اليمن لم يقدموا أي دعم نشط للقبائل، كما أنهم لم يعدوهم بالمساعدة. لكن هينس اتهمهم بالفضول المستمر ضد عدن وإحباط جهوده للتوصل إلى تسوية مع جيرانه. وكتب أنه طالما أن العرب كانوا يفكرون في آمال المساعدة المصرية، فإنهم لن يمتثلوا للشروط مع البريطانيين.(٢٢) وقد انسحب المصريون من اليمن في نيسان/ أبريل ١٨٤٠، لكن قبائل العبدلي والفضلي لم يكفوا عن القتال.

وعندما فشل هينس في تحقيق أي تقدم مع السلطان أحمد، أوصى للمرة الثانية أن يتم احتلال لحج وأن يتم نقل السلطان القديم وأسرته إلى عدن كرهائن. ولأغراض إدارية، يمكن السيطرة على الأراضي إذا تم بناء حصن وتم تعزيزه

بحراسة من قبل القوات البريطانية. وحتى هذه النفقات يمكن تجنبها من خلال إعطاء الحكومة توجيهًا لمحسن من الوكيل السياسي. ومع ذلك فإن أفضل خطة هي أن يعاد أحمد إلى وظيفته، وتُعقد معه معاهدة جديدة. «يجب أن تكون معاهدتنا هجومية ودفاعية، في الواقع أن أفعاله سواءً كانت من أجل السلام أو الحرب أو التجارة يجب أن تكون تحت وصاية البريطانيين». ومن أجل الالتزام بالمعاهدة المقترحة تبقى بقية أفراد الأسرة في عدن كرهائن، ويجب أن يسترشد السلطان الشاب بوكيل محلي أو قنصل بتوجيهات من عدن. من الواضح أن معاهدة هينس «الهجومية والدفاعية» كانت من جانب واحد، وكانت الترتيبات كلها قد وصلت إلى محمية لحج.

ولاحتلال لحج، طلب هينس اثنين أو ثلاثة جنود من سلاح الفرسان، وأحصنة ومدفعية لأربعة أو ستة مدافع، و٣٠٠٠ مشاة، نصفهم من الأوروبيين. طلب هينس عددًا كبيرًا من القوات الأوروبية اعتقادًا منه أن العرب يخشونهم بسبب قوتهم العضلية، في حين كانوا ينظرون إلى الهنود بدونية. وكان من المقرر تمويل هذه الحملة جزئيًا من خزينة السلطان وجزئيًا من العائدات الإقليمية، على أقساط نصف سنوية.

كان مبرر هينس لإظهار القوة هو أن الموقف السلمي للبريطانيين قد فسرته القبائل على أنه ضعف. وقالوا إن البريطانيين لن يتجرأوا على المغامرة وراء حدود الجدار. كما كان من الضروري أيضًا اتخاذ إجراءات حازمة إذا ما أريد أن تزدهر عدن كمركز تجاري.

وردت حكومة بومباي من جديد على سياسته بعدم التدخل بشروط أقوى:

«يجب أن تحصر نفسك على احتلال عدن: وبدون أي اعتبار للدخول في أي عمليات هجومية خارج ذلك المكان، إلى أن يتم توجيهك على خلاف ذلك...

إذا لم تكتسب عدن قيمة دون الدخول في حرب عدوانية مع الزعماء العرب في المناطق الداخلية، سوف يتم التخلي عن المكان في أقرب فرصة ممكنة أو في أفضل الأحوال ستتم إعادة النظر فيه»[٢٣].

وقد وافقت الحكومة العليا واللجنة السرية على تعليمات بومباي، وكتبت السلطة الأخيرة مباشرة إلى هينس: «بينما تقاوم بشدة كل هجوم عليك، فإننا على ثقة من أنك ستمتنع بحذر عن كل عدوان على أي جزء من القبائل العربية[٢٤]». وكانت اللجنة السرية ضد احتلال لحج قد أظهرت تفهمًا لموقف القبائل: «إن عدائية القبائل العربية أمر طبيعي وربما كان متوقعًا، ولا نعتقد أن احتلالنا لحج سوف تجعلهم يتصالحون مع سيطرتنا.»[٢٥]

خلال حصار شقرا[٢٦]، وقعت بعض المناوشات بين البريطانيين وقبيلة الفضلي كان ايثيرسي قائد سفينة الفرات، وهي إحدى السفينتين اللتين شاركتا في الحصار، لم يتمكن من التأكد من الأضرار أو الإصابات التي لحقت به، لكنه كتب إلى النقيب أوليفر، المشرف على البحرية الهندية، بأن بلاغات وصلت إلى هينس تفيد بأن هناك ٨٠ قتيلًا أو جريحًا. وأعربت الحكومة عن أسفها لهذه الأخبار وطلبت من هينس تقديم تقرير مفصل. كتب هينس أنه في الواقع قتل جمل واحد واثنان من العبيد وبالإضافة إلى ذلك، دُمرت قلعة السلطان، ومكتب الجمارك، وبعض أشجار النخيل. هذا التفسير أرضى الحكومة، لأنه أظهر أنه «لم يحدث أي شيء ولكنه ما لا يمكن فصله عن شرور الحرب.»[٢٧] وكانت اللجنة السرية أيضًا راضية عن التفسير، ولكنها لم ترَ ضرورة للحصار في المقام الأول.

تعليق هينس الخاص على الحصار جلب احترام البريطانيين، وهدأ القبائل وأنهى الخرافة أن السلطان الفضلي لا يُقهر، ولكن هذا التأثير لم يستمر طويلًا.

فقد أحبطت محاولتهم طرد البريطانيين، يبدو أن العبدلي والفضلي كانا يعتقدان أنه إذا تم التخلص من هينس فإن عدن سوف تكون جائزة سهلة في متناول أيديهم. وتحقيقًا لهذه الغاية، تآمروا مرتين لقتله، ومرتين فشلوا. ثم استأنف السلطان العبدلي مقاليد الحكم، وقررت القبيلتان القيام بهجومهما الذي طال أمده على المستوطنة، وكان الجهاد قد تبشر بين القبائل الأخرى، ولكن مرة أخرى وقف العبدلي والفضلي وحدهما في الميدان.

في حوالي الساعة ٢:٠٠ من صباح يوم ٢١ أيار/ مايو، هجمت قوة مشتركة قوامها ٥٠٠٠ فرد على البريطانيين. تم صد القوة في غضون تسعين دقيقة، ولكن ليس قبل نهب بعض خيام الجيش. بعد التراجع عرضت الغنائم على القبائل الأخرى لتشجيعهم على الانضمام إلى هجمات في المستقبل. وعرض السلطان الفضلي أيضًا رسائل مكتوبة إلى هينس من قبل السلطان محسن وحسن الخطيب تم اعتراضها من قبل حارسه في حراسة الفرسان، وتقرر إعدام الرجلين. قتل حسن الخطيب، لكن محسن أنقذ حياته عن طريق استدعاء حراس الحوشبي إلى حصنه.

اقتنع كارناك بحجة هينس والتي كانت تتضمن نقل البريطانيين للحرب إلى أراضي العدو، ولكن الاعتبارات العملية حالت دون السماح له بذلك. إذا تقدم البريطانيون في الداخل، سيكون من المستحيل معرفة أين يتوقفون، وبالإضافة إلى ذلك، لا ينبغي أن تتعرض الحملة للخطر إلا مع قوة ساحقة ستكون صعبة ومكلفة لتجهيزها. في عام ١٨٤٠ كانت قوات شركة الهند الشرقية متورطة في أفغانستان والصين والسند، وبذلك تم استنزاف الموارد المالية والبشرية للهند البريطانية، وخاصة رئاسة بومباي. وبالتالي التزم الحاكم على مضض بسياسة الدفاع عن عدن دون ترك التحصينات.[٢٨]

اعتقد أوكلاند أنه لم يعد من الحكمة حصر الدفاع عن عدن بالتحصينات. هذه السياسة -كما كتب- تشجع القبائل على الاستمرار في عدائهم، بدافع من «الشعور الوطني وأمل النهب». ومع ذلك، ترك أوكلاند هذا الأمر إلى مرؤوسيه في بومباي لاتخاذ قرار بشأن ما إذا كان الاستيلاء على لحج، على النحو الموصى به من قبل هينس، يمكن أن يُنفذ بشكل مفيد.(٢٩)

في اليوم السابق لكتابة أوكلاند رسالته، قام العبدلي والفضلي بهجومهم الثالث غير الناجح (٥ يوليو). وقبل هذا الهجوم أمر السلطان محسن بمصادرة جميع الممتلكات في لحج التابعة لسكان عدن ولأسرة الراحل حسن الخطيب. وكانت النتيجة أن التجار وحدهم فقدوا ما يقرب من ١٥٠٠٠ دولار، وعائلة الخطيب فقدت ستة عشر منزلًا. حمل اليهود العبء الأكبر من غضب السلطان لأنهم تجسسوا لحساب البريطانيين.

وإذعانًا لرأي الحاكم العام، اعتمد كارناك إمكانية القيام بحملة ضد لحج، بغرض الانتقام من الهجمات على عدن، ومع ذلك، وجد أنه من المستحيل تجهيز نوعية قوية من القوة الضرورية اللازمة. واعتقد كارناك أنه ينبغي التخلي عن هذه الفكرة في الوقت الحاضر، وهو الرأي الذي وافق عليه أوكلاند بسهولة. في وقت سابق، كتب إلى هوبهوس، «لدينا بالفعل ما يكفي للقيام به.»(٣٠)

في تشرين الأول/ أكتوبر ١٨٤٠، ادعى بائع القات -وهو شخص سني تابع للإمام يدعى الفقيه سعيد- أنه نبي، وادعى لقب «المهدي المنتظر» و«سلطان البر والبحر». وحتى كان لديه عملات فضية خاصة به وضرب عليها هذه العبارات على كلا الجانبين. وكموظفين له، عين ثلاثة شيوخ بوظيفة «قائد المؤمنين». وأعلن الفقيه أنه يعتزم إحياء الحماس الديني لجميع المؤمنين واستعادة اليمن من أيدي «الكفار والطوائف»، أي البريطانيين والزيديين الشيعة. وعد «النبي»

أتباعه بالحصانة ضد السيف أو الرصاص، وتعهد بأنه عندما تكون اليمن تحت سيطرته، فسوف يلغي جميع الضرائب. سرعان ما انساق الكثير من الجهلة والخرافيين لرأي الفقيه. وبمساندتهم له استولى على تعز والعديد من الحصون التلالية التي سمح لهم بتدميرها.

هذا النجاح، إلى جانب مشاعره الانتقامية تجاه البريطانيين، جعل السلطان محسن يتواصل مع «المهدي» للحصول على المساعدة، ولا يعرف أنه يريد أيضا طرد «الكفار» من عدن. وكتب الفقيه «المهدي» إلى محسن والرؤساء الآخرين في الداخل، وأمرهم بمقابلته مع أتباعهم في بير أحمد بعد عيد الفطر (أواخر تشرين الثاني/ نوفمبر) بغرض مهاجمة المستوطنة. إلى هذا الحين، كان السلطان حيدرة وهو سلطان قبيلة العقارب، على علاقة ودية مع البريطانيين ولكنه شعر الآن بواجبه الديني وتحول ضدهم. وفي ٢٤ نوفمبر/ تشرين الثاني، تلقى هينس رسالة منه قال فيها إنه قد تم تكريمه بأمر من «المهدي» للانضمام إلى قوته «لإبادة المسيحيين من أرض المؤمنين».[٣١]

قبل أخذ عدن، أراد الفقيه أولًا أن يرسي حكمه في تهامة. ومن قريته دانوا، بالقرب من العدين، كتب إلى الشريف حسين (في زبيد) وإلى شقيقه حمود (حاكم المخا آنذاك)، وأمرهما تحت عقوبة الموت، بتسليمه السلطة قبل نهاية شهر رمضان. وقد أجاب الشريف حسين بكياسة وحكمة أنه كمسلم لا يستطيع أن يعصي ولكن يطرح السؤال البلاغي «ألم يكن من الأنسب لمجدد الإيمان الحقيقي أولًا أن يستعيد عدن من الكفار؟» هذا السؤال جعل الفقيه على الفور يوجه انتباهه إلى عدن.

اعتقد هينس أن الفقيه لا يشكل أي خطر. وقد تم تفكيك زعماء القبائل، وكثير منهم لن يأخذوا على محمل الجد «شخصية ظهرت في الآونة الأخيرة».[٣٢]

وكما حدث، لم يقترب الفقيه أبدًا من المستوطنة. في أوائل كانون الأول/ ديسمبر، عندما كان على وشك أن يستعرض جيشه المكون من ١٢٠٠٠ وجد أن عليه التعامل مع تهديد من الخلف. جمع الإمام، الذي رأى فيه خطرًا على وضعه، قوة قوامها ٢٠ ألفًا واستعرض بهم جنوبًا من صنعاء إلى أن وصل إلى يريم حيث كان يخيم للتحضير والهجوم على دانوا.

قبل أن يكون جاهزًا، أرسل الفقيه، في ١٦ كانون الأول/ ديسمبر، مجموعة من رجال قبيلة محمد وقبيلة حسين لمهاجمة موقعه. وبدلًا من ذلك، عندما وصل هؤلاء الزيديون إلى يريم، جددوا ولاءهم للإمام. ثم عادوا إلى دانوا وشاركوا في جزء من قوات الفقيه، مما أسفر عن مقتل ١٥٠ شخصًا. وتلا ذلك مشاركة في ١٩ ديسمبر وأخرى في ٢١ ديسمبر، وكان نجاحًا متساويًا مع رجال الإمام، مما شجع الإمام على التقدم إلى دانوا وفي ٢٥ كانون الأول/ ديسمبر وقعت معركة عنيفة قتل فيها مئات من أتباع الفقيه، ولكن لم يعرف ما إذا كان الفقيه نفسه بين القتلى أو نجح في الفرار.[٣٣] وبالنسبة للبريطانيين، فإن هزيمة المهدي تمثل إزالة تهديد آخر للمستوطنة، وأحبط مرة أخرى أمل السلطان محسن في إعادة الاستيلاء عليها.

بحلول أبريل ١٨٤١، كان قد مضى على البريطانيين في عدن أكثر من عامين في الحفاظ على حامية مكلِّفة. وكل هجوم أو اضطراب كان يتبعه وقف التجارة البرية، وفي الليل يقترب المتسللون إلى مسافة تكفي لإطلاق النار على الحراس. هذا الوضع لم يجعل الحياة فقط صعبة للحامية والسكان، ولكن أيضًا منع التجار من الاستقرار في المدينة وجعل موقف البريطانيين ضعيفًا جدًا. لذلك اعتقد أوكلاند أن الوقت قد حان لأن يقرر البريطانيون ما إذا كانوا سيواصلون احتلال عدن كبلدة محاصرة أو يتخذون قرارًا بشأن اللصوص والنهابين، وبالتالي حماية

رعاياها وإعطاء الثقة لأصدقائهم كما سيجعل من عدن الميناء البحري المزدهر الذي يتناسب تمامًا مع موقعه.» ولإبقاء الأماكن المجاورة بعيدة عن المتسللين، كان الحاكم العام على استعداد لفرض عقوبة على مجموعة من الأحصنة، إذا رأت حكومة بومباي ضرورة لذلك. ومع ذلك، لم تكن سلطات عدن في أي حال من الأحوال تستخدم الحصان «لأي حملة عدوانية» دون إذن من بومباي. وينبغي اعتبار الحصان الشرطة ذاتها، وليس كقوة عسكرية. سيكون من الممكن تنفيذ الإضراب في الحوطة عندما يحين الوقت لتخفيف جزء من الحامية، وكان هذا اقتراحًا قدمه هينس في وقت مبكر من أكتوبر ١٨٣٩. كان أوكلاند واثقًا أن الإضراب سيغير بشكل دائم، وإلى الأفضل، سياسة السلطان محسن وحليفه، السلطان الفضلي.[٣٤]

وفي الشهر نفسه، كتب أوكلاند رسالته، وأبدى أن الأمل المنشود للسلطان محسن هو قيامه بهجوم آخر على عدن بمساعدة جاره السلطان أحمد الفضلي، ولكن محسن أقنع أحمد بعدم الانضمام. ثم سجن السلطان محسن «كل اليهود» في لحج، وطالبوا مقابل الإفراج عنهم مبلغًا غير محدد من المال الذي نص على أن يكون مساويًا لما كان يستلمه من قبل من ميناء عدن. وبالتنسيق مع السلطان العقربي، أوقف أيضًا جميع قوافل البُن وغيرها من المواد غير القابلة للتلف إلى عدن، وتوجيه صادراتها عن طريق بير أحمد.

وسُمح للسلع القابلة للتلف والتي ليس من الممكن بيعها في مكان آخر، بالدخول إلى المستوطنة، ولكن فرض عليها في منطقة الشيخ عثمان دفع «ضريبة دخول عدن». وكان هذا بالإضافة إلى الضريبة التي تم دفعها في الحوطة، وبلغ متوسط إيصالاته ٢ أو ٣ آلاف روبية شهريًا، على الأقل ضعف مبلغ راتبه لنفس الفترة.

وكان الوكيل السياسي يائسًا من التوصل إلى سلام دائم مع السلطان العبدلي، ورأى أن على البريطانيين ألّا يتفاوضوا معه إلا على الشروط المنصوص عليها سابقًا، أي اعتذار وابنين كرهائن. وفي الوقت نفسه، وانتقامًا يجب محاصرة بير أحمد. وافق أوكلاند في ١٩ يوليو ١٨٤١، لكنه كرر أن مثل هذا التدبير يجب أن يتم إذا فشل الاحتجاج.

وقبل تلقي هينس تعليمات أوكلاند، تم اغتيال أحمد عيدان، مترجم في بوابة الجدار (٢٩ تموز/ يوليه). وقبيلة الفضلي الذين وافقوا على عدم الانضمام إلى قبيلة العبدلي في هجوم آخر على عدن، كانوا سعداء للانضمام إليهم لإغاظة البريطانيين.

أغرت مجموعة من زعماء القبائل عيدان على الخروج إليهم، على بعد حوالي ١٢٠ ياردة، ثم قتلوه. اعتقد هينس أنه كان من الممكن تجنب هذا القتل إذا كان لديه سلاح الفرسان الذي كان يطلبه باستمرار منذ مارس ١٨٣٩. «نحن واثقون جدًا من أنفسنا، ونحن لا نعتبر أن لدينا أعداء خفية وجريئة للتعامل معها.»[٣٥]

وصلت جريمة قتل المترجم عيدان إلى أندرسون، وهو حاكم بومباي، فطلب من الحكومة العليا الحصول على سلاح الفرسان. وافقت الحكومة العليا على طلبه، لكن لأسباب مختلفة، فإن القوات، التي تم تجنيدها في بونا، لم تصل إلى عدن حتى أوائل يناير ١٨٤٣. وفي هذه الأثناء، قرر رؤساء عشائر العبدلي والفضلي والعقربي منع جميع الإمدادات، من الوصول إلى عدن. ومع ذلك، وكما كان الحال من قبل، لم تخضع القبائل الأخرى لإرادتهم وأخذت تتشاجر في بعض الأحيان ووصل بهم الأمر إلى رفض قبائل «العقربي» و«العبدلي» تطبيق «الحصار الاقتصادي» بشكل صارم. وفي هذا الإطار قامت قبيلة العقربي بمرافقة القوافل إلى المستوطنة مقابل أموال الحماية. كما سمح حراس العبدلي

في الشيخ عثمان بوصول الإمدادات مقابل الحصول على رشوة كبيرة. وهكذا نجت عدن من الحصار، بفضل الشقاق بين القبائل.

أمر هينس مرة أخرى بحصار شقرا، ومرة أخرى غادر السلطان الفضلي عدن لحماية أرضه. كما أمر هينس بأن يتم تأمين قوارب الصيد التابعة للفضلي إن أمكن. وقد تطوع طواقمها أحيانًا، من أجل المال، أن يتحولوا إلى مخربين في أماكن غير معتادة، بقصد ارتكاب جرائم قتل أو حرق عمد. إذا بدا لهم القبض وشيكًا، امتزجوا مع العمال أو عجلوا الهروب إلى قواربهم.

لا يوجد دليل على أن أراضي العقربي قد تم محاصرتها. ولعل أي سفينة حربية يمكن أن تدخر لهذا الغرض، وعلى أي حال كان قربها إلى عدن قد جعل من السهل على البريطانيين الحفاظ عليها والتحقق من ذلك إذا رغبوا.

أما بالنسبة لمعاقبة السلطان محسن، فلم يكن هناك ما يمكن أن يفعله هينس بدون الرجوع إلى السلطة الحكومية. ولذلك أوصى مرة أخرى بالهجوم على الحوطة، ولكن الحكومة واصلت معارضتها للفكرة. ومع ذلك فإنهم يشعرون الآن أن الهجوم على مكان أقرب إلى عدن يمكن أن يتم، وترك الأمر لهينس ليقرر ما إذا كان سيتحقق من العرب أو أن الأمر سيزيد من عدائهم.[٣٦] قرر هينس أن يتحقق، وأن «يمحو الرأي القائل بأن القبائل شكلت خوفًا للبريطانيين، أو شجاعتهم تمنعنا من المضي خارج نطاق أعمال عدن وهم الآن يعاقبون جرأتنا.»

اتخذ هينس قراره في مناسبة الإجازة السنوية لجزء من أفراد الحامية. لم يختر لهجومه هدفًا واحدًا، بل هدفين، وهما منطقتا الشيخ عثمان وبير أحمد. بعد هجوم تشرين الثاني/ نوفمبر من عام ١٨٣٩، بنى السلطان محسن برجًا في الشيخ عثمان، حيث وضع حارسًا عليه لايقاف القوافل وجباية الضرائب منها.

وفي هذه الفترة كانت بير أحمد قرية تابعة للفضلي تقع على بعد ثمانية أميال من عدن. كانت موقعًا لنوبة الشيخ مهدي، معقل الشيخ مهدي، أحد أشد زعماء الفضلي. وقد أصبحت مركزًا للتوريد والإمداد للقبائل المعادية، ومن هناك تم التخطيط لجميع الهجمات.

وفي الساعة ٠٠, ١٠ من صباح يوم ٥ أكتوبر/ تشرين الأول، غادرت قوة مكونة من ٥٠٠ من المشاة و٨٠ مدفعية، وبندقية واحدة عدن إلى بير أحمد، ووصلت إلى هناك قبل الفجر مباشرة. فجرت القوة القلعة الحجرية وفي طريق عودتها دمرت البرج في الشيخ عثمان. تم تدمير كلا المبنيين، ووجه البريطانيون تحذيرًا بامكانية تقدمهم. يُذكر أن الضحايا البريطانيين الوحيدين هم خمسة أصيبوا بجراح من جراء إطلاق نار متقطع بين القريتين. نجاح هذه العملية جعل هينس أكثر حرصًا من أي وقت مضى على مهاجمة الحوطة، «رأس نافورة المتاعب.»[٣٧]

الهجوم البريطاني على نوبة الشيخ مهدي، إلى جانب الحصار على شقرا، أجبر الفضلي على الخضوع. في نهاية تشرين الثاني/ نوفمبر، جاء أحد أقارب السلطان إلى عدن وعرض نفسه كرهينة إلى أن يتم السلام مع قبيلته. وتم قبول ذلك، ورُفع الحصار عن شقرا، وتوقف التحرش بالقوافل.

عندما سمع السلطان محسن أن السلطان الفضلي كان يعتزم زيارة عدن لإحلال السلام مع البريطانيين، طلب منه تأجيل زيارته حتى ٩ ديسمبر/ كانون الأول، على أن يسيرا معًا. وفي الوقت نفسه نقض السلطان محسن وعده بالذهاب مع السلطان الفضلي وذهب إلى عدن بمفرده في ٢ كانون الأول/ ديسمبر. وعند وصوله سمع السلطان الفضلي شائعة أُطلقت عمدًا من قِبل حزب العبدلي في عدن أن سلطانهم (العبدلي) قد كُبل بالسلاسل وأن القائد هينس قد أقسم على قتل كل فضلي يُعثر عليه داخل الجدار. عندما سمع هينس هذه الشائعة، أرسل السيد علوي العيدروس

وغيره ليؤكد للسلطان الفضلي أن الشائعات كانت كاذبة ودعوا بعض رجاله إلى رؤية الحقيقة بأنفسهم. والحقيقة أن السلطان العبدلي لم يُسجن كما يشاع، ولكن عندما ذهب زوار الفضلي ليخبروا سلطانهم وجدوا أنه قد غادر.

عاد السلطان محسن إلى دياره في ١٤ كانون الأول/ ديسمبر، دون أن يوافق على شرطي هينس للسلام، والشرطان هما اعتذار، واثنين من اولاده كرهائن، واستعادة جميع الممتلكات التي استولى عليها في عام ١٨٤٠ من سكان عدن، مع إشارة خاصة إلى عائلة حسن الخطيب. لم يخضع السلطان محسن لضغوط فورية من أجل التوصل إلى اتفاق مع البريطانيين. ولم يكن يأبه لفقدان راتبه، لأنه كان يستطيع أن يعوض انقطاع الراتب أضعافًا عن طريق زيادة الضرائب على الإمدادات التي تدخل عدن. وخلافًا للسلطان الفضلي، لم يكن لديه منفذ ليتم حجبه، كما لم ير أي احتمال للانتشار البريطاني على عاصمته.

وكانت النتيجة الوحيدة لزيارة السلطان محسن هي اكتشاف هينس أن محسنًا كان منفتحًا على الرشوة. وكان هينس قد اقتنع بإسقاط طلبه الثاني للسلم مع السلطان. وفي المقابل، وعد السلطان بإعطاء اثنتين من بناته زواجًا من اثنين من أبناء السيد، جنبًا إلى جنب مع الدفعة الأولى من راتبه بعد السلام. وكان هناك أيضا اتهامٌ مذهل من السلطان، بأن قبيلة السلطان محسن قد توغلت في مقتل حسن الخطيب. وعلى هذا الأساس، رفض هينس السلطان محسنًا كعميل بريطاني.(٣٨)

وكان السلطان محسن لا يزال عازمًا على الانتقام، ولكنه كالمعتاد يحتاج إلى مساعدة خارجية. وكان ابنه متزوجًا من أخت السلطان الحوشبي، وظن أنه إذا تخلى (محسن) عن السلطنة لصالح أحمد، فإن ابنه قد يتجه إلى السلطان الحوشبي للانضمام إلى قبائل العبدلي للهجوم على عدن. وبناءً عليه تنازل مرة

أخرى في فبراير ١٨٤٢؛ ولكن عندما فشلت خدعته، استأنف دوره في الحكومة.

وفي الشهر نفسه، أوصى هينس بأن يستعيد السلطان أحمد الفضلي راتبه لأنه حقق السلام، على الرغم من أنه لم يزر عدن. ورأى اللورد إلينبورو، خليفة أوكلاند، أنه ينبغي أن يمر المزيد من الوقت للسماح للسلطان بإثبات حسن نيته. نفذ صبر السلطان أحمد. وفي يوليو/ تموز، أرسل وكلاء عنه لإخبار هينس بأن محسنًا عرض عليه ٧ آلاف دولار إذا جدد أعماله العدائية ضد البريطانيين، وهدد بقبول العرض. هينس بدوره هدده بحصار ثالث على شقرا، مما جعله يرفض العرض. ثم عرض محسن على أحمد ١٢٠٠٠ دولار وبدلات سنوية إذا انضم إليه، ولكن أحمد ما زال يرفض. وفي تشرين الثاني/ نوفمبر، وافقت حكومة بومباي، بموجب الجنرال السير أرثر، على استعادة أحمد لراتبه مقابل السلام.(٣٩)

وفي هذا الوقت، اشتعلت الحروب البريطانية مع الصين وأفغانستان، وتشجع هينس على تكرار طلبه للحصول على قوة بريطانية ليتم إثباتها من خلال الاستيلاء على لحج، والآن يمكن أن تُدخر القوات كما كرر طلبه القديم الذي ينص على أخذ اثنين من أبناء محسن كرهائن. وكتبت حكومة بومباي أنه إذا كان الطلب على الرهائن هو العقبة الوحيدة أمام السلام، فلا ينبغي الإصرار عليه.(٤٠)

لحسن حظ عدن، في أواخر عام ١٨٤٢ وأوائل عام ١٨٤٣، تجمعت عدة عوامل لإجبار محسن على مقاضاته من أجل السلام. كان ابنه أحمد حريصًا على التعامل مع البريطانيين على أمل دعمه ضد أخيه غير الشقيق عبد الله إذا مات والدهما فجأة. وصلت تقارير الانتصارات البريطانية في الصين وأفغانستان إلى الداخل، واستيقظ هينس مواجهًا القبائل «بشعور أكثر حيوية بمزايانا.»(٤١) وقد اندلعت نزاعات دموية بين قبيلتي العبدلي والفضلي، وكان تواجد ٥٠

حصانًا غير نظامي قد عزز الشعور بالحرب.

وفي ١١ شباط/ فبراير ١٨٤٣، وقع محسن وهينس معاهدة جديدة حلت محل معاهدة عام ١٨٣٩. وأدرجت البنود ١ و ٦ و ٩ من البنود القديمة من المعاهدة الجديدة، ولكن تم حذف البند ٧ (شرط الدفاع المتبادل) وكانت المواد الجديدة كالتالي:

١. وافق السلطان على استعادة أسرة حسن الخطيب للعقار المصادر منها في عام ١٨٤٠.

٢. وافق على إعادة الحقوق إلى الغير بمطالبات مماثلة.

٣. إن معدل رسوم العبور ينبغي أن يحدد، وأن تفرض رسوم تصديرية معتدلة، وأن السلطان لا يضع عوائق أمام التجارة.

٤. السماح للرعايا البريطانيين بزيارة لحج لأغراض التجارة وممارساتهم الدينية، باستثناء الحرق.

٥. ينبغي إرسال الرعايا البريطانيين الذين يرتكبون جريمة في لحج إلى عدن لتلقي العقوبة، والعكس بالعكس.

٨. يمكن لموضوع الهيئة العامة للسلامة الاقتصادية وسلطات السلطان حيازة الأراضي في إقليم كل منهما.

١٠ . يترك ترتيب راتب السلطان لتقدير هينس والحكومة.[٤٢]

لم يُعَد الراتب إلا بعد مرور عام على هذه الشروط، وفي ذلك الوقت لم يبدِ السلطان أهمية كبيرة للمعاهدة. ولم يعد ما تم مصادرته من أسرة الخطيب، ولم يرجع إلى عدن، لمحاكمته، والمواطنون الهندوسيون التابعون لشركة الهند الشرقية والذين فروا إلى لحج، غيروا دينهم للإسلام.[٤٣] ومع ذلك، بدا حريصًا

على ضرورة تأييد المعاهدة بعد وفاته. في يوليو/ تموز، عندما كان مريضًا واعتقد أن ساعته قد حانت، دعا كروتندن لزيارته، وقال إن المعاهدة يمكن أن يعاد تأكيدها. وكان ذلك أمام أولاده الكائنين وغيرهم. وخلال هذه الزيارة، كان الوكيل السياسي المساعد أول من يدفع للحج، وقد أوضح السلطان أنه يريد إعادة راتبه.

لم يحصل السلطان محسن على راتبه، فبدأ يعطي اهتمامًا بالسلطان الفضلي وآخرين لإزعاج البريطانيين. ومع ذلك لم يثمر تخطيطه شيئا. وفي الوقت نفسه كان هينس خائفًا أن شيئًا ما قد يتحقق في نهاية المطاف، واقترح أن يُعاد إلى السلطان محسن راتبه، وهذا من شأنه أن «يمنحه الهدوء والتحقق من مزيد من المؤامرات وأيضا يقنع السلطان بأن التدابير السلمية والودية مع البريطانيين أكثر حذرًا وأكثر فائدة من المسار الذي قد اعتمد عليه حتى الآن.»[٤٤]

وافقت الحكومة على ذلك؛ ولكن قبل أن يتم دفع راتب السلطان، طلب هينس منه التوقيع على وثيقة يتعهد فيها بالالتزام باتفاقية ١٨٤٣ . استجاب السلطان وفي ٢٠ فبراير ١٨٤٤ وقع على الوثيقة المطلوبة وبحسن نية، دفع لعائلة الخطيب ٢٠٠٠ دولار، ووعد بإعادة جميع ممتلكاتها.[٤٥] ومن ثم مُنح راتبه إلى ١١ فبراير ١٨٤٣ على أن يتواصل الدفع شهريًا في المستقبل وتحديدًا في اليوم الحادي عشر من كل شهر. وبهذا بدأ السلام مع البريطانيين، تعهد السلطان بعدم مهاجمة أي من جيرانه لمدة عام كامل.

وكما حدث، استمر السلام ليس لمدة سنة واحدة فقط، ولكن لمدة سنتين ونصف. ولكنه اضطرب بتأثير عنصر خارجي. في أغسطس ١٨٤٦، وصل السيد إسماعيل من مكة إلى محيط عدن، وهو متحمس يدعي بأن له قوة خارقة للطبيعة مثلما ادعى الفقيه من قَبله، مع النية المعلنة لإزاحة «الإفرنج من معقل المسلمين». وكان معه حوالي ٣٠٠٠ رجل، وكان واثقًا من إمكانية أخذ عدن في

غضون نصف ساعة.

كان السلطان محسن لا يزال غير قادر على التوفيق بينه وبين الوجود البريطاني في عدن واعتقد أن اللحظة الأخيرة قد حانت. كان حماسه لدى وصول السيد كبيرًا لدرجة أنه تنازل لصالحه وزاد إلى قوة السيد ١٠٠٠ رجل. وكانت القبائل الأخرى في البداية غير راغبة في الانضمام إلى المشروع. لم ينسوا حلقة الفقيه وفضلوا تداول التجارة مع عدن. ومع ذلك، فقد انحازوا أخيرًا إلى القضية المقدسة» وكانت البداية من قبل السلطان محسن، وهو الآن العدو المحلَّف للبريطانيين، وأظهر حماسًا من خلال زيادة قوة إسماعيل. وفي هذا السياق أرسل الفضلي ٥٠٠ رجلًا، والعقربي ٦٠، والحوشبي ٣٠٠ رجلًا وحتى ذلك الحين كانت قبيلة الحوشبي وفية للبريطانيين، إذ إنهم في أكثر من مناسبة لم يسمحوا للرجال بالمرور عبر أراضيهم للانضمام إلى هجمات على المستوطنة.

في عدن أدى الاعتقاد بقوة السيد إسماعيل الخارقة، والخوف من الكارثة التي كان من المتوقع حدوثها إلى هروب نحو ١٤٠٠ شخص. وأجرى السيد إسماعيل ثلاث هجمات على عدن في ١٧ و٢٦ و٢٧ أغسطس/ آب، وتعرض للضرب والدحر ثلاث مرات. ثم اندلعت مشاجرات بين أتباعه الذين تفرقوا بسرعة مما أدى إلى لجوء السيد إسماعيل إلى السلطان الفضلي.[٤٦]

وكانت النتيجة المباشرة للأعمال القتالية في أغسطس/ آب هي وقف رواتب كلٍ من السلطان العبدلي والفضلي والحوشبي؛ ولم يحصل السلطان العقربي على أي إعانة. إضافة إلى ذلك اقترح هينس عقوبة أخرى، وهي فرض حصار على الأراضي الخاصة بالعقربي والفضلي خلال موسم التجارة، الذي كان على وشك البدء، وتدمير قلاع السلاطين، الأمر الذي استدعى القيام بحملة داخلية[٤٧] وفي محاولة عديمة الجدوى أثبت للقبائل أن عدن لم تكن بحاجة إليهم، وعليه

فقد طلب هينس من الحكومة الحصول على إمدادات من بومباي.

وكما كان متوقعا فقط، لم يرسل المجلس في بومباي، الذي كان يرأسه في تلك الفترة الحاكم بالنيابة ريد، أي إمدادات. ولكنه وافق على الحصار على مسؤوليته الخاصة ووافق على الحملة الداخلية، رهنًا بموافقة اللورد هاردينج، الحاكم العام. لم يوافق هاردينج على الحملة، خوفًا من أن أي هزيمة أو نزاع غير حاسم قد يعرض المستوطنة للخطر. ورأى إن نجاح رفع الاستثمار ليس ميزة ذات قيمة كبيرة يمكن شراؤها من خلال خسارة فادحة للرجال.»(٤٨)

بدأ الحصار في ٥ تشرين الأول/ أكتوبر، وكان أثره الفوري هو انسحاب السلطان الفضلي من الدفاع عن شقرا كما فعل في مناسبات سابقة. إضافة إلى ذلك فإن السلطان العقربي رفع دعوى قضائية من أجل السلام، كما أرسل التجار في الداخل جميع صادراتهم عبر عدن فعوضت الرسوم الجمركية المدفوعة بقدر كبير تكلفة الحصار.

وقد تأثر السلطان أحمد بإغلاق شقرا تأثيرًا كبيرًا؛ وفي ٤ تشرين الثاني/ نوفمبر، قدم، من خلال عيدروس السيد، طلبًا لهدنة مدتها ثلاثة أشهر وتعليق الحصار. لم يوافق هينس، ولكنه اقترح السلام الدائم على ثلاثة شروط: الاعتذار، وعدم انقطاع حركة المرور من وإلى عدن، وطرد السيد إسماعيل. وقد امتثل السلطان الفضلي بهذه الشروط،(٤٩) وأعرب هينس عن أمله في أن يحذو السلطان محسن حذوه.

وبدلًا عن ذلك، هاجم السلطان محسن قافلة الفضلي التي كانت في طريق عودتها من عدن، وفقدت بعض الأرواح. ثم حاول فصل السلطان الفضلي عن البريطانيين بتقديمه مبلغًا من المال يعادل راتبه المحدود، ولكن لم يرد أي شيء

من هذا العرض من تاريخ تسلم هينس لزمام مبادرات زعماء القبائل من أجل السلام .[٥٠] وكان السلطان الفضلي قد قدم مقترحات في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٨٤٦، ولكن السلطان الحوشبي لم يفعل ذلك. ولإبقائه هادئًا، دفع له محسن، ومن ثم ابنه أحمد، راتبه إلى أن وافقت الحكومة على إعادته في أبريل ١٨٤٨ بناءً على طلب هينس.

بقيت عدن وما حولها بسلام حتى ٨ يونيو ١٨٤٧، عندما نهبت قافلة من قبل عبد الله بن محسن بمساعدة بعض أفراد من قبيلتي العقربي والصبيحي. احتج هينس على السلطان محسن، لكنه أجاب بأن قبيلته لم تستمع إليه، وأنه ليس لديه راتب من الحكومة، مما يعني أنه ليس من مسؤولياته حماية الطرق. وكرر هينس احتجاجه، وهذه المرة وعد السلطان ببذل كل ما في وسعه، لكنه ذكَّر هينس بأنه فقير ولم تحترمه قبيلته. علق هينس أن السلطان لم يكن فقيرًا كما كان يرغّب الآخرين في الاعتقاد به، ولديه مبلغ كبير من الدولارات. هو كان حريصًا فقط على الحصول على راتبه مرة أخرى، وأوصى هينس بإعادتها. وهذا ما فعله بناءً على الفكرة القديمة بأن دفعه للراتب سيضمن السلام والهدوء وتمكين السلطان من الحفاظ على سلطته على الزعماء الآخرين للقبائل. إلى جانب ذلك، أشعره أن البدل سيتوقف عند أي خرق لحسن النية وهي عبارة عن تحقق من تصرفاته.[٥١] وكان من الواضح أن النقاش في هذا الجانب لم يكن وليد التجربة ولكن كانت تمليه النفعية.

واعتبرت الحكومة أن محسنًا لا يستحق أي اعتبار، ولكن وُجد أنه من الملائم الاتفاق مع رأي هينس الذي نص على وجوب ذهابه إلى عدن لطلب العفو عن جرائمه وذلك قبل أن يستعيد راتبه. وإذا تحجج بعجز سنه فيجب أن يكلف

ابنه بتمثيله. وإذا تصرف مرة أخرى ضد البريطانيين، فسيتم مصادرة راتبه نهائيا دون أدني شك. وكان من المقرر تجديد اتفاقية عام ١٨٤٣ وتنفيذ المادة رقم (٣)[٥٢] وقبل أن يأذن الحاكم العام بدفع العلاوة (٤ كانون الأول/ ديسمبر)، توفي السلطان محسن في (٢٩ تشرين الثاني/ نوفمبر)، وبوفاته انتهت فترة صعبة للبريطانيين في عدن.

الفصل السادس

السلطان علي

بعد وفاة السلطان محسن خلفه ابنه أحمد، وما كان مطلوبًا من الأب هو الآن مطلوب من الابن. جاء أحمد إلى عدن في ٢٩ فبراير ١٨٤٨، وفي ٨ مارس أبرم مع هينس معاهدة مماثلة لتلك التي كانت عام ١٨٤٣. والمادتان الجديدتان الوحيدتان هما ٧ و٨. المادة ٧ نفذت المادة ٣ من معاهدة ١٨٤٣. وبهذه الطريقة، حددت رسوم العبور على جميع البضائع التي تمر عبر لحج بنسبة ٢ في المائة، ولم يكن هناك رسوم تُدفع على إنتاج الإقليم نفسه. وبموجب المادة ٨، وعد السلطان بتشجيع زراعة الخضراوات الأوروبية والمحلية. والمادة ٢ في المعاهدة الجديدة هي إعادة صياغة للمادة ٤ في المادة السابقة لها، إضافة إلى أن الرعايا البريطانيين يمكنهم الآن زيارة لحج من أجل المتعة فضلًا عن التجارة.

توفي أحمد في يناير ١٨٤٩ وخلفه شقيقه علي. وفي أيار/ مايو، وقع علي المعاهدة التي تم التفاوض عليها مع أحمد، وفي تشرين الأول/ أكتوبر صدق عليها الحاكم العام اللورد دالهوسي. وقد طلب كل من السلطانين إدراج مادة دفاعية هجومية في المعاهدة الجديدة، ولكن تم رفض ذلك. ومع ذلك، فقد كُلّف علي بدفع راتب زعماء القبائل الآخرين باستثناء السلطان الفضلي الذي استمر الدفع له عن طريق السيد علوي. من خلال هذا الترتيب، تم التأكيد بشكل خاص على العلاقة الخاصة بين عدن ولحج، وتم الاعتراف بتفوق السلطان العبدلي. بدأ البريطانيون الآن ممارسة التعامل مع القبائل الأخرى من خلال سلاطين لحج.

ظلت العلاقات بين عدن والقبائل المجاورة ودية حتى ٢٩ مايو ١٨٥٠. في مساء ذلك اليوم، عبر قارب تمتلكه شركة الهند الشرقية تابع للسفينة البحرية البخارية «أوكلاند» وقد عبر إلى الشاطئ الشمالي للميناء، ونزل منه طاقم مكون من سبعة أفراد غير مسلحين، وبطريقة غير مرغوب فيها، هبطوا لالتقاط المحار. قامت مجموعة من قبيلة العقربي، بقيادة الباغي بن عبد الله، بإطلاق النار عليهم، مما أسفر عن مقتل بحار وجرح صبي. نجا الصبي المصاب ورفيقه من الموت جريًا على طول الشاطئ حتى وصلوا إلى بوابة الجدار، في حين سبح الآخرون إلى قارب ماء كان قريبًا لهم. ومن ثمَّ تم نهب قاربهم. كان السلطان حيدرة موافقًا على عملية القتل وساعد الباغي عبدالله على الفرار إلى أراضي الصبيحي. وعلاوة على ذلك، أخذ المعالين للقاتل إلى القلعة الخاصة به لحمايتهم. رد هينس بالإعلان عن إغلاق الشحن من الأراضي التابعة للعقربي، وكان لهذا الإعلان تأثير الحصار الفعلي لأكثر من أربع سنوات. وبالإضافة إلى ذلك، قرر هينس تجاهل استقلال السلطان العقربي ومن الآن فصاعدًا أشار إليه فقط باسم «الشيخ». وكانت حجته في «تخفيض مرتبته» هي أنه دفع «جزية» إلى السلطان العبدلي. في الواقع، المال الذي دفعه حيدرة لم يكن جزية. لم يكن مختلفًا عما كان يدفعه السلطان العبدلي نفسه في السابق لزعماء القبائل الآخرين أو ما يدفعه البريطانيون له وغيرهم. وفي جميع هذه الحالات، لم يكن دفع المال بشكل اكتسابًا، بل كان القصد منه ضمان السلام.

أراد هينس أن يجعل حيدرة خاضعًا لعلي لأنه كان معاديًا للبريطانيين لبعض الوقت، في حين كان علي وديًا، وبطبيعة الحال، كان هينس يرغب في رؤية أراضي العقربي بأيدي صديقة. عندما أبلغ عن حادث «أوكلاند»، كانت الظروف مواتية للعبدلي لاستعادة حيازة بير أحمد. وكانت قبيلة العقربي، منذ بضعة أشهر، غير راضية عن سلوك السلطان وكان أبناء السلطان أنفسهم على عداوة مع والدهم.

بعد أن قرر حيدرة خضوعه للسلطان العبدلي، طالب هينس السلطان علي بوجوب تغييره وتعيين شخص آخر في مكانه. وينبغي أن يكون الشيخ الجديد «رجلًا لا يراعي الاحترام الذي يحظى به الرعايا البريطانيون فحسب، بل يتحقق ويعاقب مَن يقومون بالنهب» كما طالب هينس بأن عليًّا يجب أن يعتقل الباغي ويسلمه. لم يكن لعلي سلطة على حيدرة، ويشعر بالإطراء بناءً على طلب هينس أن يعاقبه، لأنه (وبعد ذلك شقيقه فضل) رأى فيه اعترافًا بسيادة العبدلي على العقربي.

ذهب السلطان العبدلي إلى بير أحمد مع ٨٠٠ رجل للاستيلاء على الباغي. وعندما وجد أنه هرب، طالب وحصل على رهائن لاستعادته. لم يبذل علي أي محاولة لإقالة حيدرة، وعذره هينس عند الحكومة، قائلًا إنه كان من الصعب العثور على خليفته.[١]

استاء حيدرة من عمل علي وانتقم منه بإغلاق آبار الحسوة، وهي مصدر دخل العبدلي. سمع علي بهذا وعلى الفور ذهب ومعه ٩٠٠ رجل إلى قرية «زايلة»، ومن هناك أرسل عشرين من الفرسان إلى بير أحمد، مع احتمال فرضية تحذير حيدرة، وتبع ذلك مناوشة قُتل فيها شقيق حيدرة وقتيلان آخران، وحيدرة نفسه هرب ولجأ إلى القلعة.

عرف علي أنه لا يستطيع أن يأخذ القلعة بوسائله الخاصة، ولذلك حاول تأمين حيدرة بالرشوة، وعندما فشل طلب من هينس بندقيتين وعددًا قليلًا من المدفعية لتدمير القلعة. ولكن هينس أخبره أنه من الضروري مصادقة «السلطة العليا» من أجل توفير طلبه. ثم طلب علي من الحوشبي واليافعي المساعدة في حين طلب حيدرة المساعدة من الصبيحي.

بعد سلسلة من الهجمات اليومية على بير أحمد، عرض حيدرة شروط السلام، ولكن تم رفضها، وتم إغلاق الطرق إلى القرية. أحرق فضل، شقيق

علي وخليفته، أكواخًا قليلة على هامش بير أحمد، وهو المكان الذي عاش فيه الباغي. وقد قاضى السكان، الذين كانوا يعانون من ندرة الطعام، من أجل السلام في ٢٤ آب/ أغسطس، ولكن عرضهم رفض إلى أن يتم تسليم القاتل. وكان القاتل في بلد الصبيحي ولا يمكن تسليمه.

كان السلطان علي لا يزال عازمًا على إخضاع العقربي، وإيمانه في انتصار الأرقام جعله يقنع الفضلي بالانضمام إلى جيشه الكبير بالفعل. في ٤ يناير ١٨٥١ كان ما يقرب من ٣٠٠٠ رجل يحاصرون بير أحمد، وفي اليوم التالي قاد قوة عددها أكثر من ١٠٠٠ ينتمون إلى قبيلة العبدلي مع اثنين من البنادق القديمة،[٢] متمركزًا في موقع على بعد ثلاث أو أربع مئة ياردة من القلعة، وبدأ إطلاق النار. وقد تضررت القلعة جزئيًا؛ وبينما كانت القوة تستعد لاقتحامها، استسلم حيدرة ورجاله. كانت الخسارة من جانب علي أربعة رجال، ومن جانب حيدرة ثمانية وكان أخوه أحدهم. أجبر السلطان علي قبيلة العقربي على دفع تعويض قدره ١٨٠٠ دولار وجعلها تزود جيشه بالطعام أثناء تواجده في بير أحمد (٤-٩ يناير). سعى السلطان العبدلي إلى الحصول على مشورة هينس فيما يتعلق بما ينبغي أن يفعله بعد ذلك، ونصحه هينس بأن يسمح للسكان بالعودة إلى ديارهم بعد أن أقسموا على الولاء له؛ وأن يسمح لهم بالتجارة بحرية تامة مع عدن وجميع القرى المجاورة؛ وأن يدمر قلعة العقربي ولا يسمح لآخر بالطلوع إليها. وأن يأخذ حيدرة وأقاربه كسجناء إلى لحج وإبقائهم هناك حتى يستسلم الباغي؛ ومن ثم يبني برجًا في الحسوة ويضع الحراس فيه.

أعاد السلطان العبدلي إلى الحوطة ومعه ثمانية من زعماء قبيلة العقربي، لكن حيدرة لم يكن منهم.[٣] ولم يدمر القلعة في بير أحمد، لكنه بنى حصنًا في الحسوة في أغسطس ١٨٥٢. وعندما زاره كروتندن في وقت مبكر من ١٨٥١ في مارس،[٤]

ناقش معه الوضع في قرية العقربي. وقال السلطان للوكيل السياسي المساعد إنه « قد تم جمع شمل قبيلتي العقربي والعبدلي وأنه قد تم عزل حيدرة لصالح ابنه فضل. وكان ذلك مشروطًا بتسليمه.

كان كروتندن مناصرًا للرأي نفسه، وأشار إلى أن «قبيلة العقربي توافقت مع موقفهم فقط لأن حيدرة «لم يعد العقل السليم» وابنه كان أصغر من أن يكون قائدًا فعالًا؛ لم يتم الكشف عن عمر فضل. وعندما سأل كروتندن السلطان علي لماذا لم يدمر القلعة، أجاب بأنه ليس من العرف العربي أن يدمر حصنًا بعد أن استسلمت حاميته.(٥)

مما قاله علي كان واضحًا أنه لم يكن راغبًا (ولسبب وجيه) للذهاب بعيدًا بقدر ما كان يريد البريطانيون في مسألة معاقبة قبيلة العقربي. وقد انقسم العبدليون، وربما كان حبس حيدرة قد خلق للسلطان مشاكل مع قبيلته والقبائل الأخرى. في الواقع شكك الكاتب في أن حيدرة قد أزيح؛ لم يتمكن علي من إزاحته حتى لو كان أحد زعماء العشائر. وعادةً في الجزيرة العربية، من الأسهل قتل زعيم من إزالته. صحيح أن حيدرة كان متقدمًا في السن، ولكن ليس هناك دليل على أنه عانى من الخرف أو أي اضطراب عقلي آخر. وعندما عرضت الفرصة نفسها، استولى عليها وأعيد تأكيد استقلاله.

وظهرت كراهية القبائل للمسيحيين مرة أخرى في عام ١٨٥١. وفي ٢ آذار/ مارس من ذلك العام، قامت مجموعة من ضباط الحامية، التي كانت في لحج لبضعة أيام بممارسة هواية الصيد، ووصلوا إلى قرية الوهط، وهي قرية كل سكانها من السادة. كان السلطان قد وضع لهم منزلًا تحت تصرفهم. وكان من ضمن الجموعة نائب مساعد المفوض، النقيب ميلن، وكان المنزل بالقرب من السيد حسين. لم يكن السيد حسين في المنزل عندما وصل الضباط. وعندما عاد

في المساء، شعر بالإهانة بأن «الكفار» أُعطي لهم منزل بالقرب منه. في الليل، بينما كان الضباط نائمين، بعد أن رفضوا حراسهم بشكل غير قانوني، هاجمهم حسين بخنجره، مما أدى إلى مقتل النقيب ميلن وإصابة اثنين آخرين.

فر السيد حسين إلى بلد الحوشبي حيث سجنه السلطان مانع، وربما كان يعتزم إعادته إلى السلطان علي، ومع ذلك فإن السيد حسين الذي لم يكن مكبلًا بالسلاسل، هرب إلى إقليم الفضلي حيث منحه السلطان أحمد اللجوء؛ هذا التصرف من السلطان الفضلي أنهى أربع سنوات من العلاقات الجيدة مع البريطانيين وبدأت فترة من العداء استمرت حتى ١٨٥٥.

وبما أن السيد حسين كان من سكان لحج، طلب هينس من السلطان علي أن يؤمن له ويسلمه للعقاب؛ وإن لم يكن ذلك ممكنًا، فإنه يعتقل أي فرد من أفراد أسرته. وبناء على ذلك، سجن السلطان أربعة أشخاص من سكان الوهط، اثنان منهم لهم علاقات قرابة بعيدة مع السيد حسين،[٦] وألقوا القبض على البقية بمسؤولية إعادة قريبهم الهارب. ذهب وفد من اثني عشر شخصًا إلى السلطان الفضلي وناشدوه بتسليم القاتل لهم، لكنه رفض. لم ينفذ علي إعدام السجناء الأربعة كما هدد. ومن المحتمل أن يكونوا قد اُحتجزوا لفترة طويلة ثم أطلق سراحهم. عرف السلطان جيدًا مخاطر المشاركة في نزاع دموي. هينس ظل في اعتباره جريمتي قتل، طلب الإذن لتدمير قلعة بير أحمد وكل مبنى في الوهط باستثناء المسجد «كتذكار منا على الانتقام.» وأكد أن «لا شيء آخر يكفي لقذف الرعب اللازم في أذهان مثل هؤلاء الناس المتاخمين لعدن». وقال: «إن جرائم مماثلة قد تُرتكب إذا ما استمرت الحكومة في سياستها المتساهلة جدًا تجاه الرجال غير القادرين على فهم شيء غير الشجاعة الغاشمة وقوة السلاح، ويبدو لي أن من الحكمة أن أقدم ملخصًا يعبر عن استيائنا أفضل من أن نضع أنفسنا في موضع تطلق علينا أجيالهم القادمة وصف الجبناء.»[٧]

وقد أتيحت للوكيل السياسي الفرصة لتقديم «ملخص عن استيائه» قبل انتهاء شهر آذار/ مارس. وقد تآمر شقيق السلطان أحمد «صلاح» وشقيق السلطان علي غير الشقيق «عبد الله» وصهره «السيد محسن» وهو من كان في يوم ما وكيل البريطانيين في لحج، على قتل هينس. ولتنفيذ خطتهم، اختاروا شخصًا يُدعى سالم بن سعيد. نجح سالم في تهريب خنجره إلى عدن؛ وفي ٢٦ آذار/ مارس، رأى الوكيل السياسي يسوق سيارته والى جانبه زوجته في الطريق من التواهي إلى البلدة؛ ولكنه لاحظ أن هينس كان مسلحًا، فلم يهاجمه. كما مر في تلك الأثناء ضابط آخر وكان مسلحًا أيضًا، فلم يتعرض لهجوم.

وفي صباح اليوم التالي كان ديليسر، وهو الفارس ال ٧٨، راكبًا الحصان متجهًا من البلدة إلى التواهي. وكان غير مسلح. استدعاه سالم كما لو كان لديه رسالة لنقلها. وعلى الفور توقف الضابط، اقترب منه سالم إلى زمام الحصان وطعنه في الظهر والذراعين. نزل ديليسر من على حصانه مهاجمًا سالمًا، وتمكن من قتله بنفس خنجره الخاص.

وبحلول عام ١٨٤٦، توفيت معظم الخيول التي أرسلت من الهند. في عام ١٨٤٧، أعطى كل من الوكيل السياسي وقائد الحامية رأيهما بأن قوات الفرسان يمكن أن تنسحب بأمان، طالما أن هذه القوات لا تتوقع المزيد من المتاعب. أبلغ هينس عن محاولة اغتيال ديليسر، وطلب أن يتم إرسال مجموعة من ثلاثين أو خمسين حصانًا إلى عدن لنفس الأسباب التي أعطاها في عام ١٨٤١ بعد مقتل المترجم. وأبلغ الوكيل السياسي الحكومة أيضًا بأنه، كإنذار للقادمين المحتملين، علق جثة سالم في سلاسل داخل بوابة الجدار بحيث يراها جميع الأشخاص القادمين من المناطق الداخلية.[٨]

في بومباي، أدان ويلجوبي عمل هينس بأنه «ضد روح العصر».[٩] ولم يوافق الحاكم فوكلاند، ودابلان أيضًا على ذلك، لكنه أوصى الدائرة العسكرية بالنظر

في طلب هينس للأحصنة على ضوء الحادث المبلغ عنه، ولم يرد شيء من هذه التوصية، ولم يتم إحياء الطلب حتى منتصف ١٨٥٥، كما سيتبين. وحول موضوع تدمير بير أحمد والوهط، لم يشارك فوكلاند مشاعر هينس الانتقامية قائلًا: «لو كان القاتل قد تم تحريضه واستخدامه من قبل سكان تلك الأماكن، قد يكون هناك صدى لمثل هذا الفعل الانتقامي. ولكن الإصابة ببلاء بائس واقع على أشخاص هم في الأصل يعتبرون في هذه المسألة أبرياء هو أمر غير قابل للتفسير. وهي قضية يمكن الدفاع عنها في العدالة أو السياسة السليمة».

واعتبر الحاكم سلطان لحج غير ملام، ولكن بما أن سالمًا هو أحد الأشخاص التابعين لمنطقة لحج، طالب هينس سلطان لحج إما أن يسلمه إلى العدالة البريطانية أو يعدمه بنفسه. إذا فشل السلطان في التعاون مع البريطانيين، يُعامل كعدو.[١٠] ولم يكن دالهوزي أيضًا مع العقاب الجماعي. وردًا على خوف هينس من أن ينمو الجيل الجديد من العرب معتقدين أن البريطانيين كانوا جبناء، إذا لم يتم اعتماد هذه السياسة، رد في ٢١ ابريل قائلًا: «إن مواجهة هؤلاء الناس بالنار والسيف، في ظل هذه الظروف، ستكون غير عادلة ووحشية. وسيادته أو حتى أي قبيلة عربية ستعتبر امتناعنا عن مثل هذا الإجراء دليلًا على الجبن. ولكن إذا كان عليهم أن يفعلوا ذلك، فإنه سيكون بلا حدود يعني الشيء الأكثر لشرفنا ولقوة اسمنا التي يجب أن نقدمها كي لا نشتبه ظلمًا بالجبن، أكثر من أن نغمس أنفسنا في الظلم والقسوة».

لم يكن الحاكم العام يعتقد أن السلطان كان مطالبًا بتسليم حسين للبريطانيين، لكنه اعتقد أن عليًّا نفسه يجب أن يعدمه في غضون فترة زمنية معقولة يحددها حاكم بومباي، وبعلم الوكيل السياسي. وإذا لم يتم ذلك، ينبغي سحب راتب السلطان، وإيقاف العلاقات الودية معه، وينبغي إبلاغه بأن الحكومة ستتخذ ما

قد تراه ضروريًا من تدابير إضافية.[11]

ولدى استلام رسالة الهند المؤرخة ٢١ نيسان/ أبريل، ورسالة بومباي المؤرخة ٣ أيار/ مايو، أطلع هينس على ما كان عليه السلطان عليًّا من محتوياتهما، وأجاب علي بأن حسينًا كان في إقليم الفضلي، ولم يكن هناك شيء يستطيع القيام به. ثم كتب هينس إلى السلطان الفضلي يطالب باستسلام حسين إلى السلطان علي. وهنا أجاب أحمد، الذي كان في منتصف أيار/ مايو يأوي أيضًا الباغي، على أن تسليم الهارب أمر ضد القوانين والعادات العربية، وهذا لا يمكن القيام به.

ونظرًا لرفض أحمد الامتثال للمطالب البريطانية، فإن الحاكم العام، الذي لم يكن يعلم أن راتبه قد أوقف بالفعل، أمر بتعليقه. إذا انتقم مستخدمًا القوة «يجب أن تضطلع السلطة البريطانية بدورها لمعاقبته... لقد تصرفنا بالعدل والاعتدال في هذه المسألة؛ ولكن بعد أن اضطررنا إلى اللجوء إلى السلاح، أصبح لدينا الآن ما يبرر استخدامه بطريقة تجعلها مفهومة للقبائل البربرية... يتصور لسيادته أن الحكومة لا ينبغي أن تكون مهتمة بتسوية برج أو اثنين بالقرب من الساحل؛ بل يجب أن يوجه ضباطه إلى التعامل مع النار والسيف في أراضي قبيلة الفضلي، وأن يُلحقوا بأقصى شدة العقوبة في أرواحهم وممتلكاتهم، الأمر الذي قد يتعارض مع إملاءات الإنسانية.»[12]

في ضوء معارضة دالهوزي للعنف والعقوبة الجماعية في حالة الوهط، قد يغري المرء أن يعتقد أن الاقتباس أعلاه يمثل تغييرًا في الموقف. والحقيقة هي أنه كان رد فعل على حالة مختلفة. القبائل في الوهط لم يشاركوا في القتل وهذا دالهوزي يعترف بذلك. وقد رأى في رفض أحمد تسليم القاتل، تحديًا لا يستطيع أن يفهمه أو يتسامح معه.

ترك دالهوزي تفاصيل الحملة إلى مرؤوسيه في بومباي وأعرب عن رأيه بأن مصالح السلطان علي ستجعله حليفًا. ووجه فوكلاند إلى هينس أن يملي على السلطان الطلب المستحيل بأنه يجب عليه تأمين كلٍّ من القتلة ومن ثَم تسليمهم إلى البريطانيين، أو معاقبتهم بنفسه بطريقة تناسب جرائمهم. دون أن يقول كيف، أوعز إلى هينس أن يدعم السلطان علي في جهوده إذا لزم الأمر، وفي الوقت نفسه، يحذره من أن الحكومة «لن تؤذيه أن بقي محايدًا.»

إذا أجاب علي بأنه كان مستعدًا لذلك، ولكنه غير قادر على الامتثال للطلب، هنا، على هينس أن يطلب الطلب نفسه الذي طلبه من السلطان الفضلي، مما يجعل من الواضح أن البريطانيين عازمون على الانتقام. إذا أظهر أحمد أنه يفضل اللجوء إلى العنف أكثر مما كان يُطلب منه، فمن واجب هينس أن يزن الأمور ويستوعبها، ومعه قائد الحامية ليتدبرا حيثيات الخطوة التالية. كان هينس يعطي القائد كل المعلومات المتاحة عن قوة القتال للعدو والنقاط التي يمكن أن يتعرض فيها للهجوم ومدى مسافة البلاد التي سيتم اجتيازها ومواردها الغذائية. إذا كان يعتقد أنه من الممكن الاحتفاظ بكتيبة لاستخدامها في الداخل، ينبغي أن يتم على الفور. وإذا لم يكن ذلك ممكنا، فإن على هينس أن يبلغ الحكومة بما هو مطلوب لتعزيز الحملة، وعندما تتيسر الأمور سوف يتم ذلك. وإذا كانت التعزيزات ضرورية، فسيتم إرسالها إلى عدن عندما تكون الرياح الموسمية الشمالية الشرقية قد حان وقتها في (تشرين الأول/ أكتوبر).(١٣)

وقبل أن يتمكن هينس من تنفيذ هذه التعليمات، قُتِل اثنان من البحارة الأوروبيين. في غروب الشمس في ١٢ يوليو ١٨٥١، أبحرت السفينة «سَنس أوف كوميرس»، وهي سفينة تجارية تحمل الفحم من إنجلترا، على بعد اثني عشر ميلًا إلى الشرق من عدن، في إقليم الفضلي. في الصباح، أخذ طاقم السفينة،

والمكون من ستة عشر شخصًا القوارب وجدفوا لمدة ثلاث ساعات في اتجاه عدن، وصلوا إلى الشاطئ، ويفترض أن يكونوا في أراضي العبدلي. وقد وصل القبطان وأربعة رجال إلى عدن سيرًا على الأقدام تاركين رئيس الضباط وباقي أفراد الطاقم لحراسة المخازن. هاجمتهم عصابة من العزيبيين يقودهم صلاح الصومالي، مما أدى إلى مقتل رئيس الضباط ورجل من البحرية كان مريضًا وفر الباقون إلى عدن.

فورًا أبلغ هينس السلطان عليًّا بالحادث وطالبه بضرورة تسليم الجناة وإلزامهم بالعقوبة التي يستحقونها. وفي ٢٣ يوليو/ تموز، جاء وكيله إلى عدن ليخبر هينس أن صلاحًا تحت الحراسة، ولكن عقابه سيؤدي بالسلطان إلى تصادم مع عشائره الأقوى، وهم قبيلتا العزيبي والسلامي، وهو رجل ذو أهمية. أجاب هينس بأن أهمية القاتل هي نقطة جانبية. وعليه أن يهتم فقط بأن يرى العدالة تُنفذ.

وعندما انتهى الشهران المحددان لاستسلام السيد حسين والباغي، طلب هينس من السلطان علي أن يعرف منه ما إذا كان مستعدًا للامتثال لطلب الحكومة أم لا. وكما كان متوقعًا، أجاب علي بأنه مستعد، ولكن الرجال كانوا في أرض عدوه، ولم يتمكن من مهاجمة الفضلي لأنه لم يكن متأكدًا من ولاءات بعض الانقسامات في قبيلته. وطلب هينس مرة أخرى من السلطان أحمد تسليم القتلة إلى السلطان علي للمحاكمة، لكنه رفض مرة أخرى.

وفي وقت لاحق، اقترح هينس على علي أن تزحف قبيلة العبدلي مع البريطانيين ضد الفضلي ولكن لم يوافق علي، كانت قبيلته ساخطة، ولم يتمكن البريطانيون من إخبار صديق من عدو. ورد هينس بأن الشارة يمكن أن تُرتدى كعلامة مميزة. وتركت المسألة في هذه الحدود لأنه لم يكن مستعدًا للتفاوض

أكثر من ذلك حتى يستلم من السلطان وثيقة موقعة تفيد إلى أي مدى هو مستعد للمساعدة في معاقبة الفضلي.

كتب السلطان أنه على استعداد لتزويد الحملة بالجمال والثيران بسعر عادل. وتعهد أيضا بإبقاء الطرق آمنة، وإرسال مَن قد يفرون إلى لحج خلال القتال إلى عدن. لم يرد هينس لأنه سمع بل ويعتقد أن السيد حسين قد أمضى يومين في الوهط، بمعرفة السلطان الذي لم يبذل أي جهد لتأمين تسليمه.

أما بالنسبة للحملة الداخلية، فقد كتب هينس في يوليو/ تموز رسالة سريعة تفيد بأنه وقائد الحامية، فوربس، اتفقا على أنه لا يمكن ترتيبها على الفور. كانت البلاد التي سيتم اجتيازها رملية، وكانت الحرارة عالية، وجزء صغير جدًا من الحامية يمكن أن يُدخر لاتخاذ إجراءات فورية بسبب سوء الصحة بين القوات.

وفي ١١ آب/ أغسطس، أرسل الوكيل السياسي تقريرًا مفصلًا عن الموضوع، وسيكون أقرب موعد ممكن للهجوم هو الأسبوع الأول من تشرين الثاني/ نوفمبر، الذي سيكون فيه الطقس باردًا وقد تصل التعزيزات خلاله أيضًا. وسيتم نقل القوات عن طريق البحر إلى بلد الفضلي. وبعد معاقبة الفضلي، سيعودون إلى عدن لراحة قصيرة ثم يسيرون في الداخل إلى الحوطة، إذا لم يستجب السلطان للطلب البريطاني. ولكن في مثل هذه الحالة، يجب على الحكومة أن تتذكر «أن ثلثي إمداداتنا قدمت من قِبلهم أي قدمها [العبدلي] ويجب على الحكومة أيضًا أن تضع في اعتبارها أنه من الضروري إيلاء عناية كبيرة لنرى أن العقاب كان بأقل قدر ممكن على الفلاحين الفقراء، كون المئات منهم من الرعايا البريطانيين الذين جاءوا أصلًا من الهند كعمال، ثم استقروا في لحج وقد سُمح لهم بذلك بموجب معاهدتي ١٨٤٣ و١٨٤٩.

وفيما يتعلق بالوهط، أوصى هينس الآن فقط بتدمير منزل السيد حسين والبيت الذي قُتل فيه النقيب ميلن. كما كان يفكر بتدمير قلعة العقربي.[١٤] وقد قدرت القوة

القتالية لجميع القبائل المجاورة ب ١١٦ ألف نسمة، وهو تقدير مبالغ فيه.[١٥]

في بومباي، كتب أعضاء المجلس محاضر منفصلة عن تقرير هينس وأعربوا جميعًا عن رضاهم أن السلطان الفضلي لم يرتكب أي عمل عدائي على الرغم من توقف راتبه. لم يعتقد فوكلاند أن السلطان أحمد سيلجأ إلى العنف، وكان يأمل أن يسلم القتلة إلى علي، وأن عليًّا سوف يعدمهم، وإذا حدث هذا، سيتم التوصل إلى نتيجة مرضية وإزالة جميع أسباب الصراع.

وكان الحاكم حريصًا على التوصل إلى تسوية سلمية لأنه فسر تعليمات دالهوزي على أنه يطلب منه إرسال بعثة استكشافية ضد الفضلي، ليس فقط إذا أوقفوا حركة المرور مع عدن، ولكن أيضًا إذا رفضوا تسليم القتلة. أما بالنسبة لعلي، فقد اعتقد فوكلاند أنه إذا كان ينهج الكذب على البريطانيين، فيمكن إرسال قوة مماثلة لتلك التي كانت عام ١٨٤١ إلى الحوطة، واتفق مع هينس على ما يجب أن تفعله هذه القوة. وفي الوقت نفسه، ينبغي تعزيز الحامية بشكل دائم للتعامل مع أي طوارئ محتملة، مثل العصيان الداخلي أو العدوان الخارجي أو وقف الإمدادات.[١٦]

وقد اختلف الجنرال السير جون جراي، القائد العام، مع فوكلاند في تفسير تعليمات الحاكم العام. وقال إنه يفهم أن القوة لن تستخدم ضد قبيلة الفضلي إلا إذا أوقفوا تدفق الإمدادات إلى عدن. أما رفضه تسليم القتلة الذين سعوا للحصول على حمايته، فإن السلطان أحمد كان مجرد تابع للعرف المتعارف عليه، وهذا لا يبرر الهجوم عليه. ومع ذلك إذا لجأ إلى العنف، فإنه ينبغي معاقبته، ولكن ليس قبل فشل الجهود الدبلوماسية معه.

أعطى جراي عددًا من الأسباب التي تدعو إلى عدم شن هجوم على قبيلة الفضلي، إذا كان من الممكن تجنبه. في عدن كان البريطانيون محاطين بقبائل

«نصف وحشية» قادرة، وفقًا لهينس، على إنهاء ١٢٠٠٠٠ رجل مقاتل.[١٧] وعلى الرغم من نزاعاتهم، فإنهم يتحدون عندما تثور عندهم «تحيزاتهم القومية أو المتعصبة» مثل ما قد يكون هجومًا على الفضلي. لم يظن هينس أن القبائل ستقابل البريطانيين وجهًا لوجه على الساحة، ومن غير الوارد أن نتبعهم إذا توغلوا في التلال. وفي حالة المواجهة، لن يكون من المفيد أن يخسر الفضلي. وبإمكان البريطانيين تدمير أبراجهم وقرى بائسة في السهول لكن كروتندن، الذي وصفه جراي بأنه «ضابط له خبرة عظيمة في الجزيرة العربية»، يعتقد أن هذا لن يكون له أثر يذكر.[١٨] وفي المقابل، قد تدفع المشكلة، التي يمكن أن تسببها القبائل، البريطانيين للتخلي عن عدن لأنها مكلفة للغاية.

أخذ جراي هدوء السلطان أحمد كدليل على أنه لم يكن ينوي القيام بأعمال عدائية، وأشار إلى أنه يمكن كسبه عن طريق الإغراءات المالية. وفيما يتعلق بالسلطان علي، فإن عقوبته لن تؤدي إلى مشاكل كبيرة. ومنطقته قريبة إلى عدن؛ وإذا استدعت الضرورة لمواجهته فسنصل إليه سيرًا دون أن نحتاج لقوة كبيرة. خلافا للسلطان الفضلي، كان لديه بلدة ثرية وكان يعرف أن البريطانيون يمكن أن يدمروها. هذه المعرفة بالإضافة إلى وقف راتبه قد يجعله من أجل الاهتمام بمصلحته، يتعاون في تقديم القتلة إلى العدالة. ولم يتفق القائد العام مع فوكلاند على ضرورة زيادة الحامية. ونقل عن هينس أنه ليس لديه خوف من التمرد الداخلي، وقال: إن وصول التعزيزات قد يثير شكوك القبائل ويثيرها للقيام بأعمال عدائية.[١٩]

واتفق العضوان الآخران في المجلس، وهما بلان وبيل، مع جراي على أنه ليس من الضروري زيادة الحامية. ورأى الجميع أنه لا توجد حاجة ملحة للتحضير للحملة في ضوء الهدوء السائد. وكان قرارهم هو أن ينتظروا تقرير

هينس المقبل بالإضافة إلى تعليمات أخرى من الحاكم العام. لم تصدر التعليمات، وسرعان ما وصلت رسائل من لندن تضع حدًّا لأي فكرة في الحملة الاستكشافية. ورفضت اللجنة السرية، هوبهاوس (الآن لورد بروتون)، في رسالة مؤرخة ٦ آب/ أغسطس، أي عمل عسكري ضد السلطان الفضلي إلا «في ظروف الضرورة القصوى» واعتبرت اللجنة وقف راتبه عقوبة كافية.[٢٠]

في رسائل خاصة إلى كل من دالهوزي وفوكلاند، مؤرخة ٧ آب/ أغسطس ١٨٥١، كرر بروتون تعليماته الرسمية وأعطى أسباب إلغاء الحملة وكشف في رسالته إلى دالهوزي أنه لا يثق في حكومة بومباي أو النقيب هينس بهذه العملية، خوفًا من أن تذهب بعيدًا جدًا. وكتب أن «هينس كان ضابطًا محترمًا، ولكني لا أود أن أثق به بأي خدمة تتطلب قدرًا كبيرًا من التقدير، أو السماح له بقيادة حرب صغيرة في الجزيرة العربية». مثل جراي، أظهر بروتون فهمه لرفض السلطان الفضلي تسليم الرجال الذين لجأوا إليه.[٢١] ورأى أنه بالإضافة إلى وقف راتب السلطان، ينبغي منع أفراد قبيلته من الدخول إلى عدن. وقد تم تعريف «ظروف الضرورة القصوى» التي يمكن بموجبها استخدام القوة في الرسالتين. لم تستخدم القوة إلا إذا ارتكب السلطان الفضلي العدوان في حدود بريطانيا أو ضد سلطان لحج. وفي رسالته إلى فوكلاند، كان بروتون حريصًا على الإشارة إلى أن مجلس الوزراء اتفق معه على عدم وضوح العمليات العسكرية ضد الفضلي.[٢٢]

وكانت الرسائل الواردة من لندن تمثل خيبة أمل كبيرة لدالهوزي الذي كان حريصًا على إرسال قوة ضد الفضلي، قبل أن يستلم محاضر بومباي ورسائل لندن كرر بشكل خاص إلى فوكلاند أن القوة «يجب أن تؤدي إلى كل الخسائر الممكنة ولكن بما يتفق مع الإنسانية. مع هذا النوع من العرب، يجب أن تتعامل وفقًا لمفاهيمهم بدلًا من مفاهيمنا.»[٢٣]

في هذه الأثناء كتب دالهوزي استقالته، «علينا أن نطيع الأوامر»[٢٤]، وبعد ذلك وصفت هذه الأوامر بأنها «ضعيفة وغير حكيمة.»[٢٥] وقال إن توقف راتب السلطان سيؤدي إلى زيادة عدائه.

في سبتمبر/ أيلول، كتب دالهوزي سرًا إلى بروتون أن السلطان الفضلي أظهر علامات تقديم لما عنده، لكنه شكك في أن سياسة «الهدوء» ستنجح.[٢٦] وفي نوفمبر، أجاب بروتون بأنه لم يعتبر مقتل القبطان ميلن سببًا كافيًا «لشجار مكلِّف مع صعاليك في شبه الجزيرة العربية... لا ضرر كبير سوف يترتب على وفاة الكابتن ميلن إذا كان ذلك يمنع الضباط من الانغماس في ولعهم بالرياضة الميدانية الخطيرة على حياتهم.»[٢٧] اقترح بروتون على دالهوزي أنه كان من الممكن شن حرب ضد قبيلة الفضلي من أجل الانتقام فقط لوفاة ميلن، وأضاف: «نحن لا نريد حربًا أخرى مع أناس منتقصين - واحدة كافية تماما.»[٢٨]

وعندما أصبح معروفًا في عدن أن الحملة قد أُلغيت، أوصى هينس، كسياسة حكيمة منه، بمواصلة العلاقات الودية مع سلطان لحج. وهكذا ستبقى الطرق مفتوحة والأسعار مستقرة. وفيما يتعلق بالباغي وحسين، سوف يتم مواصلة الضغط من أجل إعدامهم أو تسليمهم. ولكن دون جدوى إذ كانا في إقليم الفضلي. ولم يكن السلطان الفضلي مستعدًا لإعدامهما بنفسه أو تسليمهما ليتم إعدامهما من قبل آخرين.

وبالمقارنة، كانت حالة صلاح بسيطة. كان في يد سلطانه. وخائفًا من السلطان علي لئلا يعدمه خوفًا من العواقب. وأخيرا فعل ذلك في (٢٢ أكتوبر)، تحت ضغط من هينس وبدافع من مصالحه الخاصة. وكان علي قد قتل صلاحًا سرًا بعد أن رشى بعض القادة المؤثرين للتغاضي عن الفعل، ولكن هينس قال إن الإعدام كان علنيًا. لم يكن لدى العزيبيين، عشيرة صلاح، أي شك لماذا قتل

ومن قتله. وفشلت الجهود المبذولة لإقناعهم بأن السلطان علي لم يعدمه وأنهم انتقموا وذلك بقتل رجل من الحوطة وقد يكون من عشيرة السلطان علي وهم يتبعون السلامي. وكما كان متوقعًا، دخلت كل قبيلة العبدلي في صراع كبير نتج عنه إزهاق أرواح سبعة عشر شخصًا. واضطر السلطان لصرف مبالغ كبيرة ليقوي سلطته التي تم إضعافها بسبب تلبية طلب الكفار. وقد ثمن الكفار عاليًا ما عمله السلطان علي وعليه فقد أعادوا له راتبه وأهدوه بندقية صغيرة وثلاث قذائف. وفي الوقت نفسه تم استئناف دفع راتب السلطان الحوشبي.

كما جرت محاولة قتل أخرى على أرض بريطانية في يونيو ١٨٥٢. هاجم رجل من قبيلة العقربي أحد الجنود الهنود التابعين لبريطانيا حين كان خارج بوابة الجدار وأصيب بجراح. وأبلغ هينس السلطان عليًّا بالحادث. استفسر السلطان علي عن المساعدة التي يمكن أن يتوقعها منه (من هينس) في حالة الهجوم على قبيلة العقربي وتدمير القلعة. لم يعط هينس أي إجابة، لكنه أحال الموضوع إلى حكومة بومباي حيث تم توجيهه إلى معرفة نوع المساعدة التي يحتاجها السلطان دون رفع سقف آماله.

وطلب السلطان بندقية وذخائر وعددًا من رجال المدفعية دون تحديد ما إذا كان يجب أن يكونوا بريطانيين أو هنودًا. ومع ذلك اعتبر هينس أنه من المسلم به أن يكونوا بريطانيين، ونصح بعدم دخولهم إلى الداخل لأنهم لا يستطيعون أن يكونوا آمنين بسبب كونهم مسيحيين. وقد يرغب بعض رجال القبائل أيضا في الانتقام لأقاربهم الذين قتلوا في الهجمات على عدن.[٢٩] ويجب أن يكون قتل الكابتن ميلن في مقدمة ما يفكر به هينس في ذلك الوقت.

رغبة السلطان علي في اتخاذ إجراءات متطرفة ضد قبيلة العقربي كانت بقرار حيدرة وقف دفعه المبلغ السنوي البالغ ٣٣٠ دولارًا. أما السلطان العقربي الذي

ظل مكبوتًا لأكثر من عام، فثار الآن وتمرد بمساعدة السلطان أحمد. في وقت لاحق تبين أن السلطان الفضلي وافق على حماية قبيلة العقربي مقابل نصف عائدات إقليمه عند إعادة فتحه.

في عام ١٨٥٣ انضمت قبيلة الصبيحي إلى قبيلتي العقربي والفضلي لإثارة غضب البريطانيين وحليفهم العبدلي، وزادوا على ذلك استخدام بير أحمد مقرًا لهم. توسل السلطان علي إلى هينس للمساعدة ضدهم، وذكره بالحقيقة الراسخة الآن بأن عدن ولحج مرتبطتان على قدم المساواة بمصالح كل منهما.»[٣٠] كان هينس يعرف ذلك ولكنه كان عاجزًا عن المساعدة. كان يعتقد أن المسألة برمتها يمكن تسويتها إذا أعطى السلطان علي لأحمد مبلغًا من المال. ومع ذلك، رفض السلطان علي الدفع لأنه لا يريد أن يتعرض للابتزاز.

وفي ٢١ أيار/ مايو، وبالتعاون مع العقربي، هاجم أحمد الحصن في الحسوة بقصد احتلاله. وقد صوب قصفه في ثلاثة أماكن، وكان حراسها قد استنفذوا البارود تقريبًا وكانوا في وضع صعب. لقد قاموا بالدفاع عن الحصن بحماس على أمل أن المساعدة قادمة من الحوطة وفي طريقها إليهم، ولكن لم تصل أي مساعدة. كانت هناك خيانة من داخل قبيلة العبدلي ورفضت قبيلة العبدلي وكذلك الحارس الأفريقي للسلطان أن يزحفوا معه على أساس أنهم كانوا من المفترض أن يحموا العاصمة فقط.

كان استيلاء الفضلي على الحسوة عارًا كبيرًا لعلي، ومن وجهة النظر البريطانية كان الوضع مهمًا، لأن من شأن ذلك أن يمكِّن أحمد من قطع المياه على الحامية ووقف الشحن في الميناء. وهو الاحتمال الذي يخشاه هينس ويعزم على منعه. لحسن الحظ بالنسبة له، كان المركب الشراعي «شونر ماهي» والمركب الشراعي الحربي «إلفينستون» موجودين في عدن. أرسل شونر ماهي واثنين من القوارب

التابعة لإليفنتوس عبر الميناء لحماية مكان الري. أطلق رجال تابعون للفضلي النار على السفن وبادلتهم السفن إطلاق النار، مما دفع رجال القبائل إلى التراجع إلى الوراء مع سقوط ستة قتلى وخمسة عشر جريحًا. وهكذا تم إنقاذ حرس العبدلي، في الوقت المناسب، من إهانة الاستسلام، وتجنبت بريطانيا خطرًا محتملًا.

لم تتفرق قبيلة الفضلي بعد هزيمتهم وظلوا في المنطقة، وتم احتجاز «ماهي» كإجراء احترازي ثبت فيما بعد أنه ضروري. وفي ٢٤ مايو/ أيار شنوا هجوما آخر، ولكن بعض الطلقات التي أطلتقها «شونر» صدتهم وأبعدتهم. وفي الوقت نفسه، اقترب السلطان علي من نظيره اليافعي للحصول على المساعدة. فأرسل إليه سلطان يافع، وهو أحمد بن علي بن غالب، ٦٠٠ رجل.

أدرك السلطان الفضلي، أنه لا يستطيع أن يأخذ الحسوة، وخوفًا من أن السلطان اليافعي قد يأخذ جعولة التي انتزعت منه قبل عشرين عامًا، انتقل بثقل قوته إلى منطقة العماد على حدود العبدلي. من هناك كان يأمل في الدفاع عن جعولة وفي نفس الوقت يتمكن من القيام بأنشطة عدوانية ضد لحج. على كلٍّ وصل اليافعيون إلى القرية واستعادوها في ٢٧ مايو/ أيار. كان السلطان أحمد لا يزال يتقدم إلى العماد، وعندما سمع هذا الخبر تراجع السلطان أحمد في غضب شديد. وبعد ذلك وبتوجيه من السادة وبمناسبة حلول شهر رمضان، وقَّعت كلٌّ من قبيلتي الفضلي والعبدلي هدنة لمدة شهر والتي بدأ سريانها من منتصف يونيو، وهذا ما لاحظته القبائل الأخرى.

لم تكد تنتهي الهدنة إلا قام السلطان اليافعي بغزو منطقة الفضلي، وهدد العولقي بمهاجمته في اتجاه لحج. ورحب السلطان علي بهذا التهديد، ولتشجيع قبيلة العولقي على الحفاظ بموقفهم العدائي، دفع له ١٠٠٠ دولار. وبمساعدة

القبيلتين كان يأمل في إضعاف قبيلة الفضلي إلى حد أن يكون السلطان العبدلي قادرًا على معاقبتهم في المستقبل.

وفي يوليو/ تموز، عزز اليافعيون حاميتهم في جعولة ب ١٥٠ رجلًا وأرسلوا قوة كبيرة جنوبًا على مقربة من حدود الفضلي. كان العوالق يتجمعون وكأنهم يستعدون لعمل شيء ما. وكان السلطان الفضلي قلقًا من هذه الحركات. وقرر إرساء السلام مع قبيلة العبدلي. لهذا الغرض طلب من سادة عشيرته والسيد علوي من عدن أن يلتقيه في منطقة العماد. عندما وصلت الأنباء إلى علي، دعا سادة قبيلته إلى عقد مؤتمر في الحوطة. وكان أفراد قبيلة العقربي متخوفين من نتيجة المناقشات بين القبائل الكبرى، آخذين الاحتياطات اللازمة للحشد ودعم قبيلة الصبيحي.

عقدت المفاوضات بين العبدلي والفضلي في العماد من ٢ إلى ٦ أغسطس، وكان السيد علوي وسيطًا. وقال السلطان أحمد إنه إذا اتحد العقربي والعبدلي، كما كان كلٌّ من السلطان علي وهينس يطالبان، فإنه سيخسر مصدرًا محتملًا للدخل. وللتخلي عن ذلك، طلب من علي أن يدفع له مبلغًا إجماليًا قدره ٧٠٠ دولار ويستأنف دفع راتبه.» لم يوافق السلطان علي على أي من الطلبين، ومع ذلك اتفقت القبائل على هدنة مدتها اثنا عشر شهرًا، والسماح بثلاثة أشهر لتسوية قضية بير أحمد.

في نهاية أيلول/ سبتمبر، طلب السلطان الفضلي مرة أخرى راتبه من السلطان علي. أرسل علي وكيله ليطلب من هينس النصح، ونصح هينس أنه يجب أن يبقي جاره هادئًا عن طريق التسويف حتى تتجمع قبائله لحصاد محصولهم مع نهاية ديسمبر، ثم قال إنه يمكن أن يقول له ما يسر. وفي الوقت نفسه، ينبغي أن يعد نفسه لحماية قراه.(٣١)

وفي وقت لاحق من أكتوبر/ تشرين الأول وصل صلاح الفضلي إلى الشيخ عثمان مع ١٠٠ رجل، ومن هناك أرسل رسولًا إلى السلطان علي لتذكيره بأن الأشهر الثلاثة قد انتهت تقريبًا وأن قراره بشأن مسألة بير أحمد ما زال في الانتظار. كتب السلطان العبدلي على الفور إلى السيد علوي للتفاوض مع صلاح نيابة عنه. استخدم السيد علوي التكتيكات الخفيفة، وأعطى سادة العبدلي هدية صغيرة لصلاح، ولم يتم تسوية مسألة بير أحمد.

في نوفمبر/ تشرين الثاني، أشعر السلطان الفضلي السلطان عليًّا أن يقطع التجارة مع عدن إذا لم تتم الاستجابة لمطالبه. حاول السادة إرساء السلام بين السلاطين، لكنهم فشلوا. رفض علي الدفع. هينس لم يكن رأيه معهم، وليس للمرة الأولى ولكن منذ قضية الحسوة، وحثه على التوصل إلى اتفاق مع عدوه. وكان الوكيل السياسي على يقين من أن عليًّا لم يستطع الفوز. كانت قبيلته منقسمة، وحرسه الأفريقي لن يقاتل خارج الحوطة. وإذا وظف جنودًا من القبائل الأخرى وجب عليه الدفع لهم وإطعامهم أثناء خدمته ومنحهم الهدايا عند رحيلهم. لن تكون المرتزقة قادرة على ضرب الفضلي، وبالتالي على علي في نهاية المطاف أن يدفع لرئيسهم. ومن شأن القتال أن يقلل من إيرادات علي عن طريق قطع حركة المرور، التي يجب أن تكون مقلقة لهينس أكثر من أي شيء آخر.

وعلى الرغم من ذلك، كان علي مصممًا على المقاومة. ولمساعدته في حالة غزو الفضلي، عمل مع فرقة من قبيلة يافع وكما حدث، في منتصف كانون الأول/ ديسمبر حين غزا الفضلي أراضي العبدلي بهدف قطع الحبوب. ونجحت قوة مشتركة من قبيلتي العبدلي واليافعي في تحديهم ونجحت في احتجازهم في الخليج، ثم وصلت أخبار إلى السلطان الفضلي أن العولقي يعتزم

أن يحقق تقدمًا في أراضيه، وهذا الخبر غيَّر مجرى الاهتمام بجانب من الشؤون. اتجه السلطان أحمد مع ١٥٠ رجلًا إلى بير أحمد، وعاد الباقون لحماية بلدهم بقيادة شقيقه صلاح. وهكذا تم حفظ محصول العبدلي، وثبت أن تنبؤات هينس كانت خاطئة.

تم تشجيع علي وقرر أن تستفيد بلدته. طلب من هينس أن يعطيه باخرة لنقل ٥٠٠ من رجاله إلى شقرا، لكن هينس أخبره بأنه لا يستطيع أن يمنحه طلبه، وأن العبدلي لن يحصل على أي شيء عن طريق الحرب، وأن السلام هو أفضل سياسة. وفي هذه الأثناء، كتب فضل -وهو شقيق السلطان أحمد- إلى علي، بأنه يضمن سلامة القوافل المتوجهة إلى عدن. أرسل علي الرسالة إلى هينس للتعليق عليها، واعتقد الوكيل السياسي أنه يمكن أن يكون خطوة جيدة نحو الهدنة، وكان مستشارو عليٍّ على نفس الرأي.

تم الاتفاق على هدنة لمدة أحد عشر يومًا، حيث كان من المقرر أن يقوم السادة بترتيب سلام دائم. ولكنهم فشلوا في القيام به. وفي ١١ يناير ١٨٥٤، بعد انتهاء الهدنة، عقد اجتماع وقع بين فضل بن محسن وهينس وعرف فضل رغبات أخيه بوضوح. وقال فضل إنه طالما أن الفضلي والصبيحي يسيطران على قلعة بير أحمد، فلن يكون هناك سلام لذلك أراد شقيقه من البريطانيين تدميرها أو إقراضه بندقية وعددًا قليلًا من رجال المدفعية لهذا الغرض. وهو طلب كان قد قدمه في عام ١٨٥٢. وأضاف: إذا لم يساعد البريطانيون فإن السلطان علي لن يُلام إذا أغلق الطرق. وذكر فضل لهينس أن شقيقه قد أنفق بالفعل ٣٠٠٠٠ دولار في محاولته الحفاظ على الطرق آمنة وتقديم القتلة إلى العدالة.

كان عذر السلطان علي لعدم تدمير القلعة بنفسه ضعيفًا جدًا. وقال: «العرب ... لن يقتحموا الجدران أو يكسروا الحجار.» كل ما كان يمكن أن يفعله العبدلي

ضد العقربي هو حرق ما يملكون من مخازن الخشب. قام «العرب» في ١٨٥١ تحت قيادة السلطان علي، «باقتحام الجدران» ونجحوا في ذلك. وفي عام ١٨٥٤، قد لا يكون البندقان الكبيران قيد التشغيل، وقد يكون هو غير راغب أو غير قادر على توظيف قوة كبيرة من المرتزقة كما فعل في عام ١٨٥١. وإلى جانب ذلك، فإنه الآن يتعامل مع قبائل الفضلي والعقربي.

وقال هينس لفضل: ليس بشكل غير متوقع إن المساعدة البريطانية لتدمير بير أحمد تطلبت مصادقة «السلطة العليا» وأنه سيحيل طلبه إلى بومباي. نصح ضد حرق الخشب، لأن هذا سيضر بالفقراء، ويزيد من الخلافات، ويقطع حركة المرور.

وبموافقة فضل، أرسل الوكيل السياسي إلى زعماء قبيلة العقربي، في محاولة لإقناعهم بكسر تحالفهم مع الفضلي وينضموا إلى العبدلي. في ٢٤ كانون الثاني/ يناير ١٨٥٤ وصل عدد منهم إلى عدن، ولم يكن السلطان حيدرة بينهم. وتباحث معهم هينس في اليومين التاليين. وأعرب الزعماء عن استعدادهم لم الشمل والتحالف مع السلطان العبدلي وإبلاغ علي كونه سلطانهم. ومع ذلك، كانت الصعوبة التي تواجههم هي كيفية تحرير أنفسهم من الاتفاق الذي دخل فيه حيدرة مع السلطان أحمد في عام ١٨٥٢. وأخيرا تقرر أن عبد الكريم -صهر حيدرة- يجب أن يزور السلطان الفضلي ويبذل مساعيه للحصول على وثيقة منه، من شأنها أن تلغي الاتفاق وليس من المعروف ما إذا كان عبد الكريم قد ناقش الموضوع مع السلطان الفضلي، ولكن من المعروف أن الاتفاق لم يلغَ.

عند هذه النقطة، من الضروري العودة إلى موضوع القتلة سيد حسين والباغي. في نوفمبر ١٨٥٢ أُبلغ هينس بأن حسيناً قد سُمم في إقليم الفضلي، ويفترض أن يكون ذلك بناءً على أوامر من السلطان أحمد، وأبلغ الوكيل السياسي الحكومة

بذلك؛ ولكن كما سترى، كانت المعلومات خاطئة. في منتصف ١٨٥٤ تبين أن السيد لا يزال على قيد الحياة. هنا يكفي أن نقول أن هينس كان يعتقد أن حسينًا كان ميتًا.

في ٢٩ يناير ١٨٥٤، طلب الوكيل السياسي الإذن باستعادة راتب السلطان أحمد إذا سلم الباغي وجدد وعوده التى طرحها في عام ١٨٣٩ بعدم ارتكاب أعمال إعدام في لحج أو على الطرق المؤدية إلى عدن.(٣٢) في رسالة مؤرخة ١٨ شباط/ فبراير وافقت الحكومة على ذلك في عهد اللورد إلفينستون. ولكنه نص على أن هذه الخطوات ينبغي أن تجرى بمعرفة وموافقة السلطان علي. وأضافوا أن السلطان كان مؤخرًا في عداء مع السلطان الفضلي على حساب البريطانيين، وأن العلاقات مع أحمد لن تجدد إلا على هذا الأساس.(٣٣)

العلاقات مع القبائل مع خلفاء هينس

وقبل أن يتمكن هينس من التصرف في هذه الرسالة، تم استدعاؤه إلى بومباي للرد على تهمة التخريب. ذهب معه أيضًا مساعده كروتندن وبقية الإدارة المدنية. أما بالنسبة لجيران عدن الثلاثة المباشرين، فقد أعلنوا في ١٤ شباط/ فبراير، هدنة لمدة شهرين يستشيرون خلالها ويحلون جميع خلافاتهم.

وفي مكان هينس، عينت الحكومة، الوكيل السياسي بالنيابة، كلارك من جيش مدراس، قائد الحامية منذ مايو ١٨٥٣. تولى كلارك منصبه في ٩ مارس، عندما كانت العلاقات البريطانية مع العبدلي في أفضل حالاتها، ومع الفضلي والعقربي في أسوأ حالاتها. ولما علم السلطان أحمد بالتعيين الجديد كتب إلى كلارك، شاكيًا مما رأى من انحياز هينس للسلطان العبدلي وتوسل إليه أن يعيد فتح بندر العقربي الذي أغلق منذ عام ١٨٥٠، وأن يطلق راتبه والذي كان قد توقف منذ

عام ١٨٥١. ثم هدد بأن الأعمال العدائية ستستأنف في نهاية آذار/ مارس، أي قبل أسبوعين من انتهاء الهدنة، إذا لم تُقبل طلباته.

لم يتم تلبية طلبات أحمد، لكنه لم يهاجم. وقد سمح للهدنة التي صدرت في شباط/ فبراير أن تكتمل مدتها؛ وبعد انتهاء صلاحيتها، استمر السلام غير المستقر حتى حزيران/ يونيو، حيث تم تجديد الهدنة بين القبائل الثلاث رسميا لمدة ستة أشهر، وذلك بفضل شهر رمضان.

في غضون ذلك، في ٣١ مارس ١٨٥٤، رفع كلارك قضية الفضلي إلى الحكومة. وكتب أن السلطان أحمد لم يكن أبدا في عدن ولم يقابل هينس: «يجب أن يكون للزعيم المستبعد... فرصة على الأقل... للتعبير عن رغباته أو ادعاءاته وعلاوة على ذلك قد يكون مقتنعا بأن باب العدل، والحق في التعامل مفتوح أمامه، إذا اختار أن يستفيد منه، وكذلك للآخرين». وأضاف الوكيل السياسي بالنيابة: أن هناك حزبًا قويًا في عدن يتعارض مع السلطان أحمد ومواتيًا للسلطان علي، وكل قرار يتعلق بالسلطان الفضلي يتأثر به. ورفض كلارك العمل برسالة الحكومة المؤرخة ١٨ شباط/ فبراير، ولكن تعليمات الحكومة يجب الامتثال لها.

في دحض حجج كلارك المؤيدة للفضلي، يجب التأكيد من عدم وجود حظر على وصول السلطان أحمد إلى عدن واجتماعه مع الوكيل السياسي. كان هو نفسه قد أقسم اليمين ألا يذهب إلى المستوطنة أبدًا. وكما سيظهر، بقي وفيًا ليمينه. أكان «باب العدالة» مفتوحًا أو مغلقًا أمامه أو أمام الآخرين فمن الممكن أن يكون كثير من الناس في عدن بجانب السلطان العبدلي، ولكن من الصعب معرفة التأثير الذي كانوا يمارسونه نيابة عنه.

ولتصحيح التوازن، كما رأى ذلك، في بداية نظام جديد، دعا كلارك كلًّا من السلطان العبدلي والسلطان الفضلي للمناقشة. رفض السلطان الفضلي دخول

عدن، لكنه أعرب عن استعداده للقاء كلارك في أي مكان آخر. ولم يتمكن كلارك بدوره من الموافقة على عقد اجتماع خارج المستوطنة، وقرر عدم إجراء أي اتصالات معه إلا بعد أن يسلم الباغي، كما أوعزت الحكومة إلى هينس.

تهرب السلطان العبدلي من الدعوة وأرسل وكيله بدلًا عنه. وسأل الوكيل كلارك السؤال المهم: «هل تريد الطرق مفتوحة أو مغلقه؟»، أجاب كلارك قائلا: «مفتوحة بالطبع». ثم كشف الوكيل أن السلطان علي كان له اتفاق وقعه هينس مفاده أنه إذا لم يكسر السلطان العقربي تحالفه مع السلطان الفضلي وأقسم عليه الولاء قبل انتهاء الهدنة في منتصف أبريل/ نيسان، سيكون هينس مستعدًا لتدمير قلعته. الآن يريد السلطان علي معرفة ما إذا كان كلارك على استعداد للوفاء بهذا الاتفاق.

وأجاب كلارك أنه يجب أن يرى الوثيقة أولًا، وأعرب عن رغبته في عقد لقاء مع السلطان علي، وقال هذا لأنه يعتقد أن الوثيقة لم تكن موجودة وأن الكذب كان بسبب دعوته السلطان أحمد لزيارة عدن؛ لذلك طلب من الوكيل أن يؤكد للسلطان علي أنه لن يتحقق سلام مع السلطان أحمد دون علمه وموافقته، كما يقتضيه طلب الحكومة.

وعاد الوكيل ومعه الاتفاق، وقال لكلارك إنه إذا قام بتوقيعه، فإن شقيق السلطان سيزوره. وجد كلارك نفسه في مأزق كبير. فمن جهة لم يكن مستعدًا لتشويه سمعة سلفه هينس خشية أن يخلق ذلك انطباعًا غير مؤاتٍ على عقل الزعيم الصديق، ومن جهة أخرى، فإنه لا يمكن أن يوقع اتفاقًا يعتبره غير حكيم ولا مبرر له من قبل الدولة القائمة في الوضع الراهن.(٣٤)

أرسل كلارك ترجمة للاتفاق إلى بومباي حيث عُرضت على هينس للتعليق عليها. نفى هينس أي علم له بها، ولكن هناك أسباب تدعو للاعتقاد بأنه لم يكن صادقا: أولا كان الأكثر قلقًا لرؤية العقربي متحدًا مع العبدلي؛ وثانيًا ميَّز

كلارك توقيع هينس ولم يشكك في صحته؛ وثالثًا السبب في عدم العثور على نسخة من الاتفاق في مكتب الوكيل السياسي هو أن هينس «لا يحتفظ بأي سجل من الرسائل الواردة أو المرسلة لا بالانجليزية ولا بالعربية»؛ ولو فعل ذلك فإنه سوف يتلفها حال معرفته بأنه سوف يغادر، وقال كلارك: إن هينس سلمه عددًا قليلًا جدًا من الرسائل المتنوعة.(٣٥) من البداية كان هينس يحيط عمله بالسرية. عندما ذهب إلى بومباي في إجازة مرضية في أبريل ١٨٣٩، أخذ الملفات معه،(٣٦) وحتى عندما غادر عدن بعد استكمال إقامته، أخذ معه الأوراق الرسمية.(٣٧) رابعًا لم يهاجم هينس السلطان عليًّا أو يتهمه بالتزوير، كما كان متوقعًا؛ بل على العكس من ذلك، كما يتضح، تكلم عنه بشكل إيجابي. خامسًا اُتهم هينس بالفعل بارتكاب جريمة، ومن المفهوم أنه لا يريد أن يتسبب في توجيه اللوم السياسي أيضًا. وبعد أن نفى هينس أن يكون له أي اتفاق مع السلطان علي، لخص خبرته الطويلة مع العرب وانتقد سياسة كلارك تجاه زعماء القبائل. وكان العرب:

«يصعب السيطرة عليهم وإدارتهم... إن أفكارنا الأوروبية المتعلقة بالمساواة والسياسة لن يفهمها العرب... بل يجب هزيمتهم بأسلحتهم الخاصة، من خلال السماح لهم بهدوء أن يعرفوا أنكم تدركون نواياهم قبل أن يكونوا مستعدين لتنفيذها والسماح لهم أن يشعروا بأنكم متفوقون في اللباقة والفكر والحكمة، والأغراض النشطة، وأن أفكارهم السرية معروفة لك، وأن معلوماتك الخاصة مؤكدة وسرية وصحيحة وأنك على استعداد لمواجهة التصاميم الخاصة بهم. فإن هذه الصراحة المتحدة مع الحزم والقرار والاتساق سيؤمن للبريطاني وجهة نظره، وسيكون له سلطة أخلاقية عليهم وسيحترمونه ويخشونه، وبعد ذلك سوف يصدرون له القليل من المتاعب... حسن النية والعطف والاحترام ... ستخدمك أكثر مما تفعله طعنة الرماح في الجزيرة العربية».

لـم تكـن تصريحـات هينس الأخيرة سـوى إحـدى الضربـات الغريبـة التي تمثل مناصرتـه المستمرة للقـوة. وكثيـرا مـا لجأ إلـى الحصار الـذي كان يُؤذن لـه به. وإذا توفـرت لـه السـلطة والوسـائل، لـن يـتردد في شـن العديـد مـن الهجمـات الداخلية كلمـا شعر أن ذلـك ضـروري. وكمـا كان عليـه، فإنـه غالبًـا مـا وجـد نفسـه مضطـرًا للتراجع عـن الدبلوماسـية.

لم يتفق الوكيل السياسي السابق مع نهج كلارك تجاه زعماء القبائل. من خلال الدخول في مراسلات مع الفضلي، كان قد أهان العبدلي، وهذا قد يكون له عواقب وخيمة. قد يشجع الفضلي على أن يملي شروطه الخاصة: «هو ثعبان في العشب وسوف يعض متى ما توفرت له الفرصة، ومعارفه هو بأي حال المرغوب فيهم». واعتقد هينس أن العقربي لن يكون آمنًا حتى يتم لم شمله مع العبدلي.[٣٨]

وقبلـت الحكومـة رفـض هينس للاتفـاق دون شـك، وأصـدرت تعليمـات إلـى كلارك بمواصلـة سياسـة سـلفه ريثمـا يصـل المقيـم الدائـم. ولإرشـاده في هـذه الأثنـاء، أرسـلوا إليـه نسـخة مـن رسـالة هينس المذكـورة أعـلاه. في ٢٧ أبريـل كتب كلارك نفسـه رسـالة ثانيـة لصالح السـلطان الفضلـي وفيها هاجم هينـس للتدخله في خلافـات القبائـل، واستشـهد بقضيـة الحسـوة في ٢١ مايو ١٨٥٣ كمثـال على ذلك.

كتـب كلارك أن خسـارة الأرواح في ذلـك اليـوم نفَّـر الفضلـي أكثـر مـن توقـف راتبهـم، وكذلـك العقربـي أكثـر مـن إغـلاق إقليمهـم. يجـب علـى البريطانييـن ألا يهتمـوا بتلقـي إمداداتهـم، بمـا في ذلـك الميـاه، مـن خـلال الفضلـي أو العبدلـي. والشـيء المهـم هـو أن يتـم توفيرهـا. كانـت الميـاه سـلعة مربحـة، والسـلطان الفضلـي لـم يغلـق آبـار الحسـوة عندمـا سـقطت في يديـه، كمـا كان يخشـى هينـس. وينبغـي تـرك القبائـل للخـوض في معاركهـا الخاصـة، ويبقـى سـوق عـدن مفتوحًـا للمنافسـة الحـرة. وهكـذا فـإن القبائـل التـي كانـت أقـل ثـراء مـن قبيلـة العبدلـي، مثـل قبيلتـي

الفضلي والعقربي، قد تستفيد من «نظام عدم التدخل» من خلال التخلي عن عاداتها السلبية وتتبني أسلوب حياة أكثر إنتاجية واستقرارًا.

وطالما السلطان علي يرى أنه يستطيع الحصول على المساعدات البريطانية عندما يحتاج إليها، فإنه سيستخدمها وسيلة للانتقام من أي هجوم يقوم به العقربي والفضلي على أراضيه أو من أشخاص على الطرق. بل إنه قد يخلق مناسبات للمطالبة بمساعدة البريطانيين ليظهر أمام أعدائه أن له تأثيرًا على البريطانيين لم يتوفر لديهم.

كان الأمر «مهينا» إذ إنه بعد خمسة عشر عامًا، كان البريطانيون لا يزالون غير متأكدين من إمداداتهم، التي يعتمد انتظامها على عداء «زعيم سلبي» ليس كثيرًا على البريطانيين ولكن على قبيلة متحالفة معه. وبغية تحديد المسائل بصورة صحيحة، طلب كلارك أن تكون له سلطة نافذة تفي بمبدأ عدم التدخل في خلافات القبائل لا عن طريق البحر ولا البر، وهذه هي «سياسية وضبط عادل.»[٣٩] ولم تعلق الحكومة على رسالته، ولكنها طلبت منه مرة أخرى مواصلة عمل سلفه.

وتبين رسالة كلارك المؤرخة ٢٧ نيسان/ أبريل، وكذلك الرسالة المؤرخة ٣١ آذار/ مارس، أنه لم يطلع على الوقائع، ومن ثم لم يكن تقييمه للحالة صحيحًا. في عام ١٨٥٠، كانت المرة الوحيدة التي تدخل فيها هينس بشكل واضح وغير متحيز في شؤون القبائل، عندما قرر إنهاء استقلال قبيلة العقربي. عندما دافع عن الحسوة كان ذلك لأن النية المعلنة من الفضلي كانت قطع المياه التي كان يوفرها للسفن البحرية والتجارية في الميناء. كانت قبائل الفضلي والعقربي بالفعل في عداء مفتوح على البريطانيين، وكان هجومهم على الحسوة تعبيرًا نشطًا عن هذه العداوة.

تلقى البريطانيون إمداداتهم من أي شخص كان جاهزًا للتزويد، ولكن لحج كانت خصبة، مزروعة جيدًا، وتكثر فيها المياه، وهي منطقة حدودية على

عدن، وهذه بمجملها أسباب جيدة لزيادة النشاط التجاري بين قبيلة العبدلي والمستوطنة. ولا يوجد احتمال منافسة قبيلتي الفضلي والعقربي لقبيلة العبدلي في هذا المجال. وهذا ليس اعتراضًا عليهم ولكن لوضوح الأسباب. فأرضهم فقيرة ولا تحوي الكثير من المزارعين من قاطنيها. علاوة على ذلك كان لقبيلة العقربي أسباب إضافية تتحدد بقلة السكان وصغر إقليمهم.

وكان للسلطان علي تأثير كبير على البريطانيين، وهي حقيقة اعترفت بها الحكومة. وكان السلطان مسؤولًا عن إبقاء الطرق مفتوحة، وكانت المستوطنات تعتمد إلى حد كبير على إنتاج بلاده. ولهذه الأسباب، كانت سياسة جيدة بالنسبة للبريطانيين أن يقدم له كل الدعم الذي يستطيعون، ولكنها غالبًا ما كانت تفشل.

قلل كلارك كثيرًا من عداوة السلطان الفضلي تجاه البريطانيين. إذا سقطت آبار الحسوة في يديه في ١٨٥٣، كان على الأرجح أنه سيتجه إلى قطع المياه لأن المال لم يكن الهدف من الهجوم. قد يكون «مهينا» للبريطانيين أن يعتمدوا على إمداداتهم على حسن نية القبائل، ولكن كان من الممكن أن يكون خطرًا عليهم التخلي عن حليفهم الذي بذل نفسه لضمان وصول الإمدادات إلى عدن. ومصلحته، مع فيما يتعلق بقضية الحسوة، كانت متطابقة مع مصالحهم.

في ٢٣ يونيو ١٨٥٤ جاء جيمس أوترام، كمقيم سياسي وقائدًا خلفًا لهينس. وقبل ذلك كان مقيمًا في بارودا، وكان من المأمول أن يكون تعيينه في عدن هو الحل لجميع مشاكلها الحالية والمتوقعة. رأى أوترام أن السلطان عليًّا كان له ما يبرره في عدم التعامل مع كلارك شخصيًا. وكانت مدة ولاية كلارك مؤقتة، ولم يعترف بالاتفاق الذي كان السلطان علي يزعم أن هينس وقع عليه. وقدم كلارك تصريحات ودية لأحمد الذي كان علي على عداوة معه بسبب انحيازه للبريطانيين، وقد وجه هينس ضده العديد من التهديدات، ولكن لم ينفذ شيئًا منها.

على الرغم من ذلك، قرر أوترام عدم الاتصال بالسلطان، معتبرًا أنه كان من واجب علي أن يتصل به أولًا: «لأن علينا أن نثير إعجاب العرب بفكرة تفوقنا والتي من الواضح جدًا أن القلق في التوفيق لا يحسب حسابه.»(٤٠)

كتب علي أولًا. وقد وردت رسالته في ١٣ يوليو/ تموز، وكان قد كتب في وقت سابق لو لم تكن إشاعة، أوضح فيها أن مثل كلارك، أرسل أوترام رسالة ودية إلى أحمد يدعوه إلى عدن. لاستعراض العلاقات البريطانية مع القبائل بعد قتل البحار التابع للسفينة أوكلاند في مايو ١٨٥٠، شن أوترام هجومًا شديد اللهجة على السياسة البريطانية: «سياسة أكثر عدلًا وحيوية من حيث المبدأ والغرض، وأكثر تفاؤلًا وجبنًا في تنفيذها، وأكثر ما تكون عديمة الجدوى ومؤذية في نتائجها، وهي... غير موازية في دورتها الكاملة من تاريخنا الهندي». وكانت مطالب إعدام أو تسليم القتلة بطريقة لا تأخذ في الاعتبار القانون الإسلامي والعرف العربي الذي استرشدت به القبائل. وإذا لم يكن البريطانيون مستعدين لفرض مطالبهم على القبائل، فلا ينبغي أن يكونوا قد هددوا بالانتقام في حالة عدم الامتثال، لأن ذلك سيؤدي فقط إلى ازدراء سلطتهم.

أوترام، الذي كان سابقًا الوكيل السياسي في السند، قارن العرب بالبلوشيين، وقارن علاقته بسلطان لحج وزعماء قبائل آخرين في المناطق الداخلية بعلاقته السابقة بخان كلات. ثم ذهب إلى القول إن خان بناءً على طلبه، كان دائما يقوم بإعدام رجال القبائل الخاصة بهم لأنهم قتلوا رعايا بريطانيين، ولكن لم يكن يفعل ذلك دون عذر لشعبه لما يتعرض له من الضغط الأجنبي. إذا لم يكن هناك جيش بريطاني لحمايته، فإن خان لم يجرؤ على إعدام أي شخص، وبدون تلك الحماية فإن أوترام قد لا يتوقع منه أن يفعل ذلك. وأشاد المقيم بالسلطان علي على إعدام صلاح الصومالي نيابة عن «الكفار»، خاصة وأن عمله كان

خرقًا للقانون الإسلامي والعرف العربي كما اعترف أوترام بالعداء الذي تسبب به السلطان من قبيلته وآخرين نتيجة لذلك، وحث الحكومة على أن تقدم له في المستقبل كل الدعم الذي يمكن تقديمه «بشكل ملائم».

وفيما يتعلق بالحالة الراهنة، أوصى المقيم البريطاني باتخاذ تدابير قوية ضد العقربي والفضلي. يجب تدمير قلعة بئر أحمد لحرمان قبيلة الفضلي من استخدامها كملجأ في قلب أراضي العبدلي

وإجبار قبيلة العقربي على لم شملهم مع العبدلي، استمرارًا لسياسة هينس. إذا كانت أعمال السلطان الفضلي في المستقبل تستحق العقاب، فلا بد أن يُعاقب، وإذا هاجم لحج، كما كان من المرجح أن يفعل عندما انتهت الهدنة الحالية في نهاية العام، هنا على البريطانيين مساعدة السلطان علي إلى أبعد مدى، كما كان عليهم أن يفعلوا حسب «المعاهدة»، بالعودة إلى عام ١٨٣٩. إذا أحرزت قبيلتا الفضلي والعقربي تقدمًا، بعد أن كان هدفهم استعادة رواتبهم وإعادة فتح الأراضي الخاصة بهم، فإن أوترام سيرفضهم على أساس أن القتلة لم يتم تسليمهم.

سعى أوترام إلى تحديد السياسة التي سيتبعها في المستقبل. وقال إنه سيحتجز السلطان المسؤول عن الإقليم الذي يُقتل فيه أحد رعايا بريطانيا، وليس قبيلته، عملًا بتوجيهات أوكلاند في عام ١٨٣٩، وسوف يتم توجيه العقاب السريع لقتلة الرعايا البريطانيين ومن ينهبون الممتلكات البريطانية. وكان الارتباط البريطاني مع الجزيرة العربية يقتصر على الساحل. ومن ثم، فإن أي انتهاك قد يُرتكب على الساحل، أو أية قرية تأوي المجرمين ستكون في متناول اليد وسنصل إليها بسهولة من البحر.

وفي المقام الأول، سيطالب بالإنصاف من السلطان الذي وقع الحادث في إقليمه، ثم وبسرية كبيرة وبسرعة سوف يتم نقل القوات إلى القرية في الفجر

أو قبله لتحيط بها ولمنع هروب السكان. وسيطلب من أهل القرية التخلي عن الجاني؛ وإذا كان المكان ضمن الاختصاص القضائي لسلطان صديق كما هو الحال مع سلطان لحج، سيتم استدعاؤه وسيُطلب منه إقناع شعبه بعدم المقاومة. وإذا لم يتم تسليم الجاني، فسوف يسمح بفترة أخرى لتمكين غير المقاتلين من مغادرة القرية، وبعد ذلك سيتم تدميرها مع مدافعيها.

في مثل هذه الظروف، اعتقد أوترام أن المقاومة ستكون مستبعدة للغاية، وكان شيوخ القرية يعرفون أن تسليم المجرم هو السبيل الوحيد للحفاظ على أرواح وممتلكات شعوبهم، ومن ثم فإنهم لن يعتبروا ذلك العمل مشينًا. وبدلًا من استياء زعيم القبيلة من التدبير باعتباره تعديًا على سلطته، سيكون ممتنًا للبريطانيين لتخفيفهم عنه واجبًا محرجًا لنفسه لإجبار استسلام المجرم. أما بالنسبة لشعبه، فإنه سوف يبدو شفيعًا، بدلًا من أداة في يد الأجنبي.

وإذا أعربت الحكومة عن أسفها للخسائر في الأرواح، فإنها ستحظى بالعزاء الذي يعبر عن القدر الكبير من الاحترام لحياة البريطانيين وممتلكاتهم كما سيقلل إجراء العقاب الناجز من احتمال تكرار الجرائم. إذا كان رد فعل البريطانيين بهذه الطريقة قد تم توجيهه إلى أول قاتل، كان ذلك الإجراء سيحد من حدوث جرائم القتل الأخرى، وهذا صدى هينس. وكان من غير المحتمل أن ينتقم العرب لقاتل أعدمه البريطانيون أو لأقارب قتلوا في المعركة. إن الإعدام من قِبل قوة أجنبية أو الوفاة في المعركة لا يضع على عاتق الأقارب واجب الانتقام، ويسري ذلك على الفرد الذي يرتكب جريمة القتل، ومع ذلك حتى لو كان المقيمون يتوجسون خطر الاغتيال نتيجة لذلك، إلا أن أوترام كان مقتنعًا بأنه لا ينبغي ردع قوة عظمى عن تنفيذ العدالة من خلال أي اعتبار من هذا القبيل.

ويمكن أيضًا اعتماد تدابير مماثلة لضمان السلامة على الطرق وحماية مكان الري، وهي أهداف لا يمكن أن يخدمها نظام عدم التدخل في الموافقة على تدخل

هينس في قضية الحسوة؛ ومع ذلك ينصح أوترام بعدم القيام بأي حملة داخلية، حيث إنه لا يمكن القيام بها دون قوات ومعدات لا يمكن توفيرها من عدن وقد تنطوي على عمليات بريطانية أكبر مما كان متوقعًا أصلًا، وطلب المقيم سلطة تقديرية للعمل فورًا إذا نشأت أية مناسبة جديدة، وأكد للحكومة أنه سيستخدمها على أفضل وجه في إطار حكمه وقدراته.(٤١)

إضافة إلى هذه المراجعة، ألحق أوترام تقريرًا طويلًا كُتب من قبل القس بادجر. أيد التقرير استنتاجات أوترام وأوصى باعتماد سياسته. وكان بادجر قسيسًا بروتستانتيًّا اشتغل في حامية عدن من عام ١٨٤٧ إلى ١٨٥٩ ودرس اللغة العربية في بيروت، وعاش في العراق لسنوات عديدة. واثنان من الكتب الأربعة التي كتبها، جديران بالذكر وهما: معجم إنجليزي–عربي. والثاني موسوم بعنوان: (محمد والمحمديين). جاء بادجر وبرز بعد مغادرة هينس، عندما تم استخدام معرفته باللغة العربية والحضارة الإسلامية. وهو في الواقع عمل كمستشار غير رسمي لأوترام وكوجلان. لم يتشاور هينس مع بادجر لأنه خلال فترة ولايته كانت الفروع المدنية والعسكرية للإدارة منفصلة وغالبًا ما كانت متباينة. وعلى كلٍّ كان واضحًا من تقرير بادجر، بأنه ليس لديه احترام كبير للوكيل السياسي.

إن السياسة التي صاغها أوترام ودعمها بادجر كانت في الأساس نفس تلك التي دعا إليها هينس مرارًا وتكرارًا، أي إن الجرائم ضد البريطانيين يجب أن يعاقب عليها بسرعة وبفعالية من قبل البريطانيين أنفسهم.

للوهلة الأولى يبدو أن سياسة أوترام مقنعة، ولكن في الواقع كانت غير عملية، ولن تكون هناك فرصة لنجاحها. وعندما يتذكر المرء مدى قصر ساحل العبدلي، من الواضح أن نسبة ضئيلة فقط من حوادث النهب والقتل يمكن أن تحدث في منطقة العبدلي الودية. إلى جانب ذلك لم يكن هناك أي ضمان بأن السلطان العبدلي سيكون دائمًا ذلك الصديق الودود.

ولـم يكـن الجـاني -بغـض النظـر عـن القبيلـة التـي ينتمـي إليهـا- يعـود إلـى قريته لينتظـر وصـول البريطانيين إلـى المـكان ليقبضـوا عليـه، أو ليتـم تسـليمه مـن قِبـل أهالـي قريتـه. وبغـض النظـر عن سـرعة وصولهـم إلى مشـهد الجريمـة، فليس هناك مـا يؤكـد إمكانيـة القبـض علـى الجـاني. وعلـى مـدى وقـت وصـول الخبر إلـى عدن ووصـول البريطانييـن إلـى موقـع الحـدث سيكـون الجاني قد ترجـل حصانه أو ركب جملـه وقطـع أميـالًا متقدمًـا إلـى الداخل. ولهـذا السـبب الوجيه نصح أوتـرام -مثل غيـره مـن قبلـه- بعـدم التقـدم إلى الداخـل؛ فسـلطان القبيلة لـن يتخلى عـن المجرم المنتمـي لقبيلتـه بسـهولة، حتـى لو كان يعرف أيـن هو. وهـي في نظرهـم فرصة، ليثأر فيهـا عربـي لآخـر قتلتـه قـوة أجنبيـة أو قُتـل في المعركـة، ولهذا السـبب نصـح هينس بعـدم إقـراض السـلطان علـي بعض رجـال المدفعيـة الأوروبيين في عـام ١٨٥٢.

وكان إلفينسـتون مقتنعًا بتحليل أوترام للوضع، والحاجة إلى التغيير في السياسـة كما أوصى به. وفي رسـالة خاصة إلى وود أشـاد بالمقيم لفهمه «للسـباقات البرية»، وأضـاف أنـه إذا كان البريطانيـون قـد تعاملـوا مـع العـرب منـذ البدايـة كمـا اقترح أوتـرام، لكانـت العلاقـات معهـم مختلفـة. وللحفـاظ علـى السـلام مـع القبائـل، خضـع البريطانيـون «وبمهانـة كبيـرة»؛ هـددوا لكنهـم لـم ينفـذوا تهديداتهـم.(٤٤)

وبالنظر إلى هذا الحماس لسياسة أوترام، فإن رسالة المجلس المؤرخة ٩ آب/ أغسطس كانت خيبة أمل كبيرة لإلفينستون وزملائه. وأعرب المحافظ عن أسفه لأنه بعد خمسة عشر عامًا من الوجود البريطاني في عدن، كانت العلاقات مع العرب «غير مرضية» لم يكن هناك بريطانيٌّ آمنٌ خارج التحصينات، ولا يزال العداء للبريطانيين قائمًا على الرغم من الفوائد التي منحها وجودهم في عدن للقبائل.٤٥

وبنـاء علـى تعليمات مـن الحاكم العام، كتبت حكومة بومبـاي إلى أوترام، لتنقل توجيهـات المجلس، ولكنهـا أعطتـه تفويضًـا لاسـتخدام سـلطته التقديريـة في دعـم علـي إذا تراجـع أحمـد عـن السـلام قبـل وصـول تعليمـات محـددة؛ بيـد أن تأييده لا

يتمثل في استخدام القوة، مما يجعلها بلا معنى. ومع هذه الرسالة الرسمية ذهبت رسالة خاصة من إلفينستون؛ وفيها أعرب الحاكم عن تقديره لتقرير أوترام وأكد للمقيم أن حكومة بومباي لم تأذن له بتنفيذ سياسته ما لم تصدر توجيهات من المجلس للمصادقة عليها.

وافق دالهوزي أيضًا على سياسة أوترام. وفي رسالة خاصة أكد للمقيم دعم مجلس الهند بالإجماع، وألقى الحاكم العام باللائمة على اللجنة السرية للإخفاقات التي كشفها تقرير أوترام. وأكد أنه إذا سُمح له بإرسال قوة ضد الفضلي في عام ١٨٥١ فإن المصالح البريطانية في الجزيرة العربية ستكون آمنة وتحترم السلطة البريطانية.[٤٦] وحث وود على سحب الحظر المفروض من عام ١٨٥١. وفى رسالة رسمية إلى بومباي أعرب دالهوزي عن أمله في أنه عندما تقرأ اللجنة السرية تقرير أوترام فإنهم سيلغون أوامرهم ويسمحون للسلطات في الهند بأن تفعل ما يبدو لها صحيحًا. في هذه الأثناء، وفي تحدٍ للأوامر الدائمة، أعطى أوترام صلاحيات تقديرية واسعة لا تستبعد استخدام القوة للدفاع عن لحج إذا استدعت الضرورة.

وقد برر ذلك بالاستناد إلى شرط الدفاع المتبادل في معاهدة عام ١٨٣٩، الذي يرى أنه «يفرض التزامات على حكومة الهند... أعلى وأكثر موثوقية من أوامر اللجنة السرية. وكان دالهوزي مقتنعًا اقتناعًا راسخًا بأن «الموقف الحرج للحكومة البريطانية» جعل من الضروري أن يساعدوا السلطان بأي طريقة ممكنة.[(٤٧)]

عندما قرأ وود تقرير أوترام، كتب سرًا إلى إلفينستون أنه كان أيضًا مقتنعًا ب «الحماقة» للسياسة البريطانية في الماضي وكان يميل إلى الاعتقاد بأن البريطانيين يجب أن يتصرفوا كما اقترح أوترام. «لكنني أكره فكرة المشاركة في

الأعمال العدائية مع هذه القبائل الصغيرة التي لا يأتي منها إلا القليل من التهييج لخلق أسباب لمشاجرات مستقبلية».[٤٨] قبل أن يُتاح لحكومة بومباي الوقت لإرسال تعليمات دالهوزي إلى عدن غادر أوترام ليصبح مقيمًا في لكنو في الهند، وقد حل محله في ٢٦ تشرين الأول/ أكتوبر السيد كوجلان. كان كوجلان من رجال المدفعية وقد خدم في أفغانستان والسند (١٨٣٨-١٨٤٣) وكان حاضرًا في القبض على كالات (نوفمبر ١٨٣٩). وصفه أوترام بأنه «أحد أصدقائي القدامى والأكثر ودًا»[٤٩] وفي وقت تعيينه، كان كوجلان في بيلجوم، ميسور في الهند.

أُعطي كوجلان نفس الصلاحيات التقديرية لأوترام وصدرت تعليمات له بتدمير بير أحمد إذا أصبح مرة أخرى مركز العمليات ضد سلطان لحج. ومن شأن تدمير القرية وحصنها أن يكون أفضل وسيلة لتقوية السلطان بشكل دائم، من أجل تأمين حرية الوصول إلى الآبار في الحسوة، ولزيادة سلامة التواصل مع لحج. وترك إلفيستون كيفية وتوقيت تدمير بير أحمد لكوجلان، على الرغم من أنه اقترح أن أفضل وقت سيكون ديسمبر، عندما يكون أفراد الحامية في راحة.

اتفق المقيم مع إلفينستون على وقت الهجوم، لكنه أعرب عن أمله في ألا يطلب السلطان المساعدة. ومع ذلك، إذا فعل، أكد كوجلان للحاكم أنه مستعد لمساعدته والتعامل مع أي حالة قد تنشأ نتيجة لذلك. وإذا تعرضت الحسوة للهجوم، أو حتى هُددت، سيتم الدفاع عنها فورًا. وإذا كان الهجوم من بئر أحمد، فيمكن تدمير القرية دون أي صعوبة. وإذا أوقف السلطان الفضلي حركة المرور على الطريق من لحج، يمكن للبريطانيين التقدم بأمان إلى الشيخ عثمان، وبمساعدة البواخر سيتم قصف ساحل الفضلي. ومع ذلك نصح كوجلان بعدم التوغل إلى الداخل[٥٠].

بعد مناقشة الموضوع مع بادجر، راجع كوجلان استراتيجيته. اقترح أنه إذا هاجم السلطان الفضلي، فإن أفضل شيء هو جلب السلطان العولقي إلى جانب السلطان علي أو على الأقل تأمين حيادهم. ومن شأن التحالف بين العولقي والفضلي أن ينقذ البريطانيين من ضرورة التدخل المباشر في الخلافات القبلية. بدلًا من تدمير بير أحمد، أوصى كوجلان الآن، كما فعل هينس من قبل، أن يأخذها البريطانيون ومن ثم إعطاؤها لسلطان لحج، كون قبيلة العقربي في الأصل تقسيمًا فرعيًّا من قبيلته.

هذا المسار يجب أن يكون موضع ترحيب حار في بومباي، كلكتا، ولندن. وتبين من التعليمات التي أُعطيت لكوجلان أن هذا المسار قد أثار جزعًا شديدًا للجنة السرية، وكتبت له مباشرة أمرًا بإلغائها. وأوضحت اللجنة أن البريطانيين غير ملزمين بتقديم مساعدة عسكرية لسلطان لحج بموجب معاهدة عام ١٨٣٩ كما افترض خطًا من قبل أوترام ودالهوزي. وقد ألغيت تلك المعاهدة تبعًا لأحداث لاحقة «وفي هذه الآونة يلتزم البريطانيون بمعاهدة عام ١٨٤٩ فقط». وأرسلت اللجنة السرية رسالة إليه تحتوي على الإرشادات التالية:

«تجنب بعناية كل شرط للدفاع المتبادل. وفيما يتعلق بالسؤال العام المتعلق بالسياسة الواجب مراعاتها فيما يتعلق بالقبائل العربية في عدن، ستتلقى تعليمات من حكومة بومباي؛ وسوف تفهم بوضوح أنه لا يمكن في الوقت الحاضر، ولا في أي مناسبة في المستقبل، أن تشارك في أي عمليات عسكرية داخلية دون أوامر محددة»[٥١].

أرسلت اللجنة السرية رسائل مماثلة إلى دالهوزي وإلفينستون. كما تضمنت رسالتهم إلى دالهوزي «السياسة الواجب مراعاتها فيما يتعلق بالعشائر العربية». ولم تكن هذه «السياسة» سوى مجموعة من التعليمات التي تتناول فقط العقاب على الاعتداءات التي تُرتكب ضد الرعايا البريطانيين على الساحل، وكررت

التأكيد على توصيات أوترام. وفي رسائل خاصة إلى كوجلان ودالهوزي، أعرب إلفينستون عن أسفه لأن السلطات المحلية لم تصادق على استخدام القوة ضد الفضلي وفي رسالة أخرى إلى كوجلان، تساءل عن الكيفية التي يمكن بها إلغاء معاهدة عام ١٨٣٩ عندما لا يوجد أي شرط في هذا الصدد في معاهدة عام ١٨٤٩ وخلص إلى أن المعاهدة السابقة قد انتهكت من قبل السلطان، لكنه أضاف أنه لا يعرف مثل هذا الخرق وطلب من كوجلان إن كان لديه أي تفسير يزوده به.

أجاب كوجلان بأنه لم يكن لديه أي تفسير. «السلطان» لم ينتهك معاهدة ١٨٣٩، وبالتالي فإنه لا يمكن فهم ما كان المقصود من «الأحداث اللاحقة.» كان كوجلان على يقين من أن شرط الدفاع المتبادل لا يمكن أن يكون قد حُذف من دون دراسة متأنية، وأن دالهوزي، الذي صدق على معاهدة عام ١٨٤٩، لم يكن بإمكانه أن يفعل ذلك دون قراءة المراسلات حول هذا الموضوع[٥٢]. الأحداث اللاحقة» التي أشارت إليها اللجنة السرية هي الهجمات والأعمال العدائية التي قام بها السلطان محسن في ١٨٣٩ و١٨٤٠. كان كوجلان وإلفينستون، مثل أوترام قبلهم، يعتقد أن العلاقات مع قبيلة العبدلي كانت دائمًا ودية، ولا يعرفون ماذا حدث عندما كان والد علي سلطانًا للقبيلة. تولى إلفينستون منصبه في ديسمبر ١٨٥٣ وكوجلان في أكتوبر ١٨٥٤، في حين توفي السلطان محسن في نوفمبر ١٨٤٧. إذا رجعت السلطات في بومباي وعدن إلى السجلات المبكرة، فإنها لم تجد صعوبة في فهم ما تعنيه اللجنة السرية «الأحداث اللاحقة». وعلاوة على ذلك، سيكتشفون أن معاهدة ١٨٣٩ لم تحل محل ١٨٤٩، ولكنها حلت محل معاهدة عام ١٨٤٣ التي لا تحتوي أيضًا على شرط الدفاع المتبادل.

في المقابل دالهوزي الذي صدق على معاهدة ١٨٤٩، كان يعرف تاريخ عدن المبكر، لكنه اختار التمسك بالرسالة بدلًا من روح القانون، لأن هذا يناسب

سياسته. وكتب سرًّا إلى إلفينستون: «أعتقد أن سي أي إي الحالي، أي السير وود، يرأسه خطأ كما كان سي سي السابق، أي السير جون هوبهوس، في عدن ... ولكن بالطبع يجب أن أطيعهم.»[٥٣] وبناءً عليه، أحال تعليمات اللجنة في رسالة رسمية إلى بومباي، وأضاف أنه لا يعترض على إعادة فتح بندر العقربي واستعادة راتب الفضلي إذا كان ذلك سيحقق السلام والتعاون الودي.

تم تمديد الهدنة التي كان من المقرر أن تنتهي في نهاية عام ١٨٥٤ ثلاثة أشهر إضافية، وكانت المناسبة هي وفاة صهر سلطان لحج. ومع ذلك قبل نهاية كانون الثاني/ يناير ١٨٥٥، قامت قبيلة الصبيحي وبتحريض من السلطان الفضلي والسلطان العقربي بغارات على أراضي العبدلي؛ وكان الهدف من هذه الغارات تحويل الصواريخ إلى بير أحمد، وبالتالي حرمان السلطان علي من عائداته.

واستفسر السلطان علي بشكل عرضي من كوجلان عما إذا كان البريطانيون سيعوضونه عن خسائره المالية، وأجاب كوجلان أن معاهدته معهم لم تضمن إيراداته، وقال هذا بتردد كبير لتعاطفه مع علي. «وقد عانى السلطان الكثير من الجحود ولم يعانِ من أية خسارة مالية تبعًا لإخلاصه لنا؛ كان قد وُصم من قبل جيرانه المتعصبين بأنه صديق وحليف (الكفار).»

في يناير ١٨٥٥، أبرم السلطان أحمد معاهدة للمساعدة المتبادلة مع «العوالق العليا،»[٥٤] الذين تخلوا عن الفرع الآخر من القبيلة وكانوا على عداء مع السلطان العبدلي، وخاف كوجلان من أن تبشر المعاهدة بغزو لحج، وكإجراء احترازي، فتح الاتصال مع «العوالق السفلى». وكانت عشائر العوالق السفلى أصدقاء السلطان علي؛ وفي حال وقوع هجوم الفضلي على أراضي العبدلي، يمكن المساعدة من خلال مهاجمة قبيلة الفضلي من الخلف أو بإرسال قوة عن طريق البحر إلى الحسوة للانضمام إلى جيش العبدلي. لذلك طلب منهم

كوجلان تسوية خلافاتهم مع إخوتهم وفصلهم عن تحالفهم مع الفضلي، الذي تم القيام به فعليًّا.

طلب كوجلان الحصول على إذن لشراء المساعدة من العوالق السفلى بمبلغ اثنين أو ثلاثة آلاف دولار. وأدرك المقيم أنه قد يشكل سابقة خطيرة، لكنه وعد بعدم اتخاذ هذه الخطوة إلا كحل أخير. وقد وافقت الحكومة على منح المال، لكنها حذرت من أنه لا ينبغي اعتبارها سابقة[٥٥].

في نيسان/ أبريل، زار ابن عم وولي عهد السلطان منصر عدن لمناقشة تقديم المساعدة إلى العبدلي ضد الفضلي، وفي أيار/ مايو، أرسل كوجلان مترجمه، هورمزد رسام، في مهمة إلى العوالق السفلى. عندما عاد رسام، كتب تقريرًا متضامنًا للغاية معهم وأوصى بالتحالف معهم. وقد أبدى السلطان نفسه حرصه على محاربة الفضلي، لكنه ادعى الفقر. فإن أعطاه البريطانيون المال والرصاص ومسحوق البارود، فإنه سيوقع أي سند قد يتطلبه ذلك. أرسل كوجلان الرصاص والمسحوق، ولكن لم يكن هناك مال ولم يشر إلى معاهدة.

وكانت حكومة بومباي ضد التحالف مع «العوالق السفلى»، ولكنها أذنت للمقيم بتقديم مبلغ ٢٠٠٠ دولار إلى سلطانها اعترافًا وتقديرًا لاستعداده للتعاون مع البريطانيين[٥٦]. ورأت الحكومة العليا أنه إذا كان من المقرر توقيع معاهدة مع السلطان العولقي، فإن راتب الفضلي سينقل إليه. يجب على المعاهدة أن تلزم منصر بالتصرف ضد الفضلي عندما يطلب البريطانيون ذلك، ولكن ليس العكس بالعكس[٥٧]. قام إلفينستون بنقل راتب الفضلي إلى السلطان العولقي بشرط أن يعاقب السلطان منصر السلطان أحمد الفضلي ويبقي الطرق مفتوحة أمام عدن. ومن الناحية العملية، كان هذا يعني احتلال كل أو جزء من إقليم الفضلي.

في غضون ذلك أرسل السلطان علي أحد السادة إلى السلطان أحمد الفضلي للتفاوض على هدنة جديدة. رفض أحمد وهدد بأنه إذا لم يسترد راتبه، وتم فتح

بندر العقربي، فإنه سيهاجم لحج ويغلق الطرق إلى عدن. وبعد ذلك بوقت قصير، هاجم قافلة تابعة للعبدلي على الأرض البريطانية، وأسر أربعة إبل، وتراجع.

ولمواجهة ذلك أعطى كوجلان للسلطان علي بعض الذخيرة وقدم ثلاثة مقترحات للحكومة. وكانت منطقة بير أحمد محظورة رسميًا؛ واقترح الآن فرض الحصار عليها من خلال إقامة إلفينستون قبالة الشاطئ الشمالي للميناء، والذي من شأنه أيضا حماية الحسوة. ولم ينتج بلد الفضلي إلا الأبقار والقصب ومواد البناء الأخرى. بالنسبة للحبوب وجميع الإمدادات الأساسية الأخرى، بما في ذلك الرصاص والبارود، كانت قبائل الفضلي تعتمد على القبائل المحيطة وعلى عدن. وحصار شقرا، بمساعدة من (ماهي)، سيسبب لهم مشقة كبيرة. وعلاوة على ذلك، اقترح كوجلان منع قبائل الفضلي من دخول عدن، وهو إجراء جاء به هينس من قبل، ولكن لم يدخل حيز التنفيذ. وتحيط بشقرا قبائل معادية، وهي محاصرة فعليًا مع سواحلها وحلفائها، ومحاصرة من التسوق في عدن، كل ذلك سوف يضطرها إلى طلب السلام[٥٨].

وافق إلفينستون على تدابير كوجلان وكتب على انفراد إلى وود أنه إذا فشلوا، فإنه يريد إذنًا رسميًّا لتدمير بير أحمد وشقرا. عندما كتب هذا، كان لديه سببٌ وجيهٌ للاعتقاد بأن هذا الإذن سيتم منحه، وقد كتب إلى وود بصفة شخصية: «لا تلتزم بالعمليات الداخلية. حرق أو تسليم لحج إذا أردت إرضاء بئر أحمد أو أي بلدة على ساحل البحر، ولكن لا تتورط في الخلافات مع الزعماء العرب»[٥٩]. ومع ذلك قبل أن تصل رسالة إلفينستون إلى لندن، تم استبدال وود ب فيرنون سميث.

عندما لم يغير عزل السلطان الفضلي موقفه تجاه لحج وعدن، وضع كوجلان إجراءاته موضع التنفيذ، وأرسل السلطان علي شقيقه فضلاً ليطلب من المقيم توضيح ما ينبغي أن يفعله. أوضح كوجلان لفضل أن الوقت مناسب لسحق

عدوه. يجب على قبيلة العبدلي مهاجمة بير أحمد بينما تغزو قبيلة العولقي أراضي الفضلي من جهة الشرق. هذه الخطوة تترافق مع الحصار البريطاني وستترك السلطان أحمد دون خيار سوى قبول أي شروط قد تُملى عليه.

اتفق فضل مع منطق كوجلان، لكنه أشار إلى أن الفرق بين الحرب العربية والبريطانية كان كبيرًا جدًا. القوات البريطانية منظمة وسيذهبون إلى خط النار متى ما أمروا بذلك بينما كانت قوات السلطان علي «رعاعًا غير منظمة». في إشارة إلى القلعة في بير أحمد، قال فضل لكوجلان، كما قال لهينس، إن العرب لن يهاجموا الجدران، وحث كوجلان على الاستيلاء على القلعة. رد المقيم بأنه لا يستطيع القيام بذلك، وذكَّره بما فعله لإضعاف قبائل الفضلي.

كتب كوجلان إلى الحكومة مشيرًا إلى أنه يبدو أن عودة بير أحمد إلى العبدليين هو الطريق الوحيد لإعادة السلامة إلى الطرق بين عدن والحوطة. إذا لم يستطع علي أن يأخذها، يجب على البريطانيين أخذها ومن ثم إعطاؤها له(٦٠). كان كوجلان مقتنعًا شخصيًا بأن الظروف لا يمكن أن تكون أكثر ملاءمة للسلطان علي أن يأخذ بير أحمد، «لكنه أكثر إزعاجًا ... عندما يكون كل شيء جاهزًا له، وهو يتردد في الإضراب»(٦١).

في مايو/ أيار، قال السلطان أحمد إنه يريد السلام، ووافق كوجلان على اللقاء مع ممثله، وهو أحد السادة. في اليوم الذي وصل فيه السيد، كان المقيم مشغولًا جدًا عن استقباله، وفي اليوم التالي، هاجمت قبيلتا الفضلي والعقربي منطقة الشيخ عثمان. وهكذا أصبح واضحًا أن مهمة السيد كانت حركة خداع، ورفض كوجلان رؤيته.

وبمجرد أن سمع السلطان علي خبر الهجوم، توجه إلى الشيخ عثمان. ومع ذلك، أقنع السيد علوي السلطان أحمد بقبول هدنة لمدة شهرين، وذلك أساسًا

بسبب حلول شهر رمضان. والسلطان علي الذي لم يتم استشارته، وافق على مضض. احتج كوجلان على السلطان العبدلي لما حدث، وكان سيتدخل لو لم يكن الطقس حارًا.

كتب إلفينستون إلى فيرنون سميث أنه إذا انتهت الهدنة، وهاجم السلطان الفضلي منطقة الشيخ عثمان أو الحسوة، فإنه سوف يأمر بتدمير شقرا وبير أحمد. ونصح البريطانيين بتسليح قبيلة العولقي وتوفير الذخيرة لهم وتشجيعهم على غزو أراضي الفضلي، ولكن لا ينبغي أن ندخل في معاهدة معه.

وفي تموز/ يوليه، في اجتماع في الحسوة بين كوجلان والسلطان علي، تم الاتفاق على أنه إذا غزت قبيلة العولقي أراضي الفضلي من الشرق، فإن قبيلة العبدلي ستغزوها من الغرب. كما وعد كوجلان بالكتابة إلى الحكومة للحصول على إذن بالإستيلاء على بير أحمد ثم يتم إلحاقها أو إعطاؤها لسلطان لحج. وكانت حكومة بومباي متعاطفة واقترحت على الحاكم العام أن يوضحوا للسلطان الفضلي أنه إذا لم يتوقف عن قطع حركة المرور وإذا لم يسلم القتلة، فإن البريطانيين سيفرضون مطالبهم. وأوصت الحكومة أيضا بقبول مساعدتها قبيلة العولقي[٦٢].

وبعد انتهاء الهدنة، استأنف السلطان أحمد أعمال القتال. تركزت هجماته على تقاطع الطرق الثلاثة من مناطق الفضلي والعقربى والعبدلي بالقرب من الشيخ عثمان، على بعد ميل أو اثنين من الحدود البريطانية. وأغلقت الطرق، وأصبحت الإمدادات في عدن نادرة. وعندما لم يكن أي من أعدائه مستعدًا أو قادرًا على فعل أي شيء بشأن الوضع، أعرب كوجلان عن أسفه لعدم وجود سلاح فرسان غير منتظم في عدن، على عكس كل محطة حدودية في الهند. وأوصى بإرسال ١٠٠ من سلاح الفرسان، وقال إنه إذا كان معه حصان وفارس،

فإن الطرق لن تُغلق. سيكون الحصان أكثر فائدة من كل التحالفات التي يمكن أن يقوم بها البريطانيون، وهذه عودة إلى سياسة هينس.

وشدد كوجلان على هذه النقطة في رسالة خاصة إلى إلفينستون. وكتب أنه بإمكان شركة بريطانية أن تحارب قبيلة الفضلي بأكملها، لكن الفضلي لا يقابل البريطانيين وجهًا لوجه. وبمجرد أن يتقدم البريطانيون، فإنهم «يطيرون» على إبلهم، «ولم يجد المشاة من يلتحم به سوى الشمس وأكوام الرمال.» وبالتالي كانت الحامية عاجزة عن مواصلة القتال كما كان السلطان علي، حليف البريطانيين، لا يقدم أي مساعدة. وقد وصف كوجلان هذه الحالة بأنها «توحي بالفخر البريطاني»[٦٣]. وأوصت حكومة بومباي بتشكيل قوات الفرسان محليًا لأن ذلك سيكون أكثر اقتصادًا ولن يتعارض مع الحظر الذي تفرضه اللجنة السرية في اتخاذ إجراءات هجومية. وفي حثه على اعتماد مقترحات كوجلان، كتب إلفينستون إلى سميث أنه من الواضح أنه يجب القيام بشيء لإبقاء الطرق في عدن مفتوحة، ودعا إلى تدمير شقرا وبير أحمد التي يمكن أن تتعرض للهجوم دون زحف داخلي. إلى جانب ذلك حذر إلفينستون سميث من أنه لا ينبغي أن يكون «متفائلًا جدًا حول كوجلان في أن يكون قادرًا على منع مجيئنا لضرب بعض جيرانه»[٦٤].

وكان دالهوزي لا يزال يؤيد بقوة اتخاذ تدابير أكثر نشاطًا ضد السلطان الفضلي وأعلن أنه وافق تمامًا على مقترحات كوجلان. بيد أنه في ظل الحظر الذي فرضته اللجنة السرية، لم يستطع أن يأذن لهم، ولكنه كتب إلى السلطات المحلية يحثهم على السماح باتخاذ تدابير قوية. وقد عزز إلفينستون هذا النداء في رسالة خاصة إلى سميث، أعرب فيها عن أسفه لعدم اتخاذ هذا الإجراء قبل خمس سنوات، وطلب مرة أخرى منح كوجلان الإذن لتدمير بير أحمد وشقرا.

فى الوقت نفسه، قرر السلطان الفضلي في أغسطس إقامة سلام مع السلطان علي والبريطانيين. وكانت شروطه هي رفع الحصار عن شقرة وبير أحمد، وتمكين شعبه من التواصل مع عدن، واستعادة راتبه. قبل كوجلان الشروط مبدئيًا. وقال إلفينستون أنه في المقابل سيطالب السلطان الفضلي بطرد القتلة من أرضه والحفاظ على السلام في المستقبل. كان المقيم يميل إلى نصيحة بادجر، إذ لا يجب الإصرار على ما لا يمكن للعرب القيام به من تسليم الضيف(٦٥). ولذلك كان طلب طرد القتلة بديلًا عن طلب تسليمهم أو إعدامهم كحل وسط وهو طلب لا يتعارض مع أفكار الشرف والضيافة العربية.

وفي أيلول/ سبتمبر، عقد السلطان علي وشقيق السلطان الفضلي صلاح مؤتمرًا للسلام في الشيخ عثمان برئاسة السيد علوي. قبل أن يغادر السيد إلى المؤتمر، أخبره كوجلان بشروطه للتسوية مع أحمد. ووافق أحمد عليها، وفي ٢٠ أيلول/ سبتمبر، كتب إلى كوجلان أنه طرد القتلة. وبعد ذلك رفع المقيم الحظر المفروض على دخول الفضلي إلى عدن، وانتهى الحصار على شقرا وبير أحمد، وأوصى باستعادة التأخرات من راتب السلطان أحمد.

وافقت الحكومة على استعادة هذا المرتب اعتبارًا من تاريخ طرد القتلة، ولن تُدفع له المتأخرات؛ وإلّا ستنزل هيبة بريطانيا في عيون السلطان وفي أعين الزعماء الآخرين. وفيما يتعلق بحلفاء قبائل الفضلي، قبيلة العقربي، رأت الحكومة أنه إذا استسلموا، فإن كوجلان يمكن أن يعطيهم «تأكيدًا مكتوبًا» للحماية البريطانية أثناء سلوكهم الجيد.(٦٦)

رحبت بومباي بنبأ السلام، ولكن إلفينستون حذر سميث في رسالة خاصة بأن البريطانيين لا ينبغي أن يخلدوا إلى الأمن وعليهم أن لا يؤجلوا تشكيل مجموعة

صغيرة من جنود الفرسان. كما أعرب سميث عن سروره إزاء منعطف الأحداث ووصف كوجلان بأنه «زميل ذكي» ولكنه أعرب عن خوفه من أن يكون هو ووكلاء آخرون «نشطين جدًا في تدخل مؤذٍ من أجل زيادة أهميتهم.»[٦٧] وكان قد أعرب عن أمله في أن يُبقي إلفينستون كوجلان (هادئًا) في عدن.

قبل أن تصل رسالة بومباي إلى عدن والتي كانت تسمح باستعادة راتب الفضلي، غادر كوجلان في زيارة إلى العوالق السفلى وبعض القبائل على الساحل الإفريقي الذي أبرم معهم معاهدات تحظر تجارة الرقيق. في أحور أعطى كوجلان السلطان منصر ٢٥٠٠ روبية. وهدايا تصل قيمتها إلى ١٥٠٠ روبية وبإجمالي ٢٠٠٠ دولار وهو المبلغ الذي أذنت به الحكومة للسلطان. أخبرت قبائل العوالق كوجلان أنهم يريدون مهاجمة قبيلة الفضلي، لكنه نصح بعدم اتخاذ مثل هذا الإجراء، وتم قبول نصيحته. وقالوا له أيضًا إن السلطان الفضلي لم يطرد القتلة. كان كوجلان يصدقهم بسهولة واقترح أن يحجب راتبه، وحث الحكومة للمرة الثالثة على إرسال سلاح الفسان، حسب توقعاته بتجدد الأعمال القتالية.

طلبت حكومة بومباي من القائد العام إرسال سلاح الفرسان في أقرب وقت ممكن، وفي رسالة خاصة إلى سميث، كتب إلفينستون أنه في ضوء الحاجة الملحة، أرسل متطوعين من (أحصنة جاكوب). في يونيو ١٨٥٦، وصل أربعة عشر جنديًا فقط، ولم ينضم إليهم الباقون حيث ذهبوا أولًا إلى بوشهر للمشاركة في الحرب الأنجلو-فارسية من ١٨٥٦ - ١٨٥٧، ثُم تم إعادتهم مرة أخرى إلى الهند عندما اندلع التمرد هناك.

وفيما يتعلق بشائعات العولقي بأن السلطان الفضلي لم يطرد القاتلين، كتبت حكومة بومباي إلى كوجلان أنه إذا كانت الشائعات صحيحة، واستأنف السلطان

الفضلي الأعمال القتالية، يحذره بأن فشله في طرد القتلة في غضون سبعة أيام سيسبب له خسارة راتبه دون رجعة. إذا لم يكن لهذا التحذير أي تأثير، على كوجلان نقل راتب السلطان الفضلي إلى السلطان العولقي وإعادة فرض تدابير عقابية. ويمكنه أيضًا إغلاق ميناء الفضلي إذا رأى ذلك مناسبًا[٦٨]. وكان دالهوزي ما زال متحمسًا للانتقام من الفضلي ولذلك أوصى مرة أخرى بحملة عسكرية.

في نوفمبر ١٨٥٥، كان السلطان علي خائفًا من هجوم الفضلي من جهة بئر أحمد فوقع مع السلطان منصر وهو سلطان العوالق اتفاقًا دفع بموجبه ٥٠٠٠ دولار ليأخذ قلعة العقربي ثم يسلمها له. وعليه سيدفع السلطان علي نصف المبلغ مقدمًا وسيكمل دفع النصف الآخر بعد الاستيلاء على القلعة.

أخلَّ علي بالاتفاق، وقرر منصر أخذ قلعة بير أحمد لنفسه ومن ثم إعطاؤها لأحد رجال قبائله الذي كان يخدم في نظام حيدرآباد. أيد كوجلان قرار السلطان منصر، حيث كان يحب أن يرى القلعة في يد رجل قوي ويكن الود للبريطانيين كما كان منصر.

اعتقد إلفينستون أن هذا الترتيب قد يؤدي إلى تحالف بين قبيلتي العبدلي والفضلي، وإذا حصل ذلك فإن النتائج ستكون خطيرة. سيكون البريطانيون مطوقين بالأعداء، وقلعة بير أحمد لن تكون سوى بؤرة استيطانية منفصلة لا أمل فيها، ولا حتى لسلامة الطرق. ومع ذلك اعترف بأنه لم يكن من الممكن له أن يعرف الكثير عن هذه المسألة؛ إذ إن كوجلان كان في محك الصراع في حين بادجر ورسام هما من قدم المشورة له[٦٩].

ثبت أن المخاوف من عدوان الفضلي لا أساس لها من الصحة، واستمرت البلاد تنعم بالسلام. في ديسمبر ١٨٥٦، تمكن كوجلان من القيام بزيارة إلى

الحوطة لمدة أربعة أيام، يرافقه اثنان من مساعديه وثمانية ضباط وستة عشر جنديًا. كانت الزيارة ذات أهمية خاصة حيث إنها كانت الأولى من قبل الممثل البريطاني في عدن إلى لحج، وعلى هذا النحو لا يمكن إلا أن تؤخذ كمؤشر للعلاقات الودية بين العبدلي والبريطانيين.

وبحلول آذار/ مارس ١٨٥٧، كان السلطان الفضلي هادئًا لمدة عشرين شهرًا، لكنه لم يطلب راتبه الذي يحق له استلامه إذا طرد القتلة. وبالتالي أكد كوجلان أن في اعتقاده أنه لم يطردهم. في هذه الأثناء اقترب كلٌّ من شقيق السلطان علي، عبد الله، والشيخ علي من قبيلة العزيبي، من السلطان الفضلي وحثوه على تحقيق السلام مع البريطانيين تحت رئاستهم. كان عبد الله معاديًا لعلي كما كان في عدائه لأحمد من قبل. وكان الشيخ يحمل ضغينة شخصية ضده.

رد السلطان أحمد. وفي ٣٠ مارس/ آذار، جاء إلى بير أحمد حيث عقد مؤتمرًا مع الرجلين، والسلطان العقربي وهو الآن، عبد الله بن حيدرة، وهو الرجل العجوز الذي تخلى عنه مؤخرا. وكان الغرض من المؤتمر هو التوصل إلى أفضل طريقة للتعامل مع البريطانيين، وعندما انتهى، في ٥ أبريل، اُستدعي السيد علوي وأُعطي رسالة طويلة ليسلمها كوجلان. ولم يكن القتلة في إقليم الفضلي. فر الباغي بعد أن قتل امرأة ومواطنًا من بير أحمد. ولذلك لن يستطيع الذهاب إلى بير أحمد ولا يدري أحدٌ أين هو. أما بالنسبة إلى السيد حسين فقد صرح السلطان الفضلي أنه طالما طلب منه اللجوء فهو لا يستطيع إعدامه أو تسليمه. وعندما طلب كوجلان طرده في سبتمبر ١٨٥٥، طرده السلطان فلجأ إلى الحدود مع منطقة يافع.

كانت بقية الرسالة محاولة سيئة لشرح لماذا لم يتصل السلطان الفضلي بالبريطانيين في الأشهر العشرين الماضية، على الرغم من أنه امتثل لمطالبهم لطرد

القتلة. اتهم السلطان أحمد السلطان علي بالعمل ضد السلام وقال إنه لا يستطيع التواصل مع البريطانيين من خلال رجل يعتبره أدنى منه كما احتج على أنه أساء تمثيله واشتكى من أنه لم يكافأ على خدماته للبريطانيين في عام ١٨٣٨. وأكد أنه لم يكن مجنونًا ليناضل مع الإنجليز. ثم تعهد بحماية الأشخاص والممتلكات المحطمة على ساحله، وكرمز للصداقة، أرسل حصانه كهدية إلى كوجلان.

كان كوجلان مسرورًا إزاء الأحداث ودفع للسلطان أحمد راتبه إلى سبتمبر ١٨٥٥ عندما طرد السيد حسين[٧٠]. وفي ١٢ أبريل ١٨٥٧ خضع السلطان العقربي ووُقعت معه معاهدة جديدة تحمل نفس التاريخ، وبهذا حقق استقلاله. لم تكن المعاهدة الجديدة مختلفة عن معاهدة عام ١٨٣٩ إلا أن البريطانيين الآن يمكنهم زيارة بير أحمد للترفيه[٧١].

كان السلام الذي قام به البريطانيون مع الفضلي والعقربي دون موافقة علي قد أساء له كثيرا. وهذا التدبير يتناقض مع تعليمات الحكومة ويؤدي إلى تقليص أهميته. رد السلطان العبدلي بفرض ضريبة على خمس سنوات على كل حمولة من مياه الإبل جلبت من الشيخ عثمان. احتج كوجلان على أنه لا يستطيع القيام بذلك قانونيًا، وحذر من أن البريطانيين لن يسمحوا لأي شخص بالاستفادة من حاجتهم لهذه السلعة الحيوية. وأجاب السلطان برفع الضريبة إلى ستة ونصف آنة في السنة، أي ما يقرب من خمسة وعشرين في المائة من سعر البيع في عدن. وطالب كوجلان بألا تزيد الضريبة عن آنة واحدة في كل حمولة إبل، وكان عازمًا على فرض طلبه. وكان قد دخل بالفعل في مفاوضات مع العزيبيين لدعمه ضد سلطان قبيلتهم. ومع ذلك، في ٥ يوليو، وفي اجتماع بين علي ورسام في الشيخ عثمان، وافق السلطان على الطلب، وهذا أعفى المقيم كثيرًا من المضي في الخطوات الإجرائية. هو لا يملك ما يكفي من القوات للاستيلاء على الشيخ

عثمان، وقد نجا من الحاجة إلى استخدام قبيلة واحدة ضد قبيلة أخرى وصفها بأنها «الملجأ الأخير»(٧٢).

لم تهدأ منغصات السلام. واصل السلطان علي إزعاج قبيلة الفضلي والبريطانيين، وفي يناير ١٨٥٨ تم كسر السلام غير المستقر الذي كان سائدًا لمدة عامين ونصف العام. في مطلع ذلك الشهر احتلت قبيلة الفضلي جزءًا من لحج، وتم انتقاد قبيلة العبدلي لمهاجمتهم حلفاءهم قبيلة العقربي بعد أن تم صد الهجوم. اتهم السلطان علي كوجلان بانتهاك معاهدة عام ١٨٤٩ من خلال دعم أعدائه والتصرف دون وجه حق تجاهه. كما هدد بمنع قبيلته من التعامل مع عدن حتى تعود الحكومة إلى صوابها. اشتكى كوجلان بدوره من أن عليًّا أُحتجز، عن طريق رسول من الإمام، وهو في طريقه إلى عدن. وكان القاتل الباغي عند السلطان علي حينما كان في عمله في الحسوة، وأنه سمح للسيد حسين بالعودة إلى موطنه الوهط. وفي أوائل شباط/ فبراير، قدم أحمد ثلاث شكاوى إلى كوجلان ضد علي بشأن القتل والنهب على الطرق. كما احتج علي بوبكر، أحد سكان عدن ومقاول المياه في الشيخ عثمان، بأن السلطان علي استولى على شحنة من البُن تخصه، تقدر قيمتها ب ٦٠٠٠ روبية، كانت في طريقها إلى عدن(٧٣).

انتقلت عدائية كوجلان تجاه أحمد الآن إلى علي. لذلك فإن توطيد العلاقات مع أعداء علي وفصل القبائل الأخرى عنه أصبحا هدفين أساسيين لسياسته. ومع أخذ هذه الأشياء في الاعتبار، أراد أن يزور شقرا وأحور، ولكن مهامه لم تسمح له. ولذلك أرسل برسائل وهدايا مع رسام نيابة عنه إلى السلطان الفضلي والسلطان العولقي. وعندما وصل رسام إلى أحور، وجد السلطان منصرًا غائبًا في رحلة استكشافية، فترك له رسام رسالة وهدية كوجلان.

وأثناء المناقشات في شقرا، ألقى السلطان أحمد باللائمة على الاضطرابات الأخيرة على علي واشتكى من أن البريطانيين لم يتفحصوا أمره. ونوه السلطان لرسام بما يجعل من كوجلان سعيدًا ويجعل من تخطيطه لا لزوم له. جميع القبائل الآن ضد علي بسبب تعاملاته المزدوجة. وقبيلة الحوشبي أبرمت معاهدة مع قبيلة الفضلي لإبقاء الطرق مفتوحة أمام عدن. أما العوالق السفلى فقد اشتبكت مع قبيلة العبدلي بسبب محاولة علي زرع الخلاف بينهم، وكانت النتيجة أنهم دخلوا في تحالف دفاعي هجومي مع قبيلة الفضلي، أعدائهم السابقين. وقبيلة العوالق العليا من أشد أعداء قبيلة العبدلي[٧٤]. حتى قبيلتا العزيبي والسلامي وهما أكبر فرعين لقبيلة العبدلي، لم تكونا راضيتين عن سياسة علي.

وعندما عاد رسام، أوصى بالتحالف مع قبيلة الفضلي، ووصف التحالف بأنه «أكثر من المرغوب فيه»، وذلك لما لديهم من شجاعة وبراعة استثنائية. في الأشهر الثمانية السابقة لزيارته، نجحوا في محاربة قبيلة العبدلي واليافعي وحتى العوالق السفلى الذين كانوا أقوى عددًا منهم. وأعرب رسام عن أسفه لأن الانشقاقات بين القبائل أدت إلى توقف مؤقت أو جزئي للإمدادات إلى عدن، ورأى أن الوضع لن يتحسن طالما أن السلطان علي قد يثير مشكلة مع الإفلات من العقاب[٧٥].

وافق كوجلان، واتهم في رسالة خاصة إلى إلفينستون السلطان علي ظلمًا بأنه مسؤول عن جميع المشاكل التي حدثت خلال السنوات السبع الماضية. وكتب أن السلطان عليًّا قد خدعه، كما خدع كلًّا من هينس وأوترام. وهو الذي نصح القتلة بأن يلجأوا إلى قبيلتي الفضلي والعقربي، ثم اتهم هذه القبائل بمنحهم المأوى. وفي وقت لاحق كان هو نفسه يحميهم، وكانوا لا يزالون في إقليمه. وفي حين أن جميع زعماء القبائل الآخرين يبذلون قصارى جهودهم للحفاظ على

الطرق مفتوحة، كان السلطان علي يمارس السلب والنهب[٧٦]. هكذا كانت اتهامات كوجلان للسلطان علي.

لم يشر السلطان علي القتلة باللجوء إلى أية قبيلة. هرب السيد حسين في لحظة، أولًا إلى بلد الحوشبي ثم إلى الفضلي. فر الباغي أولًا إلى إقليم الصبيحي، ثم لجأ أيضًا إلى السلطان الفضلي. ولم يلجأ أحد منهم إلى إقليم العقربي. أما سيد حسين فربما عاد إلى قريته بعد تجوله لبعض الوقت، ولكن لا يوجد دليل على ذلك. أما الباغي، كما سيتبين، فقد منح حق اللجوء من قِبل السلطان علي فقط بعد أن حقق البريطانيون السلام مع قبيلته العقارب.

قد لا يكون السلطان العبدلي صادقًا في كل تعاملاته، ولكنه في الوقت نفسه لم يكن مسؤولًا عن كل مشاكل البريطانيين، كما قال كوجلان تدهورت العلاقات بينه وبين البريطانيين فقط بعد أن أجرى كوجلان السلام مع السلطان الفضلي دون استشارته. وكان الغرض من رسالة كوجلان الخاصة هو إعداد الحاكم لأي إجراء قد يتخذه ضد السلطان.

اقترح كوجلان وقف راتب علي، وإذا قطع علي العلاقات التجارية مع عدن، سيتم احتلال الشيخ عثمان وسيستمر في احتلالها حتى يجبره على حل عدائه السابق. وكان تسليم أو طرد القتلة جزءًا من الإجبار. كان كوجلان مقتنعًا بأن القوة فقط يمكن أن تجعل عليًا يخضع لإرادة البريطانيين. «حتى الآن، كانت الدبلوماسية هي منتجعنا الوحيد، وقد فشلت قصارى جهدها في علاج الشر من الإحراجات التي وقعت على الدوام مع القبائل التافهة، التي نمت طائشة تحت حصانة طويلة، وتعلمت أن تعتبر لطفنا وتسامحنا كدليل على الدونية والضعف».

وكانت الظروف مواتية للهجوم على منطقة الشيخ عثمان. وكان الفضلي والعقربي في عداء مع العبدلي. ووفقًا لكوجلان قد يتعاون الحواشب والعوالق

مع البريطانيين إذا طُلب منهم، لكن كوجلان لن يطلب سوى حيادهم. ومع ذلك فإن العامل الأهم الذي من شأنه أن ييسر الهجوم هو أن قبيلة العبدلي أنفسهم قد انفصلوا، وكان من المستبعد جدًا أن يتّحدوا دعمًا لسلطانهم.

وافقت الحكومة على اقتراحه، طلب كوجلان أن يرسلوا له سلاح الفرسان ليصل الجزء الأوروبي من الحامية إلى قوتها السابقة أي ٥٠٠ (٧٧). في عام ١٨٥٧ تم تخفيض الأعضاء الأوروبيين في الحامية؛ حيث تم إرسال بعضهم إلى جزيرة بريم التي أعاد البريطانيون احتلالها في يناير من ذلك العام(٧٨)، وآخرون إلى الهند أثناء التمرد.

أوقف كوجلان راتب السلطان علي اعتبارًا من ١ مارس ١٨٥٨. رد السلطان بحظر تصدير الإمدادات الغذائية إلى عدن وتوجيه قبيلته للنهب على الطرق. وصودرت شحنات الحبوب والبُن المملوكة لتجار عدن بعد أن دفعوا رسوم العبور. كانت القبائل الأخرى تذهب إلى عدن عن طريق التفاف أضاف يومًا إلى رحلتهم، ولكنه مكنهم من تجنب أراضي العبدلي.

كان كوجلان يخشى أن السلطان قد يوقف التجارة تمامًا مع عدن من خلال احتلال الشيخ عثمان بالقوة. وإذا فعل، فأنه سيطرد منها كما أخبره المقيم ويمكن أن يستولي على الشيخ عثمان، بموقعها القيادي، على يد مجموعة من حامية عدن حتى وصول قوات الفرسان التي من شأنها أن تحميها على نحو فعال وتحمي الطرق المؤدية إليها.

ما كان يخشاه كوجلان، صادفه. وكان شقيق السلطان فضل يحتل الشيخ عثمان بالقوة، وملأ جميع الآبار واحتفظ بواحد لاستخدام رجاله. وعلاوة على ذلك، لجأ السلطان علي إلى الرشوة حيث يمكنه ذلك من وقف حركة المرور

مع عدن، وحيث فشلت الرشوة يلجأ إلى الإجبار. حتى أنه أرسل أحزابًا كبيرةً للقيام بدوريات خارج الدفاعات البريطانية.

الوضع الجديد جعل كوجلان يثبت على ضرورة الاستيلاء على الشيخ عثمان. وطالما بقيت هذه المنطقة بيد العدو لا يمكن أن تأتي الإمدادات إلى عدن عن طريق البر إلا تحت مرافقة قوية من القبائل الأخرى لتأمين مرورها. وهؤلاء قد يترددون في القيام بهذه المهمة ما لم يحصلوا على رشوة كبيرة، ليبرروا أن الخلاف لم يكن صادرًا منهم. وسرعان ما سيحل الطقس الحار ويتناقص مخزون المياه بسرعة في عدن، وقد يغلق السلطان آبار الحسوة وكانت سمعة بريطانيا أيضًا على المحك فطلب كوجلان مرة أخرى قوات الفرسان، مؤكدًا أنه إذا كانت قوات الفرسان موجودة في عدن، فإن السلطان لم يجرؤ على تحدي البريطانيين بهذه الطريقة(٧٩).

من الفور عرض السلطان الفضلي على كوجلان مقترح فتح الطرق بثمن مقابل موضحًا أن حياده أو حتى تعاونه يمكن بسهولة أن يُشترى من قِبل السلطان علي، القائد الوحيد الذي كان معاديًا للبريطانيين. وللحيلولة دون وجود تحالف محتمل بين الاثنين، تصرف المقيم على مسؤوليته الخاصة.

وفي وقت مبكر من صباح ١٨ آذار/ مارس، انتقل إلى الشيخ عثمان بقوة قوامها ٥٠٠ من المشاة، و٥٠ من قوات المدفعية مع مدفعيتين، و٤٠ بحارًا، ومجموعة صغيرة من سلاح الفرسان، انخفض عددها إلى أحد عشر. وبعد قتال دام ساعة، تقدم ثلاثة من الزعماء من جانب السلطان والتمسوا أن يتوقف القتال وأن تبدأ المفاوضات. وافق كوجلان على شرط أن تمتنع قبيلة العبدلي عن إغلاق الطرق وقطع الإمدادات في المستقبل. وتعهد الزعماء بأن الطرق

ستكون مفتوحة في اليوم التالي، وأبدوا استعدادهم لزيارة عدن لتسوية جميع الخلافات المتبقية، وهو ما تم تنفيذه في نهاية المطاف.

وأعرب الزعماء عن أملهم في انسحاب البريطانيين، ووافق كوجلان لسببين رئيسيين؛ أولًا تم تلقين السلطان علي درسًا شديدًا. وثانيًا تحطم اعتقاده بأن البريطانيين لن يتركوا تحصيناتهم وفقد حوالي أربعين رجلًا من قبيلته حياتهم. هذه الخسارة ستخلق استياء بين عشائره الذين اعتبروا أنه في عدائه للبريطانيين، كان مدفوعًا بمصالح خاصة بدلًا من رفاهية قبيلته.

والسبب الأكثر أهمية هو أن دراسة استقصائية للقرية قد أقنعت كوجلان أنه لم يكن من الممكن احتلالها كبؤرة استيطانية من قبل مجموعة صغيرة من المشاة مع اثنين من البنادق. وإذا اسشعرت قبيلة العبدلي هذه الفكرة، فإنه بإمكانهم محاصرة القوة الصغيرة بسهولة ومضايقتها بمناوشات مستمرة، وإلزام البريطانيين بإخراجها.

ولتحقيق الهدف الذي كان يتوخاه كوجلان أصلًا، يجب تحويل الشيخ عثمان إلى حصن وتعزيزها بحامية قوية مقيمة مع نصف فرقة من سلاح الفرسان الخفيف. من دون سلاح الفرسان، حتى المدفعية الثقيلة لن تمنع محاصرة القبائل لها وربما تقطع عن الجميع التواصل مع عدن. وبالتالي فجر البريطانيون الحصن وعادوا إلى عدن في اليوم نفسه دون وقوع إصابة واحدة فيهم[٨٠].

تمت الموافقة على إجراءات كوجلان في بومباي. وكان هون الحاكم في مجلس [إلفينستون] عبّر بقوله «... مترددًا في الموافقة على اعتماد تدابير الإكراه التي اقترحتها أنت؛ كان استلام رسالتكم اللاحقة [الإبلاغ عن نجاح الحملة] ... جعل من الضروري فقط أن تسجل الحكومة موافقتها الكاملة على الإجراءات الخاصة بك». وعدت الحكومة بتعزيز الحامية وإرسال الفرسان في أقرب وقت

ممكن. واتفقوا على أنه ليست هناك حاجة إلى إنشاء بؤرة استيطانية في الشيخ عثمان؛ فإن السلطان يمكن أن يبقى تحت سيطرة النظام من خلال عمليات تنطلق من عدن نفسها[٨١].

في لندن، عندما سمع ألينبورو خليفة سميث عن الاستعدادات التي كان كوجلان قد أعدها، كتب إلى إلفينستون: «بريج كوجلان ينبهني؛ لم أكن أشك في أنك قد كتبت إليه وحذرته، لذلك لم أكتب على الإطلاق»[٨٢]. وبعد شهرين من الحملة، كتب إلفينستون إلى إلينبورو أنه أيضًا كان مذهولًا عندما سمع أن كوجلان كان يفكر باحتلال قرية الشيخ عثمان وكتب لتحذيره من مثل هذه الخطوة. قبل تلقي رسالته تخلى كوجلان عن المشروع. وأكد إلفينستون لإلينبورو أن كوجلان تصرف على أفضل وجه، ولا داعي للقلق عليه[٨٣].

وبعد الهجوم، عادت الأمور إلى طبيعتها. أعاد السلطان البُن إلى علي بوبكر، لكنه لم يفسر لماذا احتجز رسول الإمام وأخفى الباغي. لم يعالج كوجلان مسألة احتجاز الرسول، لكنه أصر على طرد الباغي من لحج. وبقاؤه سوف يحيد على نطاق واسع الآثار «الجيدة» لحملة الشيخ عثمان وسيكون «أكثر انتقاصًا للشرف البريطاني وأشد ما يضر بالمصالح البريطانية»[٨٤]. ومن الغريب أن كوجلان لم يشر إلى السيد حسين.

ألقى علي باللوم للقيام بالأعمال العدائية على سوء الفهم والتحريف. ونفى اعتقال أي رسول من الإمام ووصف التقرير بأنه «كاذب. أما الباغي، فهو يفترض أن كوجلان قد سامحه بعد إبرام السلام مع قبيلته؛ ولكن لأنه لم يكن الأمر كذلك، وعد بطرده. ويبدو أن عليًّا قد برهن على رضى كوجلان، كما فعل أحمد في العام السابق، وتم استرجاع راتبه اعتبارًا من ١٩ مارس ١٨٥٨، وخصم ٢٨٥ دولارًا كتعويض عن النهب الذي ارتكبته قبيلته[٨٥].

تحسنت العلاقات بشكل مطرد، وفي ١ يوليو ١٨٥٨، التقى الرجلان في الحسوة. وأعرب علي عن أسفه لما حدث، وتعهد بأن يكون ودودًا في المستقبل. في مارس من العام التالي، قضى كوجلان ثلاثة أيام في الحوطة ضيفًا على السلطان. وبعد أربعة أشهر، عمل رسام -وهو المساعد الثاني للقائم الحالي- كوسيط بين السلطان علي وبعض أفراد عائلته.

لم ترسل الحكومة الفرسان التي طلبها كوجلان، ولكنها قررت بدلًا من ذلك إرسال رجال الإبل من منطقة السند السفلى في الهند. ومع ذلك، ولتبرير عملهم، سألوا كوجلان في ضوء العلاقات السلمية مع القبائل عن مدى الحاجة للحفاظ على قوة فرسان «مكلِّفة». أجاب كوجلان أنه لم تكن هناك حاجة الآن نظرًا للتغيير الجوهري في العلاقات البريطانية مع القبائل، وكان هناك سببٌ للاعتقاد بأن السلام سيستمر. تم إعادة إحدى عشر من قوات الفرسان إلى بومباي، وتم بيع الخيول الخمسة المتبقية بالمزاد العلني. في ٩ ديسمبر ١٨٥٩ وصل رجال الهجن الهنديون، البالغ عددهم ٦١ رجلًا، ولكن تبين أنهم لم يتآلفوا مع سادة الجمال، وتم حلهم في سبتمبر ١٨٦٠.

في أبريل الماضي، أُرسل كوجلان إلى مسقط وزنجبار في مهمة خاصة. أخذ معه رسام وبادجر وبقي بلايفير في منصب القائم بأعمال المقيم. وبحلول الوقت الذي عاد فيه إلى عدن، في تموز/ يوليو ١٨٦١، كان من المقرر أن يكون في إجازة لمدة خمسة عشر شهرًا. في سبتمبر غادر إلى إنجلترا بنية تقاعده في نهاية عطلته.

عينت حكومة بومباي في منصب الممثل المقيم روبرتسون من الفوج الخامس والعشرين مشاة. تولى روبرتسون منصبه في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٨٦١، لكنه توفي في يناير من العام التالي. خلفه كقائم بأعمال المقيم الجنرال هونر الذي وصل إلى عدن في أبريل ١٨٦٢. تم تعيين هونر عندما كان كلارك حاكمًا في

بومباي، ولكن الحاكم الجديد، فرير، لم يعتبره مناسبًا وصرح أنه لن يكون من السهل إزالته، لكنه اقترح الحل الأكثر ودية وهو أن يعود كوجلان إلى عدن مؤقتًا. ومن شأن ذلك أن يعطي الحكومة الوقت لاختيار مقيم جديد(٨٦). عاد كوجلان في ٣ يناير ١٨٦٣، وعاد هونر إلى بومباي. توفي السلطان علي بعد ثلاثة أشهر، ولا يزال السلام سائدًا بين البريطانيين وجميع القبائل المحيطة.

الفصل السابع
السلطان فضل

خلَف عليًّا شقيقه فضل، وفي يونيو ١٨٦٣ حل ميرويذر محل كوجلان كمقيم فقط. حيث إن قائد الحامية كان يجب أن يكون برتبة عقيد، وعند تعيينه كان ميرويذر برتبة رائد. في يناير ١٨٦٤ تمت ترقيته إلى رتبة مقدِّم وهي الرتبة التي تسبق رتبة عقيد.

جاء رينز خلفًا لكوجلان كقائد. طُلب من رينز التعاون بشكل كامل مع ميرويذر: «الرائد ميرويذر، الذي يحمل لقب المقيم، هو، لكل المقاصد والأغراض، وهو الحاكم، ويجب أن يُعامل على هذا النحو ... وهذا يعني أن قراره النهائي يجب أن يكون بمثابة قانون تنفذه مع انتظار الإشارة من السلطة العليا.»[١] استمر كل من ميرويذر ورينز في عدن لمدة أربع سنوات ونصف وكانت العلاقات بينهما ودية.

خدم ميرويذر تحت قيادة الجنرال جاكوب من السند في سلاح الفرسان[٢] من ١٨٤٤ إلى ١٨٥٩، عندما خلفه كقائد في اللواء الحدودي في السند، وهو الأكبر من نوعه في الهند وظل في هذا المنصب لمدة ثلاث سنوات. وفي ١٨٦١-١٨٦٢ عمل سكرتيرًا عسكريًا لحكومة بومباي. وكان تعيينه في الإقامة في عدن بناء على توصية قوية من الحاكم فرير.

في فبراير ١٨٦٤، قام ميرويذر بزيارة إلى الحوطة لمدة ثلاثة أيام. وكان حزبه يضم سيدتين أوروبيتين، وكانت الأولى من نوعها في الداخل، وهي علامة على السلام العام الذي كان سائدًا آنذاك. وقبل بضعة أشهر، خصص السلطان قطعة من

الأرض لزراعة الخضروات الأوروبية. وقد تم توفير البذور من قبل ميرويذر الذي كان سعيدًا لنجاح التجربة وأعجب كثيرًا بزراعة السهل المحيط بالحوطة.

وهناك علامة أكثر دلالة على الصداقة مع البريطانيين من قبل قبيلتي العبدلي والفضلي متمثلة بحماية السفن التي كانت راسية على سواحلها. في ١٠ ديسمبر ١٨٦٣ رست باخرة (رينجون) التي كانت قادمة من كلكتا، على بعد أربعة أميال إلى الشرق من عدن على ساحل العبدلي. وقام شقيق السلطان فضل وابن شقيق السلطان أحمد بحراسة الباخرة إلى أن تم إعادتها بعد أسبوعين. وفي يناير ١٨٦٤ رست السفينة (ستاتيلي) البريطانية التي كانت في طريقها إلى بومباي، على بعد حوالي ثلاثين ميلًا إلى الشرق من عدن على ساحل الفضلي. قدم لها السلطان أحمد الفضلي بنفسه الحماية خلال الفترة من ١٥ إلى ٢٢ كانون الثاني/ يناير. «تصرف وفقًا للشعور الودي الذي كان لديه في السنوات الأخيرة والذي يدل على أن أي شيء وكل شيء بريطاني». وقد اعترف ميرويذر بهذه الخدمة من خلال «هدية مناسبة»[٣].

كانت السنوات ١٨٦٣-١٨٦٥ سنوات مجاعة في المناطق الداخلية. وسقطت أمطار قليلة، وأصاب الطاعون الماشية، وفي عام ١٨٦٤ زار الجراد المنطقة. في وقت متأخر من ذلك العام، وبشكل غير متوقع، قرر السلطان الفضلي أنه كان في سلام مع قبيلة العبدلي والبريطانيين لفترة طويلة بما فيه الكفاية وقد حان الوقت لقتالهم مرة أخرى. وحث القبائل الأخرى على الانضمام إليه، وشتم فضل لسماحه «للكفار» بالتجول حول لحج، ويقصد ميرويذر والمجموعة التي رافقته. اعتقد ميرويذر أن السبب الحقيقي لتغير السلطان، كانت شائعة تفيد باعتقاده أنه كان يحق له الحصول على ٤٠٠٠٠ $ مقابل إنقاذ (ستاتيلي) بدلًا من مجرد هدية صغيرة.

وعندما سمع فضل أن أحمد كان ينوي غزو لحج وتدمير ما كان الجراد قد نجا

منه، ناقش التهديد مع ميرويذر في ٣ نوفمبر ١٨٦٤ في الحسوة. اقترح السلطان تحالفًا مع العوالق، ولهذا الغرض، طلب من ميرويذر قرضًا بقيمة ١٥ ألف دولار يتم تسديده من أرباحه من مشروع الشيخ عثمان قيد المناقشة. وافق ميرويذر على القرض، معتقدًا أن الحكومة لن تعترض. وقد سبق وأن وافق على مثل هذه الخطة في عام ١٨٥٥، لكنه نسي أن هذا لا يعني أن يكون سابقًا للأحداث.

وفي رأي المقيم البريطاني، فإن أفضل طريقة لمساعدة قبيلة العبدلي في محنتهم هي منحهم فرص العمل ووضع المزيد من المال في أيديهم. وتحقيقًا لهذه الغاية، أوصى بالتنفيذ المبكر لخطة الشيخ عثمان؛ فإنها ستدفع من دخلها ولنفسها مئة ضعف من خلال استفادة الناس من زيادة إمدادات المياه إلى المستوطنة. وهذه خطة وصفها المقيم البريطاني بأنها «سياسة سليمة وكذلك إجراء إنساني»[٤].

لم يوافق فرير على القرض، وأمر ميريويذر بالانسحاب من هذا الترتيب: «ليس من عملنا ... مساعدة قبيلة واحدة في مهاجمة أخرى، خاصة عندما تكون القبيلة التي تم مهاجمتها، اسميًا في سلام معنا». وافقت الحكومة على مشروع الشيخ عثمان من حيث المبدأ، لكنه أضاف أنه ليس لديهم الوسائل لتنفيذها. إذا كان قد تم دفع المال، فإن هناك وسائل أخرى للسداد يجب العثور عليها، أو يمكن إعطاء المال كهدية للسلطان مقابل أي خدمة أخرى غير مهاجمة جيرانه[٥].

أجاب ميرويذر بشكل ملائم أن الترتيب مع العوالق قد تم التخلي عنه بسبب المرض وغيرها من الظروف غير المتوقعة. وأضاف أنه أعطى فضلًا ٥٠٠٠ دولار، وطلب أن يعتبر هذا المبلغ هدية ترمز لحسن نوايا السلطان وصداقته. ووافقت حكومة بومباي على ذلك، وكذلك ممثل المملكة السير جون لورانس، ولكن الأخير حذر من أنه لا ينبغي للمقيم في المستقبل أن يقدم مساعدة مالية وفقًا لتقديره الخاص.

في ديسمبر ١٨٦٤، هاجمت قبيلة الفضلي قافلة بالقرب من الشيخ عثمان، وجُرح ستة رجال، وسرقوا أربعين جملًا محملًا بالإمدادات. واشتكى ميرويذر للسلطان أحمد وحذره من أنه إذا لم يتم استعادة الممتلكات المسروقة، فسيتم وقف راتبه. أجاب السلطان أحمد بإغلاق الطريق بين الحوطة وعدن لمدة يومين، وكان الإغلاق سيستمر لفترة أطول لو لم يتحرك السلطان فضل ضده.

لم يعد أحمد الممتلكات المنهوبة، وأوقف ميرويذر راتبه وحظر قبائله من دخول عدن. هاجم السلطان لحج، ولم تصل أي إمدادات إلى المستوطنة من الداخل لمدة ثلاثة أيام. في شقرا، نهب رجاله سفينتين بحريتين عربيتين؛ الأولى، محملة بالحبوب من السند وأُغرقت في الماء؛ والثانية، من بربرة، اصطدمت بعقبة في أحوال الطقس السيئة. ولمعاقبة أحمد، اقترح ميرويذر الهجوم على منطقة العصلة، على بعد أربعة أميال من البحر. عاش العديد من التجار الأغنياء هناك، وكان السلطان يعتمد عليهم في أمواله.

مثل كوجلان وهينس من قبله عندما واجها اضطرابات على الطرق، طلب ميرويذر سلاح فرسان يتكون من ١٠٠ حصان مع قوة عربية مجندة صغيرة لتكون بمثابة كشافة ومرشدين، على نموذج سلاح فرسان السند الذي قضى معهم ثمانية عشر عامًا. عارض لورانس، الذي كان ضد سياسة الجبهة الأمامية في الهند إرسال الفرسان إلى عدن.

سلاح الفرسان سوف يكلف الحكومة سبعين ألف روبية في السنة، ومن المرجح أن يتورط البريطانيون مع القبائل، حيث إن الصراع مع المتسللين سيجلب أعمالًا انتقامية. مثل أوكلاند من قبله، كان لورنس على ثقة بأن الاقتصاد سيكون حافزًا كافيًا لجعل القبائل تتصرف بطريقة ودية تجاه البريطانيين: «والقبائل لديها مصلحة معينة في الحفاظ على علاقات ودية مع الحكومة البريطانية بسبب السوق

الجيدة التي توفرها عدن، ويجب علينا أن نثق في هذا الدافع لممارسة تأثير مناسب على عقولهم»[٦]. في رسالة خاصة إلى السير تشارلز وود، سكرتير الدولة، شرح ممثل المملكة لورانس اعتراضاته على قوات سلاح الفرسان في عدن. وأشار إلى أن قوة ١٠٠ رجل ستكون صغيرة جدًّا بالنسبة للعمل المتوقع منها. وبمجرد أن بدأ البريطانيون في القضاء على النهب، سيجدون أنفسهم بحاجة إلى المزيد من الرجال، وسيضطرون إلى التدخل أكثر فأكثر في الشؤون العربية. ومهما كانت الإنجازات التي يمكن أن تحققها هذه القوة، فإن التكلفة ستكون غير متناسبة معها. إلى جانب النفقات السنوية العادية للقوات، سيتطلب الأمر بناء ثكنات وتلبية نفقات أخرى.[٧] لم يكن ميرويذر راضيًا عن هذه الإجابة وطلب إعادة النظر في طلبه لسلاح الفرسان. وقال إن سلاح الفرسان لن يكون مكلفًا. وتزداد تكلفة صيانة الحامية سنويًا بسبب الارتفاع المطرد لأسعار الأغذية. وفي الآونة الأخيرة، ازدادت الحالة سوءًا بسبب المجاعة والنشاط الزراعي المحدود في لحج الذي تعتمد عليه امدادات البريطانيين اعتمادًا كبيرًا. وكانت قبيلة العبدلي لا تزرع الأرض إلى أقصى حد خشية أن يأتي الفضلي ويدمر الحصاد. ولتصحيح هذا الوضع، كان من الضروري أن يسود النظام والأمن في المنطقة المجاورة مباشرة لعدن. ومن شأن سلاح الفرسان أن يوفروا السلام المنشود، وأن تزرع الأرض، وأن تنخفض الأسعار.

أشار المقيم بطريقة أقل إقناعًا أن الفرسان لن يشركوا البريطانيين مع القبائل أو يجلبوا انتقامًا لهم. فالفرسان لن يخرجوا إلا لوقف الاضطرابات ووضع حد للأعمال الانتقامية التي تجري بين القبائل والتي كانت تسبب هذا الإزعاج لعدن. إذا كان سلاح الفرسان يساعد في إحلال السلام لتمكن الجنرال يعقوب، بمساعدة هذه القوة من إحلال السلام في بلوشستان حيث كانت القبائل أكثر قوة وفرضًا من العرب، يمكن للبريطانيين أن يفعلوا الشيء نفسه بسهولة أكبر في محيط عدن حيث

إن القبيلة «الأكبر»[٨] «معنا قلبًا وقالبًا». باختصار يعتقد ميرويذر أن الفرسان سوف يقدم الحل الاقتصادي والسياسي لمصاعب عدن. ولتعزيز قضيته اقتبس من رسالة شخصية لكوجلان في لندن. كتب كوجلان أن الفرسان سيحافظون على السلام ضمن دائرة نصف قطرها مئة ميل، ولا يمكن للعرب أن يعارضوها[٩].

استند ميرويذر حين قدم حجته بشأن الفرسان على تجربته في السند، ولكن الوضع في عدن لم يكن كما هو الحال في السند. كانت السند تحت الحكم البريطاني، وكان من واجب البريطانيين الحفاظ على القانون والنظام فيها. خارج شبه جزيرة عدن كان البريطانيون لا يتمتعون بالولاية القضائية، وكان سلاح الفرسان لا يمكن أن يكون بمثابة قوة شرطة دون إشراك القبائل مع البريطانيين، كما كان عليهم القيام به في مناسبة مقبلة.

وكانت حكومة بومباي متعاطفة مع مقترحات ميرويذر وطلبت من الحكومة العليا إعادة النظر فيها، غير أن هذه الأخيرة لم تكن متأثرة بالمقترحات وبالتالي لم تقف إلى جانبه، وكذلك وود أيضًا، كان ضد إرسال الفرسان إلى عدن عطفًا على الأسباب التي قدمها لورانس. وفي رسالة خاصة إلى ميرويذر كتب أن للبريطانيين في عدن حدودًا طبيعية في البرزخ وهم ليسوا بحاجة لتخطيه إلا إذا أجبرتهم الظروف في حالة استثنائية للقيام بحملة عقابية. ومع ذلك سيكون من الأفضل لو أنه من الممكن أن تتجنب كليًّا تخطي حدودها. فضل وود مبدأ «فرق تسد» بدلًا من التدخل المباشر: «أنا قطعًا أفضل أن يلعب زعماء القبائل ضد بعضهم البعض... كان ينبغي لي أن أفكر أن تقديم المساعدة من الأسلحة والمال لأيٍّ منهم، سيجعله أكثر من منافس لجيرانه»[١٠]. وكانت هذه رسالة خاصة، ولم تصبح سياسة رسمية.

وفي الوقت نفسه، واصلت قبيلة الفضلي إرهابها في محيط عدن. في يوليو ١٨٦٥، نهبوا وقتلوا اثنين من قبيلة العبدلي على بعد ميلين فقط من بوابة الجدار.

وفي سبتمبر/ أيلول، قاموا بنهب قافلة تتبع الجانب البريطاني في خور مكسر على بعد حوالي ميل ونصف من بوابة الجدار. وكرر ميرويذر أنه إذا كان سلاح الفرسان موجودًا في عدن ما تعرضنا لهذه الإهانة.

مثل أسلافه عندما كان لديهم مشكلة مع واحدة أو أكثر من القبائل، هاجم بشدة السياسة البريطانية لمنحها الرواتب لكسب رضاهم. وقد وردت الاعتداءات في رسائل موجهة إلى حكومة بومباي ووزير الدولة لشؤون الهند. الاقتباس التالي من رسالة له إلى لندن وتعطي ملخصًا لانتقاداته السياسية:

«فشلت تمامًا في القيام بما هو أكثر أهمية بالنسبة لنا، أي العمل من أجل تحسين حالة شعب البلد، حتى لا نشعر بالخوف من ندرة الإمدادات في أي وقت، أو خلق الثروة والرضا فيما بينها، مما يجعل استمرار وجودنا هنا هو هدفهم الرئيسي»[١١].

وبما أن حكومة الهند لم توافق على اقتراحه بشأن مجموعة سلاح الفرسان، فقد اقترح ميرويذر أن توفر قبيلة العبدلي قوة لنفس الواجبات. وتنص المادة ٦ من معاهدة عام ١٨٤٩ على أن السلطان العبدلي ينبغي أن يحمي الطرق طالما هي تحت سيطرته، ولكن راتبه لم يمكنه من الوفاء بالتزامه. لذلك اقترح ميرويذر أن يمنحه مبلغًا شهريًا يقدر ب ٥٥٠٠ روبية وتزويده برجال الإبل مضافًا إليهم ٥٠ من الفرسان. وإذا فشل السلطان في ضمان سلامة الطرق، سيتم حجب الأموال[١٢].

في رسالة مؤرخة في ٩ ديسمبر ١٨٦٥، أبدى لورانس موقفًا إيجابيًا تجاه هذه الفكرة، لكنه اعتقد أنه يجب أن يرفع من فيلق الجمال ومن مستوى التدريب، ويقوده البريطانيون. سيكون العرب مسلحين ومجهزين بالطريقة التي اعتادوا عليها، وسيعملون بين شعوبهم. وبوجود رجال من قبائلهم في هذا الفيلق، سيكون لزعماء القبائل مصلحة خاصة في الحفاظ على السلام والنظام، وهي حجة تذكرنا بأوكلاند. ويبقى فيلق الجمال أرخص من سلاح الفرسان المرسلة من الهند، ولن

تكون هناك حاجة إلى أي نفقات بسبب الانتصارات والإنجازات، وإذا فشلت الخطة، يمكن ببساطة تسريحها. وهناك ميزة إضافية هي أنه في حالة الطوارئ يمكن أن يحمل الجمل، إلى جانب سايسه الخاص، جنديًا إنكليزيًا أو هنديًا.

وقبل أن يتخذ قرار نهائي بشأن الموضوع، أراد الحاكم العام معرفة ما إذا كان يمكن العثور على رجال موثوق بهم للخدمة وما إذا كان المخطط عمومًا قد أتاح فرصة للنجاح. على أية حال، أوضح أن البريطانيين يجب أن يهتموا فقط بالدفاع عن المستوطنة ونهجها المباشر:

«وفي ظل جميع الظروف، يجب الحفاظ بقوة على مبدأ الامتناع عن التدخل مع القبائل المجاورة والامتناع عن أي اهتمام بمشاجراتها الداخلية، يجب أن يتم الحفاظ على هذا المسار. عملنا هو الحفاظ على علاقاتنا خارج جدران عدن من خلال العلاقات الودية مع زعماء القبائل وليس من خلال العمليات المباشرة من جانبنا، وهذا يجب أن يظل يعتبر الالتزام الأسمى[١٣].

في رسالة خاصة إلى وود، شرح لورانس لماذا يريد أن يكون فيلق الجِمال تحت سلطة البريطانيين، وليس السلطان العبدلي. السلطان «سوف يأخذ كل ما يمكن الحصول عليه، ولكن أشك في إرادته، أو سلطته لمساعدتنا على نحو فعال»[١٤].

ما زال ميرويذر يريد معاقبة السلطان الفضلي، ولمعاقبته طلب سفينة حربية للمساعدة في الاستيلاء على العصلة. تدميرها أو افتداؤها سيعلم السلطان أحمد درسًا شديدًا. وأجاب نائب المملكة، في ٩ كانون الأول/ ديسمبر، أنه في الوقت الراهن يكفي حصار شقرا، ولهذا الغرض أذن بإرسال السفينة. وقال ملمحًا أنه يمكن استخدام نفس السفينة في حملة استكشافية.

بعد اثني عشر يومًا، كتب أنه إذا فشل الحصار، سيتم النظر في الحملة، وطلب من ميرويذر أن يدعم خطته. ومع ذلك، حتى قبل وصول الرسالة الأولى إلى

عدن، قام ميرويذر بالفعل بحملته. وفي ١٣ ديسمبر/ كانون الأول، جاء محمد -وهو شقيق السلطان العبدلي- إلى عدن لإبلاغ المقيم البريطاني بأن قبيلة الفضلي كانوا يجمعون القوة بقصد الدخول إلى لحج وتدمير المحاصيل التي كانت جاهزة للحصاد. وطلب السلطان العبدلي المساعدة. وبما أن ميرويذر كان على يقين من أن العبدلي لن يتمكن من صد الهجوم، فقد أمر بإقامة قوة استعدادًا للمضي قدمًا إلى الداخل متى ما أصبح معروفًا أن قبيلة الفضلي في طريقهم إلى لحج. وصلت أخبار تحركهم إلى عدن. تحركت مجموعة مكونة من ٢٠٠ شخص غادروا في وقت مبكر من صباح يوم ٢١ ديسمبر/ كانون الأول إلى الشيخ عثمان لتعزيز ٣٠٠ شخص من قبيلة العبدلي الذين كانوا متمركزين هناك في العام الماضي تحت قيادة محمد. وجاءت بقية القوة[١٥] في ٢٢ كانون الأول/ ديسمبر. كان عدد رجال الفضلي ١٠٠٠ شخص تحت قيادة السلطان أحمد نفسه وخيموا في بير سعيد، على بعد ثمانية أميال من الشيخ عثمان وتقع في أراضي العبدلي. أخذهم البريطانيون على حين غرة هناك وأجبروهم على الفرار. استمرت المعركة خمسة وأربعين دقيقة وقُتل فيها الكثير من قبيلة الفضلي وجُرح الكثير كما جُرح سبعة جنود من الجانب البريطاني.

وصلت قوة تابعة للسلطان فضل إلى بئر سعيد بعد نصف ساعة من انتهاء القتال؛ وعلى الرغم من أن فرسانه قتلوا عددا قليلًا من الهاربين، إلا أنهم لم يخترقوا عمق أراضي العدو. لهذا السبب، قرر ميرويذر أن «العرب» في محيط عدن لا يمكن الاعتماد عليها لتشكيل فيلق الجِمال المقترحة أصلًا من قبله[١٦].

وعادت القوات إلى الشيخ عثمان حيث أمضوا ثلاثة أيام وفي ٢٧ كانون الأول/ ديسمبر غادروا القرية لمهاجمة السلطان الفضلي في بلدته. وبهذه المناسبة، تم تعزيز القوة البريطانية ب ١٥٠٠ رجل من قبيلة العبدلي تحت قيادة محمد. استولوا

على سبعة مدافع في جعولة، ودمروا الأبراج في العمورية والكور وهدموا المنازل في العصلة. عاد اليافعيون إلى جعولة التي كانوا قد تركوها للفضلي قبل وقت قصير لتجنب الاحتكاك المستمر. وعادت القوات إلى عدن في ٩ كانون الثاني/ يناير ١٨٦٦، بعد أن خضعت بلدة الفضلي، ولكن لم يخضع السلطان الفضلي.

في اليوم السابق، كتب ميرويذر سرًا إلى وود أن نفسية الفضلي مكسورة تمامًا وأن القبيلة لن تشكل مرة أخرى تهديدًا خطيرًا على التواصل البريطاني. قد تحاول أعداد صغيرة النهب، ولكن هذا يمكن منعه إذا أذنت السلطات المحلية بإرسال الفرسان إلى عدن[١٧].

هاجم ميريويذر قبيلة الفضلي دون إذن من الحكومة، لكنه برر فعله بالقول إن أقل تأخير قد يكون قاتلًا. في غضون أيام قليلة، كانت المحاصيل قد دمرت في جميع أنحاء لحج، وكان على قبيلة العبدلي، فضلًا عن سكان عدن، أن يواجهوا مجاعة أخرى. وإذا سُمح لأفراد الفضلي بالبقاء في بير سعيد، فإن الطرق كانت ستغلق وتقطع جميع الإمدادات الحيوية: «أصبح من الواضح الآن أن المزيد من الصبر سيكون جريمة – وأن ضربةً سريعةً وشديدةً يجب أن تُدار على الفور. وقد وافقت حكومة بومباي على الحملة وأعربت عن ثقتها في أنه سيكون لها تأثيرٌ مفيدٌ على سلوك قبيلة الفضلي والقبائل الأخرى في المستقبل.

هنأ وود أيضا السيد ميرويذر على نجاح حملته، وأعرب عن أمله في أن يكون درسًا مستمرًا للفضلي. وفي خضم هذا النجاح، استمرت المطالبة بالفرسان. في رسالة خاصة إلى وود، كتب ميرويذر: «لو كان لدينا الفرسان، لأبدنا القبيلة بدلًا من أن تكون قادرة على الهرب إلى التلال، والسلطان القديم... يجب أن يتم القبض عليه أو قتله»[١٩]. وبعبارة أخرى، يقصد ميرويذر أنه لا تزال هناك حاجة للفرسان. كان فرير مع هذا الرأي وكتب إلى لورانس أنه بدونهم قد يتعرض البريطانيون

لمخاطر كبيرة واعتقد لورانس أن نجاح ميرويذر أثبت عدم وجود حاجة إلى سلاح الفرسان في عدن إلا أنه لم يغير رأيه: «إنني أخشى أن أعطي فرقة من سلاح الفرسان إلى المقيم في عدن، وأخشى تدخله في القبائل العربية، وينبغي أن نتوجه تدريجيًا إلى افتراض حماية ونجنب أنفسنا التدخل في السياسة العربية»[٢٠]. برز هذا الخوف، وفرض البريطانيون في نهاية المطاف حماية على المنطقة.

خلافًا للتوقعات، كانت آثار حملة الفضلي قصيرة جدًا. وفي ٢٢ شباط/ فبراير، قامت فرقة من الفرسان بقيادة شقيق السلطان أحمد فضل بمهاجمة قافلة متجهة إلى الداخل بالقرب من الشيخ عثمان، وقتلت أربعة رجال وحمَّلت ٢٥ من الإبل. عاد السلطان إلى شقرا مع ٨٠٠ أو ٩٠٠ رجل بعد انسحاب البريطانيين، ونهبوا سفينة تابعة للمكلا كان الطقس السيئ قد دفعها على الشاطئ.

رأى ميرويذر أن السلطان أحمد يحتاج إلى درس آخر، وبناءً على ذلك غادرت قوة بريطانية تتألف من ٣٥١ من الضباط والجنود مساء يوم ١٤ مارس على متن السفينة فيكتوريا. أخذوا معهم السلطان العبدلي وشقيقه محمد وبعض الشيوخ والسيد علوي. وعندما وصلوا إلى شقرا وجدوا فقط عشرين رجلًا مسلحًا أمَّا السلطان وبقية قوته فقد غادروا. دمر البريطانيون القرية في ١٦ مارس، وعادوا في ١٧ مارس.

في أيار/ مايو، ذهب ميرويذر إلى بلاده في إجازة وقرر أن يكون لعدن سلاح الفرسان. وبحلول ذلك الوقت، فإن وود الذي كان ضد الفكرة، تم استبداله كسكرتير للدولة في الهند من قِبل اللورد جراي وريبون (فبراير ١٨٦٦). وقدم ميريويذر قضيته إليه؛ ولكن قبل اتخاذ أي قرار، أدى تغيير الحكومة إلى مجيء فيكونت كرانبورن (من نبلاء ساليسبري) إلى مكتب الهند في يوليو تموز. ووافق كرانبورن على أنه من الصواب جدًّا أن يكون هناك سلاح فرسان، على أن يتم

تجميعهم محليًّا نظرًا لأن الفرسان من الهند سيتعين إعفاؤهم دوريًّا، وستنخفض كفاءتهم كونهم بعيدين عن البيئة المحلية وقد تأثر سكرتير الدولة الجديد بالسير روبرت نابيير، بتصديقه على تشكيل قوات سلاح الفرسان. أيد هذه الفكرة القائد العام لجيش بومباي وعلى أساسها كتب كرانبورن إلى لورانس «من الملائم الحاق مجموعة ذات ثِقل»[٢١].

وأصدرت حكومة الهند أوامر بتشكيل القوات الجديدة في مارس ١٨٦٧. ومع ذلك لم يتم تشكيل القوات محليًّا كما أوصى كرانبورن ولكن تم تجنيد سلاح فرسان من السند، على ضوء احتمالات ميرويذر عن «العرب» في أعقاب تجربته مع قبائل الفضلي في ٢١ كانون الأول/ ديسمبر ١٨٦٥. وعملت القوة الجديدة كقوة شرطة. وعليه كان من المفترض أن يبقى التواصل مفتوحًا مع المناطق الداخلية، لحماية القوافل القادمة إلى عدن، وتوفير الأمن للأصدقاء البريطانيين، ومعاقبة من يمارسون النهب وقد طُبقت نفس القواعد التي وضعها لورانس لفيلق الجِمال على قوات الفرسان.

عاد ميرويذر إلى عدن في ديسمبر ١٨٦٦. في سبتمبر الماضي، بعد فترة قصيرة من العداء بين قبيلتي الفضلي واليافعي، توصل سلطانا القبيلتين إلى السلام. كما تولى سلطان يافع مسؤولية تحقيق هدنة لمدة عامين بين الفضلي والبريطانيين. ويبدو أن السلطان أحمد قَبِل موضوع الهدنة، وسأل عن الشروط التي من الممكن القبول بها. أجابه جودفيلو، القائم بأعمال المقيم (٨ مايو - ١٤ ديسمبر ١٨٦٦)، أنه أو أحد أبنائه يجب أن يأتي إلى عدن لترتيب الأمور، وبدلًا من الحضور إلى عدن أرسل السلطان أحمد أحد أبنائه إلى حاكم الحديدة العثماني لتقديم شكوى ضد البريطانيين ثم أقسم الولاء للسلطان العثماني.

لم يأت شيء من هذه البدايات، وفي مايو ١٨٦٧ أرسل السلطان الفضلي ابنه الأكبر حيدرة للاستسلام رسميًّا باسمه ونيابة عن قبيلته. في ذلك الوقت كان عمره

حوالي ١٠٠ سنة وكان مقعدًا وأعمى ولكنه لا يزال في حالة تنبه ذهني. توفي في ٣ فبراير ١٨٧٠، وخلفه حيدرة الذي تصرف لبعض الوقت نيابة عنه.

أعقب استسلام السلطان الفضلي في عام ١٨٦٧ معاهدة جديدة تحمل تاريخ ٢٧ أيار/ مايو. والمادة الوحيدة الجديرة بالذكر في هذه المعاهدة هي المادة ٤. وتنص على «أن يقيم ابن أو قريب آخر للسلطان الحاكم في عدن ليكون مقربًا من المقيم وأن يتصرف في الأعمال المتعلقة بالقبيلة»(٢٢). وبعبارة أخرى أراد البريطانيون الاحتفاظ برهينة، والرهينة الوحيدة التي سكنت في عدن هي يحيى بن عبد الله، ربما كان شقيق السلطان الفضلي.

في يناير ١٨٦٨ جاء الجنرال روسيل كمقيم خلفًا لميرويذر وجاء راينس كقائد. مثل ميرويذر خدم روسيل مع سلاح الفرسان في السند، وخلال حملة السند من ١٨٤٢-١٨٤٣ كان ضابطًا برتبة مساعد أول. كما عمل لمدة سنة كأمين عسكري لحكومة بومباي وذلك في عام ١٨٥٦. ولم يكن لدى روسيل أي خبرة سياسية.

عندما توفي الرهينة يحي بن عبدالله من قبيلة الفضلي، في ١ أغسطس ١٨٧٠، كانت العلاقات مع هذه القبيلة في أفضل حالاتها، واقترح روسيل أنه لا ينبغي الاستعاضة عن «إحساسنا بالإخلاص وحسن النية الذي أظهره لنا الزعيم الحالي السلطان حيدرة. ولعل الأهم من ذلك هو أن الحكومة ستوفر المبلغ الشهري البالغ ١٠٠ دولار المدفوع مقابل الاحتفاظ بالرهينة»(٢٣). ووافقت الحكومة. في وقت سابق في تشرين الأول/ أكتوبر ١٨٦٧، كانت العلاقات الطيبة بين البريطانيين وقبيلة الفضلي قد وصلت إلى أوجها وانعكست على الزيادة في راتب السلطان من 364½ دولار إلى ١٢٠٠ دولارًا في السنة.

كان للسلام بين البريطانيين وقبيلة الفضلي نتائج إيجابية. ولكي تعمل قوات عدن بنجاح، كان التعاون بين قبيلة العبدلي والفضلي أمرًا لا غنى عنه، وتمكن

البريطانيون من تحقيقه. وقد ارتفعت القوات العربية إلى ثلاثة وثلاثين، ودخلت الخدمة الحكومية في ١ يوليو ١٨٦٧. كان يتم جمع هذه القوات من رجال القبائل؛ تمركز جزء من قبيلة العبدلي في أراضيها في الشيخ عثمان، والفضلي في أراضيها في العماد. بدأ التجنيد لسلاح الفرسان من السند في عام ١٨٦٧. وكان العدد المطلوب لتشكيل قوات عدن هو ١٠٠ فرد. وفي أبريل ١٨٦٨ وصلت أول فرقة مكونة من خمسة وخمسين رجلًا مع خيولهم.

وبموافقة زعماءالقبائل، كانت قوات عدن مع أعضاء من الضباط يقومون بدوريات في منطقتي العبدلي والفضلي، وفي عام ١٨٧٢ بدأوا بدوريات في منطقتي الحوشبي وعلوي حيث لم يكن أي من الأوروبيين يعرفها من قبل. وكانت مجموعة من القوات المجندة مستمرة على التحرك في أراضيها. وإذا وجدوا رجالًا يجمعون المال لأغراض النهب، يقومون بإبلاغ أقرب دورية تابعة لقوات عدن التي تتوجه فورًا إلى المكان المعني لإحباط خططهم. وترافق مجموعة منهم الدوريات كمرشدين ومترجمين شفويين. وباختصار، فإن القوات المجندة تؤدي نفس وظيفة المرشدين البلوتش على حدود السند، ودور قوات عدن هو نفس دور سلاح الفرسان في السند. وكانت الحركة الحرة للقوات في الداخل علامة على الظروف المتغيرة.

بيع جبل إحسان

كان للسلام مع قبيلة الفضلي نتيجة إيجابية أخرى. كان أحد أسباب الاحتلال البريطاني لعدن في عام ١٨٣٩ هو الخوف من أن يأخذها الفرنسيون ويستخدموها كقاعدة لعملياتهم ضد الهند؛ مما جعل البريطانيين في عدن يركزون سياستهم لمنع الدول الأخرى من تأسيس بقائهم في المناطق المجاورة لهم.

في عام ١٨٦٢، اشترى الفرنسيون ميناء أبوخ على ساحل داناكيل مقابل ١٠٠٠٠ دولار. وكان للميناء أهمية استراتيجية، ولكن ليس له قيمة تجارية.

ولذلك فإن تفكير الفرنسيين بدأ يتجه صوب جبل إحسان، شبه الجزيرة في أراضي العقربي بمساحة خمسة عشر ميلًا مربعًا. وقال السلطان العقربي لهونر إنهم عرضوا عليه ٣٠ ألف دولار. كان جبل إحسان مرسى لثلاث أو أربع سفن، ولكن كميناء أو قاعدة عسكرية لا يمكن مقارنتها مع عدن. لم يكن ذا فائدة بالنسبة للبريطانيين، ولكن إن وقع في أيدي العدو فإنه يشكل خطرًا كبيرًا. في هذا الجبل يمكن جمع المواد اللازمة للحصار، وممن الممكن أن يزحف العدو في مسيرة سهلة وقصيرة ليصل إلى أمام دفاعات برزخ.

لم تكن شبه الجزيرة ذات قيمة كبيرة للسلطان العقربي، ولكن إغراء بيعها بمبلغ ضخم من المال كان كبيرًا جدًا، وحث هونر الحكومة على شرائها لمنع بيعها للفرنسيين، حيث إنها الشاطئ المقابل لميناء عدن. وكان واثقًا من أنه يمكن الحصول عليه بأقل من العرض الفرنسي المرموق(٢٤).

وكانت حكومة بومباي ضد الفرنسيين على مقربة من المستوطنة البريطانية، ولكنهم كانوا أيضًا ضد شراء جبل إحسان بأي ثمن. وبدلًا من ذلك، اقترحوا أن يقدموا الدعم لسلطان بئر أحمد ولسلاطين آخرين مجاورين. وبموجب هذا الترتيب، فإنهم لن يكسبوا تأثيرهم على قبيلة العقربي فحسب، بل سيمنعون سلطانهم من بيع الأراضي إلى الفرنسيين أو أي سلطة أخرى.

نشأت فكرة منح راتب للسلطان العقربي من القائد العام السير وليام مانسفيلد. في محضر مؤرخ ٧ ديسمبر ١٨٦٢، كتب مانسفيلد أنه إذا استولى الفرنسيون على جبل إحسان، فإنهم سيسببون إزعاجًا كبيرًا، بل وسيشكلون خطرًا من خلال منع وصول الإمدادات إلى الحامية. إذا اندلعت الحرب، فإنها ستكون الموضع الجيد لحصار عدن، أو تسليح العرب لمهاجمتنا. لم يفضل العرب وجود البريطانيين، ويمكن للفرنسيين استمالتهم بعرض مبالغ كبيرة والفوز بشراء هذا الجبل.

وأضاف مانسفيلد إنه عندما كان في عدن في جولة تفتيش في نوفمبر ١٨٦٢، سمع أن الفرنسيين وعدوا بمساعدة السلطان العقربي ضد أعدائه إذا باعهم جبل إحسان مما يجعل عرضهم أكثر جاذبية. ومن ناحية أخرى كانت السياسة البريطانية ضد الاستحواذ على زعماء القبائل العرب[٢٥].

وفي ١٢ كانون الأول/ ديسمبر، أصدرت الحكومة تعليمات إلى كوجلان الذي كان في طريق عودته من إنكلترا، بتقديم الدعم للسلطان العقربي للأسباب المذكورة أعلاه. وأشاروا في رسالتهم إلى لندن، التي نُقلت من المحضر الذي رفعه مانسفيلد، إلى أن احتلال فرنسا لجبل إحسان لن يضيف بأي شكل من الأشكال إلى السفن الفرنسية في عدن؛ ولكنه سيكون ضارًا بالمصالح البريطانية ومصدر غيرة ونزاع وصراع. إذا كان الفرنسيون قد عرضوا بالفعل شراء جبل إحسان، على السلطات العليا أن تعترض على الحكومة الفرنسية ضد هذه الخطوة[٢٦].

مع هذه الرسالة الرسمية أرسل فرير رسالة خاصة إلى وود، حيث عزز حجته ضد شراء جبل إحسان. أشار فرير إلى أنه من شأن التوسع في الأراضي البريطانية أن يضعف السيطرة على عدن نفسها ويشرك البريطانيين في مشاكل لا تنتهي مع جيرانهم. وأضاف إن البريطانيين لن يسيئوا إلى الحكومة العثمانية فحسب، بل أيضا إلى «جميع القوى الأوروبية الكبرى، وسيكون من الأصعب تعزيز دفاعات عدن من الدخول إلى سوق الصراع ضد الفرنسيين»[٢٧].

وكان سكرتير الدولة يقف إلى جانب فكرة شراء جبل إحسان. عندما تلقى تقرير هونر لم يضيع أي وقت، وفي ٢٤ ديسمبر كتب مباشرة إلى كوجلان، الذي كان في طريق عودته إلى عدن، وأذن له بترتيب التنازل عن جبل إحسان إلى الحكومة البريطانية. ورأى مكتب الخارجية أيضا أن الشراء «مرغوب فيه».

في وقت لاحق، وفي رسالة خاصة إلى فرير، طمأنه وود بأن الحكومة لا تعتزم احتلال جبل إحسان، ولكنها في الوقت نفسه لا تريد من أي شخص آخر أن يفعل ذلك. وكتب وود إلى نائب الملك، اللورد الجين، قائلًا: «لقد أذنا بشراء عدن الصغرى، لإبقاء أصدقائنا الفرنسيين خارجها... نحن لا نقترح استيطانها، أو احتلالها، ولكن لنكون قادرين على استبعاد جار غير مناسب»[٢٨]. وصل كوجلان إلى عدن في ٣ يناير ١٨٦٣، ووجد رسالة بومباي في ١٢ ديسمبر في انتظاره. قبل أن يتمكن من ترتيب لقاء مع السلطان العقربي، تلقى رسالة لندن بتاريخ ٢٤ ديسمبر. أراد كوجلان شراء جبل إحسان بناءً على تعليمات سكرتير الدولة ولكن قال السلطان أنه لن يبيع أرضه إلى بريطانيا أو إلى أي سلطة أخرى. ومع ذلك ولإظهار ارتباطه بالبريطانيين، أعرب عن استعداده لتقديم وعد خطي بعدم التصرف بجبل إحسان دون علمهم وموافقتهم السابقة. وفي ٢٣ كانون الثاني/ يناير، تم تحرير تعهد في هذا الصدد، وفي المقابل تلقى مبلغًا قدره ٣٠٠٠ دولار، وراتبًا شهريًّا قدره ٣٠ دولارًا[٢٩]. وهكذا، وبقوة الظروف، استمر اقتراح بومباي، وأصبح السلطان العقربي الشخص السابع ممن تدفع لهم الحكومة البريطانية مرتبًا شهريًّا. وأعرب وود عن أسفه لعدم إجراء عملية شراء صريحة، ولكنه وافق على المعاملة.

لم يرتدع الفرنسيون عن طريق السندات الموقعة مع البريطانيين، وخوفًا من أن السلطان العقربي قد يستسلم لإغراء المال، قام كوجلان بمحاولة أخرى لشراء شبه الجزيرة المتمثل بجبل إحسان. هذه المرة كان عبد الله على استعداد للبيع، ولكن لم يتم تنفيذ الشراء، وكان لا بد من التأجيل حتى ١٨٦٩.

احتج السلطان الفضلي على الصفقة المقترحة، مما جعل من المستحيل على السلطان العقربي البيع وعلى البريطانيين الشراء. استند في احتجاجه إلى

اتفاق عام ١٨٥٢، حيث كان يحق له الحصول على نصف إيرادات أراضي العقربي. من ١٨٦٤-١٨٦٧، كان الفضلي والبريطانيين في حالة حرب، وعندما عاد السلام بينهم، وجد ميرويذر نفسه محتلًا من قِبَل الحملة الحبشية. غادر عدن في يناير ١٨٦٨، وخلفه روسيل لتنفيذ الصفقة.

في نوفمبر من العام نفسه، أرسل السلطان الفضلي ابنه حيدرة لتجديد ادعائه على جبل إحسان، ودفع آخرين ضد السلطان العبدلي. قام راسيل بتهدئة كل منهم في مارس ١٨٦٩ بدفع ٢٠٠٠$. بعد عشرة أيام من المساومة مع السلطان العقربي تم توقيع عقد بيع في ٢ أبريل. دفع البريطانيون ٣٠ ألف دولارٍ، ووافقوا على إضافة ١٠ دولارات أخرى إلى الراتب الشهري الأصلي كتعويض عن المستحقات التي استلمها السلطان العقربي مقابل شريط جبل إحسان. في المقابل وافق عبد الله على عدم بيع أي جزء من أراضيه (ذكر رأس عمران على وجه الخصوص) لأي جهة كانت باستثناء البريطانيين[٣٠].

احتج سلطان لحج على الصفقة بحجة أن قبيلة العقربي هم بالأصل رعاياه، وبالتالي كان البيع غير قانوني. رفض جودفيلو -الذي كان مسؤولًا عن روسيل- ادعاءه وتنازل السلطان عن احتجاجه، لكنه قال إنه يرغب في تقديم قضيته شخصيًا إلى حاكم بومباي السير فيتزجيرالد. كما رأى أن رغبته في زيارة الهند لم تكن مرتبطة بجبل إحسان. ومع ذلك يكفي أن نقول إن روسيل رحب بفكرة السلطان لزيارة بومباي ودعمه. وقال إن السلطان فضلًا كان صديقًا حقيقيًا للبريطانيين منذ وصوله إلى السلطة، وقال إنه يحب البريطانيين وعلى استعداد لتعلم طريقتهم في تسيير الحكومة. ومن شأن زيارته لبومباي أن تزيد من احترامه وصداقته.

في الشهر نفسه، ذهب السلطان فضل إلى بومباي (فبراير ١٨٧٠)، وروسيل -الذي لم يعرف الدافع الحقيقي وراء زيارته- نصح الحكومة بعدم الاعتراف

بمطالبته بجبل إحسان والاعتراف بقبيلة العقربي كقبيلة مستقلة. قدم حجة كاذبة بأنه عندما طلب هينس من شقيقه مهاجمة قبيلة العقربي في عام ١٨٥٠، كان من واجبه كصديق للحكومة البريطانية أن يفعل ذلك. ومن المتوقع أن يتخذ جميع زعماء القبائل إجراءات ضد نهب الطرق وإغلاقها. ومع ذلك أوصى روسيل بإعطاء السلطان ٢٥٠٠ دولار لإقرار تعاون قبيلته في تلك المناسبة[٣١]. وأحالت بومباي المسألة إلى الحكومة العليا التي تصرفت بناءً على توصية روسيل، مؤكدة حقيقة أن هينس ارتكب خطأً متعمدًا في عام ١٨٥٠[٣٢]. ومنذ ذلك الوقت لم يكن لسلاطين العبدلي المطالبة بالسيادة على قبيلة العقربي.

المفاوضات من أجل لحج

عندما كان السلطان فضل في بومباي، طلب من الحاكم زيادة مستحقاته من العبور ومنحه امتيازات أخرى. إذا لم يوافق البريطانيون اقترح أن يأخذوا أراضيه مقابل «كفاية» لنفسه ومُعاليه، وهذه رغبة عبدلية قديمة. وقد فضلت حكومة بومباي البديل الثاني وعرضت القضية في مذكرة مؤرخة ٥ تموز/ يوليو ١٨٧٠.

بحلول ذلك الوقت، تم فتح قناة السويس، ونتيجة لذلك خافت السلطات في بومباي أن تواجه سيادة بريطانيا تحديًا على طول الطريق من السويس إلى بومباي. وكتبوا أن دول أوروبا سوف تحاول الآن الحصول على محطات على ساحل البحر الأحمر. في هذا الصدد ذكروا، على سبيل المثال، محاولة شركة فرنسية إنشاء مستودع للفحم على حدود منطقة شيخ سعيد في مضيق باب المندب، التي لا تبعد كثيرًا عن جزيرة بريم، وفشلت هذه المحاولة بسبب الضغط التركي.

كان للبريطانيين في عدن أفضل موقف على طول طريق البحر الأحمر، ولكن وفقًا للحكومة كان لعدن عدد من العيوب؛ كان من الصعب الحصول

على المياه، وكانت الحرارة المفرطة تدفع إلى ضرورة التخفيف من القوات الهندية كل سنتين، والقوات الأوروبية كل عام، ولم تكن التحصينات البرية قوية بما فيه الكفاية لتتحمل هجومًا أوروبيًا، ولتعزيزها ستلتزم بريطانيا بدفع نفقات كبيرة. ومازالت القوات بعد ثلاثين عامًا تتجمع خلف الجدران في موقف يشجع الإهانة والعدوان. لم يكن من الآمن لجندي أن يترك التحصينات وحدها، وهذا الوضع لم يُحسب لكسب احترام البريطانيين.

من خلال قبول عرض السلطان، يمكن للبريطانيين ضمان توفير مستمر من أحكام جديدة وبناء أعمال المياه الدائمة. ويمكن إيصال الجزء الأكبر من الحامية إلى التلال حيث يكون المناخ أكثر برودة؛ ولن تكون هناك حاجة إلى تعزيز التحصينات في حواجز الأراضي، كما ستعزز مكانة بريطانيا في أعين القبائل التي تسكن سواحلها العربية والسواحل الشرقية الإفريقية.

وبشكل متفائل، واصلت حكومة بومباي طمأنة اللورد مايو نائب المملكة، أنه بعيدًا عن خلق تعقيدات للبريطانيين، فإن احتلال لحج سيوسع النفوذ البريطاني ويحقق السلام مع القبائل، وسوف يتقرب البريطانيون للقبائل على أساس مصالحهم من خلال توظيف رجالهم كقوات غير نظامية وفي الشرطة، ومع كسب رجال القبائل للمال ستتطور أراضيهم، وهذه الحجة أدت إلى تذكر حجة أوكلاند في عام ١٨٣٩.

وأظهرت المفاوضات الشاقة لجبل إحسان وارتفاع الثمن المدفوع له مدى صعوبة شراء الأراضي. وذهبت الحكومة إلى أن هذه الصعوبة ستزداد في كل عام كلما زادت منافسة الدول الأوروبية للحصول على محطات على ساحل البحر الأحمر، وعلّمت المواطنين مدى قيمة أراضيهم. «يمتد إقليم لحج على طول ساحل البحر من مضيق باب المندب من الغرب إلى حوالي ٨٠ ميلًا شرق عدن»،

ولـم يكـن مـن الضـروري توضيـح المزايـا التـي ستحققها ملكيـة هـذا الإقليـم.[٣٣] لـم تقـدم حكومـة بومبـاي مذكرتهـا إلـى الحكومـة العليـا علـى الفـور بـل دعـوا أولًا إلـى تعليقـات مـن ميرويـذر، وهـو الآن الرئيـس المفـوض في السـند، ومساعده السـابق جودفيلـو هـو الآن في الإدارة السياسـة لفيلـق موظفـي بومبـاي في بونـا، ومـن الغريـب أنهـم لـم يطلبـوا رأي راسـيل باعتبـاره رَجُلهـم في عـدن.

وفي مذكـرة مؤرخـة ٢٣ تشـرين الأول/ أكتوبـر ١٨٧٠، أيـد جودفيلـو أيضًـا فكـرة ضـم لحـج، لكنـه اعتقـد أنـه إذا كانـت الحكومـة تخشـى مـن التعقيـدات، فإنه مـن الممكـن نهـج نظـام المحاكمـة. وقـال إنـه يعتقـد أن السـلطان وشـيوخه والناس سـوف يرحبـون بالاحتـلال البريطاني، لأنه من شـأن ذلك تحسـين حالتهـم وتخفيف المخـاوف عنهـم. وهذه المزايـا التي توقعها جودفيلو هي نفس المزايا التي توختها الحكومـة، لكنـه حـذر مـن أنـه لا ينبغـي توقعهـا مـن الفـور.

وأعـرب جودفيلـو عـن أسـفه لأنـه علـى الرغـم مـن أن البريطانييـن كانـوا في عـدن منـذ فـترة طويلـة، فـإن لديهـم القليـل مـن المعلومـات الموثوقـة عـن المناطـق المجـاورة لهـا. ومثلـه مثـل الحكومـة، كان تحـت انطبـاع كاذب بـأن السـلطان لـه سيادة علـى قبيلـة الصبيحـي والقبائـل الأخـرى بيـن جبـل إحسـان وبـاب المنـدب؛ ولذلـك أعـرب عـن أملـه في أن يتمكـن البريطانيـون مـن خـلال السـلطان فضـل مـن توسـيع نفوذهـم في تلـك المنطقـة. كان جودفيلـو يشـك مـا إذا كانـت هنـاك تلال كافية بالقـرب مـن المسـتوطنة بحيـث تسـتوعب إيـواء الجـزء الأكبر مـن حامية عـدن؛ ومع ذلـك اعتقـد أنـه يمكـن إقامـة معسـكر في البـر الرئيسـي حيـث يمكـن للقـوات الأوروبية الذهـاب إليهـا خـلال الموسـم البـارد. في الموسـم الحـار قـد تكـون الحـرارة سـائدة في المناطـق الداخليـة. ومـن شـأن هـذا الترتيـب أن يفيـد صحـة الجنـود ويختـبر رد فعل الشـعب علـى وجـود القـوات البريطانيـة[٣٤].

وكشف ميرويذر أن السلطان فضلًا قدم أكثر من مرة نفس الاقتراح، لكنه لم يبلغ به لأنه يعتقد أن الحكومة لن تنظر فيه. ولم يكن لدى المقيم السابق أي شك في أن العرض كان حقيقيًّا، وأوضح الآن أسباب قبوله في مذكرة مؤرخة ٢٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٨٧٠. وكان للسلطان صعوبات مالية ومتاعب من تصرفات الدولة؛ إذ تم تقسيم راتبه بينه وبين إخوته، الذين كان بعضهم مثيرًا للقلق. وكانت مستحقات العبور قليلة وهي المصدر الوحيد لدخل السلطان فضل.

كانت لحج ذات تربة غنية، وماء كافٍ، ووفرة في الأخشاب. ومع ذلك وبسبب الافتقار إلى كفاءة الحكومة والاستخدام السليم للموارد الطبيعية، فإن الأرض كانت غير منتجة بالمستوى المطلوب، وفي ظل بسط الحكم البريطاني عليها سيتم تطوير هذه الموارد بشكل سليم، وسيزيد عدد السكان من خلال الهجرة، ومن شأن إلغاء مستحقات العبور والعلاقات الطيبة مع القبائل في الداخل أن يؤدي إلى زيادة التجارة مع عدن، وأصبح الطلب على المياه أكثر إلحاحًا مع نمو المستوطنات سنويًا، وهنا من الممكن للبريطانيين استخدام لحج لمد قناة الشيخ عثمان شمالًا إلى نهر تبن، ولن يؤدي التمديد إلى خفض الإنفاق الحكومي على المياه فحسب، بل إن زيادة العرض ستمكن السلطات من بيع المياه بسعر أرخص، وبالتالي ضمان إيرادات ثابتة.

اتفق رأي ميرويذر مع الحكومة على أن أهمية عدن بالنسبة لبريطانيا قد ازدادت مع فتح قناة السويس، ولا ينبغي السماح لأي قوة أجنبية بموطئ قدم بالقرب منها، وفي الوقت نفسه حرص ميرويذر على تصحيح بعض المفاهيم الخاطئة التي تحتفظ بها الحكومة. فمنذ الحملات ضد قبيلة الفضلي في ١٨٦٥-١٨٦٦، لم تجبر القوات على البقاء وراء الجدران في كل وقت، ومع ذلك فإنهم لم يغامروا لتخطيها، لأنها لم تبذل الجهد للتعرف على اللغة والعادات للشعب.

وخضوع لحج للسلطة البريطانية سيوفر إنشاء اتصال بين الجنود والسكان، وسيتعلم كلاهما فهم الآخر بشكل أفضل.

وفيما يتعلق بتمركز القوات في الداخل، ذكر ميرويذر أن الجزء الأكبر من الحامية يجب أن يبقى دائما في عدن، وبخصوص الاعتقاد الخاطئ بأن هناك تلالًا في شمال لحج، كتب أن من الممكن للحكومة بناء مخيم للقوات هناك لتوفير مناخ أكثر برودة، وهذا من شأنه توفير فائدة كبيرة لصحتهم.

وأشار المقيم السابق إلى أن منطقة لحج ليست كبيرة كما تعتقد حكومة بومباي، وقدم صورة صحيحة بشكل معقول عن مدى امتدادها، وأضاف أنه يمكن الآن تعريف حدودها بسهولة. كانت قوات عدن تقوم بدوريات لبعض الوقت في لحج، ويمكن لقائدها أن يضع خريطة دقيقة دون إثارة أية شبهة[٣٥].

ولم تقم حكومة بومباي بمراجعة مذكرتها في ضوء تلك التي قدمها ضباطها، ولكنها أحالت الوثائق الثلاث إلى كلكتا بموجب رسالة مؤرخة ١٣ آذار/ مارس ١٨٧١. وفي الأشهر الثمانية الماضية حدثت بعض التطورات واستخدمتها الحكومة لتعزيز قضيتهم لضم لحج. عاد السلطان فضل من بومباي في مايو ١٨٧٠، وفي أغسطس/ آب، وصلت إليه الأنباء أن النقيب قائد بن حسين أبو راس، زعيم قبيلة ذو محمد، كان يخطط لغزو لحج. كانت قبيلة ذو محمد قبيلة كبيرة وقوية من الطائفة الزيدية الذين سكنوا الجزء الأكبر من غرب اليمن، حيث تنمو الكثير من أشجار البُن. وكان السبب المباشر للهجوم المقصود هو المساعدة التي قدمها السلطان إلى عشيرة ذو محمد التي كانت قد تمردت على النقيب قائد أبو راس، ولكن الأهم من ذلك هو رسوم العبور المفروضة في لحج. واعتبر النقيب أن فرض المستحقات يتنافى مع عقائد إيمانه وعقبة أمام تجارة قبيلته مع عدن. هو نفسه لم يفرض مستحقات صارمة وبما فيها الكفاية

على القوافل التي تمر عبر أراضيه، وفي الوقت نفسه لم يكن لديه أي تردد عن مهاجمة القبائل الصغيرة وأخذ الجزية منهم.

وفي أيلول/ سبتمبر، زار السلطان فضل عدن وطلب من راسيل الحصول على بعض الطلقات والبارود للمساعدة في الدفاع عن بلده. ولبى راسيل طلبه بشرط ألّا تُستخدم الذخائر «لأغراض عدوانية». وفي تبرير هذه الهدية، جادل بأنه إذا تعرضت لحج للهجوم، فإن المناطق النائية ستضطرب وتوقف الإمدادات إلى عدن[٣٦]. وقد اقتنعت حكومة بومباي والحكومة العليا بحجته وأيدت المساعدة الصغيرة. ومن التدابير الأخرى التي اتخذها راسيل أن يأمر قوات عدن بالقيام بدوريات في محيط لحج، ولكن بعيدًا عن المشاركة إذا اندلع القتال. وأعرب المقيم عن أمله في أن يكون وجود القوات والمعرفة بأن السلطان فضل مستعدًا للدفاع عن بلاده قد يثني قبيلة ذو محمد عن الهجوم على لحج.

وفي تشرين الثاني/ نوفمبر، ذكر راسيل أن النقيب قايد أبو راس وصل إلى بلد قبيلة الصبيحي، وهي إلى الغرب من لحج، وأنه كان يجمع الجزية من هذه القبيلة التي ساعدت أيضًا عشيرته المتمردة، ووافق الصبيحي على عدم معارضة النقيب في هجومه على لحج، شريطة ألّا يمر عبر أراضيها لهذا الغرض. أما السلطان الحوشبي، الذي فقد قرية زايدة الحدودية المهمة والتي أخذها منه السلطان فضل في عام ١٨٦٨، فقد وافق على مرورهم في أراضيه إضافة إلى مرافقتهم في مسيرتهم وزحفهم صوب لحج. ومع ذلك لم يهاجم النقيب لحج كما كان متوقعًا، ولكن بدلًا من ذلك هاجم قبيلة الثوار وهي قبيلة صغيرة في الشمال الغربي من لحج.

وكان موقف نائب المملكة من الهجوم المروع هو أن البريطانيين يجب ألّا يتدخلوا بقوة السلاح، وقد نصح المقيم بأن يغتنم الفرصة للتوفيق بين القبائل

عن طريق «الوساطة الودية.»[٣٧] وكان راسيل -بمبادرة منه- قد اضطلع بهذه المهمة منذ البداية. وحث النقيب السلطان فضلًا على إلغاء مستحقات العبور، لكن السلطان فضل أجاب بأنها المصدر الرئيسي لدخله، علاوة على أن البريطانيين وافقوا عليها في معاهدة عام ١٨٤٩.

واعترف راسيل بقضية السلطان واقترح اثنين من الحلول لتسوية النزاع. الأول هو أن السلطان يجب أن يلغي مستحقات العبور وأن على البريطانيين تعويضه عن خسارة الإيرادات التي يقدرها المقيم بمبلغ ١١٠٠ روبية. واقترح راسيل إضافة ٥٠٠ دولار إلى راتبه الشهري. أما البديل الثاني فهو تعويض النقيب عن النفقات التي تكبدها في قمع عشيرته، لكن راسيل لم يشرح كيف سيتم تحديد المبلغ. ومن بين هذين البديلين دعا المقيم بقوة إلى أن يكون الأول أكثر فائدة وديمومة. ومع ذلك إذا لم توافق الحكومة على أي منهما، يجب على السلطان أن يقوم بجمع الضرائب، وليس للزيديين الحق في تطبيق مبادئهم الدينية على الآخرين. وإذا سمح لهم بوضع هذا التطبيق فقد يتبعه آخرون، وستكون النتيجة فوضى عامة[٣٨].

زار صهر قائد أبو راس وممثله عدن في ديسمبر/ كانون الأول، وأجرى مقابلة مع الكابتن بريدو مساعد المقيم، وأخبره أن قائد كان مصممًا على «فتح جميع الطرق المؤدية إلى عدن»، أي إخلاء مستحقات نقل العبور. وعلق راسيل بأنه إذا لم يتخلَّ قائد عن فكرة مهاجمة لحج، فإن الحكومة ستقوم بإرسال قوة للدفاع عنها؛ فالظروف السياسية والاقتصادية جعلت هذه الخطوة لا غنى عنها[٣٩]. وكان شهر كانون الأول/ ديسمبر هو موسم الحصاد، وهو الوقت المفضل للإغارة على القبائل وإذا هاجمت قبيلة ذو محمد لحج في ذلك الشهر، فستكون العواقب على عدن خطيرة جدًّا.

عند هذه النقطة (منتصف ديسمبر)، غادر راسيل عدن ليتولى قيادة الفرقة الشمالية لجيش بومباي. وخلفه تريمنهير في عام ١٨٤٧ الذي كان يشغل منصب مهندس تنفيذي مساعد في عدن، وعندما عُين مقيمًا، كان كبير المهندسين في بومباي. لم يكن لدى تريمنهير أي خبرة سياسية.

وكانت الرسالة الأولى التي قدمها المقيم الجديد نتيجة تواصله مع نقيب قائد أبو راس تفيد بأنه وافق على عدم مهاجمة لحج لمدة ثمانية أشهر. ويرى تريمنهير أن هذه المساحة التنفسية ينبغي أن تستخدم لتسوية مسألة المرور عبر لحج مرة واحدة وإلى الأبد، وإلّا سيتعين على البريطانيين أن يواجهوا الخطر نفسه مرة أخرى. وأيد اقتراح راسيل بأن يكون هناك تعويضٌ عادلٌ للسلطان العبدلي عن المستحقات التي كان يفرضها، والتي قدرها بمبلغ ٨٠٠ دولار في الشهر. ومن شأن إلغاء المستحقات أن يجلب المزيد من التجارة إلى الميناء، ويضيف إلى هيبة بريطانيا بين القبائل، ويقلل من سعر بعض الإمدادات للحامية(٤٠).

توفي النقيب قائد أبو راس في ٩ كانون الثاني/ يناير ١٨٧١، واعتبرت الحكومة أن ابنه قد يواصل تهديده ويهاجم لحج في نهاية الأشهر الثمانية. وفي مثل هذه الحالة تؤدي سياسة عدم التدخل إلى اضطرابات عامة في البلد، وستكون هذه الدولة غير مرغوب فيها إلى حد كبير. وكان سبب الاضطراب مع «ذو محمد» مستحقات العبور «التي كانت على حد سواء معارضة للسياسة العامة والمصالح المحلية للحكومة». وإذا لم يقبل البريطانيون التنازل عن لحج ويقومون بأنفسهم بإلغاء مستحقات العبور، فعليهم أن يمنحوا تعويضًا للسلطان. ولم يكن لدى الحكومة أي شك في أن البديل الأول كان أفضل من الناحيتين الاقتصادية والسياسية. وهنا من الضروري أن نضيف أن الهجوم المخيف من قبل قبيلة ذو محمد لم يتحقق.

ولتعزيز حججهم لضم لحج، أكدت حكومة بومباي دور قناة السويس في نقل القوات، واستشهد بها على سبيل المثال بقوة أُرسلت مؤخرًا إلى الحديدة مباشرة من تركيا لقمع تمرد عسيري. في السابق كان السلطان العثماني قد طلب من نائبه في مصر إخماد ثورة في الجزيرة العربية، وتم إرسال ١٥٠٠٠ رجل عبر القناة مع خمس سفن حربية، وسيمثل وجود مثل هذه القوة في اليمن تحديًا خطيرًا لموقف بريطانيا كقوة كبرى على طول ساحل البحر الأحمر. وكان ضم لحج ضروريًّا للحيلولة دون حيازة أي دولة أخرى لها[٤١].

وفي نفس الوقت تقريبًا، أرسلت حكومة بومباي رسالتها مع مرفقاتها إلى كلكتا، تلقوا رسالة من عدن، ولو كانت قد وصلت في وقت سابق، ربما جعلتهم يترددون في التوصية بضم لحج. وكانت الرسالة مؤرخة في ٢٣ شباط/ فبراير، وتضمنت الكشف الذي أدلى به السلطان فضل إلى المقيم. في عام ١٨٦٩، اندلعت الفوضى في المناطق الغنية بزراعة البُن الواقعة بين تعز وإب في اليمن. لسبب غير واضح رجع الزعماء المحليون إلى السلطان فضل باعتباره الرجل الوحيد القادر على إعادة القانون والنظام إلى بلدهم المضطرب، وفي المقابل عرضوا عليه أن يكون حاكم المنطقة وكدليل على حسن نيتهم أرسلوا إليه الرهائن.

تبعًا لهذا الاقتراح تم استقطاب السلطان فضل وناقشه مع راسيل، ونصحه راسيل بأنه ضده، ولكنه لم يبلغ الحكومة بذلك. لم يثبط السلطان وبدأ يخطط لحملته. كان لا بد من اقتراض المال اللازم، وحدث أن السلطان كان لديه صديق عولقي ثري في خدمة نظام حيدرآباد اسمه محسن، وكان هناك عدد كبير من العوالق في حيدرآباد، وكانوا على اتصال وثيق مع الأحداث في جنوب غرب شبه الجزيرة العربية، فحاول التأثير عليهم. اعتقد فضل أن صديقه محسنًا سوف يكون مهتمًا بمشروعه وسيقرضه بعض المال، وأثناء تواجده في الهند ناقش

خطته معه، ووافق محسن عليها، ووافق على إقراض فضل بما يعادل ١٢٥٠٠٠ دولار، وهو المبلغ المطلوب، وهناك استلم السلطان مبلغ ٢٠٠٠٠ دولار على أن يتم إرسال المبلغ المتبقي في وقت لاحق.

وصل ما تبقى من المبلغ من محسن في يناير ١٨٧١، أي بعد ثمانية أشهر من عودة السلطان من بومباي، وفي ٢٢ شباط/ فبراير أجرى السلطان فضل مقابلة مع تريمنهير كشف فيها خطته وحاول جذب اهتمام المقيم إليها، وتحدث عن كثب عن الموارد الطبيعية لليمن وأهمية أن تكون تحت سيطرة قوية، وقال إنه سيكون من مصلحة البريطانيين أن يسود السلام هناك، وحث المقيم البريطاني على اتخاذ التدابير اللازمة لتحقيق ذلك. «إذا سافر ٥٠٠ جندي بريطاني إلى الداخل، فإن البلد كله سيُقدِم طوعًا إلى الحكومة البريطانية باعتبارها نعمة لا تقدر بثمن». وتعبير (البلد بأكمله) يعني مناطق زراعة البُن التي اندلعت فيه الفوضى، وهو مشروع لا يمكن للسلطان أن يكون جادًا فيه، إلا إذا كان يأمل أن يسمح له البريطانيون بالحكم تحت حمايتهم. وعلى أية حال أخبره تريمنهير بأن البريطانيين لا يستطيعون إعطاء أدنى اعتبار لهذه الفكرة.

ثم قال السلطان فضل إنه إذا أعطته الحكومة مبلغ ٣٠٠٠٠٠ روبية لاستخدامها في تمويل حملته المقترحة، فإنه في المقابل سيمنحهم سنويًا ٥٠٠٠٠ دولار، وهو نصف إيرادات المنطقة. رفض تريمنهير هذا الاقتراح أيضًا. وهنا مرة أخرى لم يكن السلطان في مساره الصحيح عندما قدم هذا العرض، لأنه لا يوجد سبب يبرر نية استمراره في دفع هذا المبلغ بعد ثلاث سنوات وهي الفترة التي خلالها سيتم سداد الدين. ثم تساءل السلطان فضل عما إذا كانت الحكومة ستعارض تعهده باحتلال تلك المنطقة بمفرده. وأضاف أن ترتيباته للحملة كانت متقدمة إلى حد ما عندما ضرب العثمانيون العسيريين في الحديدة حتى نهاية ١٨٧٠.

هذا النصر العثماني جعله يعلق استعداداته، لكنه كان مستعدًا للمضي قدمًا على الفور إذا أكد له تريمنهير عدم تدخل العثمانيين ولا الفرنسيين (في منطقة الشيخ سعيد). لم يتمكن تريمنهير من تقديم مثل هذا التأكيد وحاول إقناعه بالتراجع عن «مفاهيمه المتوحشة». وبدلًا من الاستيلاء على أراضٍ جديدة، نصحه المقيم البريطاني بتحسين منطقة نفوذه، فأجابه السلطان بأن بلدته فقيرة، وأن دخله لم يكن كافيًا لتغطية نفقاته المتزايدة.

كان تريمنهير على يقين من عزم السلطان فضل على تنفيذ مشروعه، وتوقع أنه لن يكون هناك مخرج لإقناعه. إلى جانب ذلك لم تكن قبائله محاربة، وعليه قد يتحولون إلى مرتزقة في أيدي من سيضطرون إلى استئجارهم ضده بمجرد أخذ البلد. في الواقع كان تريمنهير يشتبه في أن صديقه حسينًا العولقي لديه دافع خفي في تقديم القرض، لأن الجزء الأكبر من المرتزقة من المحتمل أن يأتوا من قبيلته، وإذا نجح المشروع سيحتفظ بالجزء الأكبر من المنطقة، وحث المقيم الحكومة على إرسال رسالة ودية إلى السلطان فضل يوضحون له بأنهم سيشعرون باستياء شديد من أي محاولة من جانبه لغزو أراض جديدة؛ لأن ذلك من شأنه أن يزعزع السلام السائد في المنطقة(٤٢).

أرسلت رسالة تريمنهير إلى كلكتا، كما كان معتادًا، وربما وصلت إلى هناك في نفس الوقت تقريبًا للمذكرات الثلاث المرفقة برسالة بومباي المؤرخة ١٣ آذار/ مارس. ومع كل هذه الوثائق المعروضة عليه رفض نائب المملكة اقتراح الضم، فرغبة السلطان في الحصول على أراضٍ جديدة جعلت اللورد مايو يشك في صدق عرضه، ولم يتفق كتاب المذكرات الثلاث على جغرافية لحج التي لم يكن نائب المملكة نفسه قد أُبلغ بها بشكل أفضل، ولذلك كان تجاهله للحدود الدقيقة للمنطقة سببًا آخرَ لرفض عرض السلطان. وقال إنه من الصعب التنبؤ

بالمنازعات التي قد يدخل بها البريطانيون مع القبائل المحيطة أو مع ما يدعيه العثمانيون من سيادة، فيجدون أنفسهم ملتحمين في صراع معهم.

وفي نقل الأوراق ذات الصلة إلى لندن، أشار نائب المملكة ببساطة إلى «رفضه الكامل» لمقترح الضم. ولم يعلق مكتب الهند -الذي كان يرأسه دوق أرجيل- على هذا الموضوع، لأنه يفترض أن يكون على اتفاق مع نائب المملكة.

ورأى اللورد مايو أن تأمين الأشياء المطلوبة من خلال التفاوض مع السلطان دون أي إضافة إلى الأراضي البريطانية. وإذا كان هناك أي جزء من منطقته، تم أخذها من قبل قوة أجنبية غير مرغوب فيها، ربما يكون قد تم حثه على الموافقة على عدم بيعها دون موافقةٍ بريطانية، كما فعل السلطان العقربى. وفي الوقت نفسه قد تتاح الفرصة للتوصل إلى اتفاق معه للتخلي عن مستحقات العبور التي كانت الدافع الرئيسي للخلاف مع قبيلة ذو محمد(٤٣).

وطلب نائب المملكة من المقيم التعليق على النقاط المثارة في رسالته. ووافق تريمنهير على أنه ليس هناك حاجة لضم لحج إلى عدن لكي يتم تحقيق الأشياء المرغوبة، كما أنه يعتقد أن السلطان لم يكن بوسعه أن يكون صادقًا في عرضه. ثم ذهب إلى تصحيح الأخطاء التي ارتكبتها حكومة بومباي في مذكرتها المؤرخة ٥ يوليو ١٨٧٠. ولم يكن هناك نقص في الأحكام الجديدة في عدن. غير أنه يمكن تخفيض الأسعار وزيادة حركة المرور بإلغاء مستحقات العبور. ويقبل سلطان لحج وزعماء القبائل الآخرون مبلغًا شهريًا بدلًا من الضرائب التي يعتبرها البعض مخالفة لإيمانهم. أما بالنسبة لمصادر المياه في المنطقة المجاورة مباشرة لعدن فيمكن اعتبارها آمنة ما لم تكن المنطقة محتلة من قبل قوة أوروبية. وإذا تقررت الحاجة للمزيد من أعمال المياه، فيمكن بسهولة ترتيب الأمور مع السلطان كما هو الحال في قناة الشيخ عثمان.

ولم تكن هناك تلال أو مرتفعات في لحج يمكن أن توفر أماكن باردة للقوات. فالمقاطعة بأكملها تكمن في السهل، ولم يكن مناخها أفضل من المناخ في عدن(٤٤). وإذا ما وجد أنه من المرغوب بها، فيمكن للقوات أن تقوم بدوريات في لحج خلال موسم البرد، ولكن هذا قد تعتبره القبائل البعيدة عرضًا غير عادي للقوة، وبالتالي لم يكن من الضروري مناقشة موقع القوات البريطانية في أراضي السلطان. وبعيدًا عن وجود خط ساحلي واسع، فقبيلة العبدلي تمتلك شاطئًا ضحلًا بطول ستة أميال فقط. وبصرف النظر عن أن شريط الأرض على الشاطئ الشمالي لميناء عدن من الحسوة إلى خور مكسر، لم يكن هناك أي مكان يمكن أن تنجذب إليه قوة أجنبية للاستفادة منه. وحتى هذا الشريط كان عديم الجدوى لأنه لا يتم الوصول إليه إلا من خلال الميناء الذي كان بريطانيًا. ولذلك لم تكن هناك حاجة للتفاوض مع السلطان حول هذا الموضوع، إلا إذا أراد البريطانيون تأمين حيازة هذا الشريط، وبالتالي الحصول على الأراضي عبر جبل إحسان بالكامل من خلال الأراضي البريطانية. وقد كان تريمنهير على ثقة من أن السلطان سيكون على استعداد للتخلي عن الأراضي المطلوب السيطرة عليها٤٥.

أصبح الآن موضوع ضم لحج غير قابل للنقاش، وحل محله نقاش مستفيض لموضوع ضرائب العبور. فلم تعلق حكومة بومباي إلا على مستحقات العبور. واعتبروا أن إلغاءها في لحج هو الأكثر أهمية كونه الإقليم الأقرب إلى عدن وكانت مستحقات الضرائب هي السبب الرئيسي في الخلاف مع قبيلة ذو محمد. وأعربوا عن خوفهم من أن إلغاء ضرائب العبور من قبل قبيلة واحدة قد يؤدي فقط إلى لجوء القبائل الأخرى إلى زيادة ضرائبها. ومع ذلك طلبوا من المقيم إجراء تحقيقات وتقديم تقرير يبين ما يلزم دفعه لكل قبيلة معنية للتخلي عن حقها في تحصيل ضرائب العبور، وما إذا كان من الممكن التعويض الجزئي بفرض ضرائب معتدلة على البضائع التي تدخل إلى عدن.

لم يتم العثور على أي رد على طلب الحكومة، وقد يرجع ذلك إلى أحد السببين. السبب الأول هو خطر مرور الهجوم ووقوعه على لحج على يد قبيلة ذو محمد. والسبب الثاني أن السلطات البريطانية في عدن، وكذلك في الهند وإنجلترا، ستواجه قريبًا مشكلة أكثر إلحاحًا بسبب عزم العثمانيين على ضم المناطق النائية. غير أن سياسة تعويض القبائل عن إلغاء ضرائب العبور قد بدأت بالفعل.

في أيار/ مايو ١٨٧١، وقع تريمنهير معاهدات في هذا الصدد مع ثلاثة من عشائر الصبيحي (المنصوري، والمخدومي، والرجائي) بدفع مبلغ شهري إجمالي لهم وقدره ٤٦ , ٩٥ دولار. نتجت هذه المعاهدات عن حادث مارس الذي جلب قوات عدن إلى تصادم مع رجال القبائل. استولت فيها جماعة مكونة أساسًا من عشيرة المنصوري على اثنين من الإبل المحملة بالقات يقودهما أولاد عزل في طريقهم إلى عدن. أراد تريمنهير الاحتجاج على هذا الحادث، لكنه لم يكن يعرف إلى مَن يتقدم إليه باحتجاجه؛ لأن قبيلة الصبيحي لم يعد لديهم سلطان. وأخيرا طلب من السلطان العبدلي أن يستخدم نفوذه معهم، لكن السلطان فضل العبدلي أجاب بأنهم أحرقوا موضوعاته، وأنه لا يستطيع أن يفعل شيئًا سوى إغلاق أراضيه أمام حركة المرور، وهو رد لم يرضِ المقيم.

أما عشيرة المنصوري، الذين لم يعاقبوا على جرائمهم، فسرعان ما ارتكبوا جريمة أخرى. إذ إنه في ٤ نيسان/ أبريل، مرت قافلة من أحد عشر من الإبل عبر أراضيها، وأوقفت ثلاث مرات على طول الطريق، وفي كل مرة تدفع ضرائب عبور. وتعرض السيد الذي كان يسافر مع هذه القافلة للضرب وتم نهب ممتلكاتها. ويخشى تريمنهير أنه إذا سمح للمنصوري بالقيام بأعمال العدوان، فإن البعض الآخر قد ينضم إليهم بأعمال عدوانية مماثلة مما سيؤدي إلى انقطاع التجارة. وبما أن السلطان فضلًا اعترف بأنه لا يمارس أي تأثير على قبيلة

الصبيحي، قرر المقيم اتخاذ إجراء مباشر، وأمر الكابتن ستيفنز -قائد قوات عدن- بإجراء زحف مفاجئ في أراضي الصبيحي، ومواجهة عشيرة المنصوري بغتةً، والقبض على رجالهم الرئيسيين، وأخذهم إلى عدن. وجاءت القوات على عشيرة المنصوري ودعتهم للاستسلام، فرفضوا وأطلقوا النار على القوات، فأعادت إليهم القوات إطلاق النار، وقتل العديد من العرب وأُسر آخرون.

وصفت حكومة بومباي تعليمات تريمنهير إلى الكابتن ستيفنز بأنها «شديدة الخداع»، في حين أدان اللورد مايو الحادث باعتباره انتهاكًا لتوجيهات الحكومة العليا الصادرة في ٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٨٦٥ . وقد اخترقت القوات أربعين ميلًا إلى الداخل ولم تقتصر واجباتها على القيام بدوريات على النهج المتبع في عدن. وكان البريطانيون قد اتخذوا إجراءً مباشرًا ولم يهدئوا المسألة من خلال زعماء القبائل الصديقة كما كان من المفترض أن يفعلوا. واعتبر اللورد مايو هذه الحملة تدخلًا في الشؤون الداخلية للقبائل، وطلب من المقيم البريطاني أن يمتنع تمامًا في المستقبل عن مثل هذه المشاريع... وأن يقتصر عمل قوات عدن على واجبات الدوريات التي جاءت من أجلها أصلًا[٤٧].

شعر السلطان فضل بخيبة أمل؛ لأن تريمنهير لم يتشاور معه قبل إرسال الفرسان. وفي مقابلة أجريت في ٢ أيار/ مايو قال السلطان للمقيم إنه إذا سعى للحصول على مشورته، فإنه كان سيرسل رجال قبيلته مع القوات للتفاوض مع الصبيحيين، وكان من الممكن تسوية القضية دون إراقة الدماء. ثم رتب السلطان فضل مع زعماء الصبيحي الذين مرت تجارتهم بأراضيه للذهاب إلى عدن لإجراء مناقشات مع المقيم. وأدت المناقشات إلى توقيع معاهدات تلغي مستحقات العبور.

أقتنع ترمنهير بأن السلطان فضلًا كان له تأثيرٌ كبيرٌ على الصبيحيين، لكنه امتنع عن استخدام هذا الاقتناع عند الاقتراب الأول. وذهب المقيم إلى اتهامه

بممارسة نفوذه بتأثير سيئ. فعندما كانت الطرق عبر بلد الصبيحي غير آمنة، كان ذلك بسبب تحريضه أو بتواطؤه. وهكذا مثل كوجلان من قبله اعتقد تريمنهير أن إدارة الشؤون من خلال سلاطين العبدلي كان «المصدر الأكثر خصوبة لمضاعفة التعقيدات»، وأضاف أنه كان يتردد كثيرًا من الاستفادة من خدمات السلطان فضل في التعامل مع زعماء قبيلة الصبيحي(٤٨).

وأظهرت قضية المنصوري أن السياسة البريطانية للعمل من خلال لحج ما زالت محدودة. أراد السلطان فضل بطبيعة الحال تجنب المتاعب مع جيرانه. وعندما حذره المقيم من إرسال القوات، ربما كان قد اتجه إلى بذل جهد خاص لتسوية المسألة سلميًّا.

والأهم من إلغاء المستحقات في إقليم الصبيحي هو إلغاؤها في منطقة الفضلي. في أيار/ مايو ١٨٧٢ نتيجة للنزاع بين قبيلتي الفضلي واليافعي التي استحوذت على مستحقات عبور كبيرة، وافق الفضلي على إلغائها مقابل ٨٠ دولارًا إضافية إلى مرتبهم الشهري. ولا يمكن اتخاذ قرار سريع بشأن قضية العبدلي بسبب الاحتياج لمبلغ كبير من أجل حل هذه القضية.

في مايو ١٨٦٨، بعد نزاع بين السلطان العبدلي والسلطان الحوشبي، هاجم الأخير لحج. ضَرب السلطان فضل السلطان علي بن مانع الحوشبي وهَزمه. وفي تموز/ يوليو، توصل الطرفان إلى اتفاق. وكجبر عن الضرر الذي سببه الحوشبي نتيجة هجومه على لحج، تنازل السلطان علي بن مانع (الحوشبي) عن منطقة زايدة إلى العبدلي في سند رسمي وقع عليه بنفسه وبحضور شيوخه. وفي وقت لاحق ادعى علي أنه وقّع السند تحت الإكراه أثناء سجن فضل له، وأراد استعادة زايدة. كانت زايدة قرية حدودية وفيها تيار من المياه لم يسبق له مثيل، ومن

حين لآخر كانت قبيلة الحوشبي تقوم بتحويل هذا التيار على حساب لحج، ولكن ليس من المعروف ما إذا كان الخلاف المعني مرتبطًا بمشكلة المياه.

داهم علي بن مانع مرة أخرى أرض العبدلي، ولكن للمرة الثانية تم صده. ثم بدأ بتحريض قبائل التلال في اليمن للانضمام إليه. طلب السلطان فضل النصيحة من راسيل، وقال له المقيم إنه إذا كان له حق مشروع في منطقة زايدة فعليه أن يحذر السلطان الحوشبي من عدم إعادة احتلالها. وكتب راسيل أيضًا إلى ابن مانع، محذرًا إياه أنه إذا استمر في موقفه العدائي، فإنه سيواجه عداء البريطانيين. إذا لم ينتج تأثير لهذه النصيحة وهذا التحذير، وجاءت قبائل التلال لمساعدة قبيلة الحوشبي، فإن البريطانيين لن يتركوا لحج عرضة للنهب، إذ إن كل إمداداتهم من الغذاء والماء تعتمد عليهم، إضافة إلى أن السلطان فضلًا صديقٌ عظيمٌ لهم. وإذا كان هناك خطر حقيقي على لحج، سيتحتم عليهم التخلي عن سياسة عدم التدخل، كما فعلوا في مناسبات سابقة عندما تعرضت إمداداتهم للتهديد.

ولحسن حظ البريطانيين، لم يكن تدخلهم المسلح ضروريًا. جاء علي إلى عدن في ٢٢ نوفمبر/ تشرين الثاني، وعبر عن أسفه لما حدث، ووعد بتفريق رجاله على أساس أن المقيم سيقوم بتسوية المصالحة بينه وبين السلطان فضل.

التقى كل من السلطان الحوشبي علي بن مانع وسلطان لحج فضل العبدلي في عدن في ١٥ ديسمبر/ كانون الأول وغادراها على ما يبدو متصالحَين، وظلت زايدة في حوزة فضل. وكان راسيل سعيدًا بشكل خاص بالنجاح الواضح لجهوده، لأنه في الوقت نفسه كانت السلطات تدرس فيه تمديد قناة الشيخ عثمان إلى زايدة، وبالتالي كان من الضروري أن يتم تأسيس جميع الحقوق للقرية.

وفي وقت لاحق أصبح من المعروف أن كلًّا من السلطان علي بن مانع والسلطان فضل قد اتفقا فقط على عدم القتال لمدة ستة أشهر، ولكن مسألة

زايدة لم يتم تسويتها. عندما انتهت الأشهر الستة قامت قبيلة علي الحوشبي بنهب قافلتين وحذر جميع المسافرين بالابتعاد عن أرضه. نصح جودفيلو (القائم بأعمال المقيم) السلطان فضلًا بتقديم تنازلات من أجل السلام، مؤكدًا أن الأمر متروك له لإجراء مصالحة مع السلطان علي، لأن مشاجرة علي كانت معه، وليست مع البريطانيين. وفي الوقت نفسه هدد جودفيلو السلطان عليًّا بأن راتبه سيتوقف إذا لم يعد الممتلكات المنهوبة. لم يهتم السلطان فضل بنصيحة جودفيلو، ولم يرد السلطان علي على رسالته، على الرغم من توقفه عن النهب في الطرقات.

كان السلام في عدن مهددًا في عام ١٨٧٠، لكنه لم يكن مزعجًا حتى عام ١٨٧٢، عندما قرر العثمانيون إعادة كل اليمن إلى القالب التي تشكلت فيه إبان القرن السادس عشر، ووضعها تحت سيطرتهم. وتحقيقًا لهذه الغاية احتلوا صنعاء وبقية البلاد التي كانت تحت سيطرة الإمام. ثم أرسلوا من خلال الإمام رسائل إلى مختلف زعماء القبائل في محيط عدن، وأمرهم بإعلان ولائهم للسلطان العثماني، وكان السلطان علي بن مانع الحوشبي هو الوحيد الذي أبدى استعدادًا للامتثال، وكان ذلك على أمل أن العثمانيين سوف يساعدونه على استعادة زايدة من سلطان لحج.

ومع ذلك فشل العثمانيون في مشروعهم، وأُحبط أمل السلطان علي وبقي خارج نطاق العمل في ظل الأحداث والنشاط الدبلوماسي الذي أنهى الإجراءات العثمانية في جنوب غرب شبه الجزيرة العربية. وهنا يكفي القول إن تلك الإجراءات أدت إلى تمديد نظام منح الرواتب لزعماء القبائل وإنشاء المحمية.

ملحق
رسام

وُلد هورمزد رسام في عام ١٨٢٦ من عائلة كلدانية مسيحية في الموصل، العراق. في عام ١٨٤٥ أصبح مساعدًا للايارد الذي كان يعمل في التنقيب عن الآثار في كويونجيك التي حددها بأنها موقع نينوى القديمة. وبعد ذلك بعامين، اصطحب رسام لايارد إلى إنجلترا حيث درس في جامعة أكسفورد حتى عام ١٨٤٩. وفي الوقت نفسه ذهب لايارد إلى إسطنبول، ومن هناك إلى كويونجيك. في عام ١٨٤٩ أرسل المتحف البريطاني رسام لمساعدته في عمله. في عام ١٨٥٢ تولى رسام مهام العمل الذي كان يشغله لايارد إثر عودة الأخير إلى إنجلترا للدخول إلى البرلمان واستمرت أعمال الحفر حتى عام ١٨٥٤ عندما عاد رسام إلى لندن للانضمام إلى المتحف البريطاني.

عندما عُين أوترام مقيمًا في عدن، شعر بالحاجة إلى مترجم فعال ومتمكن. وطلب من مجلس الإدارة ما إذا كان من الممكن أن يكون رسام -الذي التقى به في لندن- مترجمًا له. وافق مجلس الإدارة على طلبه، ولم يثر المتحف البريطاني أي اعتراض. وصل رسام إلى عدن في ٢٩ ديسمبر ١٨٥٤ بعد شهرين من مغادرة أوترام.

لم يمض وقت طويل قبل أن يثبت رسام أنه ليس مجرد مترجم وذا خبرة في الاحتفالات. من ١٨٥٥ إلى ١٨٥٧ قام بأداء مهام مدير مكتب البريد ومهام الوالي دون مقابل بالإضافة إلى واجباته الأخرى. وفي سنة واحدة تعامل مع ما

لا يقل عن ١١٠٠ دعوى مدنية مسجلة. ومع كل هذه القدرات لرسام اعترض كوجلان في عام ١٨٥٨ على قدراته بأن يكون مساعدًا مقيمًا، ووافقت الحكومة على ذلك الاعتراض.

عندما غادر بلايفير عدن في يناير ١٨٦٣، أصبح رسام المساعد الأول وكان لبعض الوقت القائم بأعمال المقيم. أُرسل رسام في عدد من البعثات الدبلوماسية إلى مختلف الزعماء العرب ولكن ابتعاثه إلى الملك تيودور في الحبشة في عام ١٨٦٤ كانت الأكثر أهمية. وبقي فيها لمدة أربع سنوات، قضى السنتين الآخيرتين منها في السجن. أُفرج عنه في أبريل ١٨٦٨ حيث عاد على إثرها إلى عدن وبعد وقت قصير غادرها إلى إنجلترا.

في الفترة ما بين ١٨٧٦ إلى عام ١٨٨٢ كان رسام في العراق، وهناك اضطلع بأعمال أثرية. وخلال الحرب الروسية التركية عام ١٨٧٧ أرسلته وزارة الخارجية للنظر في شؤون الطوائف المسيحية في آسيا الصغرى، أرمينيا، وكوردستان. توفي رسام في هوف (Hove) عام ١٩١٠.

الهوامش

الفصل الثاني

1. See article on 'Adan in Encyclopaedia of Islam, ed. 1960.
2. The Travels of Marco Polo, trans. Marsden, Everyman Edition, London, 1908, Introduction, p. viii and pp. 401–2.
3. Ibn Battuta, Travels in Asia and Africa, 1325–1354, translated and selected by H.A.R.Gibb, London, 1929, p. 109.
4. R.L.Playfair, A Memoir on the Ancient Reservoirs…, Aden, 1857, pp. 8–9.
5. J.R.Wellsted, Travels in Arabia, 2 vols., London, 1838, vol. 2, pp. 393–4.
6. F.M.Hunter, An Account of the British Settlement of Aden in Arabia, London, 1877, rep. 1968, p. 26.
7. 'A descriptive and historical notice of Aden, lately captured by theBritish', United Service Journal, II, 138 (1840), p. 11.
8. Western—Bailie (Commander of the Garrison): 25 & 28 Jan. 1839;BSP 108.
9. For the government of the EIC, see pp. 77–8.
10. Bombay—Haines: 2 March 1839; BSP 108.
11. Bombay—Haines: 24 Feb. 1839; BSP 108.
12. The dollar was the Maria Theresa thaler, referred 10 also as theGerman crown or real. Its value was about 4/—Sterling.



13. Foster—Bombay: 30 March 1839, and Govt—Foster (now inBombay): 15 April 1839; BSP 111.
14. India—Bombay: 20 May 1839, BSP 114.
15. Memo by Political Secretary, Bombay: 14 Jan. 1840, quoting letterfrom Sec Com dd 7 Sept. 1839; BSP 129.
16. Foster—Grant: 15 May 1839; BSP 119.
17. 'Sometimes' would have been accurate.
18. Foster had in mind Socotra for which, it was rumoured, 'someforeign power' was bargaining.
19. Foster—Grant: 23 Aug. 1839; BSP 119.
20. Curtis—Bombay: 3 Nov. 1840; BMP 361/45.
21. Unless specifically mentioned, the figures given for the populationdo not include the military.
22. Haines—Bombay: 5 March 1839; BSP 110.
23. Haines—Bombay: 13 Sept. 1839; BSP 121.
24. Rep by Mil Com (Aden): 29 Aug. 1840; BMP 361/45.
25. Haines—Hallam: 26 Aug., and Haines—Bombay: 29 Aug. 1840;BMP 361/38.
26. Min by Carnac: 25 Oct. 1840; BMP 361/45.
27. Min by Carnac subscribed to by Board: 15 April 1840; BSP 134.
28. In Aden, the word 'sidi' (from Arabic 'sayyid', 'Lord' or 'master') was jocularly applied to non-Somali Africans, most of whom were former slaves.
29. The term 'borah' or 'bohora' ('trader' in Gujerati) records theoccupation of the first Hindu converts to Islam, but not all Borahs were Muslims. The Muslim Borahs were either Shi'i or





Sunni. The Shi'i Borahs were Isma'ilis and were by far the larger group. They were townspeople essentially devoted to trading and moneylending. They lived in Surat, Burhanpur, Ujain, etc. The Sunni Borahs were traditionally peasants who lived chiefly in the Northern Konkan and Gujerat. The Borahs who went to Aden must have been mostly Shi'i.

30. Haines—Bombay: 24 Nov. 1842; BSP 197.
31. Memo by Bombay Govt: 25 Nov. 1842; BMP 362/10.
32. Rep by Special Com: 23 Sept. 1843; BSP 214.
33. India—Bombay: 28 Dec, 1843; BSP 217.
34. India—Bombay: 9 April 1843; BSP 204.
35. In 1843, the French had occupied one of these islands, Mayotte.
36. Memo by Hardinge: 7 July 1844; BMP 362/39.
37. These reductions were not put into effect. The garrison was rarelyless than 1,696; and when the Settlement had horse, it was never less than 50.
38. Special Com—Mil Board: 26 Sept. 1844; BMP 362/42.
39. India—Bombay: 13 May enc Memo by Hardinge: 10 May 1845;BSP 236.
40. India—Bombay: 21 Sept. 1846; BSP 246.
41. See p. 136.
42. India—Bombay: 14 Oct. enc Memo by Hardinge: 30 Sept. 1846;BSP 247.
43. Lieut-Col J.Holland, QMG, Poona (for FitzClarence) to Bombay:
44. 17 Aug. 1853; ARR 117.









45. Govt—Holland: 14 Sept. 1853; ARR 117.
46. Holland—Govt: 27 Sept. 1853; ARR 117.
47. Bombay—Haines: 26 Oct. 1853; BPP 394/50.
48. Haines—Bombay: 25 Nov. 1853; BMP 364/64.
49. Rep by Mil Com: 2 Dec. 1853; BMP 364/64.
50. The letter, dated 23 Oct. 1847, was quoted in a report byWaddington: 7 Aug. 1857; BSP 315.
51. R.L.Playfair, A History of Arabia Felix, Bombay, 1859, rep. 1970, p. 13.
52. H.F.Jacob, Kings of Arabia, London, 1923, p. 63.
53. Haines—Bombay: 1 Jan. 1843; ARR 31.
54. Haines—Bombay: 8 May 1846; ARR 58.
55. Troops used for police duties without being fully trained for them.
56. Bombay—Merewether: 12 Aug. 1864; ARR 394.
57. Merewether—Bombay: 24 Nov. 1864; ARR 394.
58. Prideaux—Tremenheere: 22 April 1871; ARR 561 (Part 1).
59. Bombay—Haines: 13 March 1847; BSP 249.
60. Haines—Bombay: 15 April 1847; BSP 251.
61. No epidemic was reported that year, and Outram himself did notelaborate.
62. See p. 145.
63. Haines—Bombay: 6 April 1851, enc Emergency Regulations; BSP272.





64. Merewether—Bombay: 8 July 1863; ARR 370.
65. Merewether—Bombay: 14 Oct. 1865; ARR 418.
66. Russell—Bombay: 20 April 1869; ARR 495.
67. Playfair, A History of Arabia Felix, pp. 13–14.
68. Hunter, op. cit., pp. 26–7.
69. Plural of 'Khadim', 'servant' in Arabic.
70. Playfair, A History of Arabia Felix, pp. 14–16, and Hunter, op. cit., pp. 27–36 and 79–86.
71. Playfair, A Memoir on the A ncient Reservoirs…, p. 7.
72. Elphinstone—Coghlan: 3 Oct. 1856; Elph P 9A/4.
73. ARR 369.
74. Merewether—Bombay: 15 Sept. 1863; ARR 369.
75. Merewether—Bombay: 14 May 1864; ARR 394. One would haveexpected Merewether to suggest a lower price for the Shaykh 'Uthman water because he had expressed sympathy with the poor and because the water was of inferior quality. However, he may have felt that such a price would induce the Government to sponsor the project.
76. Merewether—Bombay: 1 April 1864; ARR 394.
77. Merewether—Bombay: 18 Feb. 1867; ARR 456.
78. Rep by Captain W.M.Ducat: 18 May 1872; ARR 573.
79. Tremenheere—Bombay: 11 April 1872; ARR 614.
80. It is not known how he arrived at this figure.
81. Bombay—India: 9 July 1869; ARR 534. The opinions of Manderand Russell were reported by the Government.








82. India—Bombay: 6 Oct. 1869; ARR 534.
83. Res by Govt: 3 Sept. 1873; ARR 614.

الفصل الثالث

1. J.R.Wellsted, Travels in Arabia, 2 vols., London, 1838, vol. 2, pp. 397 & 411.
2. Haines's Memoir, Bombay Marine Proceedings, 412/65.
3. Haines—Malcolm, Superintendent, Indian Navy: 3 Feb. 1838; ParlP40.
4. Haines's Memoir, Bombay Marine Proceedings, 412/65.
5. Wellsted. op. cit., vol. 2, p. 397.
6. The official year ran from 1 May to 30 April until 1866–7 when itwas changed to run from 1 April to 31 March.
7. Haines—Bombay: 28 May 1842; ARR 25.
8. Haines—Bombay: 4 July 1843; BRP 374/22.
9. Certificates by which the merchant was exempted from export dutyat any port in the Bombay Presidency.
10. India—Bombay: 20 & 25 March 1839; BSP 111.
11. Bailie—Bombay: 4 April 1839; BSP 112.
12. Haines—Bombay: 12 March 1848, enc treaty; BSP 255.
13. Haines—Bombay: 14 June 1853; BSP 284.
14. Tremenheere—Bombay: 8 June 1871, enc Trade Rep; ARR 561
15. (Part 1):
16. A kaylah of grain was roughly 16 lbs.





17. Qat is a shrub, the leaves of which, when chewed, act as a stimulant.
18. Craft from the Persian Gulf, Zanzibar, Abyssinia, and Red Seacoast.
19. Haines—Bombay: 13 Oct. 1845; ARR 50.
20. Bombay—Haines: 10 Feb. 1848, enc Bombay—India: 3 Dec. 1847;ARR 70.
21. Hardinge (off Qusayr) to Clerk: 13 Feb. 1848; Clerk Papers 3B.
22. Bombay—Haines: 17 Oct. 1848, enc India—Bombay: 30 Sept.
23. 1848; ARR 70.
24. Haines—Bombay: 24 Aug. 1848; ARR 74.
25. Court—Bombay: 30 May 1849; Revenue Letters to Bombay 790.
26. Outram—Bombay: 10 Aug. 1854, enc Postscript to Part 2 ofAppendix by Badger, dd 21 July 1854; BSP 291.
27. Min by Governor: 6 Sept. 1854; BSP 291.
28. Haines—Bombay: 29 May 1852; ARR 110.
29. Haines—Bombay: 10 Sept. 1846; BRP 375/38.

الفصل الرابع

1. Bombay—Haines: 24 Feb. 1839; BSP 108.
2. Min by Carnac subscribed to by Board: 16 March 1840; BSP 131.
3. Haines—Bombay: 22 Feb. 1840; BSP 132.
4. An island off Bushehr in the Persian Gulf. The British occupied









thisisland in June 1838 to force Muhammad Shah of Persia to raise his siege of Herat in Afghanistan.

5. It is surprising that Carnac did not make the point that Kharg wasoccupied as a temporary measure only. Aden, on the other hand, was occupied as a permanent possession.
6. Min by Carnac: 16 March 1840, BSP 131.
7. Sec Com—Bombay: 20 May 1840; Board's Drafts of Secret Lettersto India, 12.
8. Nor did Haines have 'an establishment of writers'. At the end of1840 he had only one permanent writer.
9. Min by Governor subscribed to by Board: 19 April 1840; BSP 134.
10. Aden was never officially declared a British possession, although itwas internationally regarded as such.
11. Min by Governor: 10 July 1847; BSP 252.
12. Min by Reid: 20 July 1847; BSP 252.
13. The head of administration at Singapore was a military officerhaving the title of Lieutenant-Governor and responsible to the Governor-General. He commanded the garrison and had undivided authority over every branch of the public service.
14. Min by Willoughby: 22 July 1847; BSP 252.
15. Min by Governor subscribed to by Board: 23 July 1847; BSP 252.
16. India—Bombay: 26 Aug. 1847; BPP 392/56.
17. Court—Bombay: 19 Jan. 1848; Political Letters to Bombay, 480.
18. Outram had been Political Agent at Mahi Kanta and in Lower andUpper Sind. He had also been on a number of diplomatic missions





19. and had distinguished himself in fighting against Indian and Afghan tribes. In Elphinstone's opinion there was no difference between these tribes and the Arabs in the vicinity of Aden.
20. Min by Governor: 17 April 1854; subscribed to by Warden andLumsden in separate minutes; BSP 290. Outram had formerly been Resident at Baroda, the highest position under the Bombay Government until it came under the Government of India in 1854.
21. Min by Anderson: nd; BSP 165.
22. Haines—Bombay: 19 Aug. 1841; BSP 169.
23. Naval and passenger vessels also took and brought mail.
24. Bombay—Haines: 23 Sept. 1841; BSP 169.
25. See Appendix.
26. Appendix A to Haines's letter of 9 June 1839; BSP 115.
27. Bombay—Haines: 24 Feb. 1839; BSP 108.
28. Bombay—Haines: 20 May 1841; BSP 161.
29. Under this section, a debtor could apply for his discharge if he hadno means of paying the debt, or if he was willing to place whatever property he possessed at the disposal of the Court.
30. F.M.Hunter, An Account of the British Settlement of Aden in Arabia, London, 1877, rep. 1968, p. 131.
31. For the establishment of Courts of Small Causes beyond the locallimits of jurisdiction of the Supreme Courts of Judicature established by Royal Charter. With some exceptions, suits cognizable under Act XLII, 1860, were claims for money due






on contract, rent, personal property and damages when the amount in question did not exceed Rs. 500. This Act was replaced by Act XI, 1865, according to which the suits remained the same. However, now the local government could extend the jurisdiction of a Court of Small Causes to suits involving amounts not exceeding Rs. 1,000.

32. Prideaux—Tremenheere: 21 May 1872; ARR 572.
33. Playfair—Bombay: 4 April 1861; ARR 315.
34. Hunter, op cit., p. 130.
35. It is not indicated how many members were to be on the jury, nor isit mentioned how the number was to be made up.
36. Bombay—Haines: 13 March 1847; BSP 249.
37. Former Assistant-Residents gave nearly the same assessment of thethree races.
38. Prideaux—Tremenheere: 22 April 1871; ARR 561 (Part 1).
39. Whereby troops were transported between England and India viaSuez, and not via the Cape of Good Hope.
40. Waller (Postmaster, Aden) to Playfair; 11 March amd Coghlan—Bombay: 16 March 1859; ARR 260.
41. Postmaster to Abbott (in charge of Residency): 1 April 1868; ARR475.
42. Captain R.Mignon, ' Short Camp Residence in the Valley of Aden…',pp. 18–19. Mignon served in Aden during 1840–41.
43. Bombay—Haines: 13 March 1847; BSP 249.
44. Playfair—Bombay: 31 Aug. enc Civil Surgeon to Playfair: 31 Aug.1860; ARR 280, and Hunter, op cit., p. 145.





45. R.J.Moore, Sir Charles Wood's Indian Policy, 1853–66,
46. Manchester, 1966, p. 108.
47. Bombay—Coghlan: 17 May 1855; ARR 149.
48. Coghlan—Bombay: 25 Dec. 1856; BSP 306.
49. Admin Rep 1859–60, prepared by Playfair: 1 June 1860; ARR 306.
50. Coghlan—Bombay: 14 Jan. enc Badger—Coghlan: 12 Jan. 1860;BEP 352/44.
51. Admin Rep 1866–7, Merewether—Bombay: 5 June 1867; ARR 457. See also McKnight (Headmaster) to Sir A.Grant (Director of Public Instruction, Bombay): 1 April 1868; ARR 475, and Sorabji Pestonji (Headmaster) to Hancock (First Assistant-Resident): 14 April 1871; ARR 561 (Part 1).
52. Alphonsus (Catholic Chaplain at Aden) to Tremenheere: 19 May1871; ARR 561 (Part 1).
53. Tremenheere—Bombay: 25 April 1871; ARR 570.

الفصل الخامس

1. For information about the tribes see: Haines's Memoir, 1838 (Bombay Marine Proceedings 412/65); Badger's report on the tribes and their relations with the Settlement, 1850–54 (Appendix B to Outram's letter dd 10 Aug. 1854; BSP 291); and Prideaux's report on the tribes, 10 Jan. 1872 (Enc in Tremenheere—Bombay: 21 Jan. 1872; Official Publications, Aden Admin Reports, vol. 1).









2. Haines—Bombay: 5 Feb. 1839; BSP 108.
3. Min by Farish: 18 Feb. 1839; BSP 108.
4. Farish—Hobhouse; nd, probably April 1839; BrP 841.
5. Min by Anderson, nd; BSP 108.
6. Min by Dunlop: 19 Feb. 1839; BSP 108.
7. Bombay—Haines: 22 Feb. 1839; BSP 108.
8. Haines—Bombay: 7 March 1839; BSP 110.
9. Haines—Bombay: 15 March 1839, enc Sultan's letter whichwrongly appears under date 16 March 1839; BSP 111.
10. India—Bombay: 11 & 18 April 1839; BSP 112.
11. Haines—Bombay: 5 Feb. 1839 (Appendix); BSP 108, and Haines—Bombay: 11 July 1839; BSP 118. See also C.U.Aitchison, A Collection of Treaties, Engagements and Sunnuds relating to India and Neighbouring Countries, revised by A.C.Talbot, Calcutta, 1876, vol. 7, pp. 121–63.
12. By 15 June 1839, the Yafi'i and Hawshabi chiefs had already boundthemselves by treaty not to attack Lahj, and Muhsin's great enemy, the Fadli chief, was to do the same on 8 July.
13. Haines—Bombay: 11 July 1839; BSP 118, and Aitchison, op cit., vol.
14. 7, pp. 137–8.
15. Bombay—India: 14 Sept. 1839; BSP 120.
16. Haines—Bombay: 11 June 1839; BSP 115, and Haines—Bombay:
17. 11 July 1839; BSP 118.
18. Haines—Bombay: 28 Feb. 1839; BSP 110.





19. Haines—Bombay: 28 April 1845; BSP 236.
20. Haines—Bombay: 23 Aug., and Bombay—Haines: 11 Sept. 1839;BSP 119.
21. The horses in the vicinity of Aden were too small to carry a fullyarmoured man.
22. Haines—Bombay: 20 Oct., and Bombay—Haines: 21 Nov. 1839;BSP 123.
23. The Residency was abolished in 1828 for economic reasons.
24. Haines—Sec Com: 7 Feb. 1840; BSP 132.
25. Haines—Bombay: 1 Feb., and Bombay—Haines: 26 Feb. 1840; BSP130.
26. Sec Com—Haines: 30 April 1840; Board's Drafts of Secret Lettersto India, 12.
27. Sec Com—Bombay: 27 March 1840; ibid.
28. Which started in December 1839, and may not have been lifteduntil the south-west monsoon set in at the end of April, when the bandar became unserviceable.
29. Min by Farish: 11 April, and Min by Governor subscribed to byBoard: 13 April 1840; BSP 133.
30. Min by Carnac subscribed to by Board: 24 June 1840; BSP 137.
31. India—Bombay: 6 July 1840; BSP 141.
32. Auckland—Hobhouse: 18 Sept. 1840; BrP 842.
33. Haines—Bombay: 28 Nov. 1840; BSP 149.
34. Haines—Bombay: 9 Nov. 1840; BSP 148.
35. Haines—Bombay: 29 Dec. 1840; BSP 153.









36. India—Bombay: 12 April 1841; BSP 160.
37. Haines—Bombay: 2 Aug. 1841; BSP 167.
38. Res by Governor subscribed to by Board: 18 Sept. 1841; BSP 169.
39. Haines—Bombay: 10 Oct. 1841, with encs; BSP 171.
40. Haines—Bombay: 4 Jan. 1842; BSP 180.
41. Bombay—Haines: 21 Nov. 1842; BSP 196.
42. Min by Governor and Board: 14 Dec. 1842; BSP 197.
43. Haines—Sec Com: 11 Nov. 1842; BSP 197.
44. Haines—Bombay: 28 Feb. 1843; BSP 202, and Aitchison, op. cit.,vol. 7, pp. 138–40.
45. Once a convert had declared his Islam, under no circumstances washe returned to be tried by 'infidels'.
46. Haines—Bombay: 1 Jan. 1844; BSP 217.
47. Haines—Bombay: 2 March 1844; BSP 219.
48. Haines—Bombay: 15 Aug. 1846; BSP 245, and Haines—Bombay: 17, 26, and 30 Aug. 1846; BSP 246.
49. The Fadli sultan had recently built a new castle eleven miles fromthe beach out of range of gunfire from the sea.
50. India—Bombay: 21 Sept. 1846; BSP 246.
51. In March 1847, Sayyid Isma'il left for Hadramawt and was killed ina brawl two years later.
52. Haines—Bombay: 16 Feb., and Bombay—Haines: 15 March 1847;BSP 249.
53. Haines—Bombay: 16 June 1847; BSP 252.
54. Min by Willoughby and Board: 27 Sept. 1847; BSP 253.





الفصل السادس

1. Haines—Bombay: 12 June 1850; BSP 266.
2. Presented to his father by the Bombay Government in 1828; whenhe failed to get ordnance from Haines, they were overhauled and carriages were built for them.
3. Haines—Bombay: 14 Jan. 1851; BSP 271.
4. The visit was at the request of the Sultan who was sick and wishedto settle the question of succession in case of his death.
5. Haines—Bombay: 10 March, enc Cruttenden—Haines: 5 March1851; BSP 271.
6. Haines imprisoned another kinsman in Aden.
7. Haines—Bombay: 10 and 13 March 1851; BSP 271
8. Haines—Bombay: 27 March 1851; BSP 271, amd Haines—Bombay:
9. 6 April 1851; BSP 272.
10. Min by Willoughby: 14 April 1851; BSP 271.
11. Min by Falkland: 30 March, and Bombay—Haines: 3 April 1851;BSP 271.
12. India-Bombay: 21 April 1851; BSP 272.
13. India—Bombay: 10 June 1851; BSP 272.
14. Bombay—Haines: 28 June 1851; BSP 272.
15. Haines—Bombay: 11 Aug. 1851; BSP 272.
16. This figure was given by Haines to Forbes and appears in Forbes'sletter to the QMG, 13 Aug. 1851; BSP 272.
17. Min by Falkland: 26 Aug. 1851; BSP 272.








18. Haines's estimate was 116,000.
19. In April 1851, Cruttenden was on leave in Bombay and wrote amemorandum on the subject of the murders. BSP 271.
20. Min by Grey: 27 Aug. 1851; BSP 272.
21. Sec Com—Bombay: 6 Aug. 1851; BSP 272.
22. Broughton—Dalhousie: 7 Aug. 1851; BrP 860.
23. Broughton—Falkland: 7 Aug. 1851; BrP 860.
24. Dalhousie—Falkland: 3 Sept. 1851; DalP 81.
25. Dalhousie—Falkland: 18 Sept. 1851; DalP 81.
26. Dalhousie—Falkland: 23 Oct. 1851; DalP 81.
27. Dalhousie—Broughton: 24 Sept. 1851; BrP 857.
28. Broughton—Dalhousie: 8 Nov. 1851; BrP 860.
29. Broughton—Dalhousie: 6 Oct. 1851; BrP 860.
30. Haines—Bombay: 23 Sept. 1852; BSP 279.
31. Haines—Bombay: 17 April, enc 'Ali—Haines, rec'd 15 April 1853;BSP 284.
32. Haines—Bombay: 12 Oct. 1853; BSP 286.
33. Haines—Bombay: 29 Jan. 1854; BSP 289.
34. Bombay—Haines: 18 Feb. 1854; BSP 289.
35. Clarke—Bombay: 31 March 1854; BSP 290.
36. Madras—Bombay: 17 Feb., enc Clarke—Madras Govt: 23 Jan.
37. 1855; BSP 294.
38. Bombay—Haines: 13 April 1839; BSP 111.
39. G. Waterfield, Sultans of Aden, London, 1968, pp. 216–7.





40. Haines—Govt: 13 April 1854; BSP 290.
41. Clarke—Bombay: 27 April 1854; BSP 290. In this letter, al-Hiswahis incorrectly referred to as Bir Ahmad.
42. Outram—Bombay: 12 July 1854; BSP 291.
43. Outram—Bombay: 10 Aug. 1854; BSP 291.
44. Court—Bombay: 9 Aug. 1854; ARR 146.
45. Wood—Outram: 22 Aug. 1854; WP, LB VI.
46. Elphinstone—Wood: 30 Aug: 1854; ElphP 8B/1.
47. Min by Elphinstone: 6 Sept. 1854; BSP 291.
48. Min by Dalhousie: 30 Sept. 1854; DalP 38.
49. India—Bombay: 17 Oct. 1854; BSP 292.
50. Wood—Elphinstone: 25 Oct. 1854; ElphP 8A/2.
51. Outram—Elphinstone: 25 Oct. 1854; ElphP 6B/7.
52. Coghlan—Elphinstone: 27 Nov. 1854; ElphP 6D/11.
53. Sec Com—Coghlan: 9 Dec. 1854; BSP 294.
54. Coghlan—Elphinstone: 11 Feb. 1855; ElphP 6D/11.
55. Dalhousie—Elphinstone: 30 Jan. 1855; DalP 117.
56. Coghlan—Bombay: 27 Jan. 1855; BSP 294.
57. Coghlan—Bombay: 12 Feb., & Bombay—Coghlan: 27 Feb. 1855;BSP 294.
58. Bombay—Coghlan: 10 Sept. 1855; BSP 296.
59. India—Bombay: 24 Oct. 1855; BSP 297.
60. Coghlan—Bombay: 27 Feb. 1855; BSP 294.
61. Wood—Elphinstone: 9 Feb. 1855; ElphP 8A/2.









62. Coghlan—Bombay: 21 April 1855; BSP 295.
63. Coghlan—Elphinstone: 27 March 1855; ElphP 6D/11.
64. Bombay—India: 28 July 1855; BSP 296.
65. Coghlan—Elphinstone: 27 July 1855; ElphP 6D/11.
66. Elphinstone—Smith: 12 Aug. 1855; ElphP 8B/2.
67. Coghlan—Elphinstone: 24 Aug. 1855; ElphP 6D/11.
68. Coghlan—Bombay: 21 Sept. 1855, with encs, and Bombay—Coghlan: 12 Oct. 1855; BSP 297.
69. Smith—Elphinstone: 22 Nov. 1855; ElphP 8A/3.
70. Bombay—Coghlan: 15 and 16 Nov. 1855; BSP 297.
71. Elphinstone—Coghlan: 19 March 1856; ElphP 9A/3.
72. Coghlan—Bombay: 10 April 1857; BSP 309.
73. Coghlan—Bombay: 12 April 1857; BSP 309, and C.U. Aitchison, A Collection of Treaties, Engagements and Sunnuds relating to India and Neighbouring Countries, revised by A.C. Talbot, Calcutta, 1876, vol. 7, p. 150.
74. Coghlan—Bombay: 9 July 1857; BSP 313.
75. Coghlan—Bombay: 24 Feb. 1858; LA 36.
76. In January 1858, Coghlan received a friendly letter from the chief, Sultan ‘Awad.
77. Coghlan—Bombay: 16 Feb. enc Rassam—Coghlan: 4 Feb. 1858; LA36.
78. Coghlan—Elphinstone: 16 Feb. 1858; ElphP 6D/11.
79. Coghlan—Bombay: 24 Feb. 1858; LA 36.





80. There they built a lighthouse to aid steamers passing through Babal-Mandab and garrisoned the island with a detachment of 50 men.
81. Coghlan—Bombay: 16 March 1858; LA 36.
82. Coghlan—Bombay: 18 March 1858; LA 36.
83. Bombay—Coghlan: 7 April 1858; ESLB 133.
84. Ellenborough—Elphinstone: 1 April 1858; ElphP 8A/5.
85. Elphinstone—Ellenborough: 19 May 1858; ElphP 8B/5.
86. Coghlan—Bombay: 3 April 1858; LA 36.
87. Coghlan—Bombay: 30 April, enc 'Ali—Coghlan: nd, rec'd 29 April1858; LA 36.
88. Frere—Wood: 22 Oct. 1862; WP 88/4.

الفصل السابع

1. Adjutant-General to Raines: 4 Aug. 1863; Encs to Military Lettersfrom Bombay, 1945.
2. In 1839, Lieut (later General) John Jacob raised what came to beknown as the Sind or Jacob's Horse to subdue the hill tribes of the Upper Sind frontier. By 1852 this force numbered 1600.
3. Merewether—Bombay: 18 Jan. and 2 Feb. 1864; LAMZ 41.
4. Merewether—Bombay: 17 Nov. 1864; LAMZ 41.
5. Bombay—Merewether: 5 Jan. 1865; ARR 413.
6. India—Bombay: 5 May 1865; LAM 42.
7. Lawrence—Wood: 21 Dec. 1865; WP 133/9.
8. Implying the 'Abdali, which was not.









9. Merewether—Bombay: 24 June 1865; LAM 42.
10. Wood—Merewether: 9 Oct. 1865; WP, LB 22.
11. Merewether—London: 30 Oct. 1865; ARR 432.
12. Merewether—Bombay: 17 Oct. 1865; LAM 42.
13. India—Bombay: 9 Dec. 1865; ARR 432.
14. Lawrence—Wood: 21 Dec. 1865; WP 133/9.
15. The total force, under Col J.D.Woollcombe, was composed of 58 artillery (26 European with 2 guns and 32 native with 2 howitzers), 203 native infantry and 302 Grenadier Guards.
16. Merewether—Bombay: 16 Jan. 1866; LAZ 43.
17. Merewether—Wood: 8 Jan. 1866; WP 74.
18. Merewether—Bombay: 16 Jan. 1866; LAZ 43.
19. Merewether—Wood: 31 Jan. 1866; WP 74.
20. Wood—Frere: 19 Feb. 1866; WP, LB 22.
21. Cranbourne—India: 31 Oct. 1866; ARR 432 (Part 3).
22. Merewether—Bombay: 28 May 1867; LA 44, and C.U.Aitchison, A Collection of Treaties, Engagements and Sunnuds relating to India and Neighbouring Countries, revised by A.C.Talbot, Calcutta, 1876, vol. 7, p. 148.
23. Russell—Bombay: 17 Aug. 1870; ARR 532 (Part 2).
24. Honner—Bombay: 23 May and 18 Nov. 1862; LA 39.
25. Min by Mansfield: 7 Dec. 1862; ESLB 146.
26. Bombay—London: 12 Dec. 1862; Secret Letters from Bombay, 36.



27. Frere—Wood: 10 Dec. 1862; WP 88/4.
28. Wood—Elgin: 9 Jan. 1863; WP, LB 12.
29. Coghlan—Bombay: 23 Jan. 1863; LA 40 and Aitchison, op. cit.,vol. 7, p. 151.
30. Russell—Bombay: 5 April 1869; LA 44, and Aitchison, op. cit., vol.7, p. 152.
31. Russell—Bombay: 22 Dec. 1869; LA 44, and Russell—Bombay; 16 Feb. 1870; LA 45.
32. Res by Board: 31 Oct. 1871; enc India—Bombay: 30 Sept. 1871;ARR 560.
33. Memo by Wedderburn, Political Secretary to Govt: 5 July 1870;ARR 560.
34. Memo by Goodfellow: 23 Oct. 1870; ARR 560.
35. Memo by Merewether: 24 Nov. 1870; ARR 560.
36. Russell—Bombay: 30 Sept. 1870; ARR 532 (Part 1).
37. India—Bombay: 29 Dec. 1870; ARR 532 (Part 2).
38. Russell—Bombay: 2 Dec. 1870; ARR 532 (Part 2).
39. Russell—Bombay: 10 Dec. 1870; ARR 532 (Part 2).
40. Tremenheere—Bombay: 31 Dec. 1870; ARR 532 (Part 2).
41. Bombay—India: 13 March 1871; ARR 560.
42. Tremenheere—Bombay: 23 Feb. 1871; ARR 560.
43. India—Bombay: 2 June 1871; ARR 560.
44. In actual fact, Lahj was cooler than Aden. Although situated in theplain, it had water and vegetation. Besides, there were no








rocks to absorb the heat of the sun during the day and give it out at night.

45. Tremenheere—Bombay: 25 Aug. 1871; ARR 560.
46. Tremenheere—Bombay: 18 May 1871; ARR 560, and Aitchinson,op cit., vol. 7, pp. 158–9.
47. India—Bombay: 4 July 1871: ARR 560.
48. Tremenheere—Bombay: 4 May 1871; ARR 560.

المراجع

وثائق رسمية

India Office Library, London:

Aden Residency Records

Board’s Drafts of Secret Letters to Bombay

Bombay Proceedings: Educational, Marine, Military, Political,

Revenue, Secret

Enclosures to Military Letters from Bombay

Enclosures to Secret Letters from Bombay

India Acts

Letters from Aden, etc

Parliamentary Papers

Revenue Letters to Bombay

Secret Letters from Bombay

وثائق خاصة

India Office Library, London:

The private papers of: Broughton, Clerk, Elphinstone, Wood

Mignon, Captain R., ‘A short camp residence in the Valley of Aden, exhibiting an outline of its present aspect and condition’








Scottish Record Office, Edinburgh:

Dalhousie Papers

وثائق منشورة

Anonymous 'A descriptive and historical notice of Aden, lately captured by the British', The United Service Journal, 2, 138, (London, 1840)

Aitchison, C.U. A Collection of Treaties, Engagements and Sunnuds relating to India and Neighbouring Countries. Revised and continued up to 1876 by A.C.Talbot. Calcutta, 1876

كتب

Gavin, R.J. Aden under British Rule, 1839–1967. London, 1975

Hunter, F.M. An Account of the British Settlement of Aden in Arabia. London, 1877 (reprinted 1968)

Hunter, F.M. and Sealey, C.W.H. An Account of the Arab Tribes in the Vicinity of Aden. Bombay, 1886

Ibn Battuta Travels in Asia and Africa, 1325–1354. Translated and selected by H.A.R.Gibb. London, 1929

Jacob, Harold F. Kings of Arabia. London, 1923

Marco Polo, Travels of Translated by Marsden, Everyman Edition, London, 1908

Marston, Thomas E. Britain's Imperial Role in the Red







Sea Area, 1800– 1878. Hamden, Conn., 1961

Moore, R.J. Sir Charles Wood's Indian Policy, 1853–66. Manchester, 1966

Norris, H.T. and Penhey, F.W. An Archaeological and Historical Survey of the Aden Tanks. Aden, 1955

Playfair, Robert Lambert A History of Arabia Felix or Yemen, from the Commencement of the Christian Era to the Present Time, including an Account of the British Settlement of Aden. Bombay, 1859 (reprinted Farnborough, Hants., 1970)

A Memoir on the Ancient Reservoirs Lately Discovered, and now in the Course of Restoration at Aden. Aden, 1857

Salt, Henry A Voyage to Abyssinia… London, 1814

Valentia, George, Viscount Voyages and Travels to India, Ceylon, the Red Sea, Abyssinia and Egypt in the Years 1802, 1803, 1804, 1805 and

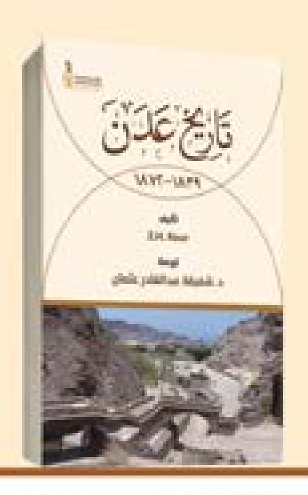
1806. 3 vols. London, 1811

Waterfield, Gordon Sultans of Aden. London, 1968

Wellsted, J.R. Travels in Arabia. 2 vols. London, 183



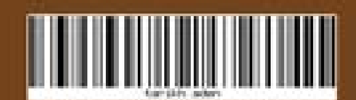




يسلط هذا الكتاب الضوء على تاريخ عدن في الفترة من ١٨٣٩ إلى ١٨٧٢، حيث الصراعات العالمية على السيطرة على تلك المدينة التاريخية الساحلية المهمة، ويعرض بالتفاصيل للتجارة، والإدارة، وما تعلق بهما من قوانين تنظمهما، كما يعرض التركيب السكاني للمدينة في ذلك الحين، والجنسيات التي تشكل منها المجتمع العدني، والدور المهم الذي لعبته القبائل في التعامل مع الاستعمار، وتلك العلاقات المتشابكة في ذلك الصراع، كما يعرض عهد السلطان محسن، والسلطان علي، والسلطان فضل.







دار الوفاق الحديثة للنشر والتوزيع
واتس آب: +2001008170225